المُستَقبَلُ العَرَبيّ

ISSN 1024 - 9834

مجلة فكرية شهرية محكّمة تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

منظمة دولية غير حكومية مقرها في لبنان

(مرسوم رقم 4174 لعام 2000)

- **مركز متخصص في العمل الفكري المتجه رئيسياً نحو مسائل الوحدة العربية.**
- **يهدف إلى إيصال نداء الوحدة للجماهير العربية والأوساط الفكرية على تعدد اتجاهاتها.**
- **يعنى بدراسة الواقع العربي كخلفية للحالة الوحدوية المنشودة.**
- **لا يفرض شروطاً مسبقة على مساهمة المثقفين في نشاطاته سوى قناعاتهم بالوحدة العربية.**
- **لا يتخذ أي مواقف سياسية مباشرة ولا يساهم في النشاط السياسي.**
- **لا يرتبط بأي حكومة ولا يتبنى أي نظام ولا يدخل في محاور أو تحالفات.**

للحصول على إصدارات المركز

1 ـ الاشتراك في مجلة «المستقبل العربي»:

■ **الاشتراك السنوي (بما فيه تكلفة البريد الجوي):**

□ **120 دولاراً أمريكياً** للمؤسسات في أقطار الوطن العربي.

□ **80 دولاراً أمريكياً** للأفراد في أقطار الوطن العربي.

□ **150 دولاراً أمريكياً** للمؤسسات خارج الوطن العربي.

□ **120 دولاراً أمريكياً** للأفراد خارج الوطن العربي.

2 ـ الاشتراك السنوي الشامل في إصدارات المركز من الكتب والمجلات:

■ تبلغ قيمة الاشتراك السنوي الشامل **1000 دولار أمريكي** (يتم الحصول بموجبه على إصدارات المركز كافة خلال السنة، بما فيها الكتب والمجلات مع أجور البريد الجوي).

3 ـ الاشتراك لمدة 3 سنوات أو أكثر يستفيد من حسم بنسبة 20% على أسعار الاشتراكات السنوية المدرجة أعلاه.

4 ـ شراء مجموعة كاملة من كتب المركز الصادرة حتى الآن، التي تزيد على 900 كتاب، مقابل مبلغ مقطوع مقداره **ستة آلاف دولار أمريكي** لا تشمل أجور الشحن.

المستقبل العربي

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة الحادية والأربعون | الخامس والسبعون والأربعمئة | أيلول/سبتمبر 2018

المحتويات

■ افتتاحية

■ دراسات

حظيت دول الخليج العربية بثروة نفطية وفرت لها ولا تزال مداخيل مالية سنوية تضاهي مداخيل كبرى الدول الصناعية في العالم. فهل عرفت هذه الدول كيف تستفيد من هذه الثروة، وهل أفلحت في استخدامها على النحو الأفضل وفق نموذج تنموي اقتصادي واجتماعي ومعرفي مستدام قادر على إعادة تجديد نفسه؟ تبحث هذه الدراسة في نمط نمو الإنتاج في دول الخليج العربية في عصر النفط، وفي العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي تمحورت حول هذا النمط، وكيف تعاملت أنماط الحكم في هذه الدول مع الموارد المالية لتلك الثروة النفطية.

تسعى هذه الدراسة إلى كشف وتحليل الأيديولوجية التخطيطية الإسرائيلية، وسياساتها وأدواتها المستخدمة تجاه الفلسطينيين المقدسيين لتطويقهم ولتقطيع أحيائهم وشرذمتها وللتغلغل الاستيطاني في القدس الشرقية. كما



تتناول الدراسة كيفية استخدام التخطيط لاتهام الفلسطينيين ووضعهم بين المطرقة والسندان وإعاقة توفير حاجاتهم التنموية. كما تطرح الدراسة بقراءة نقدية العلاقة بين التخطيط الحضري وإشكاليات إصدار رخصة البناء وتنظيم ملكية الأراضي بواسطة إصدار إثبات ملكية (كوشان) من دائرة السجل العقاري (الطابو).

تتناول هذه الدراسة موضوع الهجرة التونسية إلى أوروبا، وهي تسعى لفهم الأسباب والعوامل التي تحول دون عودة المال التونسي المهاجر إلى تونس على الرغم مما يمكن أن يوفره هذا المال من فرصة ذهبية لتعزيز الاقتصاد التونسي ولتوفير فرص عمل لكثير من الشبان التونسيين المعطلين من العمل. تستند الدراسة إلى تحليل آراء عينة من المهاجرين الذين تتوقف الدراسة عند دوافعهم للعودة ومخاوفهم منها، مقدمة مقترحات لالتقاط فرصة العودة للمهاجرين وتلقف هذه الفرصة وحسن استثمارها بالصيغة التي تفيد المهاجرين والوطن معاً.

تُعالج هذه الدراسة موضوعاً في غاية التعقيد؛ يتعلق أساساً بقضية التحرر بالسلطوية وليس التحرر منها. انطلاقاً من مثال واقعي هو الحركة النسوية الجزائرية المُعاصرة، التي أضحت لا ترى سبيلاً للحرية خارج رعاية النظام الحاكم في الجزائر، رغم أنه نظام غير ديمقراطي. تُحاول هذه الدراسة مناقشة مسألة التحرر بالسلطوية عبر عدة مراحل تاريخية مر بها المجتمع

■ تقرير

■ مؤتمرات

المدير المسؤول: كمال فضل الله

صورة الغلاف: مقطع من لوحة تشكيلية للفنان السوري الراحل شريف محرّم.

نحو مبادرات لدعم مراكز الدراسات العربية

يوسف مكي(*)

كاتب سعودي، وعضو مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية.

ينـدر أن تكون المشاريع الكبرى نتاج جهد فـردي، بل هي حاصل فعل جمعي، يضطلع به المهتمون بنجاح هذه المشاريع. والمراكز البحثية والفكرية ليست استثناء عن هذه القاعدة؛ فهذه المراكز بحاجة دائمة إلى سيولة مالية، لتقابل مستلزمات استمرارها ونجاحها.

لقد شهد الوطن العربي عدة محاولات لتأسيس مراكز فكرية وبحثية، من بينها دارا «المعرفة» و«الطليعة». كما صدرت مجلات سياسية وفكرية عديدة، لعل الأبرز بينها **المعرفة** و**الطليعة** و**الموقف** و**دراسات عربية**. وقد أقفلت تلك المؤسسات والمراكز البحثية أبوابها، بعد أن عجزت عن مواجهة الاستحقاقات المالية المطلوبة، لضمان استمرارها.

ولا شك في أن النهاية المأسوية لهذه المؤسسات هي مرآة للصعوبات التي واجهها مشروع النهضة العربية، في العقود الأخيرة، والتي لم تستثنِ أحداً، بما في ذلك مركز دراسـات الوحدة العربية، الصرح الشامخ، الذي بقي القلعة الحصينة لفكرة القومية العربية، في ظل الضعف والهوان العربيين.

لقد أدى ضعف الخطاب القومي إلى تراجع فكرة الأمة العربية الواحدة على الصعيد العربي الرسمي، وغياب دور المؤسسات القومية، كجامعة الدول العربية والمؤسسات الثقافية والاقتصادية والسياسية المرتبطة بها.

ومع التغير الذي شهده العالم في موازين القوى الدولية، وتراجُع دور المؤسسات الناظمة للعلاقات الدولية، واستِعار ظاهرة العولمة، ولهاث النظام العربي الرسمي نحو الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، لم يعد هناك حديث عن تكامل اقتصادي عربي، ولا عن أمن قومي جماعي أو معاهدة دفاع عربي مشترك.

(*) البريد الإلكتروني: yousifmakki2010@gmail.com.

وفي ظل تراجع العمل القومي، وغياب المؤسسات البحثية والعلمية، سادت ضحالة الفكر، وكان نصيب التربية والثقافة والتعليم في هذا التراجع كبيراً، حيث بات التركيز منصبّاً على تقديس الدولة القطرية، وترسيخ مؤسساتها على حساب القضايا المصيرية للأمة. وقد انتقل ذلك التراجع متسارعاً من بنية النظام العربي الفوقية، إلى البنية المجتمعية، حيث بات تأثيره واضحاً في أوساط الشبان والشابات، الذين أصبحوا أسرى لنزعة الاستهلاك، والأغاني والأفلام والبرامج الهابطة، على حساب الاهتمام بالقضايا القومية والوطنية. وأمام هذا الخواء لم تعد مواضيع الانتماء والهوية والمستقبل العربي، من القضايا الجاذبة لجيل الشباب.

والواقع أن إعصار الحادي عشر من أيلول/سبتمبر عام 2001، في نيويورك وواشنطن، مثل نقطة فارقة في تصعيد الحرب على الأمة، والهجوم على الهوية ومرتكزات الثقافة العربية.

لم يعد الهجوم على الثقافة العربية، منذ ذلك التاريخ، محصوراً بالمستشرقين والأكاديميين، والصهاينة وبعض الفعاليات الفنية والجهات المعادية للأمة في الغرب الاستعماري، بل صار حالة عامة، تصاعدت بشكل دراماتيكي، فتحولت إلى احتلالات عسكرية للأرض العربية، ومن ثم لتصبح عدواناً على الذاكرة، باعتبارها الخط الأول في الدفاع عن الهوية، التي هي الحاضن لما تختزنه الأمة في وجدانها من انتماء وأفكار ومواريث.

إن هذا الواقع المأسوي، يلقي على عاتق المثقفين العرب إعادة الاعتبار لقضايا الانتماء والهوية، والمشروع النهضوي العربي، والدفاع عن قضاياها العادلة للأمة، والتحديات التي تواجهها، وإيجاد مخارج وآليات لتجاوز الأزمة الراهنة، وصولاً إلى صياغات جديدة، تسهم في تعضيد العلاقات التكاملية بين العرب: اقتصادية وسياسية وثقافية.

إن تحقيق ذلك هو بالتأكيد مسؤولية وطنية وقومية. وينبغي الإقرار أنه من من الأهمية والضخامة، بحيث لا يمكن لأشخاص محدودين الاضطلاع به. إن تحقيقه هو رهن بعمل جماعي، ليس فرض كفاية. إنه مسؤولية المؤمنين بقدر أمتهم، وبقدرة هذه الأمة على أن تخرج من جديد من بين ركام الآلام والتحدي لأخذ مكانها اللائق والفاعل بين الأمم.

إن مسؤولية المثقفين العرب، في ظل حالة التداعي الراهنة، هي مسؤولية مركّبة ومضاعفة. مركّبة ومضاعفة من حيث إن عليها مسؤولية تجاه التاريخ، من خلال التركيز على ثوابت الأمة، وإعادة الاعتبار لموروثها الحضاري، باعتباره الحاضن الرئيسي للذاكرة الجمعية للأمة.

وفي هذا السياق، أمام المثقف العربي الملتزم تحقيق مهمتين شاقتين: **الأولى**، العمل على توطين فكرة الهوية العربية وإعادة الاعتبار لها، بوصفها المخزون الحضاري للأمة القادر على حفز قدراتها للانطلاق من جديد.

و**الثانية**، هي التصدي لموجات التعصب والكراهية وتعميم ثقافة الانفتاح والتسامح، وتعريف العالم بجوهر المواريث العربية، ووضع هذه المواريث في سياقها التاريخي، وتصحيح ما علق في

الأذهان من صور خاطئة عن هذه المواريث، وكذلك عن الثقافة العربية لدى بلدان العالم، وبخاصة البلدان الغربية، تلك هي المهام المطلوبة من المفكرين والباحثين العرب للدفاع عن الأمة.

أما الشق الآخر من المهام التي ينبغي أن يضطلع بها المثقفون والمفكرون العرب، فتتصل بما له علاقة بصناعة المستقبل. وفي هذا الاتجاه، ينبغي من جهة، التركيز على إعادة الاعتبار للتضامن والعمل العربي المشترك، على قاعدة الالتزام بالثوابت القومية، وعدم التفريط بالحقوق، وبشكل خاص ما يتعلق منها بالحقوق العربية في فلسطين، وتبيان أهمية قيام تكتل عربي واسع، يجعل فعلنا مقتدراً، على تنمية بلداننا وصيانة حريتها، باستقلالية وعلى مختلف الصعد، وبما يمنحنا إمكانات هائلة في الساحة الدولية.

من جهة أخرى، المساهمة في تربية النشء الجديد، من خلال استخدام أحدث التقنيات والوسائل العلمية، من أجل تعميق فكرة الانتماء للثقافة والموروث العربيين، وإعادة صياغة مفهوم الهوية، بربط الموروث العربي بالتحولات الإنسانية الكبرى التي تحدث من حولنا، والدخول في عصر تنوير عربي جديد، يتفاعل مع ما هو مستجد علمياً وإنسانياً.

إن المطلوب في هذه المرحلة هو تنشيط الذاكرة العربية، وتعميق جدل العلاقة بين التاريخ بوصفه روح الأمة، والجغرافيا، بكل تجلياتها، باعتبار حضورها تجسيداً عملياً لإرادة الأمة، ولثقلها السياسي والاقتصادي ومهارة أدائها في المواجهة الحضارية، وقدرتها على التقدم بثبات وجدارة ووعي.

ينبغي عدم التقليل من أهمية التوجه للرأي العام العالمي، وبوجه خاص للجاليات العربية بالمغترب؛ من أجل خلق رصيد مساند لقضايانا الوطنية والقومية، ولحقّنا في التنمية والتقدم وتقرير المصير، وتصحيح ما علق في الأذهان من صور سلبية، أفرزها التضليل الاعلامي المعادي لتطلعاتنا في الحرية والاستقلال وبناء النهضة العربية، وعملت الدعاية الصهيونية على الترويج لها وترسيخها. وسيكون لزاماً علينا في هذا السياق، أن نسهم في جَسر الهوة الثقافية الواسعة بين أمتنا، ومختلف شعوب العالم، وأن نظهر ثقافة التسامح واحترام الرأي والرأي الآخر في منظومة فكرنا العربي.

إن مهمات كبرى كهذه بحاجة إلى عمل ثقافي كبير، يستخدم أحدث ما هو متوافر من تقنيات العصر، وبوجه خاص تقديم الدعم بمختلف أشكاله، لما هو قائم من مراكز أبحاث متخصصة عدة، تهتم بالنشر بالعربية وباللغات الحيّة، والتشجيع على تأسيس مراكز بحثية متخصصة، في مختلف الجوانب العلمية. وإصدار دراسات ودوريات وتنظيم ندوات في مختلف قضايا النهضة، وشيْد مواقع على الشبكة العنكبوتية، وقنوات فضائية متسقة مع هدف مشروع النهضة يسهم في إدارتها والإشراف عليها أكاديميون ومختصون بالشأن العربي العام، وبالولوج إلى عصر تنوير ونهضة جديدين، مع التزام واضح وصريح بالثوابت الوطنية والقومية للأمة.

وسيكون جوهرياً ومفيداً، التركيز على المحاور الرئيسية لمشروع النهضة: الهوية؛ التنمية المستقلة؛ الحرية؛ الديمقراطية؛ العدالة الاجتماعية؛ قضايا التكامل الاقتصادي والسياسي والثقافي بين البلدان العربية؛ وقضايا العصر، وحقوق المرأة بأفق تنموي وحضاري وتنويري.

على أن تحقيق مثل هذه المشاريع، كما أسلفنا، ليس بالعملية السهلة، من حيث تكلفتها والقدرات الفنية المطلوب ضخها من أجل إنجازها. وهي بالتأكيد مشاريع ضخمة ليس بمقدور أفراد تنفيذها بقدراتهم الذاتية، من دون دعم من المؤسسات الرسمية والهيئات غير الرسمية المقتدرة، بمن في ذلك رجال الأعمال، والمؤسسات الاقتصادية.

إن المؤسسات والهيئات التي تضطلع بتنفيذ هذه المشاريع، هي في واقعها غير ربحية، على الرغم من أهميتها وحيويتها وضخامتها. إنها تعتمد في الغالب، على التبرعات والجهد التطوعي، وما يتوافر لها من مبيعات إصداراتها. لذلك فإنها غالباً ما تكون عاجزة عن أداء المهام المنوطة بها، ما لم يتوافر لها المال المطلوب.

وعلى هذا الأساس، فالتمويل مسألة أساسية لا غنى عنها لإنجاح هذا النوع من المشاريع. ولعل في موروثنا العربي سبل الخروج بحلول عملية، لمعالجة مشكلة نقص رؤوس المال المطلوب ضخها لتنفيذ تلك المشاريع.

فقد حرض الدين الإسلامي الحنيف على القيام بوقف الأملاك والمزارع وغير ذلك مما يدرّ المال لتوظيفها في سبيل البر والإحسان. وليس من شك في أن الدفاع عن الهوية والانتماء، وتنشيط الذاكرة الجمعية للأمة، والتمسك بالثوابت الوطنية والقومية، والعمل على إنجاز المشروع النهضوي العربي، هي أمور نبيلة ومحمودة وتأتي في السياق الذي شجعت عليه الشريعة السمحاء. ولا مناص إذا ما أردنا لهذه الأمة أن تحافظ على هويتها وثوابتها القومية والوطنية، من الانطلاق في بناء مشاريع النهضة، وتوفير ما يستلزمه ذلك من أدوات وموارد بشرية لتحقيق هذه الأهداف.

إن هذه الأسباب تدفعنا لمناشدة المهتمين بتاريخ ومستقبل أمتهم، من رجال أعمال وفكر ومثقفين وأهل خير، أن يشمّروا عن سواعدهم، كل من موقعه، لإقامة وقفيات لدعم مراكز البحث العلمي، والعمل على توسيع دائرة هذه المشاريع. وهي مشاركة لا يستهان بها إن أردنا أن يكون لنا موقع لائق بنا في مسيرة الإنسانية المتجددة إلى أمام □

تصدير الثروة واغتراب الإنسان تاريخ الخلل الإنتاجي في بلدان الخليج العربية(*)

عمر هشام الشهابي(**)

مدير مركز الخليج لسياسات التنمية، وأستاذ مشارك في الاقتصاد السياسي في جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا (GUST) في الكويت.

تركز هذه الدراسة على تبيان وتأريخ نمط نمو الإنتاج في دول مجلس التعاون، والاقتصاد المرتبط به في عصر النفط. ونوجه سعينا نحو الإجابة عن الأسئلة التالية: ما هو نمط نمو الإنتاج، والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية التي تمحورت حوله في بلدان الخليج العربية في عصر النفط من 1932 إلى يومنا هذا؟ وهل هذا النمط الإنتاجي مستدام، أم أن هناك خللاً إنتاجياً يضع استدامته في خطر؟ فكيف يقوم النمط الإنتاجي والنظام الاقتصادي المرتبط به في الخليج بإعادة إنتاج وتجديد نفسه؟ وكيف يقوم بتوفير العوامل الأساسية التي يحتاج إليها من قوة عمل ورأسمال وتكنولوجيا ونقد ومدخلات إنتاج على نحوٍ مستمر حتى يضمن إمكان إعادة تجديد نفسه على نحوٍ متواصل ومنتظم؟ فإن لم يستطع هذا النمط الإنتاجي، لأي سبب من الأسباب، توفير كل هذه العوامل التي يحتاج إليها حتى يضمن استمراريته وتجدده، وثبت وجود الخلل وأنه غير مستدام، فما العمل؟

إن الدولة، وهي الجهة التي تستلم إيرادات النفط من العالم الخارجي، استعملت الأغلبية الساحقة من إيرادات النفط لبناء إمارات الحكم المطلق المحدث، حيث تم تركيب الإنفاقات للتأكد من هيمنة الحاكم وعائلته على أعلى الهرم الاجتماعي.

(*) تمثّل هذه الدراسة خلاصة الكتاب الذي سيصدر قريباً لكاتب هذه السطور عن مركز دراسات الوحدة العربية ومركز الخليج لسياسات التنمية. وبالإمكان الرجوع إلى الكتاب لتفاصيل أكثر حول النتائج والأفكار والإحصاءات المقدمة هنا.

(**) البريد الإلكتروني: omar.alshehabi@gmail.com.

أولاً: نمط نمو الإنتاج: تصدير النفط واستيراد العمل

حتى نفهم نمط نمو الإنتاج[1] في دول مجلس التعاون، علينا أن نبدأ بفهم نمط استملاك واستخراج النفط، إذ تعتبر أراضي بلدان الخليج المستودع الأكبر والأقل تكلفه لاستخراجه عالمياً حسب التكنولوجيا المتوفرة في القرن العشرين[2]. وقد تم تحويل النفط الذي تواجد في باطن أراضي الخليج لملايين السنين إلى سلعة متوهمة (Fictitious Commodity)[3]، لها سوقها وسعرها وبائعوها ومشتروها، وأصبحت بلدان الخليج المزود الرئيسي لهذه السلعة في العالم، وهذا أعطاها كمية ريع هائلة من تصدير النفط. وهذه الكمية المستخرجة من حقول المنطقة بنيت بداية على حسابات شركات النفط العالمية وتوجهت أساساً لحاجات السوق العالمي بدلاً من معطيات الاقتصاد المحلي. وقلة تكلفة استخراج النفط ووجوده بوفرة في المنطقة، وهي عوامل ناجمة أساساً عن الخصائص الجيولوجية والبيئة الاستثنائية بدلاً من تطور قوى الإنتاج والتكنولوجيا في المجتمع، إضافة إلى تصدير النفط بناء على حاجات السوق العالمي بدلاً من اعتبارات الاقتصاد المحلي، أدت إلى تدفق إيرادات هائلة على بلدان الخليج كانت غير مبنية على اعتبارات القاعدة الإنتاجية وقدرات قوة العمل المحلية.

الخطوة التالية في نمط إنتاج النفط تمحورت حول طريقة التعاطي مع هذه الثروة في دول الخليج، حيث جنت دول المجلس مجتمعة أكثر من 9.60 تريليون دولار أمريكي على أقل تقدير، منذ تصدير أول برميل عام 1932 حتى عام 2015 حسب الأسعار الثابتة (6.63 تريليون حسب الأسعار الجارية). وأدى تدفق هذه الإيرادات الهائلة من الخارج إلى ظهور ما عرف بمشكلة الامتصاص (Absorption Problem): كيف لهذه المجتمعات أن تتعامل مع قوة شرائية تتعدى قدرات قوى الإنتاج فيها في عصر ما قبل النفط أضعاف المرات؟ وكان نمط التعامل مع إيرادات النفط هو التالي: إن الدولة، وهي الجهة التي تستلم إيرادات النفط من العالم الخارجي، استعملت الأغلبية الساحقة

---

(1) نعرف نمط نمو الإنتاج (Mode of Growth) بأنه عمليات الاستملاك والإنتاج والتوزيع والاستهلاك، من جانب مجموعة من البشر تعيش في نظام سوق رأسمالي في منطقة وزمن معينين، بحيث ينمو الناتج ورأس المال بشكل مستمر، والعلاقات والمؤسسات الاجتماعية التي تنظم هذه العمليات، على نحوٍ يسمح لها مجتمعة بالاستمرارية والتجديد وإعادة إنتاج نفسها لمدة ممتدة من الزمن.

ونستعمل مفهوم «نمط نمو الإنتاج» لتمييزه من مفهوم «نمط الإنتاج» (Mode of Production)، حيث عادة ما يستعمل الثاني في الأدبيات للدلالة على النمط العام لعمليات الإنتاج والعلاقات الاجتماعية المرتبطة بها في عصر معين من حياة الإنسان (كمثال الإقطاعية أو الرأسمالية). في المقابل، نستعمل «نمط نمو الإنتاج» لنشير إلى النمط المعين لنمو الإنتاج وتراكم رأس المال داخل الرأسمالية (كمثال «الفوردية»). ونستمد هذه التسمية من «مدرسة التنظيم» (Regulation School) مع بعض الاختلاف والتحديث في المفهوم. للمزيد انظر: Robert Boyer and Yves Saillard, *Régulation Theory: The State of the Art* (London: Routledge, 2005).

(2) نستعمل مصطلح النفط (Petroleum) كاختصار للإشارة إلى جميع المواد الهيدروكربونية، بما فيها النفط السائل والغاز الطبيعي.

(3) Karl Polanyi and Robert Morrison MacIver, *The Great Transformation* (Boston, MA: Beacon Press, 1957).

من إيرادات النفط لبناء إمارات الحكم المطلق المحدث، حيث تم تركيب الإنفاقات للتأكد من هيمنة الحاكم وعائلته على أعلى الهرم الاجتماعي. واستُعملت إيرادات النفط كتوزيعات وإنفاقات جارية ارتبطت بقرب المكانة الاجتماعية إلى متخذي القرار لمن يستلمها، حيث وزعت لجهات خاصة وعامة عن طريق الرواتب والمخصصات والدعم والخدمات الاجتماعية. هذا بالإضافة إلى إنفاقات على مشاريع إنشائية تتضخم في فترات الطفرات وتنحسر عند تراجع أسعار النفط. أما في المرتبة الأخيرة فقد جاء الاستثمار في المشاريع العامة المبنية على الإنتاج الربحي وتكاثر رأس المال، التي أخذت نسبة صغيرة جداً من استعمالات إيرادات النفط[4].

إن النمو العددي في إنتاج بلدان مجلس التعاون لا يعتمد على النمو العددي فقط في قوة العمل، بل يعتمد أيضاً على النمو العددي في مدخلات الإنتاج، وعلى رأسها استملاك مكونات الطبيعة وتسخيرها لهذا الأمر.

حركت هذه الإنفاقات باقي الاقتصاد، فنتج منه نمط نمو عام معين، يستند النمو غير النفطي فيه إلى رؤوس الأموال الخاصة، التي تجسدت في صورة شركات عائلية تعتمد أساساً على استيراد العمالة الوافدة متدنية الإنتاجية والحقوق والمهارة والتعليم، وينحصر إنتاجها في قطاعات اقتصادية منخفضة المخاطر وغير قابلة للتصدير، معتمدة على الاستيراد والاستهلاك المحلي العالي، وتركزت أساساً في قطاعات الإنشاء والاستيراد والخدمات الاستهلاكية المصاحبة. وهذا النمط من النمو إجمالاً يعتمد على النمو العددي في صفوف قوة العمل ومدخلات الإنتاج (Extensive Growth)، ولا يستند إلى النمو في الإنتاجية والتطور في التكنولوجيا (Intensive Growth). إضافة إلى الواردات، فقد شكل استملاك واستهلاك البيئة أحد أهم مدخلات الإنتاج، بما فيها الأراضي والبحار والهواء، التي تم تسخيرها بشكل موسع ومتزايد لمتطلبات النمو في عملية الإنتاج. ولم يستطع الموظفون المواطنون منافسة الوافدين من ناحية تكلفة العامل في هذا القطاع الخاص، إذ إن تكلفة إنتاج العامل الوافد تحدد في بلده الأم حيث توجد عائلته، وهذه كانت أقل كثيراً من تلك المطلوبة للمواطنين. ولذلك انحصر دور المواطنين في المؤسسات الحكومية وبنسبة أقل في المشاريع الربحية ذات الملكية العامة، بينما اعتمد القطاع الخاص العائلي بشكل شبه كلي على الوافدين.

تتجدد هذه الدورة عبر قيام أصحاب الشركات الخاصة بإعادة استثمار أموالهم في هذه النشاطات في الاقتصاد المحلي بشكل متواصل، بحيث يتم تجديد وإعادة إنتاج نفس نمط النمو واستمراريته بشكل موسع. ويتميز نمط النمو هذا باعتمادية كبيرة على المدفوعات التي تغادر الاقتصاد المحلي وتتجه إلى الاقتصاد العالمي، والتي تشمل نسبة عالية من الواردات، وتحويلات

---

(4) نستعمل مصطلح «المشاريع العامة» للإشارة إلى الشركات ذات الطابع الربحي التي تؤدي مؤسسات الدولة العامة دوراً رئيسياً في ملكيتها أو نشأتها، وتشمل البنوك وشركات الطيران والاتصالات والألومنيوم... إلخ التي تملك الدولة أو مؤسسات التأمينات الاجتماعية حصة معتبرة من أسهمها.

العمالة الوافدة، إضافة إلى تصدير نسبة معتبرة من رؤوس الأموال خارج بلدان الخليج لاستثمارها دولياً، وهو ما جعل بلدان الخليج من أكبر مصدري رؤوس الأموال الخاصة والعامة في العالم.

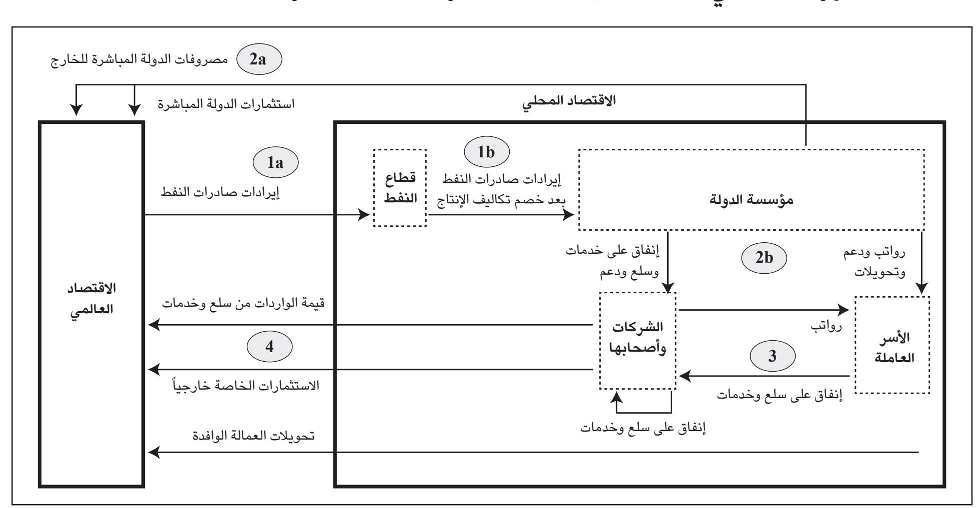
إذاً، بالإمكان تلخيص دورة النقد في الخليج كالتالي: 1 ـ استملاك واستخراج النفط وتحصيل الإيرادات من بيعه إلى العالم الخارجي؛ 2 ـ توزيع الدولة ذات الحكم المطلق المحدث للأغلبية الساحقة من ثروة النفط العامة في شكل مخصصات وخدمات اجتماعية لجهات خاصة وعامة بمعايير تعتمد على القرب من متخذ القرار. هذا إضافة إلى الإنفاق على المشاريع الإنشائية الضخمة، وبنسبة أقل على المشاريع العامة الربحية؛ 3 ـ ومن ثم تُخلط هذه الأموال المتدفقة في القطاع الخاص العائلي مع مدخلات الإنتاج من البيئة والسلع والعمالة الوافدة ذات الإنتاجية والمهارة والحقوق المتدنية، لإنتاج قطاعات اقتصادية ذات استهلاك واستيراد عاليين في مقابل صادرات لا تذكر، والتي تعيد استثمار بعض من أرباحها في نفس الأنشطة الاقتصادية؛ 4 ـ بينما تخرج من الاقتصاد كميات عالية من الأموال في شكل رؤوس أموال خاصة وعامة للاستثمار في الاقتصاد العالمي، إضافة إلى التحويلات من العمالة الوافدة والمدفوعات للواردات.

تحولت إيرادات النفط، التي من المفترض أن تكون ملكاً عاماً يتم استثماره بشكل إنتاجي مستدام [...] إما إلى مشاريع إنشائية ضخمة دون دخل للدولة وتحتاج إلى صيانة مستمرة، وإما إلى مخصصات جارية غير متجددة وغير مرتبطة بالإنتاج.

وإذا ما ألقينا نظرة شاملة (Birds Eye View) على دورة الاقتصاد هذه، نجدها تعتمد على تواصل القدرة على تصدير النفط للعالم الخارجي بأسعار مجزية، حتى تتمكن من تغطية ما يخرج من الاقتصاد من مدفوعات للواردات وتحويلات العمالة الوافدة ورأس المال المغادر للبلاد. هذا إضافة إلى أهمية وجود كميات ومخزونات إضافية من «الطبيعة» بالإمكان استملاكها واستغلالها في عملية الإنتاج، أكانت نفطاً أو أراضي أو بحاراً أو هواءً. ويعتمد الطلب العام (Aggregate Demand) في الاقتصاد المحلي كثيراً على كثافة الاستهلاك العالية من قبل المواطنين والدولة، التي يتم تمويلها أساساً عبر إيرادات النفط المحصَّلة من الخارج، التي توزعها الدولة بدورها على المواطنين. في المقابل، فإن العرض العام (Aggregate Supply) لقوة العمل والسلع التي يحتاج إليها الاقتصاد لتقديم الخدمات والأنشطة الاستهلاكية في الدولة، يتم تزويدها أساساً عبر استيراد العمالة والسلع من الخارج. وبهذا، يعتمد الطلب العام والعرض العام أساساً على معطيات ومعايير تحدد خارج حدود الدولة وتمتد مساحات إعادة تجديدها على مدى العالم، حيث يعتمد تمويل الطلب العام على إيرادات النفط، ويعتمد العرض العام على استقطاب قوة عمل وسلع مستوردة. ولنا أن نبيِّن ذلك عبر دورة النقد في اقتصاديات بلدان مجلس التعاون:

الرسم البياني الرقم (1)

دورة النقد في اقتصاد من نمط «تصدير النفط ـ استيراد العمل» OELI



يُعتبر نمط النمو هذا فريداً من نوعه في العالم، وقد اختصرناه بمسمى «تصدير النفط ـ استيراد قوة العمل» ((Oil Exportism-Labour Importism (OELI)) للدلالة على أهم ميزتين يتسم بهما. وإذا أردنا أن نؤطر أهم الخصائص التي تميز نمط التراكم هذا، بحيث إن وُجدت هذه الخصائص في اقتصاد معين، فبإمكاننا إدراج هذا الاقتصاد ضمن فئة OELI، وبوسعنا أن نلخص أهم هذه الخصائص في التالي:

إذا ما عجز الاقتصاد عن تحصيل إيرادات النفط الكافية من الخارج لتلبية متطلبات دورته المحلية لأي سبب من الأسباب، فإن دورته الاقتصادية ستنقطع وتكون غير مستدامة.

1 ـ الدولة هي الجهة التي تحصل على ريع النفط (بما فيه الغاز الطبيعي).

2 ـ يتم جني ريع النفط من بيعه خارج الاقتصاد المحلي.

3 ـ يشكل النفط جُل صادرات الاقتصاد المحلي إلى الخارج.

4 ـ تُمول جُل مصروفات الدولة المحلية (بما فيها الجارية والرأسمالية) من إيرادات النفط.

5 ـ تكوّن مصروفات الدولة المحلية جُل الإنفاق في الاقتصاد المحلي غير النفطي.

النقاط السابقة مرتبطة بتصدير النفط وأوجه إنفاقه من جانب الدولة في الاقتصاد، وهذا كما ذكرنا سابقاً هو **أحد** أهم عاملين في تكوُّن نمط التراكم في الخليج. أما العامل **الثاني** المهم، فلنا أن نضيفه كمحدد رئيسي أيضاً في الخاصية السادسة:

6 ـ قوة العمل مستوردة من خارج مساحة الاقتصاد المحلي.

إذا وُجدت هذه الخصائص في اقتصاد معين، فبإمكاننا أن نسمي الاقتصاد من نمط OELI. ويجب أن نؤكد أن ما نبيِّنه أعلاه إنما هو نوع معياري (ideal-type) لنمط نمو يعتمد بشكل كامل على النفط والعمالة الوافدة[5]. وبالطبع لا يوجد اقتصاد يمتثل كلياً لهذه المواصفات، إلا أن بلدان الخليج تقترب جداً من ذلك، إذ إن هذه الخصائص (1 إلى 6) تنطبق عليها بنسب عالية جداً. إذاً، كلما اقتربت خصائص أي اقتصاد من خصائص النمط المعياري المذكور أعلاه، كان بإمكاننا تسمية نمط تراكمها بنمط OELI. وفيما عدا بلدان الخليج، قد تكون الدول الوحيدة التي ينطبق عليها هذا النمط في عصرنا هما ليبيا في عهد القذافي (على الرغم من اختلاف نظام السلطة) وسلطنة بروناي، وإن كانت بنسب أقل كثيراً من بلدان الخليج (وخصوصاً من ناحية نسبة العمالة الوافدة).

قد ينخفض مستوى المعيشة لدى المواطنين مع تقلص الريع النفطي الذي تحوله الدولة لهم. وقد بدأت بوادر هاتين الظاهرتين بالظهور بنسب متفاوتة في بلدان الخليج.

الجدول الرقم (1)

درجة امتثال اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لخصائص نمط النمو OELI في بدايات القرن الحادي والعشرين

(بالنسبة المئوية)

الدولة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
نسبة حصة الدولة من إيرادات النفط محلياً[أ]	100	100	100	100	100	100
نسبة الصادرات من إجمالي إيرادات النفط[ب]	>90	>80	>90	>90	>90	>90
نسبة النفط من إجمالي الصادرات[ج]	-	61	80	61	86	88
نسبة مصروفات الدولة من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي[د]	48	38	60	85	72	91
نسبة النفط من إجمالي إيرادات الدولة[هـ]	82	90	93	87	70	94
نسبة الوافدين في إجمالي قوة العمل[و]	92	79	59	82	95	83

(5) نستعمل «النوع المعياري» (ideal-type) حسب مفهوم ماكس فيبير.

* صادرات الإمارات من النفط تتضمن الكثير من الواردات المعاد تصديرها عبر دبي (re-exports)، لذلك لم يجرِ إدخالها.

(أ) يقيس هذا المقياس حصة الدولة من إجمالي إيرادات النفط المحصلة من قبل الأطراف المحلية (في مقابل أي إيرادات تذهب للقطاع الخاص المحلي). وتذهب كل إيرادات النفط المحصلة من الأطراف المحلية في الخليج إلى الدولة، على عكس الحال في أمريكا مثلاً، حيث يعود عائد النفط إلى الأفراد والشركات الخاصة المحلية التي تملك الأرض التي يتواجد فيها النفط.

(ب) لا تتوافر أرقام دقيقة حول قسمة إيرادات الدولة النفطية بين النفط المباع محلياً أو خارجياً، إلا أنه لا شك في كون نسبة الإيرادات الخارجية كبيرة وتتعدى 80 بالمئة، ذلك أن غالبية نفط دول الخليج يباع في الخارج بنسبة تتعدى 75 بالمئة في كل دول الخليج، ولأن النفط المباع محلياً مدعوم في السعر بشكل كبير، مما يقلل من الإيرادات المحصلة منه.

(ج) الإحصاءات لعام 2014: «Economic Diversification in Oil-Exporting Arab Countries,» IMF (April 2016), p. 13, <https://goo.gl/qF2FGV>.

(د) الإحصاءات لعام 2012 فيما عدى الإمارات لعام 2013. ومن المهم التنويه أن هذه الأرقام لا تعكس دور إنفاق إيرادات النفط المضاعف في تمكين بقية الإنفاق في الاقتصاد، حيث يتم تدوير هذه الإيرادات في الاقتصاد عبر الأطراف المختلفة عبر ما يسمى المضاعف الريعي (Rentier Multiplier)، بحيث إن احتسب هذا المضاعف ارتفعت نسبة دور إيرادات النفط في الاقتصاد غير النفطي إلى ما يزيد عن 80 بالمئة، للمزيد انظر الفصل السادس من هذا الكتاب.

(هـ) نستعمل هذا المعيار كمقارب (Proxy) لنسبة مصروفات الدولة الممولة من قبل إيرادات النفط. الأرقام لسنة 2011.

(و) الأرقام لعام 2016.

على أرض الواقع، تبلور هذا النمط الاقتصادي بشكل ملموس في بناء المدن الحديثة والأنشطة الموازية لها، ولكن هذه المدن والأنشطة كانت من نوع خاص، نسميها «مدن الحداثة النفطية»، وذلك لأنها اعتمدت على النفط ليس فقط من ناحية إيرادات بيعه للخارج، بل أيضاً على استخدام النفط والتكنولوجيا المصاحبة له لتوفير أبسط مقومات الحياة فيها، بما فيها تحلية المياه وإنتاج الطاقة. وبذلك، فإن النفط أدّى دوراً أساسياً في اقتصاد بلدان مجلس التعاون من ناحية توفير القيمة التبادلية (Exchange-value) (النقد) للاقتصاد ليمول مدفوعاته إلى الخارج، ولكن أدى دوراً أساسياً أيضاً من ناحية القيمة الاستعمالية (Use-value) عبر استخدامه لتزويد أسس الحياة في هذه المجتمعات.

وقد بنيت هذه المدن في بلدان الخليج على نمط الحداثة العالية، التي اتخذت السيارات وفلل الضواحي كالوحدات الرئيسية في تصميمها. وتتميز هذه المدن بنموها السكاني العالي، وكثافة استهلاكها للسيارات والشوارع والمياه والغذاء والطاقة والمنشآت العمرانية الضخمة، على نمط مدن الضواحي التي تعتمد على السيارات (Suburban Car-based Cities) المستوحاة مما يسمى «المدن المشمسة» (Sunbelt Cities) في الولايات المتحدة، كلوس أنجلوس وهيوستن، حيث أصبحت بلدان الخليج أعلى دول العالم استهلاكاً على المستوى الفردي بلا منازع. بل وحتى إن بعض بلدان الخليج وصلت إلى مرحلة بناء مدن من هذا النوع تتعدى حاجات سكانها المحليين، وموجهة في الأساس إلى المشتري «الدولي»، بحيث سارعت في بناء «مدن دولية» في بدايات الألفية الثالثة، وذلك حتى

يتم التواصل في هذا النمط الاقتصادي المبني على تدوير عوائد النفط في إنشاء مدن ذات كثافة في الاستهلاك والاستيراد.

ومن المهم أن نشدد على مركزية استملاك واستهلاك الطبيعة في نمط نمو الإنتاج في دول مجلس التعاون. فإن كنا قد ركزنا في السرد السابق على اعتمادية اقتصاديات بلدان الخليج بشكل مفرط على استملاك وتصدير النفط بالإضافة إلى استيراد قوة العمل الوافدة كالمحورين الرئيسيين لنمط نمو الإنتاج، والذي لخصناه في مصطلح OELI، فإن تحليلنا لن يكون مكتملاً إذا لم نضف إليهما استملاك واستهلاك البيئة كعمود ثالث. وهذا الاستملاك والاستهلاك للبيئة يشمل النفط الذي يتم حرقه واستغلاله في سبيل نمو النمط المعين من الإنتاج والاستهلاك الذي برز في دول المجلس، ولكن يتعدى ذلك ليشمل الأراضي والبحار والهواء الذي ما انفك يتم استغلالها بشكل توسعي في سبيل تفعيل النمو الاقتصادي. وبذلك، فإن النمو العددي في إنتاج بلدان مجلس التعاون لا يعتمد على النمو العددي فقط في قوة العمل، بل يعتمد أيضاً على النمو العددي في مدخلات الإنتاج، وعلى رأسها استملاك مكونات الطبيعة وتسخيرها لهذا الأمر.

أساس مبدأ سوق العمل في الدولة الحديثة هو أن سوق العمل يمتد على المستوى الوطني، حيث تتم ولادة وتدريب وتوظيف العمال في أي دولة إجمالاً داخل نطاقها وحدودها، من خلال مواطنيها.

ثانياً: الخلل الإنتاجي: دورة التجديد والاستدامة

إذاً ما هو الخلل الإنتاجي في نمط النمو هذا؟ حتى نبين هذا الخلل علينا أن نحلل دورة الإنتاج السابقة، وبناء عليها فبإمكاننا الحديث عن نوعين من الخلل. **الأول** يرتبط بعملية الإنتاج نفسها، ويمكن تعريفه بالتأخر النسبي في تقنيات نمط نمو الإنتاج مقارنة بأنماط نمو الإنتاج الأخرى. كمثال، فقد يعتبر نمط النمو متأخراً نسبياً من ناحية التكنولوجيا والإنتاجية، أو من ناحية طبيعة السلع المنتجة، بحيث إنه لا يستطيع إنتاج سلع وخدمات بتكنولوجيا متقدمة تنافس ما ينتجه نظراؤه من مجتمعات.

أما النوع **الآخر** من الخلل فيرتبط بالقدرة على الاستدامة، وخصوصاً في القدرة على ضمان إعادة إنتاج وتجديد الشروط الأولية ليستمر نمو نمط الإنتاج في دورته بشكل متواصل. إذاً علينا أن نسأل: كيف يقوم نمط النمو الإنتاجي والنظام الاقتصادي المرتبط به في الخليج بإعادة إنتاج وتجديد نفسه؟ وكيف يقوم بتوفير العوامل الأساسية التي يحتاج إليها بصورة متواصلة حتى يضمن إمكان إعادة تجديد نفسه بشكل متواصل ومنتظم؟ فإن لم يستطع هذا النمط الإنتاجي، لأي سبب من الأسباب، ضمان توافر وتجدد كل من هذه العوامل التي يحتاج إليها حتى يضمن استمراريته وتجدده، فهناك خلل ـ أي أنه غير مستدام. وهذا يعني أنه علينا تبيان ماهية هذه العناصر الأساسية التي يحتاج إليها أي نظام إنتاجي ـ اقتصادي ليضمن تواصله وتجدده، والنظر إلى دورة التجديد (Cycle of Reproduction) لكل منها التي تضمن استمرارية وتوفير هذا العنصر. ويعتبر هذا الهدف هو المرتكز الرئيسي للدراسة: تبيان خصائص وطبيعة وتاريخ نمط نمو الإنتاج السائد في

الخليج، وما إذا كان نمط نمو الإنتاج هذا قادراً على إعادة إنتاج وتوليد نفسه اجتماعياً (Social Reproduction)، وبذلك يكون مستداماً على المدى البعيد.

وحتى نحلل هذين النوعين من الخلل في بلدان مجلس التعاون، تبين لنا أنه يجب أن ننظر إلى قطاع النفط بشكل خاص لكونه المحرك الرئيسي للاقتصاد، إضافة إلى تحليل نمط النمو العام في بقية الاقتصاد غير النفطي. ومن ناحية قطاع النفط، يتمثل الخلل الإنتاجي بكون إنتاج القطاع مبنياً على قلة تكلفة استخراج النفط ووجوده بوفرة في المنطقة، وهي أساساً نتاج الخصائص الجيولوجية (أي البيئية) الاستثنائية للمنطقة بدلاً من تطور قوى الإنتاج والتكنولوجيا في المجتمع. وبداية، فقد خُطِّط الإنتاج في هذا القطاع بناء على اعتبارات شركات النفط العالمية لمصالحها الربحية الخاصة، التي رسمت خطط إنتاجها استناداً إلى حاجات واعتبارات السوق العالمي بدلاً من معطيات قوى الإنتاج في الاقتصاد المحلي، وتواصل هذا التوجه نحو تلبية اعتبارات السوق العالمي حتى في عصر تأميم النفط. والريع العالي الناتج من قلة تكلفة استخراج النفط ووجوده بكثرة في المنطقة نظراً إلى خصائص جيولوجية بحتة، بالإضافة إلى تصديره بناء على حاجات السوق العالمي بدلاً من اعتبارات قوى الإنتاج في الاقتصاد المحلي، أدى إلى تدفق إيرادات هائلة على بلدان الخليج بطريقة لا تعكس إنتاجية قوة العمل فيها. وقد سبب ذلك خللاً لأنه أصبح على بلدان الخليج التعامل مع إيرادات هائلة متقلبة ليست مبنية على مستوى تطور القاعدة الإنتاجية وقوة العمل فيها، وبذلك أصبحت هذه الإيرادات التي يتم تحديدها في السوق العالمي هي العامل الرئيسي الذي يسيّر ويهيمن على بقية قوى الإنتاج في المجتمع بدلاً من العكس.

أما الخلل الإنتاجي من ناحية عدم الاستدامة، فإضافة إلى كون النفط مورداً ناضباً، فإن أساس هذا الخلل يتمثل بالقدرة على إعادة إنتاج صناعة النفط وكيفية استعمال إيرادات النفط. من ناحية صناعة النفط، فعلى الرغم من مرور أكثر من ثمانين سنة من إنتاج النفط، إلا أن بلدان الخليج ما زالت غير قادرة على إنتاج وتصنيع الآلات التي تحتاج إليها لاستمرارية وإعادة إنتاج هذه الصناعة ذاتياً، من معدات حفر الحقول ومصانع التقطير والتكرير... إلخ، إذ إنها تعتمد بشكل شبه كلي على الشركات العالمية الأجنبية لتزويدها بهذه المعدات وبناء المصانع. وبذلك، فإنه حتى في أهم قطاع إنتاجي لدول الخليج، لا تزال هذه الدول غير قادرة على ضمان إعادة إنتاج هذا القطاع بشكل دائم ومستمر بشكل ذاتي. ولنا أن نقارن ذلك مع النرويج، التي أصبحت من الدول الرائدة في مجال تصنيع معدات وآلات قطاع النفط، حتى وصلت إلى مرحلة تصديرها.

أما من ناحية إيرادات النفط، فتمثل الخلل الإنتاجي بعدم استعمال معظم هذه الإيرادات النفطية كرأسمال عام يستثمر كثروة عامة في أنشطة إنتاجية لتتكاثر قيمة هذه الثروة بناء على مبدأ تراكم رأس المال العام. بل استعملت الأغلبية الساحقة من إيرادات النفط إما في مشاريع إنشائية متضخمة من دون عائد للدولة، أو كتوزيعات ومخصصات جارية لم ترتبط بالإنتاج، تزداد مع قرب المكانة الاجتماعية لمن يستلمها من متخذي القرار في الدولة، حيث وزعت الإيرادات لجهات خاصة وعامة عن طريق الرواتب والمخصصات والدعم، وهذه أخذت الأغلبية الساحقة من إيرادات النفط. أما توجيه عائدات النفط للاستثمارات والمشاريع العامة، فلم يأخذ إلا حصة صغيرة من دخل النفط. وبهذا تحولت إيرادات النفط، التي من المفترض أن تكون ملكاً عاماً يتم استثماره بشكل إنتاجي

مستدام حتى يتكاثر كثروة عامة لمختلف الأجيال المتعاقبة، إما إلى مشاريع إنشائية ضخمة دون دخل للدولة وتحتاج إلى صيانة مستمرة، وإما إلى مخصصات جارية غير متجددة وغير مرتبطة بالإنتاج، للجهة الخاصة التي تحصل على حق التصرف بها كما تريد.

أما إذا حولنا ناظرينا إلى الإنتاج في بقية الاقتصاد، فيتمثل النوع الأول من الخلل الإنتاجي، الذي يرتبط بالإنتاجية والتكنولوجيا في هذا الاقتصاد، بأن الإنتاج في الاقتصاد فيما عدا قطاع النفط (وقطاع المشاريع العامة نسبياً)، يعتمد على قوة عمل وتكنولوجيا ذات إنتاجية متدنية ومستمرة في التدني، بحيث لا يستطيع المنافسة على مستوى العالم من ناحية الصادرات. ويعتمد في إنتاجه أساساً على العمالة الوافدة متدنية الإنتاجية والحقوق والمهارة والتعليم، التي يتمحور إنتاجها في قطاعات اقتصادية منخفضة المخاطر وغير قابلة للتصدير. هذا بالإضافة إلى استناد نموه إلى توسع مطرد في استملاك واستهلاك مواد الطبيعة في عملية الإنتاج، في قطاعات تعتمد أساساً على الاستيراد والاستهلاك المحلي العالي، ومتركزة أساساً في قطاعات الإنشاء والاستيراد والخدمات الاستهلاكية المصاحبة. وهذا النمط من النمو يعتمد إجمالاً على النمو العددي في كميات مدخلات الإنتاج، وخصوصاً مواد الطبيعة وقوة العمل منها، ولا يستند إلى النمو في الإنتاجية والتطور في التكنولوجيا.

> **إن أي هزة قد تصيب أحد [...] العوامل في دورة تواصل نمط النمو، أكانت ناتجة من عوامل داخلية أو خارجية، سيكون لها تداعيات جمة على الاقتصاد المحلي، ولن يستطيع الاقتصاد المواصلة في تجديد دورته، وسينهار.**

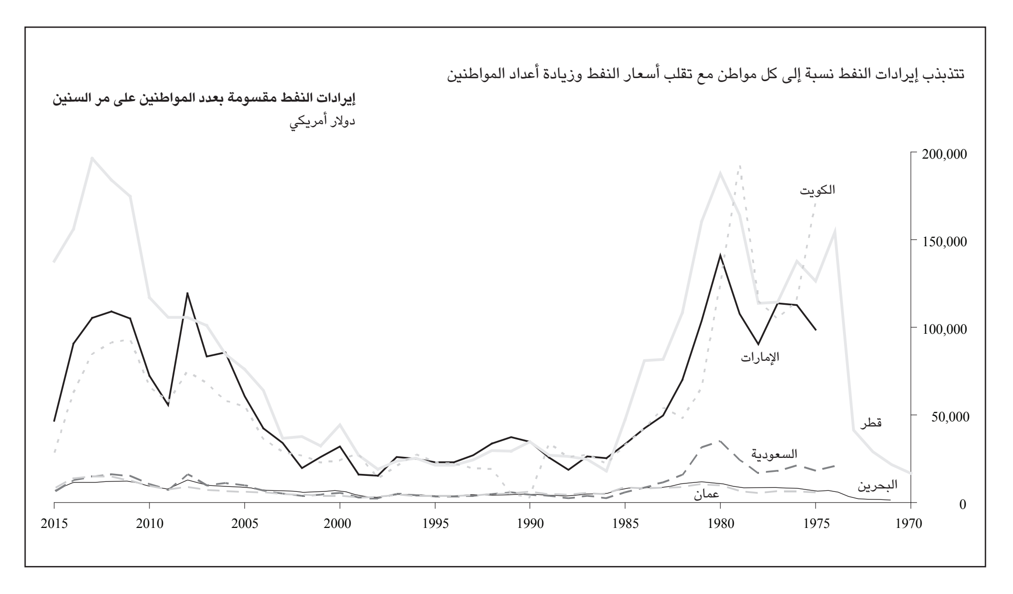
أما النوع **الآخر** من الخلل الإنتاجي، الذي برأينا هو البعد الأعمق، فهو الخطر الشديد من عدم استدامة نمط نمو الإنتاج هذا الذي برز في الخليج على مدى السنوات الستين الماضية. وهذه الخطورة تبرز في أكثر من شكل من عدم قدرة نمط النمو على توفير الشروط الأساسية لإعادة إنتاج نفسه. **أولاً**، إن الاقتصاد يعتمد على ضخه بصورة متواصلة بإيرادات تصدير النفط، وذلك حتى يمول المدفوعات التي تخرج من الاقتصاد من واردات وتحويلات عمالية ورؤوس أموال، والتي تهرب من الاقتصاد بلا عودة. والعوامل التي تحدد دورة الاقتصاد المحلي، وطلبها على الواردات وقوة العمل من السوق العالمي ورؤوس الأموال التي تخرج من الاقتصاد، تختلف كلياً عن العوامل التي تحدد طلب السوق العالمي للنفط، وبالتالي تختلف كلياً عن العوامل التي ستحدد الإيرادات التي تحصلها بلدان الخليج من النفط. فدورة الاقتصاد المحلي تدخل فيها عوامل الطلب على السلع والغذاء والمعدات المستوردة... إلخ، إضافة إلى عوامل الطلب على العمالة الوافدة، وأخيراً حسابات أصحاب رؤوس الأموال الخاصة حول تصدير أموالهم إلى الخارج، التي تختلف عن العوامل في الاقتصاد العالمي التي تحدد إيرادات النفط التي تحصّلها دول الخليج. إذاً، لدينا مساحتان مختلفتان: السوق المحلية، والسوق العالمية، لكل منهما عواملها الخاصة، ولكن تربط هاتان المساحتان إيرادات النفط المحصلة من الخارج، التي تستعملها بلدان الخليج لتدفع تكلفة وارداتها واستثماراتها في العالم. وبهذا فإن بلدان الخليج تعتمد بشكل جذري على السوق العالمي ليواصل ضخها بإيرادات النفط. ولكن عوامل الطلب على إيرادات النفط محلياً، تختلف

عن العوامل التي تحدد ما تجنيه بلدان الخليج في سوق النفط العالمية. وإذا ما عجز الاقتصاد عن تحصيل إيرادات النفط الكافية من الخارج لتلبية متطلبات دورته المحلية لأي سبب من الأسباب، فإن دورته الاقتصادية ستنقطع وتكون غير مستدامة.

وعدم استدامة نمط النمو هذا يبرز في أكثر من مفصل من الاقتصاد، ولنا أن نتفحص دورة النقد في اقتصاديات بلدان الخليج (الرسم البياني الرقم (2)) كي تتبين لنا نقاط التماس والتناقض الممكنة في هذه الدورة، الموجودة تقريباً في كل خطوة منها. ففي أي من الخطوات السابقة بالإمكان أن تتطور أزمة ما تضع إمكان تواصل الدورة ككل في خطر إن هي تبلورت على أرض الواقع. فإذا ما أخذنا الخطوة 1a، وهي أساس ما يدخل بلدان الخليج من إيرادات النفط، فقد تسبب هذه الخطوة أزمة إن تدنت إيرادات النفط أكثر فأكثر. وقد يكون ذلك نظراً إلى هبوط سعر النفط في العالم بسبب انخفاض الطلب عليه (كمثال نظراً إلى زيادة عدد السيارات السارية على الكهرباء) أو لهبوط تكلفة إنتاجه (كما يحصل منذ عام 2017 مع انخفاض تكلفة إنتاج النفط عبر عملية تكسير النفط الصخري)، أو لأن النفط بدأ ينضب وبذلك تنخفض الكمية التي يمكن تصديرها من الدولة. وقد تكون هذه أول وأهم نقطة تماس في دورة النقد في الخليج؛ فبدون إيرادات النفط ما من شك أن دورة الاقتصاد الحالية ستنهار. وإذا ما نظرنا إلى كمية إيرادات النفط نسبة إلى عدد مواطني دول المجلس، فإن الإيرادات نسبة لكل مواطن تتقلب مع أسعار النفط، كما أن معدلها يهبط تدريجياً على مر الزمن بسبب ارتفاع أعداد المواطنين بشكل متواصل (ناهيك بالارتفاع في أعداد الوافدين).

الرسم البياني الرقم (2)

إيرادات النفط بالأسعار الثابتة لعام 2015 مقسومة بأعداد المواطنين على مر الزمن



المصدر: أجهزة الإحصاء الرسمية (GLMM).

نقطة تماس **أخرى** هي في الخطوة 2a، بحيث قد تتزايد إنفاقات الدولة لدرجة تفوق إيراداتها. وعلى الرغم من أن المحللين كانوا يرون ذلك من سابع المستحيلات خلال طفرة السبعينيات، إلا أن هذه أضحت حالة عانت منها كل بلدان الخليج في الثمانينيات والتسعينيات نظراً إلى تضخم المصروفات وقلة الإيرادات، كما دخلتها كل بلدان الخليج مرة أخرى مؤخراً وبلا استثناء منذ العام 2015. وهذه أيضاً ستسبب ضغطاً على إمكان تواصل نمط نمو الإنتاج أن استمرت لفترة من الزمن، بما أن إنفاق الدولة يؤدي دوراً محورياً في نمط النمو. وقد تتبلور هذه الأزمة عبر ارتفاع سعر الفائدة على القروض للدولة، أو حتى عدم وجود مقرضين للدولة وبدء رؤوس الأموال بالخروج من الاقتصاد المحلي، كما حصل لليونان في نفس الفترة.

الخطوة **3** أيضاً ممكن أن تصبح مصدراً للأزمات، التي قد تتألف من عدة تجليات. **أولها**، هو في العلاقة ما بين الدولة والمواطنين، إذ إن عدد المواطنين الذين يعانون من البطالة قد يزيد مع تضاؤل قدرة الدولة على توظيفهم في القطاع العام، وقد ينخفض مستوى المعيشة لدى المواطنين مع تقلص الريع النفطي الذي تحوله الدولة لهم. وقد بدأت بوادر هاتين الظاهرتين بالظهور بنسب متفاوتة في بلدان الخليج، إذ اتخذت كل بلدان الخليج خطوات تقشفية شملت رفع سعر الطاقة والمياه والمحروقات وحتى خفض علاوات الرواتب في خضم الأزمة النفطية منذ عام 2016. كما بدأت نسب البطالة بالارتفاع بين صفوف المواطنين منذ تسعينيات القرن الماضي.

نقطة تماس محتملة **أخرى** هي في العلاقة ما بين رأس المال والعمل، إذ إنه في خضم الصعوبات الاقتصادية، فإن الدولة تدفع بالمواطنين للعمل في القطاع الخاص، وأن يقبل القطاع الخاص بتوظيفهم. وقد تتطور الأزمة إن واصلت الشركات الخاصة المحلية رفضها توظيف المواطنين أو التحايل على ذلك عبر التوظيف الوهمي، والاستمرار في الاعتمادية المطلقة على العمال الوافدين. في المقابل فقد يرفض المواطنون العمل في القطاع الخاص في ظل الحقوق والرواتب المتدنية في هذا القطاع فتتفاقم مشكلة البطالة. وقد تكون نقطة تماس **ثالثة** محتملة هي في أن يطالب العمال الوافدون بحقوقهم بصورة أكثر تنظيماً، حيث برزت عدة تظاهرات واعتصامات وإضرابات في خضم الأزمة النفطية الأخيرة في صفوف العمال الوافدين المطالبين بحقوقهم، إضافة إلى تزايد المطالبات من المنظمات الحقوقية العالمية في هذا المجال. وعموماً، فإن الأزمة الكبرى التي تخاف منها أي دولة هي نشوب اضطرابات اجتماعية أو انتفاضات أو حتى ثورات فيما بين سكانها إن وصل الوضع الاقتصادي ـ السياسي إلى مستوى لم يعد الناس يقبلون به، وهذه بالتأكيد ستسبب أزمة لنمط النمو. وأظن أن أحداث ما سمي «الربيع العربي» منذ عام 2011 هي أفضل علامة على ذلك.

أخيراً وليس آخراً، فقد تنشب أزمة أيضاً في الخطوة 4، إذ قد تزيد الأموال التي تخرج من الاقتصاد على تلك التي تدخل إليه، إما عبر زيادة الواردات المطردة، وإما عبر هروب النقد ورؤوس الأموال إلى الخارج، أو ارتفاع تحويلات العمالة الوافدة. وكل هذه قد تضغط على الحساب الجاري وعلى مخزون الدولة من العملة الصعبة في ظل انخفاض أسعار النفط. وقد دخلت السعودية والبحرين وعُمان هذه المرحلة في عام 2015، وخصوصاً في حالة الدولتين الأخيرتين ذات الاحتياطي المتواضع من الدولارات، حيث انخفض مخزونهما من العملة بشكل قد يضعضع الثقة

في قدرة الدولة في المحافظة على أسعار صرف عملتها وربطها بالدولار. وإن تواصل العجز في الحساب الجاري واستمر هروب رؤوس الأموال بأعداد كبيرة ولفترة ممتدة من الزمن، بحيث يزيد النقد الذي يخرج من الاقتصاد أكثر على ما يدخل له، فعادة ما تتجسد الأزمة في شكل أزمة عملة وانهيار قدرة البنك المركزي على تثبيت سعر صرفها مع الدولار.

إن الاستهلاك المحلي للنفط ما انفك يزداد بوتيرة متسارعة في بلدان مجلس التعاون، كما هو حال نمو الاستهلاك النهم في المواد الأخرى، حتى بدأ يشكل نسبة ليست بصغيرة من إنتاج النفط الذي كان يوجه سابقاً للتصدير.

هل أي من هذه الأزمات الاقتصادية ممكنة الحدوث في دول الخليج؟ وإن كان الأمر كذلك فأي منها يعتبر الأقرب والأكثر توقعاً حتى كتابة هذه السطور في 2018؟ من ناحية السؤال الأول، فبالتأكيد هناك احتمال حدوث بعضها، بل إن بلدان الخليج تواجه بعض هذه الأزمات حالياً. ففي عام 2015 هبطت أسعار النفط بصورة كبيرة، وأصبحت كل بلدان الخليج تعاني عجزاً في الميزانية. كما بدأت حالات التقشف تضر بالمواطنين وتقلل الريع النفطي الموجه إليهم وترفع من سخطهم، وأدت ضغوط البطالة إلى أن تدفع الدولة القطاع الخاص إلى توظيف المواطنين، إلا أن المواطنين عموماً غير راضين بذلك حتى الآن، وكذا القطاع الخاص. ومن غير المعروف إن كانت ستنجح خطوات الحكومة في هذا المسعى، وخصوصاً أن سياسات توطين سوق العمل قد فشلت مراراً في العقود السابقة. كما بدأت أيضاً بعض الإضرابات تنشط في صفوف الوافدين، وخصوصاً في ظل عدم دفع بعض الشركات لرواتبهم في ظل الأزمة، كما كان الحال مع شركة سعودي أوجيه الإنشائية. وقد كان هناك ضغط كبير من هذه الناحية أيضاً من العمال والوافدين ومؤسسات حقوق الإنسان، التي بدأت تشدد حملاتها على بلدان الخليج لانتزاع حقوق أكثر للعمال الوافدين، كما تبين الحملة على قطر في خضم استعداداتها لكأس العالم 2022. وتبقى الانتفاضات العربية في عام 2011، التي شملت بعضاً من بلدان الخليج، وخصوصاً تلك ذات الدخل المحدود، شبحاً يخيم على حكوماتها من ناحية إمكان نشوب انتفاضات فيما بين شعوبها. وأخيراً وليس آخراً، فإن الحساب الجاري قد دخل نطاق السالب في السعودية والبحرين وعمان عام 2016، ونزلت احتياطيات العملة الأجنبية في كل بلدان الخليج بشكل متسارع، منذرة بأن تواصل الحال على المديين المتوسط والبعيد فإن أزمة العملة قد لا تكون بعيدة في بعض هذه الدول.

وإن كانت كل من هذه الأزمات محدقة، فأي منها قد ينفجر قبل الأخرى؟ لا نعلم، وليس دورنا هنا أن نتكهن بالمستقبل، إذ كذب المنجمون ولو صدقوا، ولكن أياً منها ممكن، في رأيي، بل من الممكن أن تتبلور أكثر من واحدة منها في آن واحد. فمن الخطأ النظر إلى كلّ نقاط التماس والتناقض هذه على أنّها قضايا مستقلة، أو اعتبار هذه الخطوات على أنّها مجرّد مجموعة من المشاكل المشتتة وغير المترابطة جوهرياً. فمن المهم أن نحلل أوجه الترابط فيما بين هذه العناصر المتضافرة في ظل نمط نمو الإنتاج العام. ومن الخطأ معاملة نمط نمو الإنتاج وعوامل الإنتاج التي تدخل فيه وكأنّها ظواهر جامدة، يستحيل أن يطرأ عليها التّغيير، فجدلية التّاريخ لا تتحرّك في

خطوط مستقيمة مرسومة مسبقاً، بل إنّ التغيرات المستمرة في عوامل دورة الإنتاج، والتناقضات التي تولدها، تجعل من الصعب، بل من المستحيل، التنبؤ بدقة بكل ما قد يحصل من توابعها. وعلى نفس القدر من الأهمية كيفية تعامل الأطراف ذات المصلحة مع هذه التغيّرات. فعندما تخرج التبعات عن المألوف، تجد الأطراف المختلفة نفسها على المحك، وخارج نطاق ما اعتادت التعامل معه، أكانت الأنظمة المحلية، أم فئات الشعب المختلفة، أم القوى الدولية.

وعلى الرغم من ذلك، بل بسبب ذلك، يصبح مهماً أن ننظر إلى نمط نمو الإنتاج ودورة إعادة إنتاجه وتجديده بصورة شمولية، كي نفهم أوجه الخلل الرئيسية في عدم استدامته، مع أهمية أن نبقي في البال بأن معرفة وعلم الإنسان محدودة بحيث لا يستطيع التكهن بكل التداعيات التي قد تنتج من هذا العدد اللامحدود من التعاملات والعلاقات الاجتماعية فيما بين المليارات من البشر. وإذا ما حاولنا أخذ هذه النظرة العامة الشاملة لنمط نمو الإنتاج في الخليج، فيتبين لنا أن هناك عوامل بنيوية عميقة قد تسبب خطراً أكثر تجذراً من ناحية استدامة نمط نمو الإنتاج، وخصوصاً من ناحية قدرته على توفير وإعادة إنتاج العوامل الرئيسية التي تدخل في دورته.

إن معظم الأزمات التي بيّناها مسبقاً في خطوات دورة النقد، بالإمكان نظرياً مداواتها عبر إعادة توازن الاقتصاد والمالية والإنفاق. فبالإمكان كمثال خفض إنفاق الدولة، أو زيادة الضرائب لتعظيم إيراداتها، وبذلك تتم حلحلة الأزمة في مالية الدولة، على الرغم من التداعيات الاجتماعية التي قد تترتب على ذلك. كما بالإمكان خفض الواردات أكثر فأكثر لمعادلة الحساب الجاري، أو وضع القيود على خروج رؤوس الأموال من البلاد، أو تغيير سعر صرف العملة... إلخ، من حلول إجرائية لضبط تدفق الأموال إلى خارج البلاد، والتي اضطرت الكثير من الدول كالأرجنتين واليونان لتطبيقها لإعادة الهيكلة المالية ودورة النقد في الاقتصاد. لكنه في رأينا حتى هذه الأزمات التي بيناها أعلاه، وعلى الرغم من خطورتها الجمة، فإنها لا تمثل أساس الخطر الرئيسي المحدق بدول مجلس التعاون بعدم استمرارية نمط نمو إنتاجها، بل المشكلة أعمق وتتمثل بأن نمط نمو الإنتاج نفسه قد يفقد القدرة على تزويد العوامل الرئيسية التي يحتاجها لإعادة إنتاج وتجديد نفسه.

أضحى بالإمكان تسليع الطبيعة وتحويلها إلى عقار [...] وتمت معاملة هذه البيئة وكأنها ذات مخزون غير متناه ومتجدد، بالإمكان استهلاكها بشكل متواصل ومتصاعد في سبيل نمو قيمة الإنتاج من دون أي اعتبارات لاستدامتها.

وقد يكون أكبر سبب لعدم استدامة هذا النمط الإنتاجي، هو أن بلدان الخليج غير قادرة بنفسها على ضمان توفير وإعادة تجديد العوامل الأساسية لنمط نمو إنتاجها دون الاعتمادية على الغير، بل إنها تعتمد بصورة رئيسية على بقية العالم ليواصل تزويدها بهذه العوامل، التي تتحمل بلدان الخليج تكلفتها عبر الاعتمادية الكلية على تصدير مورد واحد وهو النفط. وهذا يشكل خطراً عليها من عدم الاستدامة على المدى الطويل ومن التقلبات الحادة على المدى القصير، نظراً لاختلاف محددات السوق المحلي في مقابل السوق العالمي بشكل جذري. وأول مخاطر عدم القدرة على تجديد عوامل

الإنتاج هي بالتأكيد في سوق النفط، الذي يعتبر مورداً ناضباً تعتمد عليه بلدان الخليج كلياً لقبض الأموال التي تحتاج إليها من الخارج وضخها في دورة الاقتصاد المحلية. فان اختفى النفط كلياً، توقفت الدورة السابقة كلياً أيضاً في ظل نمطها الحالي، إذ يكون أساس هيكلها الإنتاجي قد انهار وليس بإمكانها أن تتواصل عبر أية حلول مالية أو إجرائية ترقيعية.

لكنْ، إضافة إلى مخاطر الاعتمادية المفرطة على إنتاج النفط وإيراداته التي ناقشناها، تظهر خطورة عدم القدرة على توفير عوامل الإنتاج بشكل مستمر جلية في حالة قوة العمل، وهو العامل الإنتاجي الذي يشكل العنصر الأهم وأساس أي نمط إنتاجي في العالم. ففي كل دول العالم في القرن الحادي والعشرين ما عدا دول الخليج، تكون السمة الطاغية هي أن كل دولة تحرص على أن تكون دورة تجدد وإعادة إنتاج قوة عملها هي دورة وطنية في الأساس، وهذا يعني أن قوة العمل في الدولة يتم إنتاجها وإعادة إنتاجها داخل الدولة أساساً، ولا تعتمد بشكل مفرط في إنتاج وإعادة إنتاج قوة العمل على مساحات خارج حدودها. فأساس مبدأ سوق العمل في الدولة الحديثة هو أن سوق العمل يمتد على **المستوى الوطني**، حيث تتم ولادة وتدريب وتوظيف العمال في أي دولة إجمالاً داخل نطاقها وحدودها، من خلال مواطنيها، بحيث يكون المواطنون هم التيار الرئيس في تزويد سوق العمل. بل عادة ما تحرص الدول على توطين المهاجرين والوافدين كي تضمن أن يصبحوا جزءاً من سوق العمل الوطني. وكل ذلك يحدث أساساً كي تكون كل دولة مستقلة وقادرة على التحكم والتأثير وإعادة تجديد سوق عملها داخل حدودها، بدلاً من ترك العوامل المحددة لعنصر بهذه الأهمية لأهواء أطراف لا تستطيع هي التحكم فيها وتقع خارج سيطرتها وسيادتها. فإن الهندسة الديمغرافية لسوق العمل هي من أساس فنون الحكم لأي دولة في العصر الحديث وتأخذ حيزاً كبيراً من نشاطها.

في الخليج الحالة مختلفة كلياً، فسوق العمل نطاقه الأساسي هو العالم ككل. فأي شخص يريد توظيف عمال في شركة ما أو مشروع عنده، وفيما عدا بعض الإجراءات البيروقراطية، يستطيع أن يمد ناظريه على مستوى العالم ليستقطب العمال. وكان لهذه الظاهرة «إيجابيات» مادية من وجهة نظر الشركات على المستوى القصير، بما فيها تجاوز تكلفة ومشقة تنشئة وتربية وتدريب عناصر قوة العمل (أي الإنسان) منذ ولادتها، ومن ثم الاعتناء بها بعد التقاعد والخروج من سوق العمل حتى مماتها. فبلدان الخليج تستقطب في الغالب قوة عمل جاهزة ومدربة، وعندما تتقاعد تعيدها إلى دول مسقط رأسها من دون أن تتحمل تبعات إعالتها بقية حياتها.

في المقابل، فهذا يعني أن الدولة فعلياً قد تخلت عن قدرتها على التحكم ورسم صورة قوة العمل لديها، والتي هي من أهم الأمور التي تنشغل بها الدول الأخرى، إذ إنها تستثمر الكثير من فنون حكمها في إدارة وصقل قوة عملها من نشأتها إلى مماتها. ولو كنا لنأخذ مثالاً حاداً، فلو تم فرض حصار كلي على أي دولة من دول الخليج، في حالة حرب مثلاً، بحيث لم يسمح للناس بالتنقل إليها على الإطلاق، فلن يكون في مقدار اقتصاديات دول الخليج، وخصوصاً القطاع العائلي الخاص، توفير قوة العمل التي يحتاج إليها، إذ إنها تعتمد على العالم الخارجي بشكل رئيسي لتزويده بها. وذلك يعني أن بلدان الخليج غير قادرة على تجديد وإعادة إنتاج قوة عملها ذاتياً، حيث تعتمد أساساً على السوق العالمي ليزودها بقوة العمل باستمرار.

وهذا بدوره ينطبق على التكنولوجيا، فالطريقة الرئيسية التي يتم تعلُّم وتبنّي التقنيات والمهارات في اقتصاد أي دولة، هي عبر العمل، فالتطبيق في العمل هو أفضل مدرسة للتعلم. ولما كانت أغلبية قوة العمل في الخليج من الوافدين، وليس لها حق التوطين، ولا تعيد إنتاج نفسها في دول الخليج، أو التواصل في البقاء فيها مع أبنائها، فهذا يعني أن المهارات والتكنولوجيا لا يعاد إنتاجها وطنياً، وبذلك لا يتم توطينها أو تواصلها داخل حدود الدولة. بل لا يوجد حافز لدى أصحاب العمل لتدريب وتطوير مهارات وتكنولوجيا الإنتاج، كونهم يعلمون أن هناك احتمالية عالية أن قوة العمل ربما لا تستقر وتتواصل على المدى البعيد، وأنها ستغادر ولو بعد حين، وبالإمكان استقطاب عمالة مدربة وجاهزة مكانها، بدلاً من الذهاب في مشقة وعناء تدريب العمالة محلياً.

ينطبق الأمر نفسه من عدم الاستقلالية في التجديد وإعادة التجديد على إيرادات الدولة، التي يتم جنيها في كثير من الدول الأخرى من داخل إطار الدولة وسكانها، من طريق الضرائب على الأنشطة الإنتاجية داخل حدود الدولة. أما في دول الخليج، فإيرادات الدولة تعتمد أساساً على بيع النفط إلى العالم الخارجي. وإذا ما تغاضينا عن حقيقة أن النفط مورد ناضب، فإن هذه الاعتمادية على إيرادات النفط تعني أيضاً أن الدولة تعتمد على العالم الخارجي ليزودها بالموارد المادية التي تسمح لها بالاستمرارية وتجديد نفسها.

وأخيراً وليس آخراً، فإن بلدان الخليج تعتمد لسيادتها وأمنها في ظل النظام العالمي المبني على مبدأ الدولة، على قوى غربية عظمى (وخصوصاً الولايات المتحدة) لتوفير الأمن العسكري لها. وبذلك فهي تعتمد على استمرارية واستدامة أمنها وسيادتها على أراضيها على غطاء هيمنة عسكرية غربية، الأمر الذي يتطلب منها التواصل في توفير المدفوعات والصفقات العسكرية الباهظة لهذه الدول بشكل متواصل من أجل توفير هذا الغطاء، الذي يتم الدفع له عبر إيرادات النفط أيضاً.

إذاً، قوة العمل، والنفط، والدولة وسيادتها، والتكنولوجيا، كلها مبنية بصورة كبيرة على معطيات تحدد أساساً خارج حدود الدولة، وكل هذه المعطيات يتم الدفع لها عبر إيرادات مورد ناضب وغير متجدد. مبدئياً، فإن ظاهرة استيراد عوامل الإنتاج من دول أخرى ليس بالأمر الشاذ، فالسائد هو أن هناك تجارة وتعاوناً واعتمادية متبادلة بين الدول في العالم، وخصوصاً من ناحية السلع والخدمات. ولكن حدّة وتركُّز هذه الظاهرة في بلدان الخليج في أكثر من عامل إنتاجي، وخصوصاً في قوة العمل والتكنولوجيا المصاحبة له، وفي سوق النفط، وفي الأمن السيادي، يعني أن أهم العوامل الضرورية لاستمرارية نمط الإنتاج وقدرته على تجديد نفسه في الخليج، يتم تحديدها خارج إطار الدولة. وهذه الظاهرة، وخصوصاً في سياق عالمي ما زال ينظر إلى الدولة على أنها الوحدة الأساسية لتحديد تقاسيمه وتنظيم العلاقات فيما بين أعضائه، بحيث تكون هناك منافسة وندّية وخصام وحتى حروب بين دول العالم، تجعل شبح عدم الاستدامة خطراً حقيقياً يهدد نمط النمو في دول مجلس التعاون في وضعها الحالي. وإن رسمنا للحظة سيناريوهاً سوداوياً يتكون من ولوج دول مجلس التعاون في حرب عسكرية ضد أطراف أخرى، فكيف سيتسنى لها توفير كل هذه العوامل من قوة العمل وإيرادات النفط والواردات التي تحتاج إليها لإعادة إنتاج وتواصل نمط إنتاجها، وخصوصاً إن أدت الحرب إلى قطع خطوط الإمدادات والتجارة مع بقية العالم؟ لذلك، وفي ظل نمط نمو الإنتاج الحالي، فإن أي هزة قد تصيب أحد هذه العوامل في دورة تواصل نمط النمو،

أكانت ناتجة من عوامل داخلية أو خارجية، سيكون لها تداعيات جمة على الاقتصاد المحلي، ولن يستطيع الاقتصاد المواصلة في تجديد دورته، وسينهار.

يبقى هناك عامل إنتاجي أخير لم نتكلم عنه، بل قد يكون هو الخطر والخلل الحقيقي الأكبر. فحتى ما تناولناه أعلاه من المخاطر المرتبطة بالاستدامة في نمط النمو، فمن الممكن جداً أن تبرز معادلة إنتاجية جديدة، تسمح بالتوافق فيما بين هذه العوامل الاقتصادية المختلفة المرتبطة في نمط نمو جديد. لكن القضية الأكبر المرتبطة باستدامة هذا النمط من النمو تتعلق بنمط استملاك واستغلال البيئة في بلدان مجلس التعاون. والمخاطر المرتبطة بالبيئة فيها تأخذ جانبين على الأقل. **أولهما** الحداثة النفطية التي بنيت حولها الحياة في الخليج. فأهمية النفط (الذي هو جزء من البيئة المادية) في اقتصاد بل حياة الإنسان ككل في الخليج تتعدى قيمة إيرادات النفط والمعادلة فيما بين العرض والطلب الاقتصادي فقط. فإن أغلب أسس الحياة في الخليج، من توفير المياه والطاقة إلى رصف الشوارع وتشغيل السيارات وتكييف المسكن، تعتمد بشكل جذري وأساسي على النفط (بما فيه الغاز الطبيعي). بل إن الاستهلاك المحلي للنفط ما انفك يزداد بوتيرة متسارعة في بلدان مجلس التعاون، كما هو حال نمو الاستهلاك النهم في المواد الأخرى، حتى بدأ يشكل نسبة ليست بصغيرة من إنتاج النفط الذي كان يوجه سابقاً للتصدير. وبذلك، فإن النفط فعلياً أصبح الدم الذي يسري في عروق الحياة في الخليج ويجعلها قادرة على الاستمرار، ليس فقط من ناحية تزويده بالمال الذي تشتري به بلدان الخليج كل حاجاتها، بل أيضاً من ناحية استعماله وحرقة لتزويد هذه الحاجات على أرض الواقع. فإن اختفى النفط، كيف سيتم توفير المياه في الخليج، وكيف سيتم تسيير المركبات، وكيف سيتم تزويد الطاقة التي تلطف الجو في المسكن والعمل؟

بحار الخليج، التي كانت لآلاف السنين هي مصدر المعيشة الرئيسي لسكان المنطقة، [...] أضحت أكثر البحار تلوثاً في العالم من الزيت والملوثات.

وإذا ما انتقلنا من النفط إلى استملاك واستغلال البيئة عموماً في منطقة الخليج، فإن خطورة عدم الاستدامة الناجمة عن هذا النمط من الإنتاج والاستهلاك يتمحور حول إمكان استدامة هذه البيئة. فهذا التوسع النهم في المدن والبيوت والاستهلاك يتم أساساً على أرض صحراوية كانت كذلك لملايين السنين قبل مجيء النفط. ولكن مع بروز تلك الحقبة الزمنية التي أصبح فيها تأثير الإنسان في العالم الذي يعيشه أكثر من أي كائن أو عامل آخر على وجه الأرض، وهي الحقبة الزمنية التي يعرفها العلماء بحقبة «الأنثروبوسين» (Anthropocene)، أو حقبة طغيان التأثير البشري على الكرة الأرضية، فقد أصبح الإنسان هو المتحكم الرئيسي في بيئة أراضي الخليج في عصر النفط. فبالإمكان تحويل الصحراء إلى ملعب غولف أخضر أو منتجع تزلج من طريق الطاقة والمياه والتكنولوجيا التي يوفرها النفط، ومن ثم يقول الإنسان انظر إلى هذه «الطبيعة» الخضراء والثلجية ما أجملها فهي أحسن من الطبيعة التي كانت عندنا سابقاً!

وهكذا، فقد تمت محاولة إخضاع البيئة، التي تكونت على مدى ملايين السنين عبر تفاعل العديد من العوامل الإيكولوجية والبيولوجية والجغرافية، إلى عقلية وزمن دورة رأس المال، التي هي

من خلق البشر ولا يمتد أفقها سوى بضع سنين وترتكز أساساً على جني الأرباح. وأضحى بالإمكان تسليع الطبيعة وتحويلها إلى عقار، أكان ذلك في أراضيها أو في بحارها، وتمت معاملة هذه البيئة وكأنها ذات مخزون غير متناه ومتجدد، بالإمكان استهلاكها بشكل متواصل ومتصاعد في سبيل نمو قيمة الإنتاج من دون أي اعتبارات لاستدامتها. وهذه الطبيعة الهشة من صحار وبحار، التي استطاعت الاستمرار وإحياء العديد من الكائنات لملايين السنين، أصبحت في خطر حقيقي الآن في عصر النفط من نمط حياة بني البشر واستهلاكهم النهم في المنطقة، الذي يتوسع بشكل استثنائي كما رأينا في بلدان لخليج. فأراضي الصحراء يتم ابتلاعها لبناء مدن آخذة في التوسع، وحتى البحار وما يسكنها من كائنات لم تسلم من هذه العملية، بل بدأ ردمها بشكل موسع في مدن الحداثة النفطية، حتى وصلنا لمرحلة من الردم كان الهدف الوحيد منها هو بيع الأرض التي تم ردمها بأعلى سعر ممكن لأعلى مضارب عقاري.

هذه المعدلات الاستثنائية على مستوى العالم من نمو السكان والاستهلاك، ومحاولتها تسخير كل ما حولها نحو عقلية وإيقاع نمو قيمة الإنتاج ورأس المال، انعكست نتائجها على البيئة في دول الخليج، إذ أصبحت أجواؤها تعتبر الأكثر تلوثاً في العالم، بحيث أصبحت خمس مدن في الخليج في قائمة أكثر عشرين مدينة تلوثاً في العالم[6]. كما أصبحت المنطقة في صدارة تبعات التغيرات المناخية والاحتباس الحراري في العالم، بحيث تخشى تنبؤات العلماء أن درجات الحرارة ستصل إلى مستويات قاتلة تجعل العيش في المنطقة مستحيلاً[7]. والأمر نفسه ينطبق على بحار الخليج، التي كانت لآلاف السنين هي مصدر المعيشة الرئيسي لسكان المنطقة، حيث أضحت أكثر البحار تلوثاً في العالم من الزيت والملوثات[8]. أما مخزونات المياه العذبة الموجودة طبيعياً في باطن الأرض، والتي احتاجت إلى ملايين السنين لتتراكم، فقد تم استنزافها في غضون بضعة عقود بشكل شبه كلي[9]. ويبدو أنه لو ولى عصر النفط، فإنه حتى نمط الحياة السابق ببساطته وقسوته لن يكون ممكناً، ذلك أن البيئة التي مكنت ذلك النمط من الحياة قد تم تدميرها بشكل شبه كلي. وعندها سيكون السؤال المحوري ليس هل نمط النمو الاقتصادي الحالي في الخليج مستدام، بل هل من الممكن أصلاً للحياة البشرية أن تتواصل مستقبلاً في المنطقة؟ □

---

(6) «Pant by Numbers: The Cities with the Most Dangerous Air-Listed,» *The Guardian*, 13/2/2017, <https://goo.gl/493f55>.

(7) Peter Dockrill, «Middle East May Be Uninhabitable This Century Due to Deadly Heat, Study Finds,» Science Alert (5 November 2015), <https://goo.gl/iWJrJC>.

(8) «Persian Gulf Pollution Called World's Worst,» *Chicago Tribune*, 7/2/1993, <https://goo.gl/zX6JkM>.

(9) Nathan Halverson, «What California Can Learn from Saudi Arabia's Water Mystery,» Reveal News (22 April 2015), <https://goo.gl/XKobXq>.

مِصيَدة التخطيط الحضري في القدس(*)

راسم خمايسي(**)

أستاذ التخطيط الحضري، قسم الجغرافيا ودراسات البيئة،
جامعة حيفا ومركز التخطيط والدراسات، كفركنا.

استهلال

تمثل مسألة توافر حق التخطيط والبناء العربي الفلسطيني في القدس الشرقية إحدى المسائل الرئيسة في إنجاز الحق في المدينة للمقدسيين. هذه المسألة تؤرق كل مقدسي عربي، وعلى الغالب لا تزول من جدول حياة المجتمع أفراداً ومجتمعات. بواسطة التخطيط، يطبق ويمارس الاحتلال الإسرائيلي على القدس الشرقية، سياسات ديمغرافية، وجغرافية وتخطيطية حضرية لإحكام بسط السيطرة على المدينة لأسرلتها، وتهويدها وعبرنتها. استخدام وتطبيق التخطيط الحضري المُقَوننْ من جانب المؤسسات الإسرائيلية لتحقيق سياساتها لا يَقتصر على القدس، بل تمارسها في الأراضي الفلسطينية المُجَزأة في الضفة الغربية، مع أخذ الخصوصيات المُنشَئَة لهذه المناطق والمجموعات السكانية الفلسطينية التي تسكنها بالاعتبار. فَرضت إسرائيل قواعدها بالقوة، أو بموجب اتفاقيات مفروضة بظرفية غير ندية وبدون تناظر في القوة وتأمين المصالح بين الطرفين[1]. خصوصيه تطبيق وممارسة السياسات الإسرائيلية هي نِتاج تَميُز مكانة وواقع مدينة القدس الدينية، والأيديولوجية، والرمزية، والجيوسياسية، والوظائفية، والبنيوية التي تصيغ أو على الأقل تؤثر في الصراع الحضري في المدينة ومحيطها وتحدث تغيرات جيو ـ ديمغرافية[2]. تعامُل الإسرائيليين

(*) في الأصل محاضرة قدمت إلى: المؤتمر الدولي الثاني «القدس والمستقبل»، الذي عقد في جامعة القدس، بتاريخ 15 نيسان/أبريل 2018.

(**) البريد الإلكتروني: khamaisir@gmail.com.

(1) Nadim Rouhana, «Group Identity and Power Asymmetry in Reconciliation Processes: The Israeli-Palestinian Case,» *Peace and Conflict: Journal of Peace Psychology*, vol. 10, no. 1 (2004), pp. 33-52.

(2) راسم خمايسي، «مصفوفة الضبط الممارسة لإحداث التغييرات الديمغرافية والحضرية الفلسطينية في القدس،» ورقة قدمت إلى: ندوة «القدس» بتاريخ 24 شباط/فبراير 2018 في المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة ـ قطر.

مع خصوصية القدس عُبِرَ عنه من خلال إدخال الفلسطينيين المقدسيين في مصيدة تخطيط يتهمهم بانهم هم المذنبون في الواقع المُنشأ حيث أزمة السكن، والبناء العشوائي غير المنظم وغير المرخص وشح الأراضي المخصصة للاستخدامات العامة والطرق[3]. بينما يرى الفلسطينيون أن السبب في الواقع الحضري المُنشأ في القدس الشرقية هو نتاج الاحتلال وأدواته المستخدمة في أسر التطوير الفلسطيني في القدس لمصفوفة ضبط تستخدم التخطيط الحضري كأداة طيِّعة في إعاقة إصدار رخص بناء، أو تخطيط وتنظيم القدس الشرقية والأحياء الفلسطينية بشكل لائق وملبٍّ لحاجات المجتمع الفلسطيني المقدسي وطموحاته. هذا الاتهام المتبادل غير المتناظر[4] بين مؤسسات الدولة والبلدية المحتلة التي تمتلك موارد القوة، بما في ذلك التخطيط الحضري، وتفرضها على الحيِّز والمجتمع، وبين مجتمعات بعضها قروية، يمرر عملية تمدين قسرية، مشوّهة مأسورة ومأزومة وتصارع البقاء. وتواجهه قوة الدولة والبلدية من ناحية، ومن ناحية ثانية تحاول أن تلبي حاجاتها في ظل قوة الاحتلال وقوة السوق النيوليبرالي المفروضين عليها.

يقوم الاحتلال الإسرائيلي بخلق واقع مُأسرَل|مُعَبرَن ومُصَهيَن للمكان، يبسط به روايته وسيطرته على المدينة وحولياتها بواسطة تخطيط هيكلي حيِّزي مقونن يسعى تطبيقه لتحقيق تغيير الواقع الديمغرافي، والجغرافي والمؤسسي في القدس الشرقية.

تهدف هذه الورقة الموجزة إلى وصف وتحليل ونقد سياسات التخطيط الحضري التي تشكل مِصْيَدة وآلية اتهام تعوق إصدار رخصة بناء وكوشان طابو (وثيقة تسجيل الأرض)، حيث تعتبر مصيدة التخطيط المتهم مركباً من مركبات مصفوفة الضبط الذكية، ذات المركبات الخشنة والناعمة، المرئية وغير المرئية، التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي لإحداث التغييرات الجيو ـ ديمغرافية والحضرية الفلسطينية في القدس. هذه المصفوفة يطبقها الاحتلال الإسرائيلي بشكل انتقائي مختلف وثنائي على حالة ومكانة الإنسان الفلسطيني المقدسي، وعلى الأرض والحيِّز الفلسطيني ومكوّناته الحضرية والمؤسسات الفلسطينية الناظمة والموجهة لتنمية الفرد والمجتمع الفلسطيني في القدس. ولكن تطبيق مكوّنات هذه المصفوفة يتم بشكل انتقائي، متكامل ومتراكم، متأثراً بالظرفية الزمانية ـالمكانية لتحقيق الأيديولوجية، والأهداف والسياسات الجيوسياسية والديمغرافية التي تسعى إليها إسرائيل. بالمقابل يقوم الاحتلال الإسرائيلي بخلق واقع مُأسرَل/مُعَبرَن ومُصَهيَن للمكان، يبسط به روايته وسيطرته على المدينة وحولياتها بواسطة تخطيط هيكلي حيِّزي مقونن يسعى تطبيقه لتحقيق تغيير الواقع الديمغرافي، والجغرافي والمؤسسي في القدس الشرقية،

---

(3) إيفرات كوهين ـ بر، **البناء في قفص التخطيط: سياسات التخطيط والتطوير في الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية** (القدس: بمكوم، 2014) (بالعبرية)، و UN-Habitat, *Right to Develop: Planning Palestinian Communities in East Jerusalem* (East Jerusalem, UN-Habitat, 2015), <https://unhabitat.org/books/right-to-develop-planning-palestinian-communities-in-east-jerusalem/>.

(4) Rouhana, Ibid.

ويفرض النظام والقانون المحلي الإسرائيلي بدل القانون الدولي المستحق العمل بموجبه في مكانة القدس الشرقية كأرض محتلة حسب اعتراف وإقرار المجتمع الدولي.

أولاً: التخطيط الحضري: أداة رفع تنموي أم أسر حيِّزي

أصبح التخطيط الحضري المقونن والناظم بشكل فوقي/تنازلي (up-down) حاجة للتدخل ومطلباً لتخطيط موارد الأرض والمنافع منها مع توسع المدن الذي رافق الثورة الصناعية ومعها تسارُع عملية التمدن[5]. هذا لا يعني أنه قبل الثورة الصناعية لم يكن هنالك تخطيط مديني[6]، ولكن تسارع التمدن بعدها حوَّل التخطيط الحضري، ولاحقاً التخطيط الإقليمي، إلى جزء من السياسة الحيِّزية الناظمة، المُقَيِدة والموجهة للتطوير المديني بالرغم من الفروق بين النظرية التخطيطية وتطبيقها[7]. يُستخدَم التخطيط الحضري كأداة للتدخل الحكومي والبلدي من أجل إنتاج المكان[8]، وتوزيع الموارد وفرص التطوير على الأرض، وترشيدها أو منعها لحفظ وتأمين المصلحة العامة، حتى ولو على حساب المصلحة الخاصة[9]. ولكن في حالات الصراع السوسيو ـ ثقافي والجيوسياسي يستخدم التخطيط الحضري كأداة ضبط وسيطرة مُجَندَة من جانب مؤسسات المُسيطِر على المجتمعات المُسَيْطَر عليها؛ خاصة في المدن التي تعاني حالات صراع حضري[10] أو المدن المقسمة[11].

ويمكن تعريف التخطيط على أنه عملية ذهنية فكرية تترجم إلى أدوات وأجهزة تسعى إلى رسم صورة المستقبل وترجمة التصورات المرغوبة إلى أهداف عينية وخطة عمل لإنجازها. وهذا يعني أن الشخص المخطط أو المجتمع المُخَطَط له يجب أن يعي أن المجتمع سوف ينمو ويتطور وتتوافر لديه حالة الاستقرار والطمأنينة؛ إذ كيف يُمكِن أن نخطط لمجتمع وجوده مؤقت

---

(5) Andreas Faludi, *Planning Theory* (Oxford: Pergamon Press, 1973).

(6) Nigel Taylor, «Anglo-American Town Planning since 1945: Three Significant Developments but no Paradigm Shifts,» *Planning Perspectives*, vol. 14 (1999), pp. 327-345.

(7) الطاهر لدرع، «الاتجاهات الحديثة في نظرية التخطيط العمراني: من عموميات النظريات المعيارية إلى خصوصيات الممارسة بحكمة في الواقع،» *Courrier du Savoir*, no. 16 (octobre 2013), pp. 107-124, <http://dspace.univ-biskra.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/1216/1/013-ladraa.pdf>.

(8) Henri Lefebvre, *The Production of Space* (London: John Wiley and Sons Ltd., 1992), and Omer Yousef, «Urban Morphologies of Conflict: Palestinian Life and Israeli Planning in Jerusalem,» (PhD Dissertation, University of California, Irvine, 2009).

(9) عبير حسام الدين اللحام، «التخطيط العمراني المعاصر: تخطيط ديمقراطي أم ديمقراطية مخططة؟!،» **مجلة جامعة الملك سعود، العمارة والتخطيط**، السنة 20، العدد 2 (2008)، ص 275 ـ 292.

(10) Scott A. Bollens, *On Narrow Ground: Urban Planning Amidst Ethnic Conflict in Jerusalem and Belfast* (New York: State University of New York, 2000).

(11) Frank Gaffikin and Mike Morrisssey, eds., *Planning in Divided Cities; Collaborative Shaping of Contested Cities* (Oxford: Wiley and Sons Ltd., 2011).

أو مهدد[12]! إن التخطيط يسهم في الاستقرار وتوجيه المجتمع نحو المستقبل وإنه يشكل أساس التنمية الحضرية. تعرف التنمية الحضرية على أنها مجموعة من العمليات التي تسعى لإحداث التغيير في بنية المدينة عبر تأهيلها وتوفير كل الخدمات الأساسية والبنى التحتية التي تحتاج إليها للمساعدة على التخفيف من حدة مشاكلها واختلالاتها المتعددة. والمقصود بالتنمية الحضرية كمفهوم هو أنها: «عملية تطوير المجتمعات الحضرية التي تزداد كثافتها السكانية، ويتسع حجم مدنها، من خلال إنشاء مشاريع ومخططات بهدف اشتغال الأفراد في شتى القطاعات، وتوزيع التكنولوجيا وسيادة المهن التجارية والصناعية والخدمات، بقصد تحقيق الرفاهية والرقي اجتماعياً واقتصادياً بالمدن، والحفاظ على هويتها وتاريخها وتطويرها على المستويات الهندسية والمعمارية والجمالية[13]. لذا يشكل التخطيط المُسَخَّر لخدمة المجتمع والمدينة رافعة إذا ما أُنجز بالمشاركة وأخذ بعين الاعتبار حاجات السكان وطموحاتهم. وإذا ما سعت الدولة إلى فرض تخطيط قسري على المواطنين، كجزء من سيطرته الكولونيالية لإنشاء حيِّز يخدم مصالحه[14]، فيتحول التخطيط إلى أداة أسر حيِّزي يحول دون توفير حاجات السكان وتلبية طموحاتهم، وبخاصة في حالة الصراع على موارد المدينة المادية والرمزية[15]. خلق تطبيق التخطيط الحضري كجزء من عملية التحديث في المدينة العربية أزمات متعددة في واقع السيطرة الكولونيالية وبعدها[16].

استخدمت مؤسسات التخطيط والمخططون المُجَنَّدون لخدمة الدولة الإسرائيلية [...] التخطيط الحضري والقطري كأداة أسر حيِّزي وجزء من مصفوفة السيطرة التي تسعى إلى خلق ضبط حيِّزي وتقليل فرص التنمية والنمو العربي الفلسطيني.

---

(12) فالري كلير، **مناطق المخالفات في النزاع السوري: التخطيط الحضري بوصفه سلاحاً**، ترجمة يسرى مرعي (القاهرة: معهد العالم للدراسات، 2011)، <http://alaalam.org/ar/translations-ar/item/563>.

(13) عبد العزيز رشدي، «إشكالية التنمية الحضرية بالمغرب،» (المركز المغربي للتنمية الفكرية، 2014)، <http://cmdi.ma/%D8%A5%D8%B4%D9%83%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B6%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8>./

(14) Zeynep Çelik, *Urban Forms and Colonial Confrontations: Algiers under French Rule* (Berkeley, CA: University of California Press, 1997).

(15) Peter Hall, *Great Planning Disasters* (Berkeley, CA: University of California Press, 1990), and Bent Flyvbjerg and Tim Richardson, «Planning and Foucault: In Search of the Dark Side of Planning Theory,» in: Philip Allmendinger and Mark Tewdwr-Jones, eds., *Planning Futures: New Directions in Planning Theory* (London; New York: Routledge, 2002), pp. 44-62.

(16) معاوية سعيدوني، «أزمة التحديث والتخطيط العمراني في الجزائر: جذورها، واقعها وآفاقها،» **عُمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، السنة 4، العدد 16 (ربيع 2016)، ص 46 ـ 47.

استخدمت مؤسسات التخطيط والمخططون المُجَنَّدون[17] لخدمة الدولة الإسرائيلية في حالة الصراع القومي والوطني والثقافي التخطيط الحضري والقطري كأداة أسر حيِّزي وجزء من مصفوفة السيطرة التي تسعى إلى خلق ضبط حيِّزي وتقليل فرص التنمية والنمو العربي الفلسطيني. شكّل هذا التخطيط مصيدة أدخلت المجتمع الفلسطيني المقدسي في حالة أسر ذهني وسلوكي لكيفية التعامل معه، لأنه أوقعهم بين مطرقة سلطات الاحتلال القطرية والبلدية، وبين سندان المجتمع المقدسي المتنوع في ظرفيته وحاجاته وفي خلفيته الخطاب التعبوي الغربي والإسلامي. تتلخص هذه المصيدة بطرح السلطات الإسرائيلية للتخطيط الحضري كحل حداثي عقلاني إيجابي لتنظيم حيِّز الأحياء الفلسطينية. ولكن هذا التخطيط لم يشكل رافعة للمجتمع بل قيده وحدد تطوره. لذا فإن التعامل مع مؤسسات التخطيط الإسرائيلية والاشتراك أو حتى الاشتباك معها، ربما تُحَول العلاقة بين محتل كولونيالي وبين مجتمع يرفض الاحتلال ويسعى لإنهائه إلى علاقة شبه طبيعية بين سلطة مركزية وبلدية و«مواطن» يسعى لتحقيق المساواة والإنصاف. هذا الترنح الفردي والجمعي الذي يعيش به ومعه الفلسطينيون في القدس؛ بين الموقف الجوهري/ الماهيتي الجيوسياسي والوطني وبين إجراءات المعايشة اليومية لتلبية المطالب وتأمين الرباط والتنمية، أسهم في وقوعهم في مصيدة التخطيط المتهِم. هذه المصيدة التي وضعت قواعد اللعبة لها الدولة والبلدية الإسرائيليتان، مستخدمتين قوة الدولة ومواردها، فارضتين قوانينها وممارستين لمصفوفة ضبط، يشكل التخطيط الحضري أحد مركباتها الرئيسة. فالمواطنون الفلسطينيون يرفضون الاحتلال وهيمنته عليهم وعلى مدينتهم، وموقفهم السائد والمعلن رافض لتطبيع العلاقة مع البلدية ومؤسسات التخطيط الإسرائيلية، ويتعاملون معها مُكرهين. ويُستَغل هذا التعامل (المكرهين عليه) مع سياسات وممارسات البلدية والحكومة الإسرائيلية بدهاء وفي بعض الحالات بسذاجة لإيقاع الفلسطينيين في مصيدة على أنهم هم الذين يرفضون التخطيط، ويرغبون في استمرار حال يتصرفون فيه بشكل غير منظم ومخطط، ولا يرغبون في دفع مستحقات التخطيط على ما يشمله من تخصيصات جزء من أراضيهم للمرافق العامة، والدخول في إجراءات ترخيص المباني ودفع متطلبات الترخيص المرتفعة والشاقة، وعمل تقسيم وتسجيل الأراضي في السجل العقاري لتحديد من بحيازته وتحت تصرفه الأرض. هكذا يتهم الإسرائيليون الفلسطينيين بأنهم السبب في الواقع التخطيطي الذي نشأ كما سنوضح لاحقاً. ولكن قبل مناقشة زيف الاتهام الإسرائيلي نطرح مفهوم مصفوفة الضبط واستخدامها بواقع التخطيط الحضري الفلسطيني في القدس.

ثانياً: مصفوفة الضبط والسيطرة والتخطيط

تتألف مصفوفة الضبط والسيطرة من مجموعة من الآليات والأدوات والأجهزة التي توظَّف وتُفَعَّل عند الحاجة من طرف القوة المسيطرة على الحيِّز الحضري لأجل تحقيق أهدافها. تطبق هذه المصفوفة بعد أخذ اعتبارات المكانة والظرفية لذوي العلاقة في الصراع على الوطن والمدينة. الصراع على القدس هو جزء من الصراع على الهوية والثقافة والوطن، الذي تسعى

(17) Bollens, *On Narrow Ground: Urban Planning Amidst Ethnic Conflict in Jerusalem and Belfast.*

الحركة الصهيونية للسيطرة عليه وبسط سيادتها وحضورها وهيبتها وثقافتها وخطابها ولغتها عليه[18]. لإنجاز السيطرة التخطيطية على القدس، وتأمين عبرنتها وتطبيق الأيديولوجية الدينية والجيوسياسية الإسرائيلية كدولة مؤسسات مجندة، تعمل بتنسيق لترجمة السياسات إلى أدوات عمل تُشَكل معاً مصفوفة ضبط وسيطرة مركبة، بينها يوجد تكامل وتراكم بين مركباتها لتحقيق الأهداف المصاغة من مؤسسات الدولة والبلدية وأذرعهما المتعددة لتعزيز سيطرتهما، وضبطهما ورقابتهما على الفلسطينيين وتبعيتهم عليها[19]. تتكون مصفوفة الضبط من أجهزة وأدوات خشنة وناعمة، مرئية وغير مرئية[20] لتطويع وإضعاف واحتواء المجتمع الفلسطيني المقدسي. يعبَّر عن المركبات الخشنة بمصادرة الأراضي، وإقامة المستوطنات، وهدم المباني، وإقامة جدار الفصل، وحصر الامتداد والتوسع الحضري، وتطبيق قوانين ضبط الزيادة السكانية الفلسطينية، ومصادرة الهويات الفردية، وتخطيط وشق شبكة طرق مقطعة للأحياء الفلسطينية وحاصرة لها[21]. أما المركبات الناعمة فتشمل مَدينَة العسكرة، أي تلبيس السيطرة العسكرية في المدينة إلى سيطرة مدنية، تغيّر الأسماء، وإنتاج وصياغة خطاب ولغة تذنيب واتهام مُستَخدمة نحو وبين المجتمع الفلسطيني وداخل المشهد الحضري المقدسي، وهندسة الذهنية والوعي الفردي والجمعي لإيقاعهم في دائرة سحرية من العجز وصراع البقاء وتجنب المأسسة واغتيال المؤسسات الوطنية ودفعها للخروج خلف محيط المدينة، وتوطنها في المدن الفلسطينية المجاورة التي تخضع لإدارة السلطة الوطنية الفلسطينية، مثل رام الله وبيت لحم. كما أن من مركبات مصفوفة الضبط إنتاج خطاب وأدوات ومفردات ولغة من طرف القوي المحتل، يستهلكها الطرف الضعيف المحتل «يجترها» ويرددها على أنه ضحية ويبقى في دائرة رد الفعل التي أدخله إليها الطرف القوي وأسره بها[22]. تطبيق مركبات هذه المصفوفة التي لها علاقة مباشرة وغير

الصراع على القدس هو جزء من الصراع على الهوية والثقافة والوطن، الذي تسعى الحركة الصهيونية للسيطرة عليه وبسط سيادتها وحضورها وهيبتها وثقافتها وخطابها ولغتها عليه.

(18) Rassem Khamaisi, «The Israeli-Palestinian Conflict: Building the Future Palestine,» *Eurasian Geography and Economics,* vol. 51, no. 6 (2010), pp. 716-732.

(19) Ian Lustick, *Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority* (Austin, TX: University of Texas Press, 1980).

(20) Rassem Khamaisi, «De-facto Counter Planning against the Sophisticated Matrix of Control: The Palestinian and Israeli Case in Area C,» in: Takashi Yamazaki ed. *Report or the JSPS Grant-in-Aid Challenging Exploratory Research 2015-16 (No, 15K12954) Cultural Practices against Militarization: The Compilation Regional Geographies and the Restoration of Landscapes in Okinawa and Palestine* (Osaka: Osaka City University, 2017), pp. 48-80, <http://polgeog.jp/wp-content/uploads/2017/09/chap3-2.pdf>.

(21) ميخائيل يونان «الطرق والمواصلات كمركب رئيسي بمصفوفة السيطرة والضبط ألحيِّزي في القدس، فلسطين،» (رسالة ماجستير، جامعة القدس، ابوديس، 2018).

(22) خمايسي، «مصفوفة الضبط الممارسة لإحداث التغييرات الديمغرافية والحضرية الفلسطينية في القدس».

مباشرة بالتخطيط الحضري تشمل أربعة مركبات رئيسة: إعداد وتصديق مخططات هيكلية وتفصيلية؛ تسجيل وتسوية الأراضي وإصدار وثيقة تسجيل أراضي؛ إصدار رخصة بناء؛ ورقابة على البناء، وفرض غرامات وإصدار أوامر هدم وحتى تطبيق الهدم فعلياً. أحدث تطبيق مركبات هذه المصفوفة تغيرات ديمغرافية وجغرافية وحضرية في القدس[23]، آخذين بعين الاعتبار خصوصيتها الحيِّزية، الجيوسياسية والدينية والرمزية والجيو ـ ديمغرافية. وسنتناول هذه التغييرات وبعض مؤشراتها بإيجاز بعد عرض خصوصية القدس بعد أن فُصلت قسراً (إدارياً وفيزيائياً) عن الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، وفرض عليها قانون التنظيم والبناء الإسرائيلي وتعديلاته، التي شملت مؤسسات تخطيط إسرائيلية مفصولة عن تلك التي تعمل في الضفة الغربية[24]. كما أن كل القوانين المتعلقة بتسوية الأراضي وتسجيلها في السجل العقاري وإدارتها التي تسري في إسرائيل، أصبحت تسري على القدس الشرقية وذلك بعد ضمها وسلخها عن الضفة الغربية، وبذلك منحت مكانة خاصة تفرق بين مكانة الإنسان والمكان كما سنوضح.

ثالثاً: خصوصية وتميُّز القدس وعلاقة ذلك بمصيدة التخطيط

أثر تعريف مكانة القدس الخاصة في مسارات تخطيط وتطوير مدينة القدس، إذ فصلت هذه المكانة بين مكانة السكان ومكانة الأرض، وخلطت بين الواقع المديني والقروي، مما أحدث خللاً ملحوظاً في تخطيط القدس الحضري. صحيح أن للقدس مكانة دينية خاصة لدى المؤمنين، ولكن هذه المكانة امتدت إلى تخطيط القدس وضبط التطور السكاني والإسكاني بها. ودفعت مكانة القدس الخاصة الدولة العثمانية للإعلان عن تشكيل بلدية القدس عام 1863 كثاني بلدية بعد اسطنبول. وبعد الاحتلال البريطاني وإعلان انتدابه على فلسطين اتخذت بريطانيا القدس مركزاً للمندوب السامي الذي حكم فلسطين بين 1918 و1948، ومع ذلك اتخذت قرارات تخطيطية مثل منع البناء ببعد 75م من السور المحيط بالبلدة القديمة، خصص لحزام أخضر؛ ولم يسمح البناء بدون ترخيص بدائرة نصف قطرها نحو 2500 متر من باب العامود، وكل بناء يجب أن يكون من الحجر الطبيعي. خلال فترة الانتداب أُعدت خمسة مخططات هيكلية للقدس، وجهت وضبطت عملية التطوير والبناء، حيث اعتمدت البلدة القديمة محور هذه المخططات[25]. هذه المخططات شكلت أساس إصدار رخص للمباني وتوجيه التطوير في القدس بما في ذلك إقامة الأحياء المقدسية خارج البلدة القديمة قبل تقسيم المدينة عام 1948.

---

(23) Eyal Meiron and Bar Doron Bar, eds., *Planning and Conserving Jerusalem: The Challenge of an Ancient City* (Jerusaelm: Yad Ishak Ben-Zvi, 2009).

(24) Shahd Wari, *One Planning Law, Two Urban Realities: Procedures and Outcomes of the Israeli Planning System in Jerusalem* (Berlin: University of Technology Berlin, 2010), and Rassem Khamaisi, «Management Transformation of Statutory Planning System in the Jerusalem Area,» *Arab World Geographer*, vol. 2, no. 2 (1999), pp. 116-138.

(25) Meiron and Bar, eds., Ibid.

واقع منح مكانة خاصة للقدس عُبِّرَ عنه في قرار التقسيم الأممي لفلسطين الرقم (181) لعام 1947، الذي أشار إلى إبقاء القدس ومحيطها تحت إدارة دولية وعدم تقسيمها. نتيجة لحرب 1948، قُسمت المدينة إلى جزء شرقي خضع لاحقاً للمملكة الأردنية الهاشمية، أما الجزء الغربي فخضع للسيطرة الإسرائيلية بعد النكبة، وتهجير العرب الفلسطينيين من القدس الغربية. أعدت بلدية القدس الشرقية العربية الأردنية مخططاً هيكلياً للمدينة، بالمقابل أعدت بلدية القدس الغربية مخططاً هيكلياً للجزء الغربي. حسب هذه المخططات والموروث الانتدابي، عملت بلديتا القدس العربية والإسرائيلية بشكل منفصل دون تنسيق حول تخطيط المدينة المقسمة وإنتاج نمطية تخطيط شبه خاصه بها[26]. وبعد احتلال الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية) بما في ذلك القدس الشرقية من قبل إسرائيل عام 1967، فصلتها إسرائيل عن الأراضي الفلسطينية وضمتها إلى القدس الغربية ودولة إسرائيل قسراً وفرضت عليها السيادة والقانون الإسرائيليين. وحددت حدود الأراضي التي ضمت عملياً ورسمياً، من وجهة نظر إسرائيل، وشملت مساحة تزيد على سبعين كم^2، بما في ذلك البلدة القديمة وخمس عشرة بلدة/قرية فلسطينية، كانت تدار بعضها من مجالس قروية مثل العيساوية، شعفاط، صور باهر. واعتمدت إسرائيل في عملية رسم حدود الأراضي المحتلة التي ضُمت إلى القدس الغربية وبقرار من الحكومة الإسرائيلية على اعتبارات جيو ـ ديمغرافية وجيوسياسة ومؤسساتية، يمكن تلخيصها بضم أقل عدد سكان فلسطينيين، مقابل أكبر مساحة تشمل أراضي وموارد استراتيجية مثل مطار القدس وأراضي تحيط البلدة القديمة تأخذ بعين الاعتبار التضاريس الجغرافية والأمنية. وكجزء من عملية السيطرة، أُلغيت المؤسسات البلدية والقروية العربية وضمتها الحكومة الإسرائيلية وأخضعتها لبلدية القدس الإسرائيلية بعد توسيع صلاحياتها وبسط سيادتها على القدس الشرقية، وفرضت القانون المحلي عليها بدل القانون الدولي.

وعام 1980 سن الكنيست الإسرائيلي «قانون أساس: أورشليم القدس عاصمة إسرائيل» ويتلخص محتواه بأن: «أورشليم القدس الكاملة الموحدة هي عاصمة إسرائيل؛ القدس هي مقر الرئاسة، الكنيست، الحكومة والمحكمة العليا؛ تحمى الأماكن المقدسة في القدس من أية محاولة لانتهاكها أو منع الوصول الحر إليها، وتتمتع القدس بأولوية في مشاريع الحكومة التطويرية وتمنح الحكومة لبلدية أورشليم القدس ميزانية سنوية خاصة لتطوير المدينة. وفي سنة 2001 أضيف بند للقانون يؤكد أن حدود مدينة القدس «الإسرائيلية» هي الحدود الواردة في الأمر الحكومي منذ احتلالها عام 1967، ويحظر نقل صلاحيات إسرائيل في القدس لأي عنصر سياسي أجنبي. رغم المعارضة الدولية للقانون الإسرائيلي وإصدار مجلس الأمن القرار الرقم (478) في 20 آب/أغسطس 1980، إلا أن الكونغرس الأمريكي أصدر قانوناً عام 1995 يعترف بالقدس كعاصمة لإسرائيل ومنح صلاحية إنجاز نقل السفارة الأمريكية للرئيس الأمريكي.

وكجزء من خصوصية القدس، فصلت إسرائيل بين مكانة الأرض وبين مكانة الإنسان العربي الفلسطيني المقدسي. فرغم الضم للأرض وبسط قوانين الأراضي والتخطيط كجزء من مصفوفة

---

(26) Andreas Faludi, «A Planning Doctrine for Jerusalem?,» *International Planning Studies*, vol. 2 (1997), pp. 83-102.

الضبط، إلا أن مكانة الإقامة الثابتة المشروطة منحت من قبل إسرائيل للمقدسيين الفلسطينيين الأصلانيين. هذه المكانة المُمَيَزة والمُمَيِزة حُدِدَت بمعايير استمرار الإقامة في القدس وأن تكون القدس مركز حياة الأسرة والفرد لنيل حقوقه المدنية. وتُخضِع مكانة الإقامة الثابتة المشروطة كل مقدسي فلسطيني لعملية رصد مدني وأمني من قبل المؤسسات الإسرائيلية، ويكون مُعَرَّضاً لفقدان الإقامة في وطنه ومدينته إذا تبين أنه خالف أنظمة الدولة والبلدية القسرية(27). كجزء من عملية الضبط الديمغرافي والمنطلق من تحديد مكانة خاصة للمقدسيين الفلسطينيين، الذي يشمل في طياته التعامل مع السكان المقدسيين كأنهم مؤقتون في وطنهم ومدينتهم من خلال منحهم مكانة «مقيم ثابت»، وليس مكانة المواطن أو إبقائه على مكانة إنسان ومجتمع محتل كما هو واقع الفلسطينيين المحتلين منذ عام 1967 في الضفة الغربية وقطاع غزة. هذه المكانة انطلقت من اعتبارات ديمغرافية وجيوسياسية وأمنية، وأثرت في سلوك المقدسيين حيث وُضِعوا بين مطرقة السلطات الإسرائيلية ومصفوفة ضبطها وبين سندان الضوابط السوسيو ـ ثقافية والحاجات الحضرية والاقتصادية التي لها خاصية في واقع القدس.

من مركبات مصفوفة الضبط إنتاج خطاب وأدوات ومفردات ولغة من طرف القوي المحتل، يستهلكها الطرف الضعيف المحتل «يجترها» ويرددها على أنه ضحية ويبقى في دائرة رد الفعل التي أدخله إليها الطرف القوي وأسره بها.

حالة تعامل المقدسيين الفلسطينيين مع الاحتلال الإسرائيلي على أنه مؤقت وسوف ينتهي، ومن ناحية أخرى نظر الاحتلال الإسرائيلي إليهم كمؤقتين، كان له أثر مباشر على مكانة المقدسيين الفلسطينيين وعلى تخطيط أحيائهم والتعامل معهم كنسيج حضري متكامل، كما أثر في سلوكهم الفردي والجمعي وفي تحديد موقع الحدود الجيوسياسية والبلدية والأحياء(28). كذلك كان له أثر في سياسات البلدية والحكومة الإسرائيليتين والتي شملت رصد الموارد والتخطيط المنظم طويل المدى. كما هو متعارف عليه فإن التخطيط الحضري يهدف إلى توجيه التطوير على المدى البعيد وليس فقط لإطفاء الحرائق اليومية والمستعجلة. وإن النظر إلى الذات والآخر (أفراداً ومؤسسات) والتعامل معها بشكل مؤقت، تَحُول أو على الأقل تعوق إعداد تخطيط هيكلي وتفصيلي مناسب لمجمل القدس الشرقية أو للأحياء فيها كما سنوضح لاحقاً. هكذا فإن حالة الترنح بين المؤقت والثابت تشكل حالة خاصة في واقع ومكانة القدس، ووضع أولويات التخطيط والتنمية الحضرية فيها. ظرفية المؤقت استخدمت كجزء من مصفوفة الضبط المفروضة من قبل الحكومة والبلدية الإسرائيليتين على الفلسطينيين في القدس، وبالمقابل منحت ودفعت تطوير عبرنة وتهويد القدس.

---

(27) Meir Margalit, *Discrimination in the Heart of the Holy City* (East Jerusalem, International Peace and Cooperation Center (IPCC), 2006).

(28) أحمد قريع، **القدس أولاً: مداخلات في الصراع والتجربة التفاوضية حول المدينة المقدسة** (القدس: أبو ديس، 2011).

تشمل خصوصية وتميز التعامل الإسرائيلي مع حالة القدس إقامة جدار فصل يقسم أحياء القدس الفلسطينية، ويفصل القدس عن محيطها وحولياتها الفلسطينية المُغَذية لها حضارياً ووظائفياً. هذا الجدار قطع الوجود الفلسطيني وفصل بين الفلسطينيين والفلسطينيين وضَبَط دخولهم للقدس بدون إذن، وأبقى الدخول مُمَكِناً ونافذاً للإسرائيليين، واستخدمت المستوطنات التي أقيمت في محيط حوليات القدس وبريتها من أجل تعزيز وتمكين السيطرة الإسرائيلية على القدس جيو ـ ديمغرافياً وسوسيو ـ سياسياً من خلال تسهيل زيادة عدد المستوطنين الإسرائيليين في المستوطنات التي أقيمت في القدس الشرقية وحولها. دفعت خصوصية القدس السلطات الإسرائيلية إلى إعادة تقسيم الحيِّز الحضري بواسطة جدار يغلف القدس ويضبط الدخول إليها والخروج منها بواسطة حواجز و«بوابات» مراقبة تحدد من يسمح له الإقامة والحركة. يظهر الجدار في مشهد المحيط الحضري ويُقَطِع أوصال المجتمع المقدسي الفلسطيني، ويفصل بين تلك التي تعيش داخل الجدار وخلفه. هذه الثنائية المزدوجة التي تُمارَس في القدس على حركة السكان بناءً على اعتبارات هوية الشخص وانتمائه، خلقت منظومة فصل عنصري واحتلال عرقي في المكان. وقد مثّلت إقامة المستوطنات الإسرائيلية المدنية والقروية تطبيقاً لاستراتيجية الإحاطة بالأحياء والبلدات الفلسطينية لتقطيع تواصلها ومنع خلق تواصل جغرافي بينها، ولاحقاً حصل التغلغل في الأحياء الفلسطينية، وخاصة في منطقة البلدة القديمة ومحيطها. هذه الاستراتيجية تُنجَز بواسطة زيادة عدد النقاط الاستيطانية وعدد المستوطنين الذين يسكنونها، وتوصيلها بشبكة طرق ضابطة للحركة الفلسطينية، ومسيطرة على أراضي لمنع الفلسطينيين من السكن والتوسع بها.

الثنائية المزدوجة التي تُمارَس في القدس على حركة السكان بناءً على اعتبارات هوية الشخص وانتمائه، خلقت منظومة فصل عنصري واحتلال عرقي في المكان.

ساهمت إقامة الجدار لاعتبارات أمنية وجيو ـ ديمغرافية في المحيط الحضري المقدسي (Urbanized Region)[29]، في إعادة حالة التقسيم للمدينة كما حدث عام 1948، ولكن المدينة كلها باتت تحت السيطرة الإسرائيلية، رغم منح بعض الصلاحيات الإدارية والوظائفية للسلطة الفلسطينية بموجب الاتفاقيات المرحلية بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية في المنطقة المصنفة أ و ب والتي تشمل قرابة 40 بالمئة من مساحة الضفة الغربية. هذه الاتفاقيات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي كانت واعية لخصوصية القدس، ولذلك اتفق على أن يتم تسوية الحل الجيوسياسي بشأنها كجزء من الاتفاقيات النهائية. أدى تأجيل التسوية السياسية بشأن القدس إلى استمرار التعامل معها بحالة وفكر المؤقت ووضع اقتراحات تسويات مُجَزأة

(29) Rassem Khamaisi, «In the Shadow of the Separation Wall: Impeding the Right to the City and Shaping the Palestinian Spatial Environment in Jerusalem/AlQuds,» in: Shlomo Hasson, ed., *Jerusalem in the Future: The Challenge of Transition* (Jerusalem: The Floersheimer Institute for Policy Studies, 2007), pp. 63-89.

ومُجَزِئة ساهمت في تشويش التعامل مع التخطيط والبناء كحاجة حياتية أساسية تتطلب الاستقرار ومستقبلاً جيوسياسياً واضحاً.

مركب إضافي لخصوصية القدس يتعلق بالتركيبة الديمغرافية على أساس انتماء قومي واثنو ـ ثقافي، حيث بلغت نسبة المقدسيين الفلسطينيين عام 2017 ما يزيد على 37 بالمئة من عدد السكان، والباقي إسرائيليون حريديم (يهود متدينون أرثوذكسيون) مشكلين نحو 34 بالمئة من الإسرائيليين والباقون موزعون بين متدينين 32 بالمئة وبين 34 بالمئة يعرفون أنفسهم كعلمانيين إسرائيليين صهاينة[30]. أما المجتمع الفلسطيني المقدسي فهو مقسم اجتماعياً إلى مجتمع مقدسي مديني وبين مجتمع قروي. المجتمع المقدسي المديني مقسم حسب الهوية الثقافية والأصلانية أو الانتماءات العظامية إلى مقدسيين أصلانيين وآخرين قدموا للمدينة وبخاصة من منطقة الخليل. وإن المجتمع القروي موزع بين قرى محيطة وقريبة من البلدة القديمة مثل سلوان، وبين قرى بعيدة تقع في جنوب وشمال القدس بينها تفاوت في مستوى التمدن والمَدْيَنة واستقطاب واستيعاب الهجرة بها، حيث إن قرى/أحياء جنوب شرق القدس الشرقية (صور باهر والسواحرة) أكثر تقليدية ومحافظة من أحياء/قرى شمال القدس مثل شعفاط وبيت حنينا. أما من حيث الانتماء الديني الرئيسي فإن نسبة العرب المسيحيين الفلسطينيين في القدس كانت عام 2015 نحو 4 بالمئة، والباقي (96 بالمئة) مسلمون[31]. هذا التنوع داخل المجتمع المقدسي اسْتغلَّه الإسرائيليون لإيقاع الخلافات بين المجموعات الفلسطينية والتعامل معهم بموجب قاعدة «فرّق تسد». وبخاصة أن فرض سياسة الضبط المكاني وغياب تشكيل حيِّز عام حضري جمعي ينتمي إليه مجمل الفلسطينيين عمق الانتماء الفئوي على أساس حاراتي، قروي وعشائري. هؤلاء المقدسيون يمرّون في سيرورات تمدن انتقائية تترنح بين البداوة المقنعة من ناحية سوسيو ـ ثقافية، والسلوك الاستهلاكي الرأسمالي. هذا الواقع المركب أنشأ خصوصية لحالة المجتمع المقدسي الذي ما زال يصارع البقاء به، لتوفير الحياة الكريمة وحفظ نفسه رغم التهديدات الإسرائيلية الخارجية والمعيقات السوسيو ـ ثقافية والبنيوية الاقتصادية التي يعانيها، والتي أسهمت في خفض فرص تطويره وتشكيله لمجتمع مديني معتمد على تخطيط وتنمية حضرية تلبي حاجات السكان ولا تحصرها.

سياسة فرض الأمر الواقع غير القابل للعودة، وتعامل إسرائيل بشكل متفاوت مع مستقبل الأحياء الفلسطينية، مرده إلى إنجاز رغبة إسرائيل في تأمين مصالحها الأيديولوجية والوظائفية لخدمة استمرار السيطرة الإسرائيلية على القدس.

---

(30) <http://jerusaleminstitute.org.il/.upload/%20%D7%A0%D7%AA%D7%95%D7%A0%D7%99%D7%99%D7%9A%202017%20%D7%A2%D7%91%D7%A8%D7%99%D7%AA%20%D7%93%D7%99%D7%92%D7%99%D7%98%D7%9C%20-%202.%20%D7%90%D7%95%D7%9B%D7%9C%D7%95%D7%A1%D7%99%D7%99%D7%94.pdf>.

(31) <http://www.jerusaleminstitute.org.il/.upload/yearbook/2017/shnaton_C1317.pdf>.

رابعاً: تحريك مصيدة التخطيط الحضري

خصوصية القدس واستمرار احتلالها ما يزيد على خمسين سنة، كان لهما أثر مباشر في تحول سياسات وممارسات تخطيط الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية من جانب مؤسسات التخطيط الإسرائيلية الحكومية والبلدية. سياسة فرض الأمر الواقع غير القابل للعودة، وتعامل إسرائيل بشكل متفاوت مع مستقبل الأحياء الفلسطينية، مرده إلى إنجاز رغبة إسرائيل في تأمين مصالحها الأيديولوجية والوظائفية لخدمة استمرار السيطرة الإسرائيلية على القدس. تقسم كوهين ـ بر، مراحل تطور التخطيط الحضري على امتداد العقود الخمسة من الاحتلال إلى خمس مراحل[32]. تظهر هذه المراحل انتقال مؤسسات التخطيط من شبه التجاهل والتقييد للاحتواء والضبط. كما أن أولويات التخطيط والتصديق انتقلت من أولوية التخطيط للبلدة القديمة ومحيطها لتحقيق الأهداف الإسرائيلية لتأمين سيطرتها على البلدة القديمة ومحيطها المباشر، ولاحقاً توسع العمل التخطيطي للأحياء الفلسطينية خارج محيط البلدة القديمة. يُظهر رصد التحولات أنها متأثرة في عدة عوامل يمكن تلخيصها بتغير سياسة البلدية من المؤقت والمستقبل الغامض إلى التعامل مع الواقع وتخطيطه حتى لو تم تحقيق تسوية جيوسياسية مستقبلية. بالموازاة حدثت تحولات داخل المجتمع المقدسي الذي ارتفع عدد سكانه، وحدثت فيه تغييرات وتحولات سوسيو ـ ثقافية وبنيوية اقتصادية كان لها أثر في أنماط سلوكه واستهلاكه للحيِّز. هذه الزيادة بعدد السكان والتغيُّر في أنماط الحياة، رافقها ارتفاع بالطلب على السكن والحيِّز العام والخدمات الحاراتية والبلدية. كما رافق هذه التغيرات الداخلية، تغيرات في سياسات التخطيط وآليات تطبيقها بما في ذلك تعديلات وإصلاحات قانون التنظيم والبناء، مثل تعديل 43 لقانون التنظيم عام 1995، وتفويض صلاحيات لبلدية القدس لإقرار مخططات تفصيلية تعديلية محلية. وعلى المستوى القطري أعدت وأقرت مخططات هيكلية قطرية، مثل مخطط قطري رقم 35 الذي أقر رسمياً عام 2005، ومخططات لوائية مثل مخطط لواء القدس الرقم (1) تعديل 30 الذي أقر رسمياً عام 2013. هذه المخططات شملت القدس الشرقية التي فرضت عليها السيادة الإسرائيلية، وحددت سياسات وضوابط التخطيط بها. وهذا يعني أن التغيرات المجتمعية في المجتمع المقدسي والتغيرات الجيوسياسية في العلاقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين رافقتها تغيرات في أجهزة وسياسات التخطيط وممارساتها أثرت بشكل مباشر في مراحل إعداد المخططات الهيكلية في الأحياء الفلسطينية.

بسبب خضوع القدس للسيادة والقوانين الإسرائيلية عملياً، بما في ذلك قوانين الأراضي ومؤسسات السجل العقاري ومؤسسات ضرائب الملكية، يضطر المقدسيون إلى التعامل معها والسير في محيط مصيدتها الإجرائية، رغم رفضهم لها.

---

(32) كوهين ـ بر، **البناء في قفص التخطيط: سياسات التخطيط والتطوير في الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية.**

يجانب الحقيقة من يدعي أن مؤسسات التخطيط الإسرائيلية، بما في ذلك بلدية القدس على اعتبار أنها لجنة تنظيم محلية، لم تُعد مخططات هيكلية محلية للأحياء الفلسطينية في القدس. فمنذ احتلال القدس الشرقية بدأت عملية إعداد وتصديق مخططات هيكلية واستخدام التخطيط الحضري المُقَونَن المحاصر والضابط من قبل البلدية ومؤسسات التخطيط اللوائية والقطرية والذي أنتج حيِّزاً حضرياً مشوهاً وتخطيطاً لا يلبي حاجات المقدسيين الفلسطينيين، بل يحقق أهداف البلدية والحكومة الإسرائيلية[33].

يمكن أن نقسم تحريك مصيدة التخطيط، التي شملت إعداد مخططات هيكلية للأحياء الفلسطينية، بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى

شملت العقد الأول من احتلال القدس. خلال هذه المرحلة تبنت بلدية القدس الإسرائيلية انتقائياً المخططات الهيكلية والنظام التخطيطي الذي وضع خلال الفترة الانتدابية البريطانية، ولاحقاً خلال الفترة الأردنية، والذي طبق على جزء من حدود بلدية القدس العربية (نحو 6 آلاف دونم)، وأضافت عليه إعداد مخطط هيكلي، بمبادرة سلطة الطبيعة والحدائق الوطنية للمنطقة المحيطة بشكل مباشر بسور البلدة القديمة (المخطط الرقم عم/6) للإعلان عنه كمنطقة حديقة وطنية. هذا المخطط صودق عليه للإيداع عام 1968. بموجب هذا المخطط أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن منطقة محيط سور البلدة القديمة حديقة وطنية عام 1974 حسب مخطط رقم ج/11/19. ولاحقاً تم إعداد مخطط معدل لمنطقة حوض البلدة القديمة والتي تمتد شمالاً حتى الشيخ جراح، جبل الزيتون، شرقاً جبل المشارف ومنطقة الطور والشياح، وجنوباً وادي قدوم وجبل المكبر وغرباً منطقة مأمن الله. هذا المخطط شمل حدود بلدية القدس الأردنية الذي يعرف باسم عم/9 وصودق عليه عام 1972. على مستوى المدينة تبنت البلدية مخططاً توجيهياً عام يعرف باسم «مخطط رئيسي القدس 1968»[34]. هذا المخطط الرئيسي بُدِئ بإعداده للقدس الغربية عام 1963، ولكن بعد احتلال القدس الشرقية تم توسيع حدود المخطط وشمل القدس الشرقية، بما في ذلك المخطط الهيكلي التوجيهي الذي بُدِئ بإعداده للقدس الشرقية الأردنية عام 1964 تحت إشراف هنري كيندل الذي شغل مستشار المندوب السامي على فلسطين بين الفترة 1935 ـ 1948.

رغم أن مخطط القدس 1968 لم يصدق رسمياً حسب قانون التنظيم والبناء الإسرائيلي، فإنه وضع المحاور لسياسات واتجاهات تطوير المدينة بعد قرار الضم 1967، وأنشأ أساساً لمصادرة

(33) المصدر نفسه، و Osnat Post, «Constrction Plans in Arab Neighborhoods of East Jerusaelm,» in: Eyal and Doron Bar, eds., *Planning and Conserving Jerusalem: The Challenge of an Ancient City*, pp. 80-87.

(34) أبيه هشمشوني، تسيون هشمشموني ويوسف شفيد، **مخطط رئيسي أبوي للقدس 1968** (القدس: بلدية القدس، 1972) (بالعبرية).

الأراضـي في القدس الشرقية وإقامة المستوطنات الإسرائيلية عليها[35]. في هذه المرحلة تَرْجَمَ التخطيط الحضري أيديولوجيا عبرنة وصهينة الحيِّز وطبق أولويات التدخل لتغيير الواقع في القدس الشرقية. كما وضـع هذا المخطط الأسـاس لضبط وشرذمة الأحياء الفلسطينية من خلال مصادرة الأرض وإقامة مستوطنات عليها، مثل التلة الفرنسية، نبي يعقوب، رموت في الشمال وجيلو وتلبيوت في الجنوب. كما أن مخطط عم/9 ضبط البناء الفلسطيني في حوض البلدة القديمة (الذي ما زال ساري المفعول في ضبط استخدامات الأراضي في محيطه)، وتجاهل وجود أغلبية المباني القائمة بإعلان تعيين استخدامات أراضـي كحدائق وطنية أو منطقة ساحات عامة مفتوحة حتى على المباني الفلسطينية، وفي الجزء الذي منح إمكان التطوير حددت حقوق البناء بموجب النمط القروي حيث لا تتجاوز حقوق البناء المسموحة عن 75 بالمئة من مساحة قطعة الأرض.

المرحلة الثانية

أسست وبُنِيتْ وتراكمت على المرحلة الأولى وشملت إعداد مخططات هيكلية محلية لأحياء/ قرى فلسطينية ضمت القدس الشرقية على مستويين: **الأول**، إعداد مخططات هيكلية محلية ضابطة ومحددة للقرى والمواقع الفلسطينية التي شُمِلتْ في مخطط عم/9 مثل سلوان، الشيخ جراح، الشياح، جبل المكبر والطور. رغم أن إعداد هذه المخططات بُدِءَ به في السبعينيات من القرن الماضي، إلا أن التصديق عليها كان في الثمانينيات من القرن الماضي. هذه المخططات عَدَّلتْ، وفَصَّلَتْ وَحَدَدَتْ المواقع المسموح بها البناء في منطقة عم/9، بالموازاة ثَبَّتَتْ هذه المخططات الأراضـي التي يُمنَع بها البناء، وتلك المخصصة للاستخدام كمناطق خضراء على أنواعها أو للاستخدام كحدائق وطنية. المستوى **الثاني**، إعداد مخططات هيكلية تفصيلية لقرى/أحياء فلسطينية مجاورة أو خارج حوض البلدة القديمة مثل الثوري، بيت صفافا، بيت حنينا والعيساوية. هَدَفَتْ هذه المخططات، التي صودق عليها في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي (انظر الجدول الرقم (1))، تحديد المناطق التي يمكن البناء بها ونسبة البناء الممنوحة وقدرتها الاستيعابية لوحدات السكن. هذه المخططات لم يكن هدفها أن تخطط الأحياء للتطوير المستقبلي، بل مهمتها وضع مرجعية للبلدية لإمكان إصدار رخص بناء أو رفض إصدارها في المناطق التي شملتها المخططات وحسب الضوابط التي وضعتها. هذه المخططات أُعدت بمبادرة البلدية وصودق عليها من جانبها، ولم تكن توجد مشاركة للسكان بها، بل على الغالب رفضها السكان لأسباب إجرائية وماهية. تتعلق الأسباب الإجرائية بتجنب هذه المخططات آخذة بعين الاعتبار حاجات وطموحات السكان. لذلك قدم بعضهم اعتراضات عليها لتخفيف الأضرار والاعتداءات التي جلبتها هذه المخططات. أما الأسباب الماهية فتتعلق برفض كل عملية احتواء أو تطويع يقوم بها الاحتلال من خلال استخدام وسائل مدنية، بما في ذلك التخطيط الحضري. في بعض الحالات حصل تشابك وتكامل بين الجوهري/ الماهياتي/الوطني وبين الإجرائي/المدني، دفع أصحاب العلاقة من السكان رفض التعامل مع العملية التخطيطية التي فرضت عليهم نتائجها والتي تتمثل بإقرار المخطط الهيكلي التفصيلي المحدد الضابط، وتطبيقه من جانب البلدية كمرجعية لإقرار رخص بناء أو رفضها.

---

(35) إيتان فلنر، **سياسات التمييز: مصادرة الأراضـي، التخطيط والبناء في القدس الشرقية** (القدس: بيتسيلم، 1995) (بالعبرية).

الجدول الرقم (1)

المخططات التي أُعدت وَأُقِرَت للأحياء الفلسطينية حتى العقد الرابع من الاحتلال وقدرتها الاستيعابية لوحدات السكن

رقم المخطط	اسم الحي	نوع المخطط	تاريخ التصديق	مساحة المخطط	عدد الوحدات السكنية التي حددها المخطط كقدرة استيعابية له
2639	الشيخ جراح، الحي الأمريكي	غير تفصيلي	1984/11/8	560	-
2591	الشيخ جراح، باب الساهرة	هيكلي تفصيلي	1984/11/15	310	2,425
2733	الطور	غير تفصيلي	1985/5/18	280	770
2691، 2691 أ	جبل المكبر	هيكلي تفصيلي	1987/5/5	579	300
2783 أ	سلوان الوسطى	هيكلي تفصيلي	1987/5/25	370	1200
3488	بيت صفافا	هيكلي تفصيلي	1987/5/25	217	-
1864 أ	الثوري	هيكلي تفصيلي	1989/6/20	670	1,500
3092	الصوانة	هيكلي تفصيلي	1990/9/3	500	600
2317	بيت صفافا، شرفات	غير تفصيلي	1990/11/22	2,285	3,000
3000 ب	بيت حنينا، شعفاط	غير تفصيلي	1991/7/18	8,000	7,500
2316	العيسوية	هيكلي تفصيلي	1991/12/31	666	1,400
3085	الشياح	هيكلي تفصيلي	1993/2/5	1,100	1,350
2683 أ	السواحرة	هيكلي تفصيلي	1996/3/30	4,000	2,770
2302 أ	صور باهر، ام طوبا	هيكلي تفصيلي	1999/9/23	3,315	3,100
2668	راس العمود	هيكلي تفصيلي	1998/2/21	1,600	2,000
5222 أ + ب	الثوري	هيكلي تفصيلي	2004/6/17	108+14	200
2521 أ	كفر عقب	هيكلي تفصيلي	2005/3/2	1,258	1,450
			المجموع	**25,710**	**29,565**

المصدر: تجميع من تقرير البناء في قفص التخطيط. انظر: إيفرات كوهين ـ بر، **البناء في قفص التخطيط: سياسات التخطيط والتطوير في الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية** (القدس: بمكوم، 2014) (بالعبرية).

جدير بالذكر أن هذه المخططات حددت القدرة الاستيعابية الكامنة التي أُسست على اعتبارات حفظ الميزان الديمغرافي 30 بالمئة فلسطينيون 70 بالمئة إسرائيليون. بموجب هذه القدرة الاستيعابية حددت حقوق البناء التي لم تأخذ بعين الاعتبار طريقة البناء في الأحياء الفلسطينية وملكية الأرض ونسبة الاستغلال للقدرة الاستيعابية، مما أسهم في الضائقة السكنية في الأحياء الفلسطينية والبناء غير المرخص، بسبب المعوقات أمام استصدار الرخص.

تسعى الدوافع الديمغرافية الإسرائيلية إلى إبقاء الفلسطينيين أقلية عددية ومهمشة وتابعة اقتصادياً ووظائفياً للمركز العبري في القدس الغربية، ومشرذمة حيزّياً إلى أحياء يتضاعف عدد سكانها [...] ومحرومة من التوسع الأفقي.

محاولات مواجهة المواطنين الفلسطينيين لهذه المخططات المفروضة من مؤسسات التخطيط المحلية واللوائية والقطرية بشكل تنازلي، كانت بثلاث طرائق رئيسة: **الأولى**، بناء وتطوير دون الاكتراث لهذه المخططات وبتجاهلها، وبالتركيز على التوافقات المحلية الموضوعية التي لا تستند إلى تخطيط مقاوم بديل. منطلق استخدام هذه الطريقة هو توفير حاجة السكان التي لا يُمَكِنها المخطط المصدق. بعض من قام بذلك البناء برره بإنجاز دافعية مواجهة الاحتلال. بناء المباني وخلق الأمر الواقع من هذا النوع، زاد عشوائية البناء في الأحياء الفلسطينية وزاد من ظاهرة البناء غير المرخص. ومثّل غياب التخطيط المناسب والمتجانس مع حاجات المواطنين وطموحاتهم السبب المركزي في زيادة ظاهرة البناء غير المرخص في الأحياء المقدسية.

الطريقة **الثانية**، شملت إعداد مخططات تفصيلية معدلة يقوم بها ذوو العلاقة (ملاكو أراضٍ/ منشئو مبانٍ بدون ترخيص) وقدموها لأجهزة التخطيط من أجل إقرارها، بما في ذلك تغيير استخدام الأرض من مناطق خضراء إلى سكن أو تطوير. ارتفعت عملية المبادرة لإعداد مخططات تفصيلية تصاعدية من السكان بعد إجراء تعديل 43 لقانون التنظيم والبناء الإسرائيلي عام 1995، الذي أجاز لكل صاحب علاقة بالأرض أن يبادر لإعداد مخطط هيكلي تفصيلي ويسعى لتصديقه من قبل مؤسسات التخطيط. فَتَحَ تعديل القانون الرقم (43) هذا فرصة إعداد مخططات تفصيلية تعديلية من قبل أصحاب الشأن الفلسطينيين ليتمكنوا من ترخيص مبانيهم السكنية والتجارية أو إقامتها ومواجهة أوامر الهدم ومخالفات البناء.

الطريقة **الثالثة** شملت التوجه إلى المحاكم الإسرائيلية ضد المخططات الهيكلية التفصيلية من أجل تعديلها أو إيقافها على اعتبار أنها لا تلبي حاجات السكان، بالإضافة إلى التوجه للمحكمة ضد البلدية أو لجان التفتيش على المباني لإيقاف ومنع تنفيذ أوامر هدم مبانٍ أقيمت بدون ترخيص أو خفض غرامات فرضت على المباني ومنع سجن صاحب المبنى.

أما الطريقة **الرابعة** التي بدأت في النصف الأخير من العقد الخامس من الاحتلال، تتلخص بمحاولات مبادرة محلية لإعداد مخططات تفصيلية بديلة لتلك التي تُعد من البلدية. هذه المخططات البديلة أعدت بدعم الاتحاد الأوروبي وتم تقديمها لمؤسسات التخطيط الرسمية لتصديقها مثل

مخطط عين اللوزة، ومخطط عداسة[36]. على الأغلب هذه المخططات البديلة أُعدت لمواجهة هدم مبانٍ قائمة ولكنها تقع خارج المخططات المصدقة أو المعدة من البلدية[37].

المرحلة الثالثة

هذه المرحلة من تطبيق مصيدة التخطيط المُتَهِم تراكمت وتكاملت مع بداية العقد الرابع لاحتلال القدس الشرقية خاصة بعد إعداد المخطط الهيكلي العام لمدينة القدس المعروف باسم «القدس 2000». رغم أن هذا المخطط تم تعديله خلال عملية إعداده بعد عرضه على مؤسسات التخطيط، فإنه لم يصدق للتنفيذ كمخطط هيكلي ملزم. مع ذلك فإن بلدية القدس تُطَبِق المخطط عملياً وتلزم كل من يبادر لإعداد مخطط هيكلي تفصيلي جديد أو تعديل مخطط هيكلي قائم لإضافة حقوق بناء أو توسيع مناطق مخصصة للتطوير مثل مخطط السواحرة ومخطط دير العمود والمنطار ومخطط المركز التجاري والإداري في منطقة سليمان القانوني وشارع صلاح الدين. خلال هذه الفترة انطلقت مبادرات من البلدية لإعداد مخططات رئيسة توجيهية (مخططات أبوية) مثل مخطط صور باهر. هذه المخططات المحلية الرئيسة للأحياء المقدسية، التي تبادر لها البلدية أو مجموعات مصلحية تدافع عن الوجود والمباني الفلسطينية وتنميتها، تلزمها توجيهات وحدود التطوير التي وضعت في مخطط القدس 2000. جدير بالذكر أن مخطط القدس 2000 يقع ضمن سياسات التخطيط القطرية التي وضعت في مخطط قطري رقم 35 ومخطط لواء القدس حسب التعريف الإسرائيلي رقم 1 تعديل 30. كما ان المخطط يلتزم بالخطاب ولغة وآليات التخطيط التي تطورت في إسرائيل وتطبق في القدس الشرقية دون التعامل معها كمنطقة محتلة، ومكانة السكان الفلسطينيين على اعتبار أنهم مقيمون ثابتون وليس مواطنين.

شكل مخطط القدس 2000 محوراً مركزياً لعملية التخطيط الحضري الضابط للوجود والتنمية الفلسطينية في القدس، واستمر في الخطاب الديمغرافوبي وحفظ الميزان الديمغرافي لصالح الإسرائيليين وتحديد المساحات المعدة للتطوير، بما في ذلك استخدام مناطق خضراء مفتوحة، حسب تصنيفات متعددة، كأداة ضبط وسجن مناطق تطوير الأحياء الفلسطينية. رغم أن المخطط عرض وأقر التحولات في عدد السكان حيث ارتفعت نسبة السكان الفلسطينيين وتجاوزوا ثلث السكان. توقعات مخطط القدس 2000 هي أن تكون نسبة السكان اليهود للعرب في القدس 40:60 بعد أن حددت النسبة في بداية العقد الثاني للاحتلال بـ 30:70 حسب قرار

---

(36) راسم خمايسي، **مخطط هيكلي محلي لحي تل ـ عداسة ـ القدس**، تقرير مرحلي ملخص رقم 3 (القدس الشرقية: مركز التعاون والسلام الدولي، 2012) (بالعبرية/تقرير لم ينشر).

(37) منذ عام 2009 كانت مبادرات بريادة كاتب المقال (راسم خمايسي) الذي ترأس طاقم تخطيط مهني لإعداد مخططات هيكلية تفصيلية لأحياء فلسطينية مثل عين اللوزة والثوري والشياح وتل عداسة ودير العمود والمنطار بصور باهر. كما أجريت لقاءات توعوية ومجتمعية من أجل إنجاز الحق الفلسطيني في المدينة. هذه المخططات أُعدت من المجتمع وبمشاركته من أجل مواجهة ظاهرة هدم المباني وإعداد مخططات بديلة لمخططات البلدية. انظر: UN-Habitat, *Right to Develop: Planning Palestinian Communities in East Jerusalem*.

لجنة جفني[38]. كما أن المخطط خصص بعض توسيعات للأحياء الفلسطينية غالبيتها عملياً مستغلة للبناء بشكل كامل أو جزئي، ولكن المخطط يشير إليها وكأنها معدة للتطوير السكني الفلسطيني. كما أشار المخطط الهيكلي إلى تعبئته تكثيف مناطق البناء القائمة، وزيادة حقوق البناء المسموح بها بموجب مخططات هيكلية محلية مصدقة. هذه بعض التعديلات الشكلية والإضافات الجزئية التي شملها مخطط هيكلي القدس 2000، التي تُعرض من قبل السلطات الإسرائيلية بخطاب ولغة على أنها إنجاز وفرصة تطوير كذلك للفلسطينيين المقدسيين، ولكنها لا تستغل بشكل كاف من قبلهم.

يُظهِر البحث المعمق لمخطط هيكلي القدس 2000 أنه مُغَلف بأدوات تُوقِع المجتمع الفلسطيني في مصيدة على المستوى الماهياتي الوطني الجيوسياسي والإجرائي التخطيطي المدني. فعلى المستوى الماهوي تجاهل المخطط الفصل بين القدس الشرقية المحتلة والقدس الغربية وسعى لخلق تثبيت تخطيطي شامل للضم القسري الجيوسياسي وإقامة المستوطنات لتطبيق سياسات وأعمال فرض الأمر الواقع الإسرائيلية. كما أن المخطط تجاهل الاتفاقيات الموقعة بين الفلسطينيين والإسرائيليين بشأن إقرار مستقبل القدس، وموقف المجتمع الدولي على اعتبار أن القدس الشرقية محتلة وتسري عليها مرجعيات المواثيق والقانون الدولي وليس القانون المحلي[39]. كما تجاهل المخطط إقامة جدار الفصل والتقسيم والتجزيئية للمحيط الحضري المقدسي. أما على المستوى الإجرائي فإن المساحات العامة المخصصة للتطوير الفلسطيني لم تتجاوز 16 بالمئة من مساحة التطوير المخصصة للتطوير في سنة هدف المخطط، رغم أن المخطط توقع زيادة عدد السكان الفلسطينيين ليشكلوا 40 بالمئة من عدد السكان في القدس حسب التعريف الإسرائيلي. كما أن سياسة التكثيف التي اعتمدها المخطط سوف تزيد من كثافة البناء التي لا تتجانس وتتناسب مع البنى التحتية وشبكة الطرق والمرافق العامة الموجودة أو تلك التي يمكن توفيرها حسب متطلبات المخطط. ونظراً إلى أن الأحياء الفلسطينية تطورت على أراضٍ خاصة، بينما أقيمت المستوطنات على أراضي دولة صودرت أغلبيتها من الفلسطينيين، ولكنها لا تخصص لتطويرهم، لذا فإن تجاهل المخطط لواقع ملكية الأراضي الخاصة، وطريقة البناء الذاتي وثقافة البناء وسوق السكن المأسور بمعيقات خارجية وداخلية، أدخلت وستدخل المجتمع الفلسطيني في أزمات تخطيط حضري تنموي إضافية. إن تحديد حدود التخطيط والتطوير المفروضة من البلدية بموجب حدود وضعت في مخطط القدس 2000 عند إجراء محاولات إعداد مخططات هيكلية أو تفصيلية، إن كان ذلك بمبادرة

---

(38) اللجنة الوزارية لفحص تسارع التطوير في القدس، **توصيات لدفع تطوير مناسب ومندمج** (القدس، آب/أغسطس 1973)، ص 3 (بالعبرية).

(39) هناء حمدان، نعامنة حنين وسهاد بشارة، **القدس الشرقية: تسخير سياسات وقوانين الأراضي والتخطيط لتغيير طابع الحيِّز الفلسطيني في القدس** (القدس الشرقية: الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، 2009).

البلدية، مثل مخطط تعديل السواحرة الشرقية[40] والعيساوية 2015[41]، أو بمبادرة السكان وبدعم دولي مثل مخطط العداسة[42]، فإن تعليمات المخطط وقرارات البلدية ومؤسسات التخطيط تُفشل هذه المبادرات بذرائع أن النتائج التخطيطية التي توصل إليها الطاقم التخطيطي لا تتجانس مع تعليمات وسياسات التخطيط التي تضعها البلدية مترجمة لمخطط القدس 2000.

خلال المرحلة **الثالثة** والحالية من تحريك مصيدة التخطيط الحضري، التي شملت تبني البلدية سياسات تفويض صلاحيات التخطيط للمستوى المحلي، بما في ذلك قيام مبادرين وأصحاب أراضٍ، حيث تقوم البلدية بإعداد مخططات رئيسة توجيهية (مخططات أبوية) يتم تبنّيها لضبط مبادرات التخطيط التي يقوم بها المواطنون عند إعداد مخططات تفصيلية موضعية أو نقطية. خلال هذه الفترة بدأت البلدية ترفض مخططات نقطية تقل مساحتها عن خمسين دونماً. رغم أن طلب البلدية يعتمد على منطق تخطيطي شمولي، إلا أنه ينطبق عليه قول «كلمة حق أريد بها باطل». حيث إن البلدية لا تبادر لإعداد مخططات تفصيلية، وتفرض متطلباتها التعجيزية على المبادرين لإعداد مخططات تفصيلية نقطية. هذه المتطلبات تشمل إثباتات ملكية، وتوافق بين المالكين على اقتطاع وتخصيص مرافق عامة من أراضيهم يتم تسجيلها على اسم البلدية بعد استقطاعها بموجب التخطيط. كما أن البلدية ومؤسسات إسرائيلية لها مصلحة في إنجاز تخطيط قطاعي في القدس الشرقية تفرض متطلباتها ومخططاتها على التخطيط التفصيلي وذلك يشمل على سبيل المثال سلطة الآثار، وسلطة حماية الطبيعة والحدائق الوطنية، ووزارة المواصلات. يساهم دمج مخططات هذه المؤسسات القطاعية، التي تترجم عملية أسرلة المكان وتمكين الوجود والتطوير الإسرائيلي في القدس الشرقية، في تضييق فرص التطوير الفلسطيني، حتى في حالة قبوله السير في مسار التخطيط المفروض ودخول إطار مصيدة التخطيط.

رغم تحريك مصيدة التخطيط الحضري والتحولات التي جرت بها خلال خمسة عقود من الاحتلال، متأثرة بالتغيرات العامة التي تحدث بموجب الإصلاحات والتعديلات في مبنى وسياسات التخطيط في إسرائيل، وتلك المتعلقة في خصوصية القدس، فإن التخطيط الحضري التنموي ما زال يستخدم كجزء من أداة الضبط الذكية ومصيدة لاتهام الفلسطينيين على اعتبار انتمائهم الوطني والثقافي، بأنهم هم السبب في إنتاج واقع الضائقة التخطيطية ومعها ضائقة الإسكان وتوافر الحيِّز العام التي يعيشونها. كما عرضنا بإيجاز، فإن تحريك مصيدة التخطيط تواكبها تطوير أدوات

---

(40) سنان عبد القادر، **مخطط عرب السواحرة ـ جبل المكبر** (القدس: سلطة لتطوير القدس، 2017) (بالعبرية) <https://www.jerusalem.muni.il/Residents/PlanningandBuilding/CityPlanning/Notebook39337/ArabAsawachra/Documents/ArabAsawachra-1.pdf>.

(41) آري كوهين، «مخطط هيكلي تفصيلي العيساوية،» (تقرير الدراسات والبدائل، بلدية القدس، 2016) (تقرير لم ينشر). لقد بادرت البلدية بإعداد مخطط هيكلي تفصيلي للعيساوية عام 2015. يرأس طاقم التخطيط المهندس آري كوهين. هذا المخطط جاء بعد أن رفضت البلدية تصديق مخطط بادر إليه السكان بإرشاد وتوجيه جمعية بمكوم. جدير بالذكر أن مخطط العيساوية الحالي لا يتقدم بسبب عدم التوافق بين ممثلي السكان وبين البلدية على بدائل التخطيط المرشحة والتي تحصر تطور البلدة.

(42) خمايسي، **مخطط هيكلي محلي لحي تل ـ عداسة ـ القدس.**

وأجهزة من قبل البلدية تمارس إبقاء الضبط على الفلسطينيين رغم التحولات والتنوع في الأدوات المستحدثة. تطبيق مضامين وتعليمات مخطط القدس 2000 والمخططات المعدّة بموجبه، ربما يفتح بعض فرص الحلول الموضعية لبعض المتضررين الفلسطينيين الذين عانوا وما زالوا يعانون مصيدة التخطيط، ولكن مجمل المخطط من الناحية الماهوية والإجرائية ضار ولا يسهم في تمكين التخطيط الحضري التنموي للمقدسيين الفلسطينيين ويعيق إنجاز حقهم في مدينتهم. التطبيق القسري المُجزأ لمخطط القدس 2000، رغم أنه لم يقر رسمياً حسب القانون، دفع جمعيات مدنية إسرائيلية (جمعية حقوق المواطن وجمعية بمكوم)[43] للتوجه للمحكمة الإسرائيلية المحلية عام 2013 من أجل منع استخدامه كأساس لتوجيه التخطيط في القدس الشرقية، حيث شرحوا في الالتماس أضرار المخطط على الفلسطينيين.

1 ـ مصيدة رخصة البناء

رخصة البناء المطلوب استصدارها حسب قانون التنظيم والبناء لكل مبادرة بناء أو تطوير فيزيائي، تستخدم كوسيلة ضبط وإنجاز في مصيدة التخطيط. حسب المعطيات المتوافرة فإن 8 بالمئة من رخص البناء التي أصدرتها بلدية القدس بين عامي 2009 و2016 كانت للبناء الفلسطيني في القدس الشرقية[44]. وحالياً قرابة 6 بالمئة من مساحة الأرض المستخدمة للسكن في القدس مستخدمة من جانب الفلسطينيين، رغم أن نسبتهم من عدد سكان القدس حوالى 37.4 بالمئة[45] وأن نسبة الأسر الفلسطينية تعادل 28.4 بالمئة[46] من مجمل الأسر في القدس. يعود سبب قلة إصدار الرخص إلى صعوبة الحصول عليها والمعوقات التي تضعها البلدية أمام استصدارها. أحد المعوقات أمام الحصول على رخصة بناء مرتبط بغياب التخطيط الحضري المناسب للأحياء الفلسطينية. هذا التخطيط الحضري المُقَونَن والتوجيهي المفروض تنازلياً من فوق من طرف مؤسسات التخطيط الرسمية على المجتمع والأحياء الفلسطينية أُعد وأُقر دون مشاركته وإشراكه. هذا التخطيط وضع قواعد وحدوداً مخالفة للأعراف المجتمعية والتوافقات بين المالكين للأرض مما حال دون إصدار رخص بناء، وهذا أسهم في خلق ظاهرة البناء العشوائي غير المرخص وغير المنظم. كما أن التخطيط الحضري المعد المصدق والمعمول به في الأحياء الفلسطينية ينطلق من مفاهيم منح حقوق تخطيط/بناء قروية قليلة لا تتجاوز 50 ـ 75 بالمئة لإنتاج حيِّز قروي، مع أن الواقع والحاجات الفلسطينية على الأغلب هي مدينية. ولتلبية هذه الحاجات يجب منح حقوق تخطيط/بناء مدينية تمكّن من منح رخص بناء بموجبها لاستيعاب الزيادة السكانية العالية، ومعها توفير متطلبات السكن والإسكان المرخص ليسهم في إخراج الإنسان والأسرة والمجتمع الفلسطيني المقدسي من دائرة الضائقة والأزمة الإسكانية، وتقلل دفع غرامات على البناء غير المرخص؛ وهذا ما

(43) <https://www.acri.org.il/ar/wp-content/uploads/2013/04/PetitionArabic210413.pdf>.

(44) معطيات عرضها علي أيوب رئيس المركز الجماهيري بيت صفافا في محاضرته في مؤتمر رابطة المخططين يوم 15 آذار/مارس 2018.

(45) <http://www.jerusaleminstitute.org.il/.upload/yearbook/2017/shnaton_C0117.pdf>.

(46) <http://www.jerusaleminstitute.org.il/.upload/yearbook/2017/shnaton_C1817.pdf>.

أدخل الأسر الفلسطينية في حلقات تعوق حصولهم على رخص بناء فيندفعون للبناء بدون ترخيص ويتحولون إلى متهمين تقاضيهم المحاكم، وتفرض عليهم الغرامات، بعضهم يسجن وآخر يضطر إلى أن يهدم بيته الذي بناه بيده يهدمه بيده[47] كي لا يدفع ثمن تكاليف الهدم في حال نُفذ بواسطة مؤسسات التخطيط.

كما أن غياب تصديق مخططات هيكلية محلية تفصيلية بالسرعة المناسبة، وكون هذه المخططات على الغالب مغايرة للواقع والحاجات الفلسطينية فإنها لا تسهم في إمكان استصدار رخص بناء أو وضع تخطيط وتوجيه التطوير الفلسطيني على مستوى الأحياء بوجه خاص، وعلى مستوى المدينة بوجه عام ولا تلبي الحاجات والتوقعات الحياتية الأساسية. هذا الإقرار لمخططات هيكلية جزئية، مجزِّئة ومجزَّأة من قبل السلطات الإسرائيلية تؤدي إلى غياب الحيِّز العام بما في ذلك شبكة طرق خادمة للأحياء الفلسطينية وتؤمن الحركة والمنالية المناسبة والمريحة إليها وبها، وفي حال توفره في المخططات غير القابلة للإنجاز بسبب مباني موجودة في الطرق والأراضي المخصصة للمرافق العامة ولم يأخذها التخطيط بعين الاعتبار، أو اعتدى عليها المواطنون المالكون كجزء من تعبيرهم عن رفض المخطط بواسطة خلق واقع بدون ترخيص. كما أن هذه المخططات تَحُول دون استصدار رخص بناء للمباني القائمة أو الجديدة لتأمين صراع بقائهم على أرضهم وفي مدينتهم. تدفع إعاقة إصدار رخص البناء، الفلسطينيين إلى البناء بدون ترخيص لتوفير حاجاتهم، وبذلك تدخلهم السلطات الإسرائيلية في قفص الاتهام وفخ المقاضاة القانونية ودفع الغرامات المالية والسجن، وحتى هدم المباني، كجزء من مصفوفة الضبط المَدنية المُطبقة من مؤسسات بلدية القدس والحكومة الإسرائيلية التي تقوم أجهزة البلدية والدولة بتطبيقها عندما ترى حاجة إليها لإنجاز مصالحها.

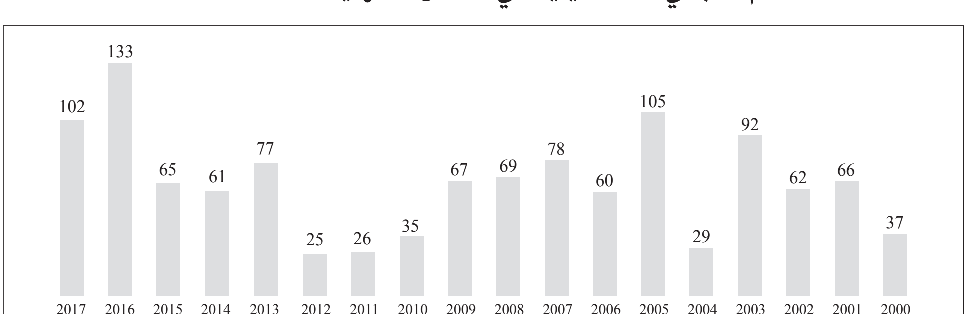
لا توجد معطيات دقيقة بشأن عدد المباني الفلسطينية المقامة بدون ترخيص. حسب التقديرات يمكن أن نقول إن أكثر من ثلث الأسر الفلسطينية المقدسية (أي ما يزيد على 25 ألف أسرة) تعيش في مبانٍ غير مرخصة، بعضها داخل حدود التطوير المسموح بها داخل مخططات هيكلية مصدقة وأخرى خارجها. وبيوت هذه الأسر مهددة بالهدم أو دفع غرامات مالية عالية. هذه الغرامات ارتفعت كثيراً بعد إقرار تعديل 116 لقانون التنظيم والبناء عام 2017 (الذي يُعرف بتعديل كيمينس)، وسوف يشمل كل المشاركين في عملية البناء (مالك، مهندس، مقاول، مزود مواد بناء). وحسب هذا التعديل فإن صلاحية الرقابة على المباني وإصدار أوامر هدم للمباني التي أقيمت بدون ترخيص نقلت من المحاكم إلى المستوى الإداري في مؤسسات التخطيط، مما سيضاعف الغرامات وأوامر الهدم الصادرة على المباني المقامة بدون ترخيص. وإن عقاب الهدم يُشَكِل أقسى عقوبة في مصفوفة الضبط الخشنة الممارسة على المباني السكنية في القدس. وبموجب معطيات تم تركيزها من تقرير مركز أبحاث الأراضي في جمعية الدراسات العربية فإنه خلال الفترة 2000 ـ 2017 هُدم 1189 مبنى في حدود بلدية القدس حسب التعريف الإسرائيلي (انظر الشكل الرقم (1)).

---

(47) تشير معطيات مؤسسة المقدسي أنه خلال الفترة بين عام 2000 ـ 2015 اضطر 346 مقدسياً فلسطينياً إلى هدم منازلهم بأيديهم.

الشكل الرقم (1)

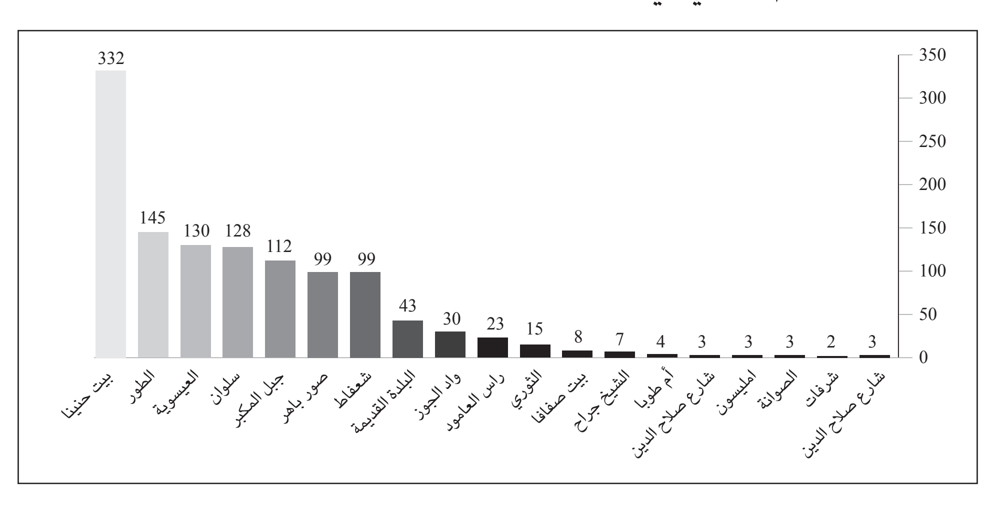
هدم المباني الفلسطينية في القدس الشرقية 2000 ـ 2017



المصدر: مركز أبحاث الأراضي، **هدم المساكن الفلسطينية سياسة تهجير: ملخص إحصائي حول هدم المساكن في شرقي القدس خلال الأعوام 2000 ـ 2017** (القدس الشرقية: جمعية الدراسات العربية، 2018)، <http://lrcj.org/pdf/web/viewer.html?file=Jer_Demo_2000_2017_ARB_S.pdf>.

الشكل الرقم (2)

هدم المباني في القدس الشرقية 2000 ـ 2017 حسب الأحياء



المصدر: تجميع من مركز أبحاث الأراضي (2018)، <http://lrcj.org/pdf/web/viewer.html?file=Jer_Demo_2000_2017_ARB_S.pdf>.

من المعطيات يتضح أن هناك ارتفاعاً في عدد المباني التي هُدمت في السنتين الأخيرتين بالمقارنة مع السنوات في العقد الأخير. كما أن نسبة الهدم في الأحياء المقدسية خارج حوض البلدة القديمة أعلى من تلك التي تحدث في محيط البلدة القديمة. ورغم أن كل بيت يهدم هو 100 بالمئة مصيبة لصاحبه، وعقاب التهديد بالهدم والسجن لصاحب البيت يستخدم لإرغام الفلسطينيين وإيقاعهم في مصيدة التخطيط المتهم لحماية بيوتهم، لذلك نجد بعضهم يتهافتون للمبادرة في

إعداد مخططات تفصيلية موضعية أو المشاركة المبكرة في عمليات التخطيط الضابط الذي تقوم به البلدية لحماية بيوتهم من الهدم أو من مخالفات البناء، ورغم رفضهم الجوهري الوطني الدخول في مصيدة التخطيط، إلا أن متطلبات حماية بيوتهم ومواجهة صراع البقاء، تضطرهم إلى الدخول في إجراءات مصيدة التخطيط.

2 ـ مصيدة كوشان الطابو وإثبات الملكية

تشكل وثيقة إثبات ملكية الأرض مركباً مركزياً في مصيدة التخطيط المتهم، حيث إن استصدار رخص بناء مشروط بتوافر الأرض بملكية مقدم طلب رخصة البناء. لتأمين إثبات ملكية الأرض على مقدم طلب رخصة واستصدارها إجراء مسح وتسويتها لتحديد موقعها وتسجيلها على المالك. خلال فترة الاحتلال التي تجاوزت الخمسة عقود، صادرت السلطات الإسرائيلية أراضي فلسطينية تجاوزت ثلث الأراضي التي ضمت عام 1967، وأقيمت عليها مستوطنات إسرائيلية واستخدامات أراضٍ تخدمها. أما القسم الباقي فأعلن عنه مناطق خضراء يمنع البناء الفلسطيني حسب المخططات الإسرائيلية، وجزء منها مقامة عليها الأحياء الفلسطينية تمتد على ما يقل عن 6 بالمئة من مساحة بلدية القدس المخصصة للسكن، مع أن عدد الفلسطينيين حالياً يقدر بنحو 37 بالمئة من عدد سكان بلدية القدس، كما ذكر سابقاً. في أغلبية هذه المساحة المسكونة والمساحات المحيطة بها لا يمكن استصدار كوشان طابو رسمي من دائرة السجل العقاري. وتعتمد آليات إثبات الملكية على سجل المخاتير، كما في منطقة صور باهر، أو إخراجات قيد ضريبة أردنية. لقد بدأت السلطات الأردنية في تسوية الأراضي وتسجيلها رسمياً في القدس ومنطقتها. ولكن بعد أن احتلت إسرائيل القدس الشرقية وضمتها أوقفت عملية تسوية الأراضي في الأجزاء التي بقيت خارج الأراضي التي صودرت. حالياً معظم الأراضي التي تقع في الأحياء الفلسطينية وحولها ما زالت دون تسوية رسمية وتسجيل أراضٍ منظم، مما يعيق إصدار رخص بناء، ويسهل المصادرة ويدخل إشكاليات وصراعات بين المالكين والورثة، مما يزيد المشاكل الاجتماعية والتوترات بين الأقرباء والجيران. بالمقابل تترصد الدولة لاقتناص فرص تطبيق قوانين وتعليمات تمكنها من مصادرة الأرض. وإن عجز المالك عن إحضار إثبات ملكية مقبول على مؤسسات التخطيط يحول دون استصدار رخصة بناء حتى لو أن التخطيط ساري المفعول يمكِّنه من إصدار الرخصة. وإن عملية تسوية الأرض بمبادرة المالك ممكنة ولكنها مرهونة بموافقة الشركاء المالكين أو المتصرفين، كذلك مرهونة بمندوب حارس أملاك الغائبين الذي وضع يده على الأراضي التي تم تهجير أصحابها وتم تعريفهم حسب القانون الإسرائيلي كغائبين. كما أن عملية تسوية وتسجيل الأراضي على اسم المالك وبمبادرته بموجب التخطيط الحضري التفصيلي الساري المفعول أو خارجه يتطلب موارد مهنية ومستحقات مالية عالية وزمن طويل، مما لا يشجع كثيراً من المالكين السير في عملية تسوية وتسجيل الأراضي واستصدار كوشان طابو على قسيمة أرضه ليتسنى له استصدار رخصة بناء.

إعاقة تسوية الأراضي الفلسطينية في القدس وتسويتها رسمياً من قبل الحكومة الإسرائيلية، رغم مرور أكثر من خمسة عقود على احتلالها، هي جزء من أدوات مصفوفة الضبط الممارسة التي تحول دون إصدار رخصة بناء، وتسهم بالتالي في عملية البناء بدون ترخيص وتخلق نسيجاً

عمرانياً عشوائياً وغير منظم، بالإضافة إلى زيادة الإشكاليات والمعيقات داخل المجتمع لتسهيل اتهامه وتذنيبه وتعميق ذهنية وسلوك جَلد الذات من قبل أبنائه. ورغم حق الفلسطينيين في أراضي «الدولة»، حيث إن معظم الشباب الفلسطينيين الآن لا يملكون أراضي للبناء، إلا أن دولة إسرائيل وبلدية القدس لا تخصصان أراضي «دولة» لإقامة وتطوير إسكانات وأحياء فلسطينية، بل تمنحان «أراضي الدولة» لإقامة وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية. هكذا فإن رخصة البناء وكوشان الطابو تشكلان أدوات طيّعة بيد السلطات الإسرائيلية، البلدية والحكومية، لضبط البناء والتطوير المقدسي وتحديد التنمية الحضرية الفلسطينية. هذه الأدوات مُستَخدَمة بصورة سلبية تجاه المواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل، وفي المنطقة المسماة «ج» في الضفة الغربية، ولكن له خصوصية وتميز في واقع القدس، حيث إن ما يزيد على ثلث المباني السكنية الفلسطينية في القدس غير مرخصة ومهددة بالهدم ودفع غرامات عليها، وهذا يسهم في إفقار الأسر الفلسطينية، وفي بعض الحالات تستخدم لضبط السلوك الفردي السياسي واحتوائه.

بسبب خضوع القدس للسيادة والقوانين الإسرائيلية عملياً، بما في ذلك قوانين الأراضي ومؤسسات السجل العقاري ومؤسسات ضرائب الملكية، يضطر المقدسيون إلى التعامل معها والسير في محيط مصيدتها الإجرائية، رغم رفضهم لها. وكجزء من حفظ الحقوق وتأمين الملكية الفردية للمالكين الفلسطينيين فهم يذهبون إلى المحاكم الإسرائيلية ويستخدمون المساحة التي يسمح بها القانون لتسجيل الأراضي المخططة للتطوير أو غير المسموح التطوير بها ولكن لم تنزع ملكيتها من أصحابها. وجدير بالذكر أنه خلال العقدين الأول والثاني للاحتلال كانت هنالك شبه ممانعة فلسطينية لاستخدام المساحة التي يمكنها القانون المحلي الإسرائيلي لحفظ الملكية لأسباب ماهوية على الأغلب، لاعتقادهم أن الاحتلال هو مؤقت وأن القانون الدولي هو الذي يجب أن يسري على المقدسيين. ولكن الواقع تغير، وفي العقد الأخير أصبح هنالك دعم فلسطيني لحفظ ملكية الفلسطينيين على الأراضي حتى لو تطلّب الأمر استخدام المساحة التي يمكنها القانون الإسرائيلي المحلي. ولكن التعقيدات الإجرائية بالإضافة إلى المعوقات البنيوية، تصعّب عملية تسجيل الأراضي وتطويبها، أو استصدار رخص بناء وتسجيل استقطاعات الأراضي للمرافق العامة لمنفعة الفلسطينيين. وتزيد التغيرات الديمغرافية داخل المجتمع الفلسطيني من تعقيدات تسوية الأراضي وتسجيلها.

خامساً: الدوافع الديمغرافية والمؤسسية في التخطيط الحضري

تتأثر مصيدة التخطيط المتهم من الديمغرافوبية الإسرائيلية من الفلسطينيين ومن تفريغ القدس من المؤسسات الفلسطينية الجامعة لإدارة حياة المقدسيين، حيث تنطلق سيرورات تطبيق مصفوفة الضبط التخطيطية الحضرية من دوافع ديمغرافية وجيوسياسية لتكوين مورفولوجيا حضرية مسيطر عليها من قبل الحكومة الإسرائيلية[48]. تسعى الدوافع الديمغرافية الإسرائيلية إلى إبقاء الفلسطينيين أقلية عددية ومهمشة وتابعة اقتصادياً ووظائفياً للمركز العبري في القدس

(48) Hasson Shlomo, ed., *Israel 2048; Spatial Development and Planning* (Jerusalem: Ministry of Finance, Planning Administration and the Hebrew University of Jerusalem, 2016) (in Hebrew).

الغربية، ومشرذمة حيِّزياً إلى أحياء يتضاعف عدد سكانها، ترتفع في المباني السكنية عمودياً ومحرومة من التوسع الأفقي الموجه لخلق فرص التنمية بها. هذه الأحياء الفلسطينية مقطعة اجتماعياً، وتعمُّق انتمائها الأساسي والأول هو للحمولة أو للحي وليس للمدينة، رغم عملية التمدن المشوه التي تمر بها. حيث إن القدس حالياً تفتقر للمؤسسات والوظائف البلدية التي تشكل جهازاً وحيِّزاً يساهم في التنظيم الجمعي وتأمين حقهم في المدينة. لتحقيق الأهداف الديمغرافية التي تسعى لإبقاء الفلسطينيين أقلية في بلدية القدس (رغم أنهم أغلبية عددية في القدس الشرقية رغم تشجيع الاستيطان الإسرائيلي بها)، حددت القدرة الاستيعابية للمخططات بأن لا يتجاوز نسبة السكان الفلسطينيين 30 بالمئة من عدد سكان بلدية القدس الغربية والشرقية حتى إعداد مخطط القدس 2000 في العقد الرابع للاحتلال. ونظراً إلى التغييرات الديمغرافية وزيادة السكان الفلسطينيين في القدس، رغم المعوقات الإسرائيلية، عدلت هذه النسبة لـ 40 بالمئة بموجب مخطط هيكلي القدس 2000. رغم هذا التغير المعلن، ما زالت الاعتبارات الديمغرافوبية تشكل بوصلة لتحديد القدرة الاستيعابية للمخططات الرئيسة التي تعد للأحياء الفلسطينية حالياً مثل بيت حنينا وشعفاط، وراس العمود وصور باهر والمخطط الهيكلي التفصيلي الموجود في طور الإعداد للعيساوية. وكجزء من تقليل عدد الفلسطينيين في حدود بلدية القدس تم تحديد موقع إقامة الجدار بحيث أدى إلى «إخراج» زهاء 50 ألف فلسطينيي مقدسي خلف الجدار دون تغيير مكانة الأفراد وحدود البلدية الإدارية والجيوسياسية أو تعديل المخططات الهيكلية التفصيلية سارية المفعول على مناطق مثل كفرعقب، ومخيم شعفاط وعناتا والولجة.

إن استمرار حالة الاحتلال وتطبيقه لمركبات التخطيط في مصفوفة الضبط يتطلب منا، كعرب فلسطينيين فهم مبتغى هذا التخطيط الإسرائيلي المهيمن وكيفية استخدامه لأجل تحديه ومواجهته وليس تبنيه وشرعنته.

لقد ترجمت السياسات الديمغرافوبية بعملية سحب الهويات الشخصية المستمرة التي تقدر بنحو 15 ألف هوية منذ عام 1976. حيث تستند عملية سحب الهويات إلى قانون الدخول إلى إسرائيل، الذي يشير إلى أنه في حال كان لدى وزير الداخلية شك أو يثبت له أحد الأمور الثلاثة التالية: مغادرة الشخص المقدسي البلد لمدة 7 سنوات أو حمله للجنسية الأجنبية أو حمله الإقامة الأجنبية، يحق لوزير الداخلية سحب الهوية المقدسية من هذا الشخص بدون إعلامه. بالمقابل توضع العراقيل أمام تَجنيس المقدسيين وإقرار لمّ شمل العائلات وتسجيل المواليد الفلسطينيين في سجل النفوس. هذه التدخلات الخارجية القسرية تؤثر في السلوك الديمغرافي للمجتمع الفلسطيني، الذي يتمثل بهجرة الشباب وانخفاض المواليد وتأخر سنوات الزواج وما يرافق ذلك من سلوكيات اجتماعية تسهم في شرذمة المجتمع وخفض حصانته المجتمعية والوطنية.

رغم مصفوفة الضبط والسياسة الديمغرافية التي تمارسها إسرائيل في القدس ارتفع عدد المقدسيين الفلسطينيين من حوالى 68.6 ألف نسمة عام 1967، مشكلين نسبة 25.8 بالمئة من مجمل سكان القدس إلى ما يقرب من 323.7 ألف نسمة عام 2015 مشكلين حوالى 37.7 بالمئة

من مجمل سكان القدس[49]. هذه الزيادة السكانية حصلت رغم الضوابط والمعيقات والمحددات الإسرائيلية، إلا أنه نظراً إلى مكانة القدس وموقعها الجيوساسي كقلب فلسطين كان مُمكِناً أن يكون عدد سكانها ضعفي السكان الحالي على الأقل لولا السياسات الديمغرافية الإسرائيلية. هذه السياسة الجيو ـ ديمغرافية دفعت السكان الذين ينتمون إلى الطبقة الوسطى والعليا لترك القدس والهجرة إلى رام الله أو إلى خارج الوطن، ومعهم مؤسساتهم الاقتصادية والإدارية، وهذا يسهم في إضعاف الواقع الفلسطيني في القدس. كما أن التخطيط الحضري لم يخطط القدس الشرقية كمدينة متكاملة ولم يخصص أراضي لتوطين المؤسسات الفلسطينية، بل تعامل معها كأحياء ليس بينها تواصل وتكامل وظائفي.

هكذا تكونت مورفولوجيا المدينة بتأثير مباشر من سياسات التخطيط ومركباته التي تشكل جزءاً من مصفوفة الضبط. هذه المصفوفة تشكلت نتيجة سياسات تخطيط وإدارة الأرض وطرق البناء المعمول بها في القدس. هذه السياسات كونت أحياء فلسطينية تعاني من حالات مرضية. بين الأحياء يوجد اختلاف وغربة، رغم التشابه في ما بينها من حيث المشهد الحضري. لكن تقطيع الأحياء الفلسطينية فيزيائياً، وحصرها حيِّزياً وعدم توافر مؤسسات عاملة لتكوين وإدارة وظائف وخدمات بلدية جامعة وصاقلة اجتماعياً ومدينياً للفلسطينيين، حولت المجتمع المقدسي إلى تابع إما لمدينة القدس الغربية وإما للمركز الفلسطيني في رام الله. وساهم توسيع المستوطنات وبناؤها بموجب مبادرات رسمية حكومية أو بواسطه جمعيات يهودية بموجب نموذج البناء الكثيف، وضخ المستوطنين إليها بتشجيع ودعم حكومي، في تغليب الوجود الإسرائيلي في مشهد المدينة وعبرنتها، رغم أن الفلسطينيين ما زالوا يشكلون أغلبية في القدس الشرقية[50] وفي المحيط المقدسي بين رام الله شمالاً وبيت لحم جنوباً[51].

خاتمة

أنشأت التعقيدات في حالة ومكانة القدس في واقع احتلال طويل مصيدة يُواجهها المقدسي الفلسطيني في حياته اليومية مترنحاً بين الوطني والمدني. استخدم الاحتلال الإسرائيلي التخطيط الحضري وأدواته المتمثلة بالمخطط الهيكلي، ورخصة البناء، وكوشان الطابو والدفاع عن بيته، مصيدة لتطويع واحتواء الفلسطينيين وتأمين تبعيتهم له من ناحية، ومن ناحية أخرى السيطرة عليهم وعقابهم. ولإدخال الفلسطيني في مصيدة التخطيط سخّرت واستخدمت قوة الدولة ومواردها التي تدمج بين الوسائل المَدَنِية والأمنية/العسكرية لتحقيق الأهداف الإسرائيلية. حاول الفلسطينيون تجنب دخول مصيدة التخطيط بمواجهته ورفضه وفي بعض الحالات عرض بدائل له،

---

(49) معهد القدس لبحث السياسات، **الكتاب الإحصائي السنوي للقدس** (القدس: معهد القدس لبحث السياسات، 2017)، <http://www.jerusaleminstitute.org.il/.upload/yearbook/2017/shnaton_C0117.pdf>.

(50) يسكن القدس الشرقية عام 2015، نحو 532 ألف نسمة، منهم 61 بالمئة فلسطينيون والباقي مستوطنون.

(51) Khamaisi, «In the Shadow of the Separation Wall: Impeding the Right to the City and Shaping the Palestinian Spatial Environment in Jerusalem/AlQuds».

ولكن هذه المحاولات بقيت محدودة ولم تستطع تغيير قواعد لعبة مصيدة التخطيط المتهم التي بقي الفلسطينيون يعانونها.

كما أشرنا، فإن إنتاج الحيِّز الحضري الفلسطيني المقدسي متأثر بشكل مباشر بالصراع الديمغرافي والجيوسياسي في القدس، حيث يمارس الاحتلال الإسرائيلي سياسات وأفعال تؤدي إلى تغييرات ديمغرافية وحضرية. هذه التغييرات تسعى إلى هندسة الحيِّز والمحيط الحضري والسلوك السكاني من أجل تحقيق الأيديولوجيا والأهداف الإسرائيلية. إن تَمَيُز وخصوصية حالة ومكانة القدس «المؤقتة» استُغِلت من الاحتلال الإسرائيلي لإحكام السيطرة على المدينة، رغم الاتفاقيات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية التي أرجأت التفاوض على الحل الجيوسياسي النهائي للقدس كجزء من الحل النهائي للصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي. كما أن الحكومة الإسرائيلية تمارس سياسة فرض الأمر الواقع غير القابل للعودة بواسطة تغيير الميزان الديمغرافي وتكوين النسيج الحضري لمصلحة الإسرائيليين[52]، مستخدمة قوة الدولة وقوانينها المحلية غير مكترثة بالقانون الدولي ومعتدية على حقوق المقدسيين الفلسطينيين الفردية والجمعية ومحاصرة لهم. لمواجهة مركبات التخطيط الحضري في مصفوفة الضبط، يجب العمل والتدخل من أجل إعادة التنظيم المجتمعي المقدسي وتأمين حقه بالمدينة وانتقاله من واقع رد الفعل إلى المبادرة في المساحات الممكنة. بالموازاة لا بد من دعم فلسطيني، وعربي ودولي لتأمين الحقوق الأساسية والجيوسياسية للمقدسيين على أساس منظومة القوانين والأعراف الدولية.

كما أن استمرار حالة الاحتلال وتطبيقه لمركبات التخطيط في مصفوفة الضبط يتطلب منا، كعرب فلسطينيين فهم مبتغى هذا التخطيط الإسرائيلي المهيمن وكيفية استخدامه لأجل تحديه ومواجهته وليس تبنيه وشرعنته. وإن مواجهته لا تتم فقط بشتمه ووصفه؛ بل بطرح بدائل تتحداه وتقاومه. هذه البدائل تعتمد على منظومة أخلاقية قيمية تسعى إلى تحقيق العدل والإنصاف ومواجهة الظلم وتوفير الحياة الكريمة المحترمة للإنسان العربي الفلسطيني آخذة بعين الاعتبار التنوع في التوجهات والحاجات، ولكن دون أن يكون هذا التنوع أساساً لحرمان فرد أو مجموعة مجتمعية من حقوقها الأساسية في الحياة الكريمة. وإن التخطيط الحضري الذي يعتمد على هذه المنظومة الأخلاقية والقيمية التي تسعى إلى توفير العدل، لا يمكن إنجازها فقط بالفرض القسري، بل بالمشاركة الواعية بالمواجهة والمقاومة التي تستخدم المركب الإجرائي والمدني اليومي لتحقيق المركب الماهوي الوطني الجيوسياسي، وتطوير مفهوم تسوية الاختلافات بالحوار والمنفعة. إن المتتبع والفاحص للتخطيط الحضري الحالي المعدّ والمعمول به في القدس، يجد أنه مغاير ومخالف لهذه القيم؛ لذلك لا بد من مواجهته وتحدّيه بواسطة تخطيط بديل مقاوم متحد، يطبق قيم العدل والإنصاف وإحقاق الحقوق في رصد وتوزيع الموارد على المستوى الإجرائي والمطلبي، رغم خصوصية القدس للسعي نحو تحقيق التسويات الجيوسياسية الماهوية الوطنية □

---

(52) Eyal Weziman, «Principles of Frontier Geography,» in: Philipp Misselwitz and Tim Rieniets, eds., *City of Collision: Jerusalem and the Principles of Conflict Urbanism* (Basel: Brikhäuser, 2013), pp. 84-92.

المال المهاجر في تونس وإمكانات تفعيله في تحقيق التنمية: الفرصة الضائعة

عادل الوشاني(*)

أستاذ مساعد للتعليم العالي، الجامعة التونسية.

مقدمة

إن الموضوع العام الذي تتنزل ضمنه هذه الدراسة هو الهجرة التونسية إلى البلاد الأوروبية. غير أننا لم نعالج أياً من الإشكاليات التقليدية المتصلة بهذا الموضوع، التي أشبعت بحثاً ودراسة، كتاريخية الهجرة، ومختلف أنماطها الشرعية وغير الشرعية، وعموم دوافعها، والظواهر المتصلة بتعاقب الأجيال المهاجرة، وقضايا الجيل الثاني ثم الثالث، ومسائل الاندماج والهوية، ومسألة العودة... وإنما ركزنا بحثنا على إشكالية خصوصية وهي مال الهجرة وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية. هذه المسألة لا تزال الدراسات العلمية حولها محدودة إن لم نقل مفقودة، اللهم بعض الدراسات التي لم تتجاوز الملاحظات الانطباعية التي لا يمكن اعتمادها كمصادر علمية دقيقة وموثوقة.

لا تخلو معالجة هذه الإشكالية من صعوبات منهجية وبخاصة في ما يتصل بحصر مجتمع الدراسة. فنحن لم ندرس كل المهاجرين التونسيين إلى أوروبا وإنما ركزنا البحث على مهاجري جربة في فرنسا. وجِرْبَة هي جزيرة تونسية تقع في الجنوب الشرقي وتبلغ مساحتها 514 كم^2 ويبلغ عدد سكانها زهاء 139.514 ألف نسمة، 60 بالمئة منهم من المهاجرين إلى فرنسا. وإذا كنا قد اخترنا فرنسا دون غيرها من بلدان المهجر، فلأن النسبة الأغلب من مهاجري هاته الجزيرة يوجدون فيها. أما إذا كنا قد اخترنا مهاجري هاته الجزيرة دون غيرها من مدن البلاد التونسية، فللضرورة المنهجية، حيث اعتمدنا، لجمع المعلومات والبيانات، على منهجية المعايشة الذاتية أي ملاحظة مجتمع الدراسة من الداخل ومشاركته كل تفاعلاته.

(*) البريد الإلكتروني: ouechaniadel@gmail.com.

إن منهجية المعايشة الذاتية تعتمد على استقصاء الواقع من طريق المعايشة من الداخل والمشاطرة اليومية لنمط العيش وأساليبه، ولقد أثبتت نجاعتها في إبراز حقيقة الواقع مهما تشعب وضعه ومهما التبس. كما أن هذه المنهجية تتيح للباحث تعميق الفهم وإظهار الباطن وتجلية ما كان ضمنياً في كنف طيات الحياة العادية، فهو يربط بين المتغيرات، ويثبت الصلات بين مختلف الظواهر الاجتماعية ويبين العلاقات الكامنة وراءها[1] ويجيب عن مختلف الأسئلة الجوهرية: ما خصائص مجتمع الدراسة؟ ما قيمهم ومفاهيمهم وتصوراتهم؟ ما مصالحهم؟ ما نظام العلاقات الذي يربطهم؟ ما تناقضاتهم الداخلية التي تميزهم؟ ما الضغوط التي يعيشون تحتها؟ ما انتظاراتهم وتوقعاتهم؟ ما استراتيجياتهم ورهاناتهم؟...

إن أغلب مهاجري جربة في فرنسا، كغيرهم من مهاجري البلاد التونسية إلى هذا البلد، هم جالية أجنبية مستضعفة تعيش على هامش مجتمع طبقي تفريقي بطبعه، وتضطلع بأعمال ومهن في أدنى السلم الوظيفي.

قد تبدو العينة محدودة التمثيلية بالنسبة للعدد الإجمالي لمهاجري البلاد التونسية، الأمر الذي قد يشكك في صدقية النتائج، ولكننا نقول إننا لسنا بصدد دراسة كمية وإنما نحن بصدد دراسة كيفية، وليس هدفنا الوصف الكمي وإنما الوصول إلى عالم الرموز والأفكار والدلالات والتصورات لدى مهاجري هاته الجزيرة. وهو عالم ليس معطى خارجياً يمكن دراسته كشيء (Chose) من الخارج، وإنما هو بناء معاش ذاتياً ولا يمكن دراسته إلا بفهمه من الداخل، من هنا كانت مقاربتنا كيفية تفهمية، وفي هذا النوع من الدراسات فإن الوحدة الواحدة من مجتمع الدراسة، حينما تشتمل على الخصائص والمتغيرات المطلوبة، يمكن أن تكون عيِّنة بحالها، ولا يسقط ذلك شيئاً من صدقية النتائج. كما وظفنا بعض مقولات التحليل النفسي عندما اضطرنا تعميق الفهم إلى ذلك؛ فالحالات النفسية ما هي إلا احتواء للحظات مجتمعية[2]، ذلك أن الفردي هو عام أيضاً إذ يتكون من البنية العامة لنمط أثري ناتج من الحياة الاجتماعية المشتركة[3].

أولاً: تقدير حجم المال المهاجر وأوجه إنفاقه

المال المهاجر، ويسمى أيضاً مال المغتربين[4]، هو المال الذي يحصل عليه المغتربون نتيجة انتقالهم إلى اقتصادات أخرى للعمل بصفة مؤقتة أو دائمة. وهو أيضاً الأموال المتدفقة

---

(1) عبد الوهاب بوحديبة، **فصول عن المجتمع والدين** (تونس: الدار التونسية للنشر، [د. ت.])، ص 28.

(2) ريمون بودون وفرنسوا بوريكو، **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، ترجمة سليم حداد (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1986، ص 96.

(3) روجيه باستيد، **السوسيولوجيا والتحليل النفسي** (بيروت: دار الحداثة، 1988)، ص 293.

(4) انظر: صندوق النقد الدولي، **المعاملات الدولية في تحويلات المغتربين** (واشنطن، دي. سي.: منشورات صندوق النقد الدولي، 2009)، ص 4.

عبر المؤسسات والقنوات الرسمية الخاضعة للتنظيم مثل شبكة المدفوعات الإلكترونية والبنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية وشركات تحويل الأموال، أو القنوات غير الرسمية مثل النقود التي يحملها الأفراد في جيوبهم وهم يعبرون الحدود بين البلدان، وقد تكون كل التحويلات تقريباً في شكل أموال يرسلها الأفراد الذين هاجروا إلى اقتصاد جديد وأصبحوا مقيمين فيه[5]. يرتبط المال المهاجر بالهجرة. والهجرة، في التعريف الاقتصادي، هي انتقال الأفراد من اقتصاد إلى آخر والعمل فيه بصفة مؤقتة أو دائمة، أما المهاجر فهو الشخص الذي يغادر اقتصاده الأصلي ويصبح مقيماً في اقتصاد آخر.

إن بنية الاقتصاد الفرنسي تتعاطى مع [...] المهاجرين التونسيين على أنهم قوة عمل رخيصة طيّعة، ليس لهم قيمة سوى أن يقوموا بأدنى الأعمال في الآلة الاقتصادية.

حينما نتناول بالبحث المال المهاجر في جزيرة جربة، فإننا مدعوّون إلى الاعتراف منذ البداية بمحدودية إمكانياتنا وصعوبة قياس هذا المال وحصر قيمته؛ وذلك بحكم طبيعته غير المتجانسة وبخاصة بحكم تكتم المهاجر على أمواله وتستره عن قيمتها. لذلك فإن تقديرنا لهذا المال سيكون من خلال المؤشرات الظاهرة للاستهلاك التي تعكس قيمته، ومن خلال معرفتنا التفاعلية الدقيقة بمجتمع الدراسة واطلاعنا على عدد من الظواهر الكامنة.

لقد بلغت التحويلات المالية للتونسيين بالخارج خلال سنة 2017 نحو 4000 مليون دينار. هذا الرقم هو حجم التحويلات المالية بالطرق القانونية المصرح بها، غير أن الخبراء يتحدثون عن التحويلات المالية بالطرق غير القانونية وغير المصرح بها عبر مجموعة كبيرة من القنوات المتنوعة[6] وغير الشرعية، التي قد تضاهي في حجمها التحويلات القانونية. وبالتالي يمكن تقدير المال المهاجر أنه ضعفا المبلغ المصرَّح به قانونياً أي قرابة 8000 مليون دينار.

هذا المبلغ المهم يشمل، بطبيعة الحال، تحويلات كل المهاجرين التونسيين من كل بلدان المهجر. وإذا كان قد تعذر علينا تحديد نسبة تحويلات مهاجري جربة من هذا المال تحديداً دقيقاً، فإننا نعتقد أن هذه النسبة مهمة؛ ذلك أن هذه الجزيرة من الجهات الأكثر دفعاً للهجرة منذ الستينيات، حتى إن التقديرات تذهب إلى أن أكثر من ثلثي سكانها في المهجر وبخاصة في فرنسا.

هؤلاء المهاجرون يتصفون بالالتزام بالعمل والانضباط فيه، حتى إن ألمانيا خيّرت أن يكون المهاجرون إليها من أصيلي الجنوب الشرقي ومنهم الجرابة[7]. ولقد نجح عدد كبير منهم منذ أواسط السبعينيات في بعث مشاريع اقتصادية تتمثل خاصة بمتاجر للمواد الغذائية (Alimentations générales)، الشيء الذي أتاح لهم تكوين ثروات قيّمة يمكن أن نستدل عليها من خلال النمط الاستهلاكي السائد لدى شريحة واسعة منهم.

---

(5) المصدر نفسه، ص 1.

(6) المصدر نفسه، ص 4.

(7) خميس طعم الله، «التنمية والتشغيل والهجرة،» **مجلة دراسات دولية**، العدد 22 (1987)، ص 28.

لقد لاحظنا أن هذا النمط الاستهلاكي ينحو أحياناً منحى تبذيرياً وتبديدياً للثروة، حيث سجلنا إنفاقاً بذخياً لافتاً في السكن وفي الأثاث الفاخر وفي السيارات الفارهة وفي المناسبات الاحتفالية المختلفة وفي التملك التكنيزي للأراضي[8]، وفي الإقبال على شيْد وشراء محال سكنية وتجارية معدة للكراء[9]. والسؤال الذي نطرحه هنا هو: ما العوامل التي تدفع المهاجرين إلى هذا النمط الإنفاقي المبدّد للثروة؟

ثانياً: أسباب الاستهلاك البذخي للثروة

لقد جلّى لنا البحث عدة عوامل مركبة ومعقدة، تضافرت جميعها لتوجد هذا النمط الإنفاقي الخصوصي. هذه العوامل هي التالية:

1 ـ مكانة المهاجر في بلاد المهجر: التبخيس وفاعليات التعويض والإثبات

إن أغلب مهاجري جربة في فرنسا، كغيرهم من مهاجري البلاد التونسية إلى هذا البلد، هم جالية أجنبية مستضعفة[10] تعيش على هامش مجتمع طبقي تفريقي بطبعه، وتضطلع بأعمال ومهن في أدنى السلم الوظيفي، وهي عديمة الهيبة الاجتماعية[11]. هذه المكانة المهنية المهينة تبلغ حد «العبودية الجديدة»، غير أن أخلاقيات العصر في النظام الرأسمالي تسبغ عليهم مسحة من الإنسانية لم تتوافر لعبيد روما أو حتى أمريكا القرن التاسع عشر[12].

إن بنية الاقتصاد الفرنسي تتعاطى مع هؤلاء المهاجرين التونسيين على أنهم قوة عمل رخيصة طيِّعة، ليس لهم قيمة سوى أن يقوموا بأدنى الأعمال في الآلة الاقتصادية. إن المهاجر يعايش

(8) إن أغلب المهاجرين لا يستثمرون في الأراضي بأي وجه من وجوه الاستثمار، وإنما هي عقود ملكية مكنزة تعوض السيولة المالية بالأرض كقيمة ثابتة. إن جملة عميقة الدلالة قالها لنا أحد المستجوبين تفسر بوضوح هذه الظاهرة... «أحسن بانكة للعملة هي الرملة».

(9) إن شراء أو بناء المحلات السكنية المعدة للكراء ليس بعقلية الاستثمار العقلاني في العقارات وإنما تمادياً مع الحل الذي يتوخاه أغلب المهاجرين للتخلص السهل والسريع من فائض الثروة. علماً أن ضمانة الربح بالنسبة إليهم هي القيمة الثابتة للمحل في حد ذاته وليس الاستثمار في العقارات ومختلف عمليات البيع والشراء.

(10) لقد تم استقدام أغلب المهاجرين التونسيين إلى فرنسا، أساساً، كقوة عمل رخيصة طيعة، كي يقوموا بأدنى الأعمال في الآلة الاقتصادية الأوروبية، في فترة رواج الاقتصادات الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية وبخاصة في الستينيات.

(11) نحن لا ننكر أن بعض المهاجرين نجحوا في الترقي الاجتماعي والاقتصادي في فرنسا، وانتموا، ولو هامشياً، إلى فئة رجال الأعمال النافذين . كما لا ننكر أن فئة محدودة أيضاً من المهاجرين هم من الكفاءات العلمية الذين تبوأوا مكانة اجتماعية محترمة . لكن ما نؤكد عليه هو أن هؤلاء هم قلة قليلة، وأن الأغلبية الساحقة من المهاجرين يضطلعون بأعمال ومهن في أدنى السلم الوظيفي، وهي عديمة الهيبة الاجتماعية.

(12) نادر الفرجاني، «المهاجرون العرب في أوروبا: القضية والموقف العربي،» **المستقبل العربي**، السنة 7، العدد 71 (كانون الثاني/يناير 1985)، ص 121.

بكرب صامت وخنوعي هذه العلامة المحجمة لمكانته الاقتصادية، كغريب «زيمل» ليس له قيمة إلا بالمقدار الذي يسمح له به هامش مجتمع ليس مجتمعه. هذا الوصم (Stigmate) الاقتصادي يتمادى مع وصم أكثر تبخيساً للقيمة الاعتبارية وهو الوصم الاجتماعي الحضاري. فالمهاجر كونه عربياً، الصورة التي يحملها الغرب عنه بالغة السلبية. فهو في نظر الغرب، كما بينت الدراسات، بربري شهواني سريع الانفعال والغضب، ميال إلى ازدراء حياته وحياة الآخرين[13]، لا يسيطر على نفسه، فيستعصى عليه التقيد بالمبادئ والأخلاق[14]. ينتمي إلى بنية تاريخية ثابتة ولاتطورية، وثقافته غرائبية متحفية. اجتماعه ذكوري تسلطي أما المرأة فهي منسحقة. سلوكه الإنجابي متسيب لا يخضع للحساب والتخطيط وإنما للشهوة والغريزة. متماهٍ مع الطبيعة، متمادٍ مع الحيوان ولا يزال يصنع وجوده بأدوات عمل بسيطة وبدائية[15]، فهو إذاً فقير ومحروم ويعيش عيشة بؤس (Misère).

لقد استبطن المهاجرون هذه الأوصام السلبية، وهضموا إكراهاتها، وتعايشوا مع التفاعلات المتولدة عنها، فهي على سلبيتها، لا تحول دون تحصيل المال، وهو الهدف الذي هاجروا أوطانهم وتغربوا عن أهاليهم من أجله، وعليه فإن الحكمة/المصلحة، تقتضي توخي النجوع المطلق في تحصيله، دعك من أكلافه حتى وإن كانت باهظة كتبخيس القيمة الاعتبارية الشخصية والحضارية معاً. إن الثروة المتحصل عليها في بلاد المهجر لا يجب إظهارها في هذا البلد وترجمتها إلى إنفاق يناسب قيمتها، لأن ذلك يناقض عنصراً من عناصر الصورة السلبية التي يحملها عنهم الفرنسيون والتي استفادوا من ريعها، فهم، كما أسلفنا، في نظر الفرنسيين/الغرب مساكين، اضطرهم الفقر إلى التغرب عن الأهل والوطن، وأنهم إذ يشتغلون حدّ استنزاف الذات فلأن عقليتهم لا تحتفي بمباهج الحياة.

إن الثروة في نظر المهاجر هي عنوان النجاح في الغربة، أما شرطها فسلوك شخصي صارم يهضم غبن المكانة الاجتماعية والاغتراب في العمل، ويجعل من التقشف منهجاً للعيش.

لقد استفاد المهاجرون من هذه الصورة، إذ برغم تبخيسها لهم وتوضيعها، فإن فيها جانباً من الشفقة عليهم، فهم فقراء ومساكين، وعلى هذا الأساس قبلهم المجتمع الفرنسي ليغنموا أسباب عيشهم من فواضل اقتصاده. وعليه، فإنهم يجب أن يظهروا أنهم فقراء فعلاً ومساكين،

(13) ريجيس بلاستير، **تاريخ الأدب العربي في العصر الجاهلي**، تعريب إبراهيم الكيلاني (بيروت: دار الفكر، 1956)، ص 37.

(14) G. H. Bousquet, *L'Ethique sexuelle de l'Islam*,

ورد في: بوحديبة، **فصول عن المجتمع والدين**، ص 98.

(15) عادل الوشاني، «السياحة الدولية في البلاد العربية: حوار بين الحضارات أم مدخل آخر للهيمنة الغربية على البلاد العربية،» في: **الممارسة الثقافية في مجتمع المعلومات والاتصال** (تونس: منشورات المركز الوطني للاتصال الثقافي، 2005).

حتى يحافظوا على هذه الصورة، وبالتالي على قبول هذا المجتمع لهم... يقول أحد المستجوَبين «لا يروننا إلا بؤساء... وهذا مفيد لنا».

هذا المنطق جعل المهاجرين لا يعطون قيمة لذواتهم في بلد المهجر، فهو بلد الكسب فحسب، يستنزفون في سبيل تحصيله زمن وجودهم من الفجر إلى الفجر، وعلى امتداد أحد عشر شهراً في السنة. ولا إنفاق ترفيهي ولا كماليات تهمهم وإنما هو تقشف حد التقتير. فهم في غربة بكل معاني الكلمة النفسية والاجتماعية والحضارية، وشرط مغالبتها وتلطيفها هو تحصيل المال ومراكمته وكتمه، فإذا توسعت الثروة هانت الغربة.

إن الثروة في نظر المهاجر هي عنوان النجاح في الغربة، أما شرطها فسلوك شخصي صارم يهضم غبن المكانة الاجتماعية والاغتراب في العمل، ويجعل من التقشف منهجاً للعيش. هذه الذهنية، المتولدة عن ضغوط الهجرة، كان يمكن أن تكون «الإمكانية الموضوعية والسببية الملائمة» لانطلاق رأسمالية مهاجرة بالغة الأهمية، حيث توافرت فيها بعض العناصر الأساسية لروح الرأسمالية الحديثة كما حددها ماكس فيبر[16]؛ كيف ذلك؟

في دراسة له حول نشأة الرأسمالية، بيّن فيبر أن من أهم العوامل المكونة لروح الرأسمالية هو النهج الحياتي المتسم بالفعالية المهنية من ناحية وبالتقشف من ناحية أخرى، وهو النهج الذي توخته بعض الشرائح البروتستانتية الكالفنية (الهولندية بخاصة) والتقوية والميتودية والمعمدانية. هذه الشرائح الدينية كانت تعتقد أن الثروة دليل على الاصطفاء الإلهي، ولمراكمة هذه الثروة يجب العمل بكل فعالية، ولا ينبغي هدر الوقت، كما لا ينبغي أن يقتطع من الكسب إلا ما هو ضروري تماماً للكفاف الشخصي، دعْك من التبذير وإغراءات الشهوة. ولكي تبقى للعمل صفته الأساسية كتعبير عن مجد الله، واصطفائه للإنسان العامل الثري، يجب تفعيل الربح لكسب المزيد من الربح على قاعدة «المال يولد المال» (l’argent enfante l’argent) وذلك بإعادته للعمل على شكل استثمار. وهكذا انساق البروتستانتي إلى مراكمة رأس المال وتكديسه باستمرار.

لقد أسهمت هذه الذهنية في صيغة عقلانية للتراكم الرأسمالي، كما كان ضبط النفس المستمر والمنهجي وراء عقلنة السلوك الفردي في إدارة الأعمال، وفي إدارة المؤسسات...[17]

(16) حول فرضية فيبر الهامة حول نشأة الرأسمالية، انظر: Max Weber, *L’éthique protestante et l’esprit du capitalisme* (Paris: Platon, 1964).

(17) في شرحه لنظرية فيبر، يوضح جوليان فروند أن فيبر لا يعطي العلاقة السببية بين البروتستانتية والرأسمالية معنى علاقة آلية. فالذهنية البروتستانتية كانت أحد مصادر عقلنة الحياة التي أسهمت في تكوين ما يسميه «روح الرأسمالية». لم تكن السبب الوحيد أو حتى الكافي للرأسمالية نفسها. بتعبير آخر، كانت البروتستانتية عنصراً ما كان من شأنه، إذا ما ألغيناه من الذهن بمعنى مقولتي الإمكانية الموضوعية والسببية الملائمة، أن يمنع انطلاق الرأسمالية، بل أن يجبرنا على تصور تطورها بشكل مغاير. انظر: جوليان فروند، **سوسيولوجيا ماكس فيبر**، ترجمة جورج أبي صالح (بيروت: مركز الإنماء القومي، 1998)، ص 100. كما ذهب ريمون آرون نفس المذهب في شرحه لفرضية فيبر حيث يقول إن البروتستانتية ليست سبب الرأسمالية وإنما أحد أسبابها. انظر كتابه: Raymond Aron, *La Sociologie allemande contemporaine* (Paris: Presses universitaires de France, 1950), p. 137.

هذا الموجز لأطروحة فيبر حول الذهنية البروتستانتية وروح الرأسمالية، يبين كما أسلفنا أن ذهنية المهاجرين المتولدة عن ضغوط الهجرة، كان يمكن أن تكون هي الأخرى أساساً موضوعياً ملائماً لانطلاق رأسمالية مهاجرة بالغة الأهمية، حيث توافرت فيها بعض أهم شروط التراكم الرأسمالي من عمل مجدّ وتقشف في الإنفاق ولجم للشهوات. غير أن الواقع انتهى إلى نتيجة عكسية تماماً حيث اندرج أغلب المهاجرين في سيرورة استهلاك للثروة حالت دون التراكم وحجمت رأس المال. فالمهاجر لم يكن تقشفه ولجمه لشهواته وتفانيه في العمل تعبيراً عن بنية ذهنية وسلوكية متأصلة، كما لم يكن استجابة إيمانية لعقيدة، وإنما كان رد فعل لوضعية قهرية ضاغطة كما أسلفنا، وعليه، فإنه حالما يخرج من هذه الوضعية ويتحرر من ضغوطها وإكراهاتها، يتحرر كذلك من الضوابط الصارمة التي يلزم بها سلوكه الاقتصادي. بل أكثر من ذلك فإنه يعمل على تعويض كل الغبن الذي ناله في بلاد المهجر وذلك حينما يعود إلى بلده الأصل وبخاصة خلال عطلة الصيف.

نحن إزاء سلوك إنفاقي للثروة منتج نفسانياً بالنسبة إلى المهاجر، فهو آلية تعويض عن قلقلة الهجرة وغربتها وغبنها، وهو آلية إثبات في المجتمع، غير أنه غير منتج بالنسبة إلى المجتمع بالمفهوم التنموي الاقتصادي للكلمة.

إن لهذا التعويض مستويات عديدة: تعويض التقشف ولجم الشهوات بالتبذير وإشباع الشهوات. وتعويض ضنك العمل المجهد بالخلاعة والترفيه الترفي. وتعويض دونية المكانة الاجتماعية في بلاد المهجر بالإنفاق التسيّدي في بلاد الأصل.

2 ـ الإنفاق البذخي: فاعلية إثبات للنجاح لذوي القربى

«آش غاب وآش جاب» (كم تغيّب؟ وبماذا عاد؟)، «غاب وخاب» (تغيب ولكنه خاب)، «تغرّب على آمّاليه وروّح يكركر في ساقيه» (تغيّب عن أهله وتغرب عنهم ولكنه عاد خائباً من الغربة)، «ما ربح مالغربه كان الغلبة» (لم يربح شيئاً من الغربة)، «ألي تغرّب وما جاب لفلوس إبكي عليه، ضيّع عمره ووكره وأماليه» (الذي تغرب ولم يجن المال فهو يستحق الرثاء لأنه ضيّع عمره وأهله ووطنه دون طائل)...

نحن بإزاء مسرد طويل من المقول الشعبي يأخذ منحى التقييم الصارم والمساءلة الحادة لتجربة المهاجر في الغربة. ومعيار النجاح في هذه المساءلة اللامتسامحة هو مدى تمكن هذا المهاجر من جمع المال. فإذا ما نجح، فعلاً، في جمع الثروة فله الحظوة الاجتماعية الكاملة وله مطلق التبجيل؛ أما إذا فشل فله التبخيس والتبكيت.

إن المجتمع حين يضع هذا المعيار، الصارم حد القساوة، له أسبابه. فالهجرة بما هي انفصال هي أيضاً تكثيف لضنك الفراق وقساوة الوحشة، وهي أحاسيس موجعة، بقدر ما يتكبدها المهاجر ويألم، يتكبدها أهله وذووه ويألمون، وعليه، فما فائدة هذه الهجرة إذا لم تنجز ما يعوّض ضنكها وقساوتها وأوجاعها. أي إذا لم تنجز دوافعها وأهدافها وهو تحصيل المال؟

ثم إن المهاجر إذا نجح في تحصيل المال فقد كفى أهله إعالته، فهم قد اطمأنوا عليه. ثم إن الخير إذا همّ عمّ؛ فالمال الواسع سينعكس عليهم رغداً ورخاء، إذ سيوسّع عليهم العطاءات والنفقات، كما ستشملهم هيبة مكانته.

أما إذا فشل فهو خائب قد ضيّع فرصته، كما ستشملهم خيبته.

إن المهاجر استبطن جيداً هذا المعيار، وهو ما يضاعف في كدحه وشحه وحرصه على جمع المال ومراكمته. لكن حالما يعود إلى أرض الوطن فإنه يبالغ في إنفاقه وفي إظهار هذا الإنفاق، إثباتاً لنجاحه وبالتالي إثباتاً لجدارته بالحظوة الاجتماعية والهيبة والتبجيل... إن إنفاق المال، في مجتمعه، بالنسبة إليه هو منطق إثبات.

نحن إزاء سلوك إنفاقي للثروة منتج نفسانياً بالنسبة إلى المهاجر، فهو آلية تعويض عن قلقلة الهجرة وغربتها وغبنها، وهو آلية إثبات في المجتمع، غير أنه غير منتج بالنسبة إلى المجتمع بالمفهوم التنموي الاقتصادي للكلمة. فنحن إزاء ظواهر هدر للمال وتبديده، كما أننا إزاء تشكل نمط استهلاكي بذخي تبديدي للثروة ما فتئ يتمدّد وينتشر.

3 ـ التحولات الاجتماعية التي أصابت الأسرة المهاجرة وانعكاساتها على تصريف الثروة

أ ـ المرور من الهجرة الذكورية إلى الهجرة الأسرية

إن المهاجرين الجرابة الأوائل الذين استقدمتهم فرنسا في بداية الستينيات من القرن الفارط واستخدمتهم في إعادة بناء اقتصادها المتهاوي نتيجة الحرب العالمية الثانية، كانوا بالأساس ذكوراً. هؤلاء لم يستقدموا معهم أسرهم إلى فرنسا وذلك للأسباب التالية:

ـ كانت الأسرة تقليدية ممتدّة، وكان المهاجر مطمئناً على زوجته وأبنائه، فهم في رعاية هذه الأسرة وحمايتها بمفاهيمها وقيمها الحمائية التضامنية. وكانت هجرته تندرج ضمن مفهوم إنكار الذات والتضحية، وهو مفهوم مركزي في الأسرة التقليدية. كما كانت هجرته الفردية تندرج ضمن التقسيم التقليدي للعالم إلى عالمين: عالم عام وخارجي يكافح فيه الرجال في سبيل تأمين الرزق، وعالم خاص وداخلي (البيت) تمارس فيه النساء مسؤوليات البيت من تنشئة الأطفال ونظافة وطهي...[18]. والهجرة هي تمادٍ للعالم الخارجي... عالم الرجال.

ـ المهاجرون الأوائل شغلتهم فرنسا عمالاً في قطاعاتها المعملية الثقيلة وفي قطاع البناء وفي حفر الأنفاق... أي في قطاعات الأعمال بالغة التعب واستنزاف الجهد، وفي نفس الوقت، محدودة المردود المالي. ولما كان هؤلاء المهاجرون منعدمي التحصيل العلمي، وذهنيتهم تسليمية، فقد

---

(18) حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**، ط 3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986)، ص 179.

استكانوا لهذا الوضع الضنك، وفي المقابل، لم يكن ممكناً موضوعياً ولا لائقاً أخلاقياً نتيجة لتردي ظروف السكن ولضعف المداخيل استقدام الأسرة والزجّ بها في هذه العيشة المزرية[19].

إن جيل أواسط السبعينيات من المهاجرين استقدموا أسرهم إلى فرنسا. فلما كبر الأبناء، وبخاصة البنات وبلغن سن الزواج، أفرز ذلك نمطاً جديداً من الزواج بالغ الخصوصية، ستكون له انعكاساته الحاسمة على السلطة الاقتصادية للمرأة، ومن ثَمَّ على تضخم الإنفاق.

ـ إن المهاجرين الأوائل كانوا حديثي عهد بالاستعمار، وإن مستعمر الأمس القريب هو نفسه من سيذهبون للعمل في بلاده، ولقد نسب الحس المشترك في تلك المرحلة للأجنبي الأوروبي عامة وللفرنسي خاصة تسمية بالغة الدلالة وهي «قاوري». وكلمة «قاوري» هي كلمة محرفة للكلمة الفرنسية «Guerrier» أي المحارب، أي العدو. ولا يجوز حمل الأسرة إلى أرض العدو.

في أواسط السبعينيات (من القرن المنقضي) ستبدأ ملامح الهجرة إلى فرنسا بالتغير، إذ بدأ يلتحق بهذا البلد مهاجرون لهم تحصيل علمي محترم نسبياً، قد يصل إلى البكالوريا. هذا الجيل لم يكن مشدوداً إلى المفاهيم التقليدية للأسرة، إذ إن الأسرة نفسها قد بدأت تتغير، وبدأنا ننتقل إلى النموذج النواتي، أي بدأت تتفكك، نسبياً، البنية التكتّليّة الموسّعة والصّارمة للأسرة، وبدأت تتبلور مفاهيم الحرية الفردية وحق الاختيار بعيداً من الائتمار الخضوعي للأسرة.

هذا الجيل لن يعيش تجربة المهاجرين الأوائل في الهجرة، وإنما ستكون له تجربته الخاصة، التي تتمثل أساساً باستقدام نسبة قيّمة منهم لزوجاتهم وأبنائهم إلى فرنسا[20].

كما توخى هذا الجيل أسباب رزق جديدة تتمثل ببعث مشاريع خاصة والاشتغال للحساب الخاص. إن هذه المشاريع المستحدثة ذات خصوصية، فهي امتداد للصنائع والمهن التقليدية

---

(19) حول طبيعة الأعمال التي شغلها العمال الذين هاجروا إلى فرنسا في الستينيات، ومنهم العمال التونسيون، وصعوبة عيشهم. انظر الرواية الهامة: Robert Linhart, *L'établi* (Paris: Les éditions de minuit, 1978).

(20) نلاحظ هنا أن مهاجري جربة وجرجيس هم من أكثر مهاجري الجنوب الشرقي التونسي الذين هجّروا أسرهم معهم إلى فرنسا، وتضعف هذه الظاهرة في غمراسن وتطاوين ومدنين. ونحن نفسر ذلك بالتأثيرات الثقافية للسياحة، فمدينتا جربة وجرجيس تفاعل سكانها مع الأجانب بصفة عامة ومع الفرنسيين بصفة خاصة في إطار التجربة السياحية منذ أواسط الستينيات، الأمر الذي غيَّر صورة الفرنسي لدى الأهالي من صورة المستعمر (القاوري) إلى صورة السائح، ومضامين هذه الصورة كانت إيجابية تماماً وبخاصة في بداية التّركّز السياحي ومحدودية عدد السياح ونوعيتهم، إذ كانوا من الأثرياء. لقد كان الأهالي ينظرون إلى السياح على أنهم بالغو الثراء، كرماء، نظيفو البدن والعقلية، ملتزمون بكلمتهم، قناصون لفرص السعادة فلا يفوتونها... هذه الصورة الجديدة للفرنسيين حفزت مهاجري جربة وجرجيس لاستقدام أسرهم إلى فرنسا...

المتوارثة تاريخياً عن الأجداد[21]، حيث حمل المهاجرون الجرابة متجراً للمواد الغذائية العامة، وذلك تناغماً مع ما نسميه ظاهرة المحمولات الثقافية، فالإنسان حينما ينتقل إلى مكان آخر، حيث بيئة ثقافية أخرى، فإنه يحمل معه ثقافته، بالإضافة إلى أشيائه المادية التي يحملها في حقيبته.

لقد تعامل هؤلاء المهاجرون مع هذه المشاريع على أنها مستغليات أسرية مشتركة، تماماً كما لو كانت دكاناً أو حقلاً أو حرفة يدوية في البلد، حيث إن الأسرة هي وحدة إنتاجية وهي مركز للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية، فشغلوا فيها نساءهم وأبناءهم وأبناء عمومتهم، وذلك في إطار التعاون والاعتماد المتبادل، وفي إطار وحدة الإنتاج والاستهلاك والدفاع عن المصالح... ولكن أيضاً للضغط على المصاريف من رواتب وأداءات الترسيم القانوني في العمل.

ب ـ الزواج المخوّل للهجرة إلى فرنسا وانعكاساته على النمط الاستهلاكي للمهاجرين

بينا كيف أن جيل أواسط السبعينيات من المهاجرين استقدموا أسرهم إلى فرنسا. فلما كبر الأبناء، وبخاصة البنات وبلغن سن الزواج، أفرز ذلك نمطاً جديداً من الزواج بالغ الخصوصية، ستكون له انعكاساته الحاسمة على السلطة الاقتصادية للمرأة، ومن ثَمَّ على تضخم الإنفاق.

هذا النمط الخصوصي من الزواج اصطلحنا على تسميته «الزواج المخوّل للهجرة إلى فرنسا» في الحقيقة، لم ندرس هذا النمط من الزواج في كامل مجتمع الدراسة. أي في كامل جزيرة جربة. وإنما اكتفينا بدراسته في قرية الماي الواقعة في هذه الجزيرة. إن كمّه في هذه القرية يؤشر بوضوح إلى احتدامه. وفي ما يلي مؤشرات تطوره:

انبجس هذا النمط الزواجي في هذه القرية سنة 1990 حيث سجّلنا 7 حالات في تلك السنة. هذا لا يعني أنه كان منتفياً قبل هذا التاريخ، وإنما كان مجرّد حالات متفرقة ولا تؤشر لانبجاس ظاهرة. بعد سنة 1990، بدأ هذا النمط بالاستفحال بنسق تصاعدي سريع حيث تجاوزت نسبته اليوم خمسين بالمئة من المجموع العام للزواج[22]. نحن إذاً بإزاء بنية زواجية تجاوزت مرحلة التشكّل وهي الآن بصدد التمدّد الهيمني. والسؤال الرئيسي هو ما هي الخصوصيات البنيوية لهذا النمط الزواجي؟

حينما يبدأ الشاب أصيل الجهة في التفكير في تأمين مستقبله المادي يبدأ مباشرة في التفكير في الزواج، وهذه مفارقة ولكنها حقيقية، ووجهة بحثه عمّن يخطبها لا تتزحزح عن واحدة من بنات المنطقة المقيمات في فرنسا، هذا المبحث ليس هيّناً، فقد يتقدّم الشاب تباعاً لأربع أو خمس أو حتى ستّ فتيات يطلبهن، فيجانبه القبول، غير أنه لا يتراجع عن طلب الأيادي حتى يحظى بالقبول. إنه بذلك لا يبحث عن واحدة يرضى بها فيخطبها، وإنما يبحث عن أيّ واحدة ترضى به فتقبله خطيباً، وتقبل من وراء ذلك أن تحقّق هدفه المستتر عليه ظاهرياً والمفضوح ضمنياً، وهو أن تسهّل

(21) فالغمراسني بعث محلاً للحلويات، والتطاويني بعث مطعماً، والجربي بعث متجراً للمواد الغذائية العامة، والمطماطي بعث مخبزة...

(22) استقينا هذه المعطيات من دفاتر الحالة المدنية بهذه القرية.

وأسرتها هجرته إلى فرنسا. إنّ خطبة كهذه، موضوعها ليس الفتاة في ذاتها وإنما فيما تخوّله من إمكانية للهجرة إلى فرنسا.

إنّ والدَي المطلوبة يدها، لا تخفى عليهما هذه الدافعية الملغية لابنتهما من اعتبارات القيمة لذاتها، غير أنّهما ينتهيان إلى قبول واحد من الخطَّاب، ولعلّ ما يحملهما على ذلك دوافع ثلاثة رئيسية:

ـ الدافع **الأول** يتمثّل بالخوف من أن تتمثلن ابنتهما بالمنمطات الثقافية للغرب، وتنفتح على إغوائية علاقاته العاطفية، وتسترشد بشعاراته حول الحرية الشخصية، وتختار لنفسها زوجاً على هواها فتجانب بذلك العرف والتقليد وحتى الدين، وتتزوجه فتلحق بذلك المهانة بالأسرة.

ـ الدافع **الثاني** يتمثل بأن الخطيب يكون في الغالب من أبناء المنطقة، هذا إذا لم يكن من الأهل والأقارب، وعليه، فحتى إذا كان زواجه من ابنتهما محض تربّح واستثمار، فإنّ المثل كثير التردد يقول «زيتنا في دقيقنا، والماء اللي يمشي للسدرة الزيتونة أولى به».

ـ الدافع **الثالث** يكمن في تيقنّهما بأن زواج ابنتهما لا يعني انفصالها عنهما والتحاقها بأسرة زوجها وإنما يعني بقاءها معهما والتحاق زوجها بها كعضو جديد في الأسرة.

هذا النمط من الزواج ستكون له خصوصياته البنيوية. كيف ذلك؟

إن الزواج المخوِّل للهجرة إلى فرنسا هو زواج مصلحي بامتياز تتوضع فيه قيمة الزوجة إلى مستوى الوسيلة المحققة للمصلحة، وهذا، [...] ما يشعرها، بوعي أو بدونه، بالإنجراح في القيمة الشخصية والقلقلة في الكرامة الذاتية.

ـ تذهب «لوسات فالنسي» إلى أنّ الزواج في إطار النمط الأبوي هو شكل من أشكال التواصل عبر النساء كون المرأة هي التي تنتقل من حمى الأب إلى حمى الزوج، أمّا في هذه الأسَر فإنّ التواصل يتمّ عبر الرجال كون الزوجة هي التي تجذب الزوج للعيش في وسطها الأسري، وهي التي تؤمن له الحمى التام: اجتماعياً بحلوله بين ذويها، واقتصادياً بما يحصل عليه من عمل قانوني ما كان ليحصل عليه لولا إقامته القانونية التي هي سببها، ونفسيّاً بما خوّلته له من إقامة آمنة جنبته ضنك الإقامة تحت هاجس الترحيل.

ـ في النمط الأبوي تذوب الزوجة في البنية الأسرية لأهل زوجها حتى تكاد تنقطع عن أهلها، أما في هذه الأسر فإنّ الزوج يكاد ينقطع عن أهله ليتصل تماماً بأصهاره.

ـ في النظام الأبوي كلّ أملاك الأسرة هي للزوج أما في هذه الأسر فإنّ ظاهرة تمليك الزوجة للعقارات وحتى للمشاريع الاقتصادية الاستثمارية باتت مستفحلة.

ـ في النظام الأبوي يميل الأبناء إلى أعمامهم، أما في هذه الأسر فإنهم يميلون إلى أخوالهم.

ـ في النظام الأبوي الأولوية لأهل الزوج للاستفادة من ثروة ابنهم، أما في هذه الأسر فقد تكون الأولوية لأهل الزوجة.

هذه الأسر، بكلّ هذه المؤشرات وغيرها، تكوّن فيها بناء سلطوي شبه أمومي، فالسلطة أضحت بيد الزوجة، ومنها السلطة الاقتصادية، فهي التي تتحكم في النفقات وتوجهها الوجهة التي تريدها، والحقيقة أننا قد رصدنا ظواهر تبين أن المرأة /الزوجة، هي فاعل مؤثر في توجيه الإنفاق وجهته البذخية. فبناء المسكن، مثلاً، يخضع تماماً في هندسته وفي حجمه ثم في أثاثه لإرادة المرأة/الزوجة. فهي التي تملي على مهندس البناء تصوراتها ورغباتها، وتتدخل في كل التفاصيل اقتراحاً وتوجيهاً. إنها تدرك تماماً أن كل مقترحاتها أوامر مقضية. والأهم من ذلك أنها تدرك تماماً أنه بإمكانها أن تتوسع في مقترحاتها إلى حدود بعيدة، فالثروة واسعة وإنفاقها قيد رغباتها، لذلك فهي تجنح في مقترحاتها إلى الحد الذي تقتبس فيه من المسلسلات التلفزيونية التي تشاهدها، ومن النزل ومن المطاعم والمقاهي الراقية التي تزورها ما يروق لها ويثير إعجابها من تصاميم وتزويق وأثاث... إن كاميرا الهاتف الجوال تيسّر الاقتباس.

إن ثقافة العمل لا تحكمها أسس ومبادئ كونية واحدة، وإنما لكل مجتمع مفاهيمه وقيمه الخاصة حول العمل. أي أن ثقافة العمل هي نتاج للخصوصيات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية لمجتمع معين.

إن الزواج المخول للهجرة إلى فرنسا هو زواج مصلحي بامتياز تتوضع فيه قيمة الزوجة إلى مستوى الوسيلة المحققة للمصلحة، وهذا، في ما نعتقد، ما يشعرها، بوعي أو بدونه، بالإنجراح في القيمة الشخصية والقلقلة في الكرامة الذاتية. وعليه فإن إنفاقها البذخي للثروة يمكن تفسيره بمفهوم التعويض، في معناه النفسي، كعملية لاشعورية تهدف إلى إخفاء الاتجاهات اللاشعورية التي لا يستسيغها الشعور بتقوية اتجاهات مضادة لها. إنها تحاول أن تعزز وجاهتها الفردية في ذاتها وفي المجتمع، بأن تظهر بأن لها قدرة استملاكية عالية، وقيمة عالية، ووجاهة عالية. هذا السلوك الإنفاقي ذو الأساس النفسي الفردي سينعكس تقليداً تنافسياً في البعد الاجتماعي. فحجم إنفاقك، الظاهر في ممتلكاتك، يعكس قيمتك ووجاهتك. وعليه فإن النساء ـ في المنطقة ـ تتنافسن في إظهار وجاهتهن، في فخامة مسكنهن، وفي كثرة مصوغهن، وفي بذخ احتفالياتهن...

ثالثاً: في أسباب عدم إقبال المهاجرين على الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المنتجة

سؤالٌ بالغ الأهمية وجدير بالمعالجة، فهو يعمق الفهم: لماذا لم يستثمر مهاجرو جربة أموالهم في القطاعات الاقتصادية المنتجة (الصناعية أو الفلاحية أو الخدمية) واكتفوا بالاستثمار غير المنتج (على الأقل لجهة المجتمع) في قطاع العقارات؟ لقد جلّت لنا الدراسة الميدانية عدّة عوامل، تضافرت جميعها لتنشئ لدى المهاجرين نزعة عزوف وامتناع عن الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المنتجة. هذه العوامل نفصلها على النحو التالي:

1 ـ ثقافة العمل

إن ثقافة العمل لا تحكمها أسس ومبادئ كونية واحدة، وإنما لكل مجتمع مفاهيمه وقيمه الخاصة حول العمل. أي أن ثقافة العمل هي نتاج للخصوصيات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية لمجتمع معين. يقول شافاريتز (Shafaritz) إن ثقافة العمل هي نتاج للثقافة الاجتماعية، فهي تشمل الكثير من الأشياء غير الملموسة كالقيم والاعتقادات والافتراضات والمدركات الحسية والأنماط السلوكية ... إنها القوة غير المرئية وغير الملحوظة التي تكون دائماً وراء أنشطة العمل التي يمكن ملاحظتها ورؤيتها[23].

هاجر الجرابة إلى فرنسا وحملوا معهم ثقافة عمل مجتمعهم المرجعي وخاصة المتجر، ولقد أداروا هذه المنشآت إدارة تقليدية وذلك بعقلية المستغليات الاقتصادية القرابية المشتركة، وليس على أساس ضوابط تنظيمية وظيفية عقلانية، فصاحب المنشأة هو ربها بالمعنى التنفّذي التحكّمي المطلق للكلمة (استمرار للنظام الأبوي وقيم السلطة الفوقية...)، فهو الذي يحدد كيفية اشتغالها وعملها استناداً إلى تجربته الشخصية وحسّه الشخصي، وليس استناداً إلى سياسة تنظيمية عقلانية دقيقة. وهو يستخدم العمال على أساس معايير تشغيل تقليدية كالقرابة والجهة (أسرته أو أقاربه أو أبناء جهته) وليس على أساس معايير تشغيل عقلانية كالكفاءة والخبرة والتخصص، وضوابط العمل تقليدية هي الأخرى، فلا الأجور ولا عدد ساعات العمل ولا العطل تخضع لأساس تعاقدي قانوني وإنما تخضع لأساس تفاهمي علائقي شخصاني. والعلاقة مع المحيط الخارجي (السوق بما فيه من منافسة وعرض وطلب وحرفاء وقوانين...) هي علاقة خضوع وترقب ومسايرة وليست علاقة تخطيط وتوقع ومبادرة...

إن المهاجرين لم يكن إبداعاً منهم أن راكموا الثروة في فرنسا، فهم يفتقرون إلى روح المخاطرة والمبادرة، وإلى ثقافة العمل الرأسمالي، والثقافة التنظيمية المؤسساتية العقلانية.

إن ثقافة العمل هذه كانت حاجزاً حال دون المهاجرين والاستفادة من الثقافة التنظيمية المؤسساتية للاقتصاد الفرنسي القائمة على التخطيط والبرمجة والتوقع والمخاطرة المدروسة، وعلى المعايير القانونية والعقلانية في التوظيف والتسيير والقيادة، وعلى المنافسة والجودة والمرونة والتكيف والملاءمة مع المحيط. صحيح أن هذه الثقافة حصنت المهاجرين، كأقلية في مجتمع أغلبي مختلف، بأن مكنتهم من الحفاظ، إلى الحد الأقصى الممكن، على قيمهم ومفاهيمهم ورموزهم ونمط علائقهم... وهو سلوك الانكفاء الذي تتوخاه، عادة، الأقليات لتأكيد استقلاليتها وخصوصياتها، وخوفاً من الدمج القسري والتذويب. غير أن هذه الثقافة، كما أسلفنا، احتجزتهم، ومنعتهم من الانفتاح على مفاهيم العمل ومناهجه وأدواته الحديثة والاستفادة منها.

---

(23) ورد في: قوي بوحنية، «ثقافة المؤسسة كمدخل أساسي للتنمية الشاملة،» **مجلة الباحث** (جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية وعلوم التسيير ـ الجزائر)، العدد 2 (2003).

إن ما نريد أن نصل إليه في محصلة هذا التحليل، هو أن المهاجرين لم يكن إبداعاً منهم أن راكموا الثروة في فرنسا، فهم يفتقرون إلى روح المخاطرة والمبادرة، وإلى ثقافة العمل الرأسمالي، والثقافة التنظيمية المؤسساتية العقلانية... وإنما الذي خوّل لهم مراكمة المال هو الخصوصيات الثقافية للمهن التي امتهنوها كونها خارج دائرة المنافسة، بالإضافة إلى ثقافة العمل التي يحملونها كونهم يشتغلون بدون ضوابط قانونية أو عقلانية تكبح الربح (ساعات العمل، العطل، الأجور، الحوافز...). بالإضافة كذلك إلى أن الاقتصاد الفرنسي سمح لهم بالتواجد على هامشه، إذ إنهم يقدمون خدمات لمواطنيه بدون تكلفة نقابية (قد تتجاوز ساعات العمل 16ساعة في اليوم)، إضافة إلى عامل آخر، وهو مهم جداً، ويتمثل بفارق العملة. فأرباحهم تتضاعف عند تحويلها إلى الدينار التونسي.

إن المهاجرين يتخوفون من الاستثمار في بلدانهم لأنهم ليس لديهم عقلية استثمارية عقلانية إبداعية، وإنما عقليتهم تكسّبيّة تقوّتيّة تقليدية. وإذا كانت هذه العقلية الأخيرة قد أتاحت لهم الإثراء في فرنسا، فليس من المؤكد أن تتيح لهم ذلك في تونس. يقول أحد المستجوبين «أنا لا أختلف عن أي خضّار هنا في جربة ولكن الفرق بيني وبينه أنه يقفل يومه التجاري على أرباح تحسب بعشرات الدنانير، بينما أقفل يومي التجاري على أرباح تحسب بمئات الدنانير وأحياناً بالملايين، فإذا ما أضفت إلى ذلك فارق العملة، حينما أحول مرابيحي إلى تونس، يصبح الفرق بيني وبينه يحسب بالسنوات الضوئية».

2 ـ استبطان الوضع الطبقي في فرنسا

قلنا، في عنصر سابق، إن مهاجري الجنوب الشرقي التونسي في فرنسا يعيشون في مجتمع طبقي تفريقي، وإنهم منسحقون طبقياً في بنية هذا المجتمع. فهم جزء من نسيج طبقته التحتية وحتى الرثة، وإن أموالهم لم تخولهم الترقي الاجتماعي (لأسباب بيّناها سابقاً). لقد استبطن المهاجرون هذا الوضع الطبقي، الشيء الذي سيؤثر في مختلف دينامياتهم الاجتماعية في البلد... فهم يشعرون بالدونية الاجتماعية وباستنقاص الذات، وحتى سلوكهم الإنفاقي البذخي والوجاهي إنما هو في إطار قرابي ضيق، من الناحية الاجتماعية، وهو في إطار تعويضي، يثبّت، من ناحية التحليل النفسي، عقدة الدونية.

إن المال لم يعزز لديهم القدرة على الفعل الاقتصادي (أي مراكمة الربح عن طريق الفعل الاستثماري العقلاني)، فهو منفصل عن شخصيتهم. إنهم يتعاملون معه بعقلية التخلص منه (تكنيزه في العقار: أحسن بانكة للعملة هي الرملة...) وليس بعقلية ضبطه وإدارته واستثماره في إطار مشاريع اقتصادية منتجة... إن المهاجر يملك المال، لكنه لا يرى نفسه رجل أعمال ...

3 ـ معيار النجاح في المجتمع المرجعي

نقصد بالمجتمع المرجعي هنا، الأهل والأقارب. إن معيار نجاح المهاجر لدى الأهل والأقارب واضح ودقيق. فالسؤال الشعبي: «آش غاب وآش جاب» والذي يرتقي إلى مستوى المساءلة الصارمة عن مدى النجاح في الهجرة. جوابه الشافي والكافي إنجازات ثلاثة، إذا حققها المهاجر فهو ناجح

أما إذا أخفق في تحقيقها فهو فاشل. هذه الإنجازات الثلاث هي بناء مسكن، امتلاك سيارة وشراء قطعة أرض حبذا أن تكون فيها شجرات زيتون. ولا بأس أن يؤمن لأبويه الحج أو العمرة ليبلغ الامتياز في النجاح وفي الصلاح معاً. هذه الإنجازات/المعيار، كانت حافزاً للمهاجرين، إذ عملوا جميعهم على تحقيقها، ولقد نجح أغلبهم في ذلك. بل ولتأكيد النجاح وتثبيته وإشهاره، عمد بعضهم، وعددهم ثقيل، إلى المغالاة في هذه الإنجازات فشيدوا القصور وامتلكوا السيارات الفارهة، كما امتلكوا هكتارات الأراضي... ومكنوا آباءهم من الحج...

ما نريد أن نبيّنه في هذا الصدد، هو أن معيار نجاح المهاجر بالنسبة إلى المجتمع المرجعي كان حافزاً في حدود بعض الإنجازات الاستهلاكية، ولكنه لم يكن منتجاً اقتصادياً. بل العكس فإن هذا المعيار كان كابحاً الاستثمار ومراكمة الثروة لأنه غذّى الإنفاق البذخي للمال.

4 ـ الجهل بموارد الاستثمار وإمكاناته

بيّنا كيف أن المهاجرين لم يكن إبداعاً منهم أن راكموا الثروة كما سبق أن ذكرنا... وإنما الذي خوّلهم مراكمة المال هو الخصوصيات الثقافية للمهن التي امتهنوها، وهي مهن تقليدية بامتياز، رحّلوها معهم إلى فرنسا فاكتسبت هناك قيمة مضافة كونها خارج دائرة المنافسة، ومع التفاني في العمل إلى حدّ الاغتراب، ومع التقشف، ومع فارق العملة تيسر لهم أن يراكموا الثروة. نقول هذا لكي نبيِّن أن المهاجرين ليس لهم عقلية استثمارية إبداعية يمكن أن تستنبط المشاريع، كما ليس لهم ذلك الحس الرأسمالي الذي يرصد مصادر الربح ويبني المشاريع على أساسها. وبالتالي فإنه من الإجحاف أن نطالبهم بالاستثمار وبعث المشاريع استناداً إلى مبادراتهم الفردية، فأغلبهم ليس لديه مبادرات ويجهل تماماً موارد الاستثمار في البلاد وإمكانياته.

5 ـ فشل المؤسسات والهياكل القانونية المشجعة على الاستثمار

لقد تم بعث عدة هياكل وإرساء عدة مؤسسات تهدف إلى التحفيز على الاستثمار كوكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية التي تعمل على تطوير الاستثمار الخاص وتعصير الإنتاج في قطاعات الفلاحة والصيد البحري. ومحاضن المؤسسات الفلاحية التي تعمل على استقبال الباعثين وتوجيههم ومدّهم بالمعلومات اللازمة، ووكالة النهوض بالصناعة والتجديد التي تعمل على تبسيط الإجراءات والتصرف في الامتيازات وإنجاز الدراسات الصناعية الاستشرافية، ومساندة الباعثين ومحاضن المؤسسات ومساندة المؤسسات الصغرى والمتوسطة والشباك الموحد لوكالة النهوض بالصناعة والتجديد، ومركز للخدمات الإدارية والقانونية يضم في فضاء واحد الإدارات المعنية، بإسداء الخدمات المتعلقة بتكوين الشركات، ومجلة تشجيع الاستثمارات (قانون عدد 120 لسنة 1993 مؤرخ في 27 كانون الأول/ديسمبر 1993) التي تمكن الباعثين من عدد من الحوافز والامتيازات المالية والجبائية والإعفاءات، ومنح الاستثمار والمنتديات والملتقيات وأيام الأبواب المفتوحة التي تنظمها وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية، ومنتدى رجال الأعمال الذي ينظم من قبل ديوان التونسيين بالخارج، والمنتدى الوطني للتونسيين بالخارج، وندوات وملتقيات وطنية وجهوية مشجعة على الاستثمار. لقد فشلت هذه الهياكل القانونية والفعاليات التحفيزية التي

وضعها النظام السابق لتشجيع المهاجرين على الاستثمار، أقله في جزيرة جربة، بدليل الانعدام شبه الكلي للمشاريع الاقتصادية الهامة المنجزة من قبل المهاجرين برغم توافر الإمكانات المالية الواسعة. أما أسباب الفشل التي جلتها لنا الدراسة فهي التالية:

6 ـ المركزية الإدارية والتعقيدات الإجرائية

إن الإدارة التونسية في منظور المهاجرين معطلة للمصالح نتيجة لمغالاتها في المركزية، ذلك أن أغلب الإدارات توجد، من ناحية، في مراكز الولايات وأحياناً في العاصمة. ومن ناحية ثانية، فإنه في نفس الإدارة تكون صلاحيات اتخاذ القرار مركزة لدى مدير مركزي، الأمر الذي تترتب عليه حالة من الانسيابية المتباطئة جدّاً، التي من شأنها تأخّر إنجاز المصالح، وأحياناً تعطيلها تماماً، وذلك برغم كثرة المصالح «المختصة والدوائر والأقسام الإدارية التي لا تتعدى أن تكون سوى قنوات شكلية تمارس إجراءات وأعمالاً روتينية بطيئة لا بد من أن تنتهي إلى المدير الأعلى للبت النهائي في الأمر»، وهذا ما يضاعف التباطؤ وتأخير المصالح وتعطيلها، ذلك أن الكثير من هذه المصالح تفقد قيمتها بسبب التأخير في إنجازها.

إن المهاجرين يتخوفون من الاستثمار في بلدانهم لأنهم ليس لديهم عقلية استثمارية عقلانية إبداعية، وإنما عقليتهم تكسّبيّة تقوّتيّة تقليدية. وإذا كانت هذه العقلية الأخيرة قد أتاحت لهم الإثراء في فرنسا، فليس من المؤكد أن تتيح لهم ذلك في تونس.

يقول أحد المستجوبين (وهو حاصل على الدراسات المعمقة في الاقتصاد في الجامعات الفرنسية وتاجر في فرنسا في نفس الوقت) «إن الإدارة التونسية تعطل المصالح ولا تسهلها... إن الإجراءات معقدة وهي تستنزف الوقت... إن الوقت في الإدارة ليس له قيمة... إن الموظف حينما يقول لي ارجع بعد مدة، هو لا يعرف أن تلك المدة يمكن أن تضيع أثناءها مصلحتي... إن الكثير من الشكليات الإدارية في تونس عبثية لأنها ليست وظيفية من ناحية خدمة المواطن... إن المواطن يفترض أن يشعر بمواطنته في الإدارة أكثر من أي مكان آخر لأنها يفترض أن تكون في خدمته وأنها العلاقة الأساسية الرابطة بينه وبين الدولة فإذا كانت خدمات الإدارة بطيئة ومعطلة للمصالح فإن العلاقة بين المواطن والدولة تكون مرضيَّة... شخصياً تكونت لدي في تونس فوبيا الإدارة...»

7 ـ الخوف من الانكشاف المالي واستتباعاته الضرائبية

إن صورة الدولة التي ترسخت في ذهن المهاجرين هي دولة «الاغتصاب الضريبي»، أي أن استخلاصها للضرائب لا يخضع لمعايير اقتصادية قانونية واضحة ودقيقة ومعلومة وعادلة، وإنما يخضع لمنطق تعسفي ومجحف وغير منصف. فكل من يقع تحت طائلة الدولة ضرائبياً، تستنزف أمواله بدون معيار ضبطي دقيق وصريح لقيمة الضريبة .

«ألّي تفيق بيه الدولة عنده فلوس تعرّيله راسه» (الشخص الذي تكتشف الدولة أنه ثري تفلسه)، «ما يربح حد مع الدول»(لا أحد يربح مع الدولة)... هذه عينة من تصورات المهاجرين بخصوص علاقة الدولة بأصحاب المال، وهي، كما يبدو واضحا، تصورات مسكونة بالخوف من الغلوّ الضريبي للدولة، وبأن هذه الدولة تترصد كل من ينجز مشروعاً اقتصادياً ناجحاً لتثقله بالضرائب. أمام هذا الخوف، يحجم المهاجرون عن الاستثمار حتى لا تنكشف أموالهم فتصيبهم يد الدولة الضرائبية.

نحن إزاء ظاهرة «المال الكامن» (latent argent) حيث يعمد المهاجرون إلى التستر عن ثرواتهم الحقيقية (اللهم بعض الإنفاق الاستهلاكي أو الاستثمار المحدود في القطاع العقاري) وعدم إظهار قيمتها الفعلية. إنهم بذلك يحافظون على هامش من الغموض (Zone d’incertitude) في مواجهة الدولة؛ فلا يظهرون لها أموالهم حتى لا تثقلهم بالضرائب، هذا الهامش من الغموض هو سلطة مضادة لسلطة الدولة الرسمية[24] يسعى المهاجرون للحفاظ عليه وتمتينه، لأنه سلاحهم للحد من تسلطها الضريبي.

8 ـ القصور المنهجي للهياكل والفعاليات المحفزة على الاستثمار

بيّنا كيف أن المهاجرين يمتنعون عن الاستثمار في بلادهم، ووضحنا هذه الموانع. وما نريد التشديد عليه في هذا الصدد هو أن هذا الامتناع متأصّل في إدراكهم للحد الذي يمكننا أن نتحدث فيه عن نزعة امتناع حادة ترفض التغيير. إن ما يزيد هذه النزعة حدة هو أن المهاجر لا يرى الاستثمار في تونس فرصة سانحة ومضمونة النجاح، وبالتالي يجب انتهازها، واستغلالها، وإنما يرى فيه مخاطرة ليس من مؤكد فيها إلا أسباب الفشل.

إن ما يعتمل في منطقه أنه ثري ويشتغل في بيئة اقتصادية آمنة تحتكم إدارتها للانضباط الوظيفي والضوابط القانونية والشفافية (السوق الفرنسية). فلماذا المخاطرة والاستثمار في سوق غير آمنة، والتفاعل مع إدارة تحتكم للارتشاء والمحسوبية والزبونية والتعسف الضريبي. إنه يرى نفسه ثرياً وغنياً في آن معاً؛ فأمواله طائلة وهو غني عن حوافز الدولة؛ وبخاصة أن هذه الحوافز قد تضع نجاحه المتحقق فعلياً، الذي تغرّب من أجله وكابد وكدح وتقشف، على المحك. يقول أحد المهاجرين «أنا ناجح بما فيه الكفاية فلماذا أخاطر بنجاحي؟». إن دفاعاتهم الواعية، وحتى اللاواعية، تدفعهم إلى اتخاذ موقف سلبي من الاستثمار في تونس، ومن كل الهياكل القانونية والآليات والفعاليات المحفزة على الاستثمار.

إن توخي صيغ المحاضرات والملتقيات والمنتديات العامة والدعاية الإعلامية، بالإضافة إلى النصوص القانونية، لم ينجح في تشجيع المهاجرين على الاستثمار بدليل أنها لم تولد الصدى المطلوب، وذلك نتيجة للموقف الصلب والجامد لهؤلاء المهاجرين من الاستثمار ورفضهم. ولقد

---

(24) حول مفهوم «هامش الغموض» (Zone d’incertitude) وأهميته في التفاعل الاجتماعي، انظر: Michel Crozier et Erhard Friedberg, *L’acteur et le système: Les Contraintes de l’action collective* (Paris: Editions du Seuil, 1981).

بينت الدراسات والتجارب العلمية أن الناس يخافون من التغيير، خاصة إذا كانت بدائله غير واضحة وأفضلياتهم ومصالحهم فيه غير مضمونة، وهم ينزعون إلى التمسك بمواقفهم المقاومة للتغيير وهو ما يعرف بنزعة مقاومة التغيير (Resistance au changement)[25].

إن الدعاية الإعلامية والندوات والملتقيات العامة تترك الفرد وحيداً متردداً حائراً خائفاً أمام قرار صعب، فيقدم فرضية الفشل على فرضية النجاح، ويستحضر استتباعات الفشل التي قد تكون فاجعية، وهي كذلك بالنسبة للمهاجرين؛ ففي الفشل خسارة لجهد العمر بما فيه من غربة وشقاء وكدح وتعب وبما فيه أيضاً من ثروة وحظوة. إن الصيغ التقليدية المعتمدة لتشجيع المهاجرين على الاستثمار انتهت إلى نتائج سلبية مخالفة للمطلوب، وهذا أمر متوقع علمياً؛ فهذه الصيغ التي يغلب عليها الطابع الشكلي، والتي لم تراع الخصوصيات النفسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمهاجرين، ساهمت في تآكل شعورهم بالمواطنة وبالانتماء، ومن ثَمَّ بالمشاركة والمساهمة في مشاريع التنمية الوطنية. كما ساهمت في زرع بذور التناقض بين المنفعة الاقتصادية للمهاجر كفرد والمنفعة الاقتصادية لمجتمعه.

إن الإدارة التونسية في منظور المهاجرين معطلة للمصالح نتيجة لمغالاتها في المركزية [...] وهذا ما يضاعف التباطؤ وتأخير المصالح وتعطيلها، ذلك أن الكثير من هذه المصالح تفقد قيمتها بسبب التأخير في إنجازها.

إن المهاجر الثري ينفق، هو وعائلته، حدّ الرفاه والبذخ، أما وطنه الأم، فحس المساهمة في النهوض به ضعف تماماً.

رابعاً: تفعيل المال المهاجر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

بيّنا كيف أن أغلب المهاجرين لديهم نزعة عزوف حادة عن الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المنتجة، وعليه نعتقد أن تحفيزهم يشترط مقاربة علمية عملية متكاملة تتوجه إلى الجوانب النفسية والمعنوية من خلال اعتماد تقنية «دينامية المجموعات الصغرى لتعديل المواقف».

إن اعتماد تقنية المجموعات الصغيرة من شأنه أن يشجع أصحاب المال من المهاجرين على الاستثمار، فالجماعة الصغيرة توفر الضمانة النفسية والاجتماعية المطلوبة لتعديل موقف المهاجرين الرافض للاستثمار. فهي كيان خصوصي تتآلف فيه تمثلات أعضائه ومشاعرهم

(25) لمزيد التعمق في هذا المفهوم. انظر: Jean Maisonneuve, *La Dynamique des groupes*, 11ème éd. (Paris: Presses Universitaires de France, 1995).

انظر أيضاً: ديديه أنزيو، **الجماعة واللاوعي**، ترجمة سعاد حرب (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1990).

ومواقفهم وحتى إراداتهم. كما يتكون في الجماعة الصغيرة سلوك اجتماعي خصوصي يتمثل بتمتّن الروابط الشخصية الحميمية بين أعضائها، وفي انعقاد مشاعر الولاء والتضامن بينهم[(26)]. فالجماعة الصغيرة عند «غابريال تارد» تعزز التقليد بإيحاء يكاد يكون تنويماً مغناطيسياً[(27)]. وهي عند «مورينو» مشاركة في التعاطف[(28)]؛ وهي عند «مايو» ذهنية مشتركة ذات معايير خاصة ومنطق خاص، ويتميز أفرادها بشعورهم القوي بالانتماء إليها، كما أنها تطلق الإمكانيات الفردية وتسهل تحقيقها لصالح المستفيدين منها ولصالح التنظيمات التي تستخدمهم[(29)].

إن الجماعة الصغيرة تصنع كياناً عاطفياً مشتركاً بين المجموعة يختلف عن الكيان الفردي، الأمر الذي يخفف التوتر ويبني الثقة ويساعد على تجاوز حالة التشتت الآنوي. كما أن التبادل في إطار هذه المجموعات الصغيرة المتجانسة يولد حالة من الطمأنينة الجماعية التي يفترض أن تنتهي إلى التغيير الجماعي للموقف، فتصبح الجماعة هي الضمانة للمهاجر كفرد على صوابية قراره ما دام القرار جماعياً.

إن صورة الدولة التي ترسخت في ذهن المهاجرين هي دولة «الاغتصاب الضريبي»، أي أن استخلاصها للضرائب لا يخضع لمعايير اقتصادية قانونية واضحة ودقيقة ومعلومة وعادلة، وإنما يخضع لمنطق تعسفي ومجحف وغير منصف.

إن وجود مجموعة من المهاجرين في إطار مجموعة نقاش متجانسة، حيث يحملون جميعهم نفس الهواجس والتخوفات ويواجهون نفس الصعوبات في اتخاذ القرار، يساعد كل واحد منهم على تصعيد التوترات المرتبطة بهذه الهواجس والتخوفات، ويقلص لدى كل واحد منهم حدّتها، ويهوّن لدى كل واحد منهم أعباء اتخاذ القرار. كما تسهم المشاركة في رفع منسوب الصراحة في التعبير والإفصاح عن المواقف الكامنة وراء الامتناع عن الاستثمار ومن ثم توضيح هذه المواقف وتجليتها، والحقيقة أنه لا يمكن تعديل سلوك ما، وتوجيهه وجهة وظيفية نرتضيها بدون معرفة المواقف الكامنة وراءه.

وأخيراً تدفع المشاركة إلى التفحّص الموضوعي للمسألة موضوع النقاش (وهي بطبيعة الحال مساهمتهم في الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المنتجة) بعيداً من الإسقاطات الانفعالية الفردية، وبالتالي فإن القرار المتخذ سيكون مقبولاً من جانبهم جميعاً وملزماً لهم جميعاً. ذلك أن المشاركة في اتخاذ القرار تؤدي إلى الالتزام بالنتائج. إن التفاعل في إطار مجموعات صغيرة يخلق لدى المهاجرين روح الشراكة، وهو عامل له أهمية بالغة في تحفيزهم على الاستثمار، إذ سيخفض الاعتقاد السائد لديهم بأن الاستثمار مخاطرة غير محمودة النتائج، ذلك أن المهاجر الفرد لن يشارك

---

(26) Alain Cerclé et Alain Somat, *Psychologie sociale: cours et exercices*, 2ème éd. (Paris: Dunod, 2005), p. 32.

(27) Gabriel de Trade, *Les Lois de l'imitation* (Genève: Slatkine, 1979).

(28) J. L. Moreno, *Fondement de la sociométrie* (Paris: Presses Universitaires de France, 1954).

(29) Elton Mayo, *The Human Problems of an Industrial Civilization* (London: Macmillan, 1993).

في المشروع بكل ماله وإنما بجزء من ماله، كما أنه لن يكون وحيداً وإنما ضمن الجماعة، فإذا نجح المشروع فالنجاح جماعي، وإذا فشل فالفشل جماعي كذلك، وهذا مهم لتحفيز روح المخاطرة، ذلك أن المخاطرة مع الآخرين نزهة.

خامساً: المال المهاجر: الفرصة وحدودها

بيّنا كيف أن المهاجرين لديهم نزعة عزوف وامتناع عن الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المنتجة، وكيف أن هذه النزعة متأصلة في ذهنيتهم بحدة. بيّنا كذلك مختلف أسباب هذه النزعة وكيف فشلت المؤسسات والهياكل القانونية والفعاليات التقليدية في خفضها.

إن هذه النزعة تكاد تضيع أموالاً هامة في حجمها وفي نوعها وفي مصدرها، يمكن أن تمد الاقتصاد الوطني بمكمل مهم ينعشه. أي أننا إزاء فرصة، غير أنها ليست متاحة إلى ما لانهاية، فنحن إزاء ظاهرة متحركة ومتغيرة من جيل إلى آخر. فمعطيات الجيل الثاني من الهجرة ليست هي معطيات الجيل الثالث. إن هذا الأخير قد توقع علماء الاجتماع أنه لن يعود[30]، فهو قد تلقى مجتمعيته الأولية ومجتمعيته الثانوية[31] في المجتمع الفرنسي؛ لذلك فهو متأثر إلى حدّ التمثلن بالمنمطات القيمية والثقافية للمجتمع الفرنسي، وأن الجنسية بالنسبة إليه ليست مسألة ضمانة حقوقية وإنما هي هوية اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية... ستتحدّث الأدبيات الاجتماعية قريباً عن الهجرة وظاهرة الانفصال. أما الجيل الثاني فدافعية العودة لديه موجودة، فهو لم يتلق تنشئته الاجتماعية الأولية في بلاد المهجر(فرنسا) وإنما تلقاها في مجتمع الأصل حيث تشبع بالتراكيب المعيارية والقيمية لهذا المجتمع، أما هجرته إلى فرنسا فقد أغنى بها موارده الإدراكية ولكنه لم يبدل بها مواقفه المعيارية.

هذه الفرضية المتصلة بدافعية العودة لدى الجيل الثاني أردنا التثبت من صحتها، فأنشأنا للغرض عيّنة تتكون من 75 مهاجراً، اخترناهم قصدياً من الجيل الثاني، وطرحنا عليهم سؤالين موجهين هما التاليين: هل تفكر في العودة النهائية إلى أرض الوطن؟ ولماذا؟

لقد أكد لنا أغلب المستجوبين (نسبة 95 في المئة) أنهم يريدون العودة إلى أرض الوطن. ولقد تعددت الأسباب وتنوعت كالتالي:

---

(30) يتحدث يوسف علوان عن «أسطورة العودة». انظر: Youssef Alouane, «La Situation des travailleurs arabe et les perspectives de retour,» papier présente à: Colloque sur l’enseignement de travailleurs arabes en Europe, Paris, 24-27 janvier 1983.

(31) يميز بيرغر (Berger) ولقمان (Luckman) بين المجتمعية الأولية والمجتمعية الثانوية، ويذهبان إلى أن المجتمعية الأولية ـ وهي تلك المتعلقة بفترة الطفولة ـ يعاد فيها النظر جزئياً بواسطة المجتمعية الثانوية التي يتعرض لها المراهق ثم الراشد طوال حياته. انظر: Peter L. Berger and Thomas Luckman, *The Social Construction of Reality* (London: Doubleday, 1966).

ورد في: بودون وبوريكو، **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، ص 502.

ـ تقدم في السن وعدم القدرة على مزيد احتمال تعب الهجرة النفسي (الغربة عن الأهل والديار) وتعبها البدني (العمل الشاق والمجهد).

ـ بلوغ آباء بعض المهاجرين الشيخوخة، وحاجتهم الماسّة إليهم لرعايتهم.

ـ خوف بعضهم من أن يتمثل أبناؤهم نهائياً بالمنمطات القيمية والثقافية للغرب، فينقطعوا عن قيمهم وثقافتهم المرجعية، كما ينقطعوا عن الأسرة.

ـ تمكنهم من تحصيل ثروة هامة، فانتفى بذلك دافع الاستمرار في الهجرة وقسوتها.

ـ بعضهم كبر أبناؤهم وتمرسوا بالتجارة، وهم يفكرون في تفويضهم للإشراف على محالّهم التجارية في فرنسا، بينما يعودون هم إلى أرض الوطن ليشرفوا على إدارة عقاراتهم، وأن يتعهدوا أبناءهم وتجارتهم في فرنسا بالتفقد من حين إلى آخر.

ـ بعض المستجوبين قالوا إنهم غنموا من فرنسا الكثير من المال، ولكن لحقهم منها كذلك الآثام (بيع لحم الخنزير والخمر). وهم يريدون تصفية تجارتهم في فرنسا والعودة إلى أرض الوطن لوضع حد لهذه الآثام.

ثمة إذاً دافعية ذاتية للعودة لدى الجيل الثاني يجب الاستفادة منها وتحويلها إلى عودة منتجة، وذلك بتشجيعهم على الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المنتجة. أما إذا لم يستفد من هذا الجيل، فنعتقد أنه لن تتحقق الاستفادة من الجيل الثالث، فمؤشرات انفصاله بدأت تلوح. وحتى عقارات الآباء نعتقد أنها لن تكون عاملاً مشجعاً على عودتهم، ولنا في ذلك تجربة شاهدة وهم أبناء الجهة (من جربة وتطاوين وغمراسن والبئر الأحمر...) الذين نزحوا إلى تونس العاصمة والذين كانت لهم أملاك واسعة في جهاتهم. هؤلاء ما إن توفوا حتى اقتسم أبناؤهم الميراث وفوَّت أغلبهم في نصيبهم من العقارات بالبيع. ولم تكن تلك العقارات دافعاً لهم للعودة إلى موطن أصلهم.

إن المال المهاجر فرصة ذهبية بالمعنى الحرفي للكلمة، غير أن هذه الفرصة لها حدودها. فإذا لم تتم الاستفادة من الجيل الثاني الذي له، أصلاً، دوافع ذاتية للعودة، فلا تعتقد الدراسة أن الاستفادة يمكن أن تتحقق مع الجيل الثالث الذي بدأت مؤشرات انفصاله تلوح.

فإذا كان هذا سلوك أبناء من أقام في تونس العاصمة فكيف سيكون سلوك أبناء المقيمين في فرنسا؟

في المقابل، ثمة فرضية نسوقها هنا، ونحن نميل إلى تصديقها، وهي أنه إذا كانت العقارات التي يمتلكها الآباء لن تشد الأبناء من الجيل الثالث إلى الوطن، فإن المشاريع الاقتصادية المؤسساتية العقلانية الهامة يمكن أن تشدهم، وذلك بفعل عوامل عديدة لعل أهمها ارتفاع مستواهم التعليمي وثقافتهم المنفتحة على الطابع العقلاني للمؤسسة وإدارة الأعمال وتكنولوجيا إدارة الأعمال عن بعد...

إن المال المهاجر فرصة ذهبية، بالمعنى الحرفي للكلمة، يجب تلقفها وحسن استثمارها بالصيغة التي تفيد المهاجرين والوطن معاً. والإمكانية واقعية شريطة الاستفادة من المقاربات

العلمية المخفضة لنزعة مقاومة التغيير. وإلا فستتحدث الأدبيات السوسيولوجية قريباً عن المال المهاجر... وأسطورة العودة.

خاتمة

حاولنا في هذه الدراسة أن نعالج إشكالية براغماتية خصوصية وهي أصحاب رؤوس الأموال من مهاجري جربة في فرنسا وإمكانات تحفيزهم على الإسهام في إنتاج الثروات (La Production des richesses). هذه الإشكالية ذات أهمية بالغة، فهي تبحث عن أدوات وآليات تفعيل فرصة حقيقية لإسناد الاقتصاد الوطني وإنعاشه بأموال بالغة الأهمية في وقت يحتاج فيه هذا الاقتصاد لأي مكمل مالي للخروج من أزمته... ومعلوم أن الواقع مهما اكتنز من فرص فعلية، فإنه لا يأخذ المبادرة أبداً، كونه لا يجيب، إلا حين نسأله.

لقد تم توخي آليات ومؤسسات وهياكل قانونية متنوعة ومتعددة لتشجيع المهاجرين على الاستثمار، غير أنها لم تنجح، بدليل أنها لم تولد الصدى المطلوب، وذلك نتيجة لسببين أساسيين: **أولهما** أن هذه الصيغ غلب عليها الطابع الشكلاني، فهي لم تراع الخصوصيات النفسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمهاجرين، فساهمت في تآكل شعورهم بالمواطنة وبالانتماء، ومن ثَمَّ المشاركة في مشاريع التنمية الوطنية. كما ساهمت في زرع بذور التناقض بين المنفعة الاقتصادية للمهاجر كفرد والمنفعة الاقتصادية لمجتمعه. **ثانيهما**، الموقف الصلب والجامد للمهاجرين والرافض للاستثمار في تونس. ولقد بينت الدراسات والتجارب العلمية أن الناس يخافون من التغيير وبخاصة إذا كانت بدائله غير واضحة، وأفضلياتهم ومصالحهم فيه غير مضمونة، وهم ينزعون إلى التمسك بمواقفهم المقاومة للتغيير.

في هذا الصدد اقترحت الدراسة مقاربة علمية عملية تقوم على خطوات منهجية متكاملة من شأنها أن تخلق النفعية اللازمة لتشجيع المهاجرين وتحفيزهم على الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المنتجة.

إن المال المهاجر فرصة ذهبية بالمعنى الحرفي للكلمة، غير أن هذه الفرصة لها حدودها. فإذا لم تتم الاستفادة من الجيل الثاني الذي له، أصلاً، دوافع ذاتية للعودة، فلا تعتقد الدراسة أن الاستفادة يمكن أن تتحقق مع الجيل الثالث الذي بدأت مؤشرات انفصاله تلوح. وعليه ننصح بسرعة تلقف هذه الفرصة وحسن استثمارها بالصيغة التي تفيد المهاجرين والوطن معاً □

«التحرر بالسلطوية»: قراءة في الانخراطات السياسيّة للحركة النسوية الجزائرية المعاصرة

بلقاسم القَطعة(*)

طالب العلوم السياسية والعلاقات الدولية، معهد الدوحة للدراسات العليا.

هل يُمكن أن نتخيّل استعمال نقيض الحريّة في سبيل تحقيقها؟ بعبارة أُخرى، هل يمكن التحرر بأساليب تتنافى مع الحريّة؛ أي، هل يُمكن إدراك الحريّة بالسلطويَة؟ أو التحرر في إطار نظام سلطوي يشكّل الطريق الوحيد نحو الحريّة المنشودة؟

تُعالج هذه الدراسة موضوعاً في غاية التعقيد؛ يتعلق أساساً بقضية التحرر بالسلطوية وليس التحرر منها. انطلاقاً من مثال واقعي، هو الحركة النسوية الجزائرية المُعاصرة، التي أضحت لا ترى سبيلاً للحرية خارج رعاية النظام الحاكم الذي يوصف بأنه غير ديمقراطي. يُقدّم النظام السياسي الحالي، الذي تشكلت معالمه بعد الحرب الأهلية الجزائرية، التي تُحفظ في ذاكرة الوطنية تحت مسمّى العشرية السوداء، كونهُ نظاماً صديقاً للنساء. حيث إنّ رئيس الجمهورية عندما كان بصحة جيّدة لم يكن يفوّت فرصة حضور حفل اليوم العالمي للمرأة. وحتّى عند مرضه لا يفوّت فرصة مخاطبتهم عبر رسائل يتلوها عادة الوزراء. وقد عرفت فترة بوتفليقة بناء ترسانة قانونية ومؤسسيّة الهدف منها «حماية النساء» كأخذ رأي الزوجة الأولى عند رغبة الزوج في التعددّ، وإعطاء حقّ للمرأة في خلع زوجها، وكذا قانون التحرّش الذي أثار جدلاً واسعاً نهاية 2016. من ناحية السيّدات، ترى الحركة النسوية الجزائرية أن وجود هذا النظام، بغضّ النظر عن طابعه السلطوي، ضمانتها الوحيدة لإثبات نفسها في مجتمع ذكوري متديّن بطريقة تجعل أحكام الشريعة الإسلامية مختزلةً في جسد المرأة ولباسها وطول شعرها، وكذا في الطريقة التيّ يجب أن تتحدث بها مع الرجال.

تَنطلق هذه الدراسة من الاستشكال حول قضية الانخراطات السياسية للحركة النسوية الجزائرية المُعاصرة؛ والبحث في أسئلة مثل: لماذا تدعم الحركة النسوية الجزائرية الرئيس

(*) البريد الإلكتروني: elguettaabelkacem@gmail.com.

عبد العزيز بوتفليقة؟ لماذا ترى أن السلطوية هي طريقهن الوحيد في التحرر؟ ما هي المنبهات التاريخية التي دفعت بهذا الشكل من العقد الاجتماعي بين النسوية والسلطة الحاكمة؟ ولماذا تخاف السيدات من المجتمع والإسلاميين أكثر ممّا تخاف من أجهزة الدولة الأمنية وبيروقراطيتها؟

هذا الكمّ الهائل من الأسئلة يدفعنا نحو بناء افتراضات عديدة؛ أهمها العلاقة بين العشرية السوداء وتبلور موقف المرأة من النظام السيّاسي الحاكم باعتباره أرحم من الإسلاميين من جهة، وباقي شرائح المجتمع من جهة أخرى. أصبحت الحركات النسوية مقتنعة بأنّ السلطة هي الوحيدة القادرة على حماية المرأة من رجل مزواج يلقي بها إلى الشارع بمجرّد كبرها في السن. وكذا من إسلاميّ يفرض عليها ارتداء النقاب، ومن متحرش يرى في العاملات والطالبات وكذا «المتبرجات» كائنات مستباحة يسمح لهُ تفوقهُ الإيماني والذكوري بأن يضيِّق عليهن بدعوى عدم التزامهنّ بالضوابط الإسلامية أو بسبب عملهن على إثارة غرائزه فيجعل أفعالهُ مبررة وجائرة.

ترى الحركة النسوية الجزائرية أن وجود هذا النظام، بغضّ النظر عن طابعه السلطوي، ضمانتها الوحيدة لإثبات نفسها في مجتمع ذكوري متديّن بطريقة تجعل أحكام الشريعة الإسلامية مختزلةً في جسد المرأة ولباسها وطول شعرها.

لا تقدّم هذه الدراسة أرضية تبريرية للسلطوية، ولا لتعاقد النسوية معها، بل تسعى إلى تفكيك ظاهرة اجتماعية وسياسيَة آخذة في التطور في المجتمع الجزائري، إلى درجة أصبح من الغريب رؤية نسويَة مُعارضة، إذْ أضحت النسوية الجزائرية شريكاً في السلطويَة بدافع خوفهنّ من الآخر الذكر. وحتّى من تحاول معارضة النظام بطريقة أو بأخرى فإنّه لا سبيل لذلك دون مغازلة الرجال وتذكيرهنّ بحقهن في تعداد الزوجات، وتذكير مثيلاتهن بضرورة طاعة الزوج، واللباس المحتشم احتراماً لغرائز الرجل. وكذا استحضار نصوص دينية وسرديات تاريخية تضع المرأة الجزائرية في مرتبة ثانية بعد الرجل. لقد رسمت الحالة الجزائرية أمام النساء طريقين **ثالثهما** ترك الجزائر والسفر إلى أوروبا؛ **الأوّل** مساندة النظام ودعمه خوفاً من المجتمع والإسلاميين، و**الثاني** مُعارضة النظام والاستسلام للنظرة الجندرية السائدة التي تعتبر المرأة إنساناً من الدرجة الثانيَة.

تُحاول هذه الدراسة مناقشة مسألة التحرر بالسلطوية عبر استخدام التاريخ؛ بدءاً من الفترة الاستعمارية وصولاً إلى المرحلة الراهنَة. كما ستنزع إلى تفكيك الرؤية الجندرية التي يرى المُجتمع عبرها المرأة والدور الذي يسمح الرجّل به لها؛ عبر أربعة محاور رئيسية هي: **أولاً**، من التحرر من الاستعمار إلى التحرر من الأحادية الحزبية. **ثانياً**، «الاستعمار الجديد» منعطف الإسلاميين. **ثالثاً** صعود النظام الصديق للنساء وتنامي الذكورية كبديل للتطرّف. و**أخيراً**، النساء المسكوت عنهنّ: ضحايا بيروقراطية الدولة.

أولاً: من التحرر من الاستعمار إلى التحرر من الأحادية الحزبيَة

لا يُمكن الحديث عن استقلال الجزائر من دون الحديث عن المرأة الجزائرية[1]، التي وقفت حسب السردية التأسيسية جنباً إلى جنب مع الرجل في معركة الخلاص من المحتل الغريب. كعادة المجتمعات عموماً والعربية على وجه الخصوص، لا يتم تصوير العدوّ باعتباره مغتصباً للأرض فقط، وإنما للنساء كذلك[2]. لذا يذهب الرجال إلى المعارك لهدفين رئيسين: **الأوّل**، استعادة الأرض؛ و**الثاني**، حفظ العرض ممثلاً بالمرأة. من هنا، تبدو المرأة وكأنّها تُحاول أن تتحرر من نظرة الرجل باعتبارها منبعاً للفضيحة إذا ما تم اغتصابها، وهذا يدفعها إلى حمل السلاح وإثبات أنّها قادرة على حماية نفسها وشرف عائلتها.

لقد رسمت الحالة الجزائرية أمام النساء طريقين ثالثهما ترك الجزائر والسفر إلى أوروبا؛ الأوّل مساندة النظام ودعمه خوفاً من المجتمع والإسلاميين، والثاني مُعارضة النظام والاستسلام للنظرة الجندرية السائدة التي تعتبر المرأة إنساناً من الدرجة الثانية.

وكعادة المجتمعات الشرقية، يعرّف المجتمع الجزائري شرف الرجل بأحادية؛ فإذا ارتكب الرجل خطيئة يُلام هُو، وحتّى وإن تم سحب اللوم على عائلته فإنّ الأمر لن يكون بحديّة. في الوقت الذي يعرَّف شرف المرأة بصفة تعددية، فشرف المرأة من هذا المنظور هو شرف والدها، وأخوتها، وأعمامها، وأخوالها، وأجدادها، وقبيلتها وعشيرتها وربّما كلّ المنطقة. لذا تبدو المرأة أكثر حرصاً على نفسها من حرص الرجل على نفسه، فهو لن يخسر الكثير إذا تمرّد في الوقت الذي تخسر هي كلّ شيء حتّى ولو كانت ضحية. لا يَخرجُ تفسير مساهمة المرأة في تحرير الجزائر عن هذا المنطق، إذْ إنّها بتحرير نفسها وحملها للسلاح فهي تُبعد شبح تلويث الشرف عن عائلتها، حتّى ولو كانت ضحية رغبة حيوانية لجندي فرنسي أتى للبحث عن أخيها أو والدها.

كحالة كلّ الحروب، تعيش النساء هاجس الاغتصاب، وتلطيخ سمعة العائلة، لذا فإنّها تسعى جاهدة للحؤول دون ذلك، بدرجات هستيرية في كثير من الحالات. يجعلها هذا الهاجس تتوقف

(1) ترى جميلة عمران أنّ مشاركة المرأة الجزائرية في الحرب التحريرية كانت عاملاً حاسماً في نجاحها، كما ترى أنّ تاريخ السيدات الجزائريات المقاتلات هو النصف الآخر المنسي من تاريخ الجزائر. انظر: Djamila Amrane, «Les Combattantes de la guerre d’Algérie,» *Matériaux pour l’histoire de notre temps*, vol. 26 (1992), pp. 58-62.

(2) تنقل جريد **الشروق** الجزائرية شهادة الزهرة؛ وهي سيدة جزائرية تعرّضت للاغتصاب خلال سنوات الثورة التحريرية. انظر: فضيلة مختاري، «هكذا تعرّضنا للاغتصاب على يد «حركى» وفرنسيين» الشروق أونلاين، 2014/9/12، <https://goo.gl/AQ7NAw> (تم الاسترجاع بتاريخ 13 كانون الثاني/يناير 2018).

عن عيش أنوثتها، أو حتّى التعبير عنها سواء عبر جمالها أو حتّى طريقتها في المشي؛ إذْ تنزع إلى الحديث بخشونة، وتحمل السلاح، وتتحدى قسوة الطبيعة في سبيل إيصال الغذاء والسلاح واللباس لزوجها أو أخيها المُرابط في الجبل. وفي كثير من الأحيان تفعل هذا سيّدات في مقتبل العُمر لتوصل رسالة مفادها أنّها لم تُغتصب وليس هُناك أثر للحمل على بطنها. الواقع أنّ المرأة الجزائرية في الحرب التحريرية هدفت إلى التحرر من استعمار أجنبي في إطار صلبٍ من الأبوية والذكورية المحليّة؛ أي التحرر من الرجل الأبيض المستعمِر ضمن قواعد يرسمها الرجل الجزائري المستعمَر؛ إذاً، لم ترسم المرأة الجزائرية قاعدة حريّتها بنفسها كما لم ترسم حدودها ولا أفقها، إذْ بقيت تُراوح بين سخطها على الفرنسي وخضوعها لمنطق الجزائري.

ترسم السردية التاريخية الجزائرية الرسمية صورة بُطولية مُنصفة إلى حدّ بعيد في حق السيّدات الجزائريات اللائي شاركن في تحرير الجزائر من الاستعمار. وقد تمّ تخليد ذكراهنّ تماماً كما تخليد ذكرى المجاهدين والشهداء من الجنس الآخر؛ إذْ أُطلقت تسميات شوارع ومدارس باسم شهيدات، وكثيراً ما يتم الاحتفاء بالأحياء من المجاهدات وتكريمهنّ. لكنّ المشكلة الرئيسية في الروايَة الرسمية عن المرأة إبّان الاستعمار ومسارات التحرّر منه تفترض ضمنياً بطريقة أو بأخرى خروج المرأة من الفضاء العام تاركةً المجال للرجال الذين انفردوا بالحكم بعد ذلك. وقد تمّ تطوير شعارات ما بعد استعمارية ذات نزعة إقصائية في حقّ السيدات؛ كتلك التسمية الفخرية التي تُطلق على الجزائر باعتبارها بلد المليون ونصف المليون شهيد. هذا النوع من الشعارات الذي يبني عند تكريره وترسيخه تاريخياً صورة اجتماعية تحيّد المرأة من الروايات البطولية المُؤسسّة للجمهورية الجزائرية المُعاصرَة.

بعد استقلال الجزائر في أوائل ستينيات القرن الماضي؛ رسم التاريخ سياقات جديدة وجدت فيها المرأة الجزائرية نفسها. سُلطوية أبوية لا تعترف بالتعددية، لا تختلف كثيراً عن السياق السابق إلا بتراجع الخوف الهستيري من اغتصاب جندي فرنسي من شأنه تلطيخ شرف عائلي يُعيد إنتاج نفسه في الذاكرة الجماعية لأهل الضحية. لقد كان المشهد العام لوضع الجزائر المستقلّة هو سُلطة تُشبه بنية السلطة الاستعمارية من حيث الشكل، وفي بعض الأحيان الممارسة الإقصائية، لكنّها تختلف في السرديات والشعارات المستعملة المستقاة من السياق التاريخي العروبي والاشتراكي السائد آنذاك. كانت الجزائر المُستقلّة ثورية في كلّ شيء إلا في رؤيتها الجندرية للمرأة[3] باعتبارها وسيلة تحرر دون أن يكون هذا الهدف جزءاً أصيلاً منها. فرمز الحريّة في الجزائر هو رجل موجود في الجبال. ولكنّ وسائلها عديدة من ضمنها سيّدة

---

(3) نلمس في جزائر ما بعد الاستعمار سيطرة المفاهيم الذكورية في قضايا بناء الأمة وهندسة الدولة، يتم معها إقصاء النساء على الرغم من تقديسهن خطابياً. يجعل هذا الجزائرية شبيهة بحالة بناء القومية الهندية حسب توصيفات أوما ناريان. انظر: Uma Narayan, *Dislocating Cultures: Identities, Traditions and Third-World Feminists* (New York; London: Routledge, 1997), pp. 3-39.

تستغلّ جمالها بهدف عبور حاجز؛ أو تُخاطر بحياتها من أجل إعالة المُرابطين في الميدان وتقدم أعمالاً طبيّة لهم(4).

تفطّنت النساء الجزائريات، تماماً كما فعل الرجال، إلى أنّهن لم يتحررن من استعمار للسقوط في نسخة معدّلة عنه لكنّها تتطابق معه؛ وقد عملن في إطار المسموح لهنّ للدفع بتعددية سياسية من شأنها المساهمة في تعميق الحريات الشخصية والسيّاسية في الجزائر المستقلّة، إذْ إنّه وبعد أكثر من ربع قرن من استقلال الجزائر خرجت النساء إلى جانب الرجال، في صورة تمّ معها إعادة إنتاج اللحظة التاريخية الاستعمارية، غير أنّ الخصم هذه المرّة ليس غريباً مغتصباً، وإنّما هو محليّ استفرد بالسلطة وضخّم من محاكاته للإدارة الاستعمارية السابقة(5). لقد خرج الجزائريون رجالاً ونساءً في ما يُعرف تاريخياً بأحداث أكتوبر 1988 رافعين شعاراً مفاده النظام القاتل، وقد جوبهت هذه الانتفاضة الجريئة والسبّاقة في تاريخ المنطقة برصاص حيّ تم تبريره بأن المؤسسة الأمنية لم تكن تملك طلقات مطاطيّة، وبرواية رسمية مفادها أنّ الأمر مجرّد «صراخ أطفال»(6).

إنّ المرأة الجزائرية في الحرب التحريرية هدفت إلى التحرر من استعمار أجنبي في إطار صلب من الأبوية والذكورية المحليّة؛ أي التحرر من الرجل الأبيض المستعمِر ضمن قواعد يرسمها الرجل الجزائري المستعمَر.

دفعت هذه الهبّة التحررية الجديدة المؤسسة السياسية في الجزائر المستقلّة إلى صياغة أول دستور تعددي في تاريخ الجزائر المستقلّة، يتيح مجالاً لإقامة أحزاب سياسية، ويرسم هامشاً أوسع لمنظمّات المجتمع المدني، والحركة الجمعوية وغيرها. لقد شكلّت هذه الحركية الاجتماعية ثورة على فلسفة الدولّة الأبوية وكذا على بيروقراطيتها التي تُعيد إنتاج المُستعمر في ثوب استقلالي. والملاحظ أنّ سيدات عدّة برزن في هذا الحراك دعمن الرئيس الحالي وأصبح بعضهن وزيرات في حكوماته، كالأمينة العامّة لحزب العمال لويزة حنون التي دعمت عبد العزيز بوتفليقة والناشطة خليدة تومي التي شغلت منصب وزيرة الثقافة.

---

(4) تنقل الباحثة الجزائرية مغنية الأزرق تصريحات شخصيات تاريخية مهمّة في الثورة الجزائرية حول دور المرأة الأنثوي والحميمي وما لذلك من أثر في نفسية المقاتلين. انظر: Marnia Lazreg, *The Eloquence of Silence: Algerian Women in Question* (London: Routledge, 1994), pp. 118-140.

(5) تُشير مونيك غادون إلى أنّ الحراك النسوي في الجزائر لم يكن يقدّم نفسه أوائل الثمانينيات باعتباره نسوياً بقدر ما كان يتحصّل على تنازلات من طرف الدولة باعتباره امتداداً للجهاد وتحرير الجزائر: Monique Gadant, «Les Femmes Algeriennes: Quel enjeu?,» *Journal des anthropologues,* vol. 63 (1995-1996), pp. 67-71.

(6) رشيد تلمساني، «الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية،» أوراق كارنيغي (7 كانون الثاني/يناير 2008)، ص 1 ـ 22، <https://goo.gl/mCsPih>.

يقول عالم الاجتماع الفرنسي بيار بورديو إنّه لا نجاح لثورة ما لم تعرف طبيعة الدولَة جيّداً. هذا ما حدث فعلاً، فالحراك الاحتجاجي الذي طبع الثمانينيات لم يكن يُتقن مهارة قراءة المجتمع والسلطة جيّداً، وفهم ما ستفرزه هذه الحركيَة المجتمعية، التي أنتجت وصول الإسلاميين إلى الحُكم، وانقلاب العسكر عليهم. هذه الظروف تشكّل عاملاً حاسماً في توجهّات الحركة النسويَة الجزائرية في تسعينيات القرن العشرين. هذا ما سيتّم تحليله في المبحث الثاني.

ثانياً: «الاستعمار الجديد» منعطف الإسلاميين

تُسمّي الباحثة مغنيَة الأزرق مرحلة الإسلاميين بالاستعمار الجديد[7]، كونهم قاموا باحتلال الفضاء العام، وكذا مُحاولتهم إعادة تشكيل التديُّن الشعبي في الجزائر. قد أختلف مع الأزرق في جعلها الإسلاميين المنتخبين ديمقراطياً كمستعمر جديدٍ، لكننّي في نفس الوقت أتفق مع ادعائها أنّ الإسلاميين عملوا على إحداث قطيعة مع التديُّن الجزائري القديم، والدفع بمشروع شمولي يبدو وكأنّه يُعيد فتح الجزائر و«تعميد» الجزائريين من جديد، ليس من مُنطلقٍ ديني بقدر ما يبدو المنطلق سياسياً.

في الجزائر، كان الخطاب الإسلامي وممارسة الإسلاميين السياسية تظهر جليّاً في الموقف من النظام الحاكم، وكذا الموقف من المرأة، وبخاصّة في ما يتعلّق بحضورها في الفضاء العام، ومسألة الحجاب واللباس الإسلامي وغيرها. وقد فهمت السيّدات العلمانيات اللاتي شاركن في حراك تشرين الأول/أكتوبر 1988 أنهنّ سيقصون من جزائر الجبهة الإسلامية، وأنّ آلة الديمقراطية التي أرادوها ستُحطم بمجرّد أنّ تُوصل الإسلاميين إلى الحُكم. كانت هذه الريبة مشتركةً بين كثير من الأطراف السياسية في الجزائر بمن فيهم الإسلاميون الآخرون.

من البديهي التساؤل ما إن كان العداء للإسلاميين مبنياً على دلائل وقرائن واقعية أم هو مجرّد تنافس سياسي كونهم سيطروا على المجالس البلدية (المحلية) والولائية (المحافظات) في مطلع التسعينيات. وكانوا على بعد خطوات من السيطرة على البرلمان الجزائري. كجواب عن هذا السؤال يُمكن القول إنّ مشكلة الإسلاميين كانت خطابهم. هذا الأخير الذي بُني على اعتبار أنفسهم بديلاً مقدّساً من الآخرين، مدفوعين بحماسة كونهم متديّنين وأنّ المجتمع كان يدعمهم بدليل أنّه صوّت لهم. في ما يخصّ الدعامة **الأولى** لخطابهم السياسي، رأى الإسلاميون في أنفسهم مصلحين دينيين، جاءوا ليطبقوا شرع الله، وتدمير ما يُمكن أن يسمّى شذوذاً عن الدين الإسلامي من فنّ ودور سينما وحانات وغيرها، علماً أنّ العاصمة الجزائر كانت تقترب في شكلها من العواصم السياحية في أوروبا، بالرغم من كون الجزائريين متديّنين ومحافظين على طابعهم المُحافظ.

---

(7) مغنية الأزرق، «الإسلام السياسي وإعادة استعمار الجزائر،» في: إدريس مغراوي [وآخرون]، **ما بعد الاستعمار والقومية في المغرب العربي التاريخ والثقافة والسياسة**، إعداد وتحرير علي عبد اللطيف أحميدة؛ ترجمة جمعة عمر بوكليب؛ راجع الترجمة أمين الأيوبي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014)، ص 191.

أمّا الدعامة **الثانية** المتعلّقة بالدعم المجتمعي للجبهة الإسلامية للإنقاذ، فقد حصل كونهم جاءوا من خلفيات شعبية من جهة، وأنّهم صادروا سُخط الجزائريين على النظام القديم، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ احتجاجات 1988 كانت نتيجة لانهيار أسعار البترول والأزمة الاقتصادية الخانقة التي عرفتها الجزائر أواسط الثمانينيات؛ هذا ما دفع الإسلاميين إلى التركيز على العمل الخيري كجزء من استراتيجية سياسية متكاملة. لكن، هل انتخب الجزائريون الإسلاميين لأنهم بديلٌ ناجع للنظام القديم أم لكونهم متديّنين، وأنّ الشخص المتديّن قادر على ردع غرائزه، الأمر الذي يجعله غير ظالم للآخرين. شخصياً، أميل إلى مقاربة ثالثة تتعلق بكون الانتخابات التي تلي أيّ حراك مجتمعي ضخم عادة ما تكون انتقاماً من النظام القديم، أكثر من كونها خياراً عقلانياً مؤسساً على قراءة متأنية للبرنامج السياسي والرؤية السياسية للمتنافسين. لقد انتقم المجتمع السياسي عبر تصويته للجبهة الإسلامية من نظام الحزب الواحد المتمثل بابتلاع جبهة التحرير الوطني ومعها النخبة العسكرية لمؤسسات الدولة واحتكارهم تعريف السيادة، وتوزيع الثروة وغير ذلك.

بعد أول انتخابات تشريعية في الجزائر التعددية، التي تفوقت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ على منافسيها، أوقفت المؤسسة العسكرية في مطلع سنة 1992 المسار الانتخابي وألغت نتائج الانتخابات، لتتلو ذلك أحداث على شاكلة تعيين رئيس للبلاد، وإعلان حالة الطوارئ؛ الوضع الذي جعل الإسلاميين الذين وصلوا بطريقة ديمقراطية يجدون أنفسهم أمام انقلاب استُغلت فيه بيروقراطية الدولة لاجتثاثهم في إطار سلوك بلغ حدّ التنكيل بهم، وكأنّ الدولة العميقة انتقمت لنفسها من منافس كان على وشك الإمساك بزمام السلطة من جديد، من منطلق أنّ عصب العملية الديمقراطية هو البرلمان، الذي يشرّع قوانين البلاد، ويرسم توجهات الدولة داخلياً وخارجياً.

دخلت الجمهورية الجزائرية نفقاً مُظلماً من الصراع السياسي، طرفاه الواضحان بيروقراطية الدولة المسلّحة متمثلة بالجيش والشرطة والاستخبارات من جهة، وجماعات إسلامية مسلّحة أهمها الجماعة الإسلامية المسلحة والجيش الإسلامي للإنقاذ، من جهة أخرى. تأسست الأولى في 1992، بينما تأسس الثاني في 1993 والذي عبّر عن كونه امتداداً عسكرياً للجبهة مهمتّه استعادة حقّها المسلوب بعد أن انتخبت ديمقراطياً.

بغضّ النظر عن هوية الفاعل (الجماعة الإسلامية المسلحة، أو الجيش الإسلامي للإنقاذ)، يتذكّر الجزائريون والجزائريات العنف الذي أنتجته هذه الحرب المحفوظة في الذاكرة الوطنية تحت اسم العشرية السوداء، فقد كانت عمليات القتل تتّم في كثير من الأحيان عبر ذبح الضحية دون تمييز لصالح النساء والأطفال. وقد دفعت وحشية آلة القتل الكثير للتشكيك في كون هذه الجماعات اختُرقت من طرف الاستخبارات الجزائرية[8] بهدف تشوية صورة الإسلاميين داخلياً وخارجياً

(8) كمثال على هذه الادعاءات في كون الجماعات المسلّحة اخترقت من طرف الاستخبارات نجد كتاب الحبيب سويدية المعنوَن **الحرب القذرة**. يعرّف سويدية نفسه كونه ضابطاً سابقاً ويسرد أحداثاً تتعلق بارتكاب جرائم وإلصاقها بالإسلاميين. انظر: الحبيب سويدية، **الحرب القذرة: شهادة ضابط سابق في القوات الخاصة بالجيش الجزائري، 1992 ـ 2000**، ترجمة روز مخلوف (دمشق: ورد للطباعة والنشر والتوزيع، 2003).

ودفعهم لعدم التفكير مجدداً في تحدّي الدولة الجزائرية ممثلّة آنذاك بقيادات الجيش النافذة. في جوّ مرعبٍ كهذا تشكّل الوعي النسوي الجزائري الذي بنى هويتّه بموقف سلبي من الإسلاميين الذي اتهموا بخطف الفتيات من المدارس والجامعات، وبجرائم الاغتصاب[9]، وبإرغام السيدات على الصعود للجبل بهدف خدمة «المجاهدين» جنسياً بالرغم من كونهنّ متزوّجات وأمهّات لأطفال.

إنّ الإسلاميين عملوا على إحداث قطيعة مع التديُّن الجزائري القديم، والدفع بمشروع شمولي يبدو وكأنّه يُعيد فتح الجزائر و«تعميد» الجزائريين من جديد، ليس من مُنطلق ديني بقدر ما يبدو المنطلق سيًاسياً.

لقد تكوّن وعي نسوي جزائري مفاده أنّ دعم النظام القديم أهون من دعم الإسلاميين المسلحين. فالطرف الأوّل قد يُصادر خيار الشعوب، بينما يُصادر الثاني روحها. للإشارة فإن المجتمع الجزائري لم يكن يستعمل كلمة «القتل» بقدر ما كان يستعمل كلمة «الذبح»، فيقال مثلاً فلان «ذبحوه الإرهاب» كتعبير عن استعمال آلة حادة في القتل قد تكون سيفاً أو خنجراً أو غير ذلك. والتفسير الموضوعي لهذا قد يكون عدم قدرة الإسلاميين المسلحين على الحصول على أسلحة بسبب سطوة الجيش وسيطرته على الحدود فيمتنع تسليحهم من الخارج، وهذا ما يجعل مصدر حصولهم على أسلحة نارية هو قتل أفراد الأمن والجيش ومن ثمّ مصادرة أسلحتهم.

لقد لبست الجزائر ثوب حرب طاحنة خسر فيها الجميع، وبخاصّة النساء، الذين فقدوا عائلاتهم، وأهينوا في شرفهم من الناحيتين؛ الدولة والمسلحين. لكنهنّ اخترن الدولة في مقابل معارضيها، خوفاً من تحوّل الجزائر إلى دولة إسلامية من جهة، وخوفاً على حياتهنّ من جهة أخرى، ولعلّ العامل الثاني أكثر إلحاحاً من الأوّل.

ثالثاً: صعود النظام الصديق للنساء وتنامي الذكورية كبديل للتطرّف

طوت الجزائر حرباً دامت ما يقارب العشرية، وسنّت اللازم من القوانين لتشريع النسيان كقانون الوئام المدني والمصالحة الوطنية. ومن ضمن الرمزيات التي بناها النظام لنفسه هو اعتبار نفسه كصديقٍ للنساء ومحاولته الدائمة لإثبات موقفه الإيجابي منهنّ. وقد كان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لا يفوّت حضور مناسبة عيد المرأة، وحتى بعد مرضه يُداوم على مُخاطبتهنّ عبر رسائل مكتوبة.

(9) Mohammed M. Hafez, «A Political Process Explanation of GIA Violence in Algeria,» in: Quintan Wiktorowicz, ed., *Islamic Activism: A Social Movement Theory Approach*, Indiana Series in Middle East Studies (Bloomington, IN: Indiana University Press, 2004), p. 37.

نجح النظام الجديد في كسب الحركة النسويَة لأسباب عديدة؛ كونه بديلاً من الإسلاميين المتطرفين، وقادراً على بت قضايا على شاكلة ضحايا الإرهاب، وأهم من ذلك قضية المفقودين التي قلّما يتم تناولها، والمتعلقة باختفاء جزائريين وجزائريات خلال العشرية السوداء دون علم أهاليهم إذا أحياءً أم أمواتاً. كثير منهّن معلّمات وطالبات جامعيات وموّظفات، أو حتّى نساء عاديات. وعلى الرغم من عدم قدرة النظام على حلّ مسألة المفقودين، إلّا أنّه ما زال شريك النساء ومدعوماً من الحركة النسوية في جزائر ما بعد المأساة الوطنية.

يتصفّ النظام الجزائري الحالي بطبيعته الكوربوراتية، أي بيده التي تمتد إلى مناحي الحياة الاجتماعية كافة. فهو الذي يُعطي الاعتماد للجمعيات النسويَة، وهو الذي يدعمها، والعكس صحيح. وهذا يجعل ولاء هذه التشكيلات المدنيَة لرئيس الجمهورية، ويضمن استمرار دعم الحراك النسوي لبرنامجه وبقائه في الحُكم. والمقابل هنا هو دعم نشاطهنّ من جهة، وكذا تقويتهنّ في مقابل مجتمع ذكوري يرى علاقة الرجال بالنساء علاقة صفرية، أي أنّ نجاح أحدهما يعني إلغاء الآخر.

لقد مثّلت الطبيعة الذكورية للمجتمع الجزائري بعد المأساة، نفس الدور الذي أداه الإسلاميون خلالها، إذ يظهر عداء مجتمعي تجاه النساء الجزائريات اللائي يدخلن الفضاء العام، ويظهرن في وسائل الإعلام وكذا وسائل التواصل الاجتماعي، وفي كثير من الأحيان يتّم وصفهن بالعاهرات عبر استرجاع السرديات الدينية المتعلقّة بشكلهن، وكذا أطروحاتهم الرافضة لتعدد الزوجات ومساواة المرأة بالرجل وغير ذلك من القضايا الحقوقية التي تطرحها النساء الجزائريات. والواضح أنّ النساء الداعمات للرئيس يأخذن نصيباً أكبر من الشتم والتشكيك في شرفهن ودينهن.

لقد انتقم المجتمع السياسي عبر تصويته للجبهة الإسلامية من نظام الحزب الواحد المتمثل بابتلاع جبهة التحرير الوطني ومعها النخبة العسكرية لمؤسسات الدولة واحتكارهم تعريف السيادة، وتوزيع الثروة وغير ذلك.

وقد كان للإعلام الخاص في الجزائر دور سلبي في التسويق للمرأة الجزائرية، والمثير للاهتمام هو أنّ القنوات الخاصّة المعروفة بخطّها التحريري الموالي للنظام تبدو أكثر قسوة على النساء. على سبيل المثال تناولت قناة النهار قضية البنات اللائي يسكنّ الإقامات الجامعية قادمات من مناطق خارج الجامعة، ليستغلّن غياب رقابة الأهل في الخروج ليلاً للسهر والشرب وغير ذلك. استجابت ذكورية المجتمع الجزائري بوصف الطالبات بالعاهرات، وبأنهنّ يفقدن عذريتهنّ بمجرّد انتقالهنّ للعيش والدراسة في العاصمة.

وعند كلّ منبه مجتمعي تصرّ الحركة النسوية الجزائرية أكثر على دعم النظام الحاكم الموصوف سلطوياً لتظهر بعدها إحدى الناشطات التي تُنادي بوضع تمثال لرئيس البلاد عبد العزيز بوتفليقة وقائد الجيش القايد صالح. قد يبدو الأمر مجرّد تملقٍ سياسيّ وإثبات ولاء للنظام الحاكم، لكن يُمكن القول إنّ هذا الطلب يَختصر رؤية الحركة للنظام الحاكم. فالجيش حمى النساء وما

زال يحميهنّ من التطرّف الإسلامي بينما يحميهنّ الرئيس من ذكورية مجتمعية قاسية ترى المرأة كنسخة عن الطالبات الجامعيات كما صورتهّن قناة النهار.

يستفيد النظام الحاكم من صراع النسوية مع المجتمع الجزائري، بل ويستثمر فيه، وذلك لاستمرار دعم الحركة النسوية له، وبخاصّة أنّ أعضاء هذه الجمعيات يسوقن في الخارج لجدّية النظام الحالي في تمكين المرأة وإعطائها حقوقها كاملةً ولا سيَّما في ما يخصّ حقها في تقلّد المناصب، وتجنيس أولادها، وكذا الحقّ في خلع زوجها، والاستفادة من مساعدات الدولة في حالة طلاقها عبر صندوق المطلّقات. يُضاف إلى ذلك حمايتها من التحرّش عبر قانون يجرّم هذا الفعل ويعاقب عليه. من هذا المنطلق لا تعدّ الحركة النسوية إلّا زبوناً عند النظام وخادماً له[10]، في مقابل حماية متخيّلة من مجتمعٍ تتزايد فيه مشاعر الذكوريَة والعداء للنساء.

من البديهي أن النقد حول تنامي المشاعر الذكورية في المجتمع الجزائري قد يتعلق بالأسئلة التالية: هل أصبح الشعب الجزائري ذكورياً أبوياً فجأةً؟ ألم يكن ذكورياً من قبل؟ ولماذا التركيز على هذه اللحظة التاريخية بالضبط لوصفه كذلك؟

كردّ على هذا النقد لا بدّ من الانتباه إلى خطاب النظام القائم تجاه النساء. فبتصويره لنفسه كصديق مُدافع عن حقوق المرأة، والتركيز على ذلك في كلّ مناسبة، حتّى بأساليب تحمل معها إهانة خطابيَة للرجال، تكوّن تفسير شعبي للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية، ولا سيَّما البطالة، بحظوة النساء لدى النظام القائم. وكونهنّ الوحيدات القادرات على إيجاد وظائف بينما يفشل الرجال في ذلك. إنّ الممارسة الخطابية الرسمية المتميّزة بالشعبوية غير البريئة لصالح النساء أنتجت في حصيلتها توتراً دائماً يجعل علاقة المرأة بالرجّل في المجتمع صفرية، بحيث إذا ما نجح أحد فشل الآخر.

رابعاً: النساء المسكوت عنهنّ: ضحايا بيروقراطية الدولة

ذكرت أعلاه سببين دفعاً بالحركة النسوية الجزائرية للتعاقد مع النظام الحاكم ودعم استمرار طبيعته السلطوية، هما الماضي المتمثّل بالعشرية السوداء والحاضر المتمثّل بتزايد المشاعر الذكورية تجاه المرأة. وإلى جانب كون النسوية تُنتقد في كونها نسوية مُحافظة تدعم النظام

---

(10) كمثال على هذا، تُشير ماري بلانش تاهون إلى أنّه من أوجه استغلال النظام الحاكم في الجزائر للمرأة هو استعمالها في الانتخابات والتعويل عليها تفادياً للعزوف التام عنها. انظر: Marie-Blanche Tahon, «En Algérie: Des citoyennes «à part entière»,» papier présenté à: *Genèse de l'État moderne en Méditerranée: Approches historique et anthropologique des pratiques et des representations*, Actes des tables rondes internationales tenues à Paris (24-26 septembre 1987 et 18-19 mars 1988) (Rome: École française de Rome, 1993), p. 454.

الحاكم علناً، فهي تُنتقد كذلك في كونها انتقائية وإقصائية في تعريفها للمرأة، وتحوّلها إلى نادٍ مُغلق يسوّق لنمط معيّن من السيّدات.

يستفيد النظام الحاكم من صراع النسوية مع المجتمع الجزائري، بل ويستثمر فيه، وذلك لاستمرار دعم الحركة النسوية له، وبخاصّة أنّ أعضاء هذه الجمعيات يسوقن في الخارج لجدّية النظام الحالي في تمكين المرأة وإعطائها حقوقها كاملةً.

لقد نشأت الحركة النسوية الجزائرية في المدن الجزائرية الكبرى[11] (خصوصاً الجزائر ووهران)، وبقيت حبيسة المدينة، لتحصر نفسها في إطار مغلق يجعل من السيدة الجزائرية تلك المتعلّمة التي تسكن حيّاً راقياً وتتحدث الفرنسية على اللهجة الباريسية. وتُبدي تحفظّات عن نفوذ الدّين في السياسة، بعبارة أخرى السيّدات العلمانيات[12] من ساكنات المدينة. وقد كان هذا على حساب ساكنات الريف من جهة، وعلى حساب النساء اللائي تعرضن لعنف بيروقراطية الدولة أثناء المأساة الوطنية، أي أنّ تعريف الضحية وحيّز المظلومية تمّ تضييقه بطريقة يتم معها إقصاء أرامل وبنات الإسلاميين المتورطين في أعمال ضدّ الدولة. هذه الفئة تعدّ من الفئات المسكوت عنها من النساء، حيث إنّ الدفاع عن حقوق النساء يتخّذ منحى يقصيهن ويجعلهن في نفس مستوى أزواجهن وأبنائهن الإسلاميين الذين حملوا السلاح، لتكون النسوية الجزائرية بذلك أنانية في دعمها للسلطوية وأنانية كذلك في انتقاء نوع معيّن من النساء ليتّم الدفاع عنه.

حاولت الباحثة شريفة بواتة في دراسة قصيرة لها استحضار النسوية الإسلامية في الحالة الجزائرية، التي بدأت في النشاط عقب إجازة التعددية أواخر الثمانينيات[13] كمقابل للنسوية العلمانية التقليدية. لكنّها لم تتطرق إلى فئة النساء اللائي كنّ ضحايا لبيروقراطية الدولة الأمنية، وعانين تماماً كما عانى الإسلاميون من الرجال في المعتقلات والتعذيب وغير ذلك من ممارسات العنف. يكشف لنا هذا الإقصاء في حقّ ضحايا الدولة فرضيةً ونمطاً تفسيرياً مفاده أنّ الإسلاميين هم دائماً مصدر العنف وأنّ الجزائر كانت مقسّمة بين قوة خير متمثلة بالدولة وقوّة ظلام متمثلة بالمتطرفين الحاملين للسلاح. وحتّى مغنية الأزرق تحدّثت في دراستها المذكورة سابقاً[14] عن السيّدات اللائي كنّ يُختطفن من طرف الإسلاميين بهدف زواج المتعة حسب تعبيرها، ولم تتعرض

---

(11) Monique Gadant, «Quelques réflexions sur le mouvement des femmes en Algérie: Nationalismes et luttes féminines,» *Journal des anthropologues*, vol. 42 (1990), pp. 109-116.

(12) للتوسع أكثر في ما يخصّ النسوية العلمانية الجزائرية، انظر دراسة لأحمد رواجية: Ahmed Rouadjia, «La Lutte des femmes laïques en Algérie,» *Confluences* (autumn 1998), pp. 57-65.

(13) Cherifa Bouatta, *Evolution of the Women's Movement in Contemporary Algeria: Organization, Objectives and Prospects*, Working papers, no. 124 (The United Nations university, 1997), p. 37.

(14) الأزرق، «الإسلام السياسي وإعادة استعمار الجزائر».

لأولئك اللواتي كنّ ضحايا الأجهزة الأمنية، سواء كوسيلة ضغط على أقاربهن من الإسلاميين، أو تحت ذريعة إيواء الجماعات الإرهابية.

خاتمة

بينت من خلال هذه الدراسة أنّ الحركة النسوية الجزائرية المُعاصرة هي نسوية داعمة للسلطوية، وتدخل في علاقة تعاقدية مع النظام الحاكم يسندها وتسنده. وقد قمت باستعمال التاريخ لتبيان تشكلّ وعي هذه الحركة لذاتها وكذا المخاطر التي تحيط بها.

إنّ هوية الحركة النسوية الجزائرية بُنيت على هاجس الخوف من الإسلاميين، من منطلق أنّ التيار العلماني كان مسيطراً عليها، مع وجود نموذج نادرٍ للنسوية الإسلامية. فقد تخوّفت من تحوّل الجزائر إلى إيران ثانيَة، كما تخوفت من الجرائم الدموية التي كانت تُنسب إلى الإسلاميين على الرغم من وجود بعض الروايات التيّ تشكك في أنّهم من فعلوا ذلك، وتُدافع عن فكرة أنّهم اختُرقوا من طرف مؤسسات الدولة الأمنية. وبعد مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عقب المأساة الوطنيَة، وقفت الحركة النسوية إلى جانب النظام الجديد ودعمته من منطلق أنّه القادر على معالجة قضايا الحرب الأهلية المتمثلة أساساً بضحايا الإرهاب، وكذا ملف المفقودين الذي يعدّ من أكثر الملفات حرجاً وتعتيماً في الجزائر المُعاصرة.

إضافة إلى ما سبق، لقد بيّنّا أن السلطوية في الجزائر تستغلّ الحركة النسوية سياسياً، وتستثمر في صراعها الدائم مع الذكورية والأبوية التي يتميّز بها المجتمع الجزائري. كما سلطت الضوء على فكرة أنّ الخطاب السياسي الشعبوي المعبّر عن صداقة النظام الحاكم للنساء، والذي يتجاوز أحياناً في حقّ الرجل، أنتج نقيضه حين امتزج مع واقع اقتصادي صعب، ما جعل العقل الذكوري يفسّر قضايا كالبطالة مثلاً بحظوة النساء لدى النظام، وهو ما يجعل النساء حسبه أكثر حظّاً في الحصول على العمل.

كما حاولت نقد التوجه النسوي الذي يُنمّط شكل المرأة الجزائرية، ويرسم صورة غير بريئة عن هويّة الضحية باعتبارها تلك التي تعرضّت للعنف الصادر عن الإسلاميين المتطرفين، وهذا يجعل الدولة خارج دائرة المساءلة والنقد □

تمثلات الجندر عند الشباب العربي: بين الاجتماعي والأكاديمي(*)

ياسين اليحياوي(**)

باحث مغربي، متخصص في التاريخ الديني والاجتماعي.

مروان محمد علي

باحث كندي، متخصص في علم الاجتماع.

أولاً: في الإطار النظري

1 ـ طريقة إجراء المُقابلة

خلال المرحلة الأولى من إعداد هذه الدراسة، اعتمدنا على إجراء مقابلات مع ستة طلبة من الوطن العربي يُكملون دراساتهم العليا في تخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية بالجامعات العربية. وقد ارتأينا اختيار المنهج النوعي، لكونه من بين طرائق جمع المعلومات التي تولي أهمية لوجهة نظر المُشاركين في إعداد البحث، وتُلبي مُتطلبات إنتاج معرفة بين ـ ذاتية، وهو القصد من إعداد هذه الدراسة. ولم نعتمد داخل المنهج النوعي، على المقابلة المُنظمة التي تُوجِّه وتُؤطِّر فيها الأسئلة بناء على وجهة نظر الباحث، والتي تجعل المُحاوَرين في وضع سلبي غير متفاعل، بل استندنا تحديداً إلى طريقة المُقابلة شبه المُنظمة (Semi-structured) لما تسمح به من تفادي علاقات السلطة ذات الاتجاه الهرمي بين الباحث والمشارك في البحث. ولكي نتمكن من تفادي السقوط في هذه العلاقة، اعتمدنا على التأطير الذي وضعته ألان بريمان للمقابلات شبه المنظمة[1]، حيث العلاقة بين الباحث والطرف الآخر تتميز بوجود نوع من الألفة؛ وتبادل أطراف الحديث عند إجراء المقابلة؛ ومنح مساحة أكبر للأفراد الذين أجريت معهم المقابلات، مع إعطاء أهمية لوجهات

(*) نتقدم بالشكر الجزيل للدكتورة دانا علوان والدكتورة صوفي ريشتر ديفوري (Sophie Richter-Devroe) على تعليقاتهما المفيدة على النسخة الأولى من هذه المقالة، وعلى توجيهاتهما القيمة أثناء الإعداد الأولي للبحث.

(**) البريد الإلكتروني: yahyaouiyassine@gmail.com.

(1) Alan Bryman, *Social Research Method* (Oxford; New York: Oxford University Press, 2012), p. 492.

نظرهم في تحليل إشكالية الدراسة. مع ذلك، فإنَّنا نُدرك تماماً صعوبة التغلب على علاقات السلطة، ولعل الوعي بها يُساعدنا نهاية المطاف على التأمل في كيفية تأثيرها في عملية إنتاج المعرفة.

وجاءت خطة المقابلة لتُعالج ثلاث قضايا، شملت **الأولى** الحديث عما يتبادر في ذهن المُشارك عند سماع مصطلح الجندر، وكان الهدف من ذلك هو الوقوف على الكيفية التي يبني بها المُشارك تمثلاته حول الأدوار الاجتماعية؛ وجاءت **الثانية** لمناقشة مفهوم الجندر في السياق العربي وعلاقته بالغرب وبالاستعمار وبالبنى السياسية؛ أما القضية **الثالثة** فخُصصتْ لتمثلات المشاركين حول الجندر كوحدة للبحث وكحقل أكاديمي.

إنَّ انتشار النظام الأبوي داخل العديد من المجتمعات، وما صاحبه من تقسيم مُجنس للبنى المادية والاجتماعية، دفع إلى الاعتقاد أن التقسيم الجنساني للأدوار الاجتماعية هو مُعطى طبيعي وعادي.

وقد اختار المُشاركون في المقابلة عدم ذكر أسمائهم، لذلك أعطينا لكل مُشارك اسماً مُستعاراً من أجل تسهيل الإحالة عليهم داخل الدراسة، مع الإشارة إلى التخصص الذي يدرسه بالجامعة: سعد يُكمل دراسته العليا في العلوم السياسية والإدارية؛ إلياس في الإعلام والدراسات الثقافية؛ عبد اللطيف وجعفر في التاريخ الحديث والمعاصر؛ حمزة في اللسانيات؛ جمال في الفلسفة السياسية والأخلاقية.

2 ـ التقسيم الجنساني للأدوار الاجتماعية بين الاجتماعي والأكاديمي

إنَّ انتشار النظام الأبوي داخل العديد من المجتمعات، وما صاحبه من تقسيم مُجنس للبنى المادية والاجتماعية، دفع إلى الاعتقاد أن التقسيم الجنساني للأدوار الاجتماعية هو مُعطى طبيعي وعادي. لقد أدى الأمد الطويل إلى بلورة معقدة للرموز والمجاز، جرى من خلالها دمج الفروق البيولوجية بين الذكر والأنثى بوصفهما تعبيراً عن واقع موضوعي. يرصد بيار بورديو في كتابه **الهيمنة الذكورية**، الانقلاب الكامل بين الأسباب والنتائج الذي ميّز النظام الأبوي[2]، من خلال تركيزه على الكيفية التي استطاع من خلالها أن تتحول فحولة الذكر ـ أو انتصاب القضيب ـ من مُعطى بيولوجي إلى دلالة رمزية ومجازية على القوة والفضيلة والشرف؛ ومن طريق هذه الآلية يُمكن الوقوف بشكل أكثر دقة على الكيفية التي يُصبح من خلالها الاختلاف التشريحي بين الأعضاء التناسلية؛ تبريراً طبيعياً وموضوعياً على الصعيد الاجتماعي[3]، وحقيقة موضوعية لا يُمكن تجاوزها. إنَّ الجنسانية مُعطى تاريخي ـ ثقافي، تحول مع الأمد الطويل إلى هابيتوسات في لاوعي الفرد تفرض عليه أنماط السلوك وجنسانيته؛ وفي نفس السياق أيضاً، فإنَّ النظام الأبوي يقوم

---

(2) بيار بورديو، **الهيمنة الذكورية**، ترجمة سلمان قعفراني (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009)، ص 30.

(3) المصدر نفسه، ص 28.

بإعادة إنتاج بنيته الذهنية والاجتماعية مُكرساً نفس الفروق والاختلافات رغم ما تتمتع به المرأة في تاريخنا المُعاصر من استقلال فكري واقتصادي وسياسي. ولم تكن المقابلات التي أجريناها مع المُشاركين في البحث استثناء عما قدَّمه بورديو في نظريَّته.

ولا تعمل الأكاديميا بمنأى عن ديناميات الهيمنة الذكورية، فإذا ما أردنا الانطلاق من السياق الغربي، فإنَّ المهن والإدارة والمناهج وحتى معايير وقيم الفكر العلمي، وكذلك الممارسة الأكاديمية اليومية مجندرة. ويُمكن في هذا الصدد الإحالة على العمل الذي حرره كل من ليريس ألتيو وألبيرت ميل، حيث أجريا دراسة على المؤسسات ـ بما في ذلك المؤسسات الأكاديمية والتعليمية ـ باعتبارها مُكرسة للتقسيم بين الجنسين، وجرى التركيز على الكيفية التي يتم من خلالها بناء الهوية المؤسساتية وأثر ذلك في الفرد وفي استمرار التمييز الجندري[4]، إذ إنَّ تصورات الذكورة المهيمنة (Hegemonic Masculinity) تجد تعبيراً عنها في مصطلحات ومجازات اللغة السائدة في الأكاديميا. فلنأخذ على سبيل المثال التقسيم اللغوي للعلوم إلى: علوم صلبة أو قاسية (Hard) كالعلوم الطبيعية المتسمة بـ «الموضوعية» و«الحيادية»؛ وعلوم ناعمة (Soft) كدراسات الجندر. وهو تقسيم يستمد جذوره من توصيف جنسي أُلحق بالذكر والأنثى، مُستغرقاً أمداً طويلاً حتى ينتقل من المجاز إلى الحقيقة، فالذكر يتصف بالصلابة والخشونة والقوة والعقلانية، فيجعله أقرب إلى الموضوعية من الأنثى التي تتصف بالهشاشة والنعومة والضعف والعاطفة. ثم جاءت العلوم التي تأخذ منحى عقلانياً لتصنَّف كعلوم ذكورية، في حين صُنِّفتْ العلوم التي تتسم بجانب من اللايقين لتُلحق بالأنوثة. مثال آخر يعكس تغلغل الذهنية الذكورية المهيمنة في الأكاديميا هو الفصل بين الحقائق والمشاعر وربط الأولى بالعلوم الصلبة ـ وبالتالي بالذكورة ـ بينما ترتبط الأنوثة بالذاتية (Subjectivity) وبالعواطف، التي تقع خارج نطاق المعرفة العلمية النقية أو الخالصة، كونها تتناقض مع صورة العلوم في الأكاديميا، مُفتقرة إلى الحياد، سواء في الجانب العاطفي أو الجنسي[5].

إنَّ النظام الأبوي يقوم بإعادة إنتاج بنيته الذهنية والاجتماعية مُكرساً نفس الفروق والاختلافات رغم ما تتمتع به المرأة في تاريخنا المُعاصر من استقلال فكري واقتصادي وسياسي.

تُستخدم هذه التقسيمات على أنَّها حيادية وبريئة، بيد أنَّها في واقع الأمر تخدم إعادة إنتاج نمط علاقات القوة السائد في المجتمع والأكاديميا من خلال رفع مكانة الحقول المعرفية التي يشكل الرجال فيها القسم الأكبر من الباحثين فوق مكانة المجالات الأكاديمية التي يكون أغلب باحثيها

(4) Iiris Aaltio and Albert J. Mills, eds., *Gender, Identity, and the Culture of Organizations*, Routledge Studies in Management, Organizations, and Society (London: Routledge, 2002).

(5) Joan Cassell, «Perturbing the System: Hard Science, Soft Science, and Social Science, the Anxiety and Madness of Method,» *Human Organization*, vol. 61, no. 2 (2002), pp. 177-185.

من النساء[6]. يجب هنا أن لا ننسى أنَّه إلى حدود السبعينيات كان الحقل الأكاديمي، حقلاً ذكورياً بامتياز، ولا يعني هذا التوصيف أنَّ نسبة الرجال أعلى من نسبة النساء داخل الجامعات ـ وهو أمر حاصل ـ، غير أنَّ الجدير بالإشارة هنا هو أنَّ إنتاج المعرفة كان يتم بوصفه بلورة لرؤية الرجل، وهو ما انتقدته العديد من الباحثات النسويات. فإنْ كانت الموجة الأولى قد حققت مجموعة من المكاسب، من أبرزها الوعي بتاريخية الدور المنوط بالنوع الاجتماعي، فإنَّ الموجة الثانية التي بدأت مع السبعينيات امتازت بمُحاولات على نطاق أوسع، وبتنوع قضاياها وموضوعاتها؛ وكان من أبرزها الوعي بالنظرة الذكورية داخل التخصصات الأكاديمية للعلوم الاجتماعية والإنسانية[7]، وعما إذا كانت الأبحاث داخل المؤسسات الجامعية، مُكرسة للمركزية الذكورية[8]. لقد ساهمتْ مثل هذه القضايا في بلورة دراسات نسوية رامتْ إعادة إنتاج المعرفة الأكاديمية، وتخليصها من نظرة الرجل أو الهيمنة الذكورية المعرفية. تقول ريتا كروس مُعلقة على واقع الدراسات الأكاديمية: «من أبرز المُعوقات الأساسية، أنه عندما تُطرح إشكالية المرأة، تُعالج كما لو أنَّ المرأة جزء من حياة الرجل وشيء من بين باقي أشيائه التي يتعرف إليها داخل العالم. وهذا ما يجعل من المرأة لا تملك كينونة إلا من خلال اعتبارها موضوعاً يرتبط بذاتية الرجل، وبالتالي لا تُعتبر إنساناً إلا من خلال هذه الرابطة»[9].

إنَّ هذا التمييز وبناء النُظم المعرفية على نظرة الرجل للأشياء ـ التي من جُملتها النساء ـ هو ممارسة قديمة يُمكن رصدها مع بداية سيطرة المؤسسة الأبوية على البنى الصغرى للمجتمع مثل الأسرة؛ والبُنى الكبرى من قبيل الإمبراطوريات والمملكات[10]. وتختلف درجة هذه السيطرة من ثقافة إلى أخرى، لكن تظل الأنظمة الدينية بما تُنتجه من خطاب من أبرز المؤسسات الاجتماعية التي تُكرس التمييز الجندري وتسعى لإعادة إنتاجه[11]، وقد لاحظنا على طول الحوار مع المُشاركين في البحث، كيف استُعمل الخطاب الديني من أجل تبرير التفاوت بين كل من الرجل والمرأة، سواء في الجانب الاجتماعي أو الأكاديمي.

إنَّ هذا التفاوت في علاقات القوة يؤدي إلى استمرار التمييز على أساس مجندر في تقييم الكفاءة العلمية، وهي ممارسة لا تزال شائعة في العديد من الجامعات، سواء في العالم العربي أو

---

(6) Aaltio and Mill, Ibid.

(7) Rita M. Gross, *A Garland of Feminist Reflections: Forty Years of Religious Exploration* (Berkeley, CA University of California Press, 2009), p. 75.

(8) Valerie Saiving, «Androcentrism in Religious Studies,» *The Journal of Religion*, vol. 56, no. 2 (1976), p. 177.

(9) Gross, Ibid., p. 124.

(10) Michael Adas, *Agricultural and Pastoral Societies in Ancient and Classical History* (Philadelphia: Temple University Press, 2001), p. 118.

(11) Randi Warne, «Introduction: Gender and the Study of Religion,» *Method and Theory in the Study of Religion,* vol. 13, no. 2 (2001), p. 141.

في الغرب؛ هذا بالإضافة إلى تفضيل أغلب المؤسسات الأكاديمية القيم الثقافية المرتبطة بالذكورة من قبيل التنافسية والعقلانية، وتحديد فرص قبول النساء كجزء من هذه المؤسسات[12]؛ الأمر الذي يجعل العديد من القيم الأساسية لإنتاج المعرفة العلمية ـ على سبيل المثال الموضوعية والحيادية ـ، عبارة عن أساطير تستخدم لإنتاج علاقات قوة غير مُتكافئة، ومن ثمَّ تؤدي إلى ترميم النظام الأبوي وإعادة إنتاج الواقع والسيطرة عليه، وليس لشرحه أو لفهمه، وهو ما أشار إليه ميشيل فوكو[13] الذي حلل علاقات القوة وأثرها في إنتاج المعرفة.

ثانياً: تمثلات الجندر بين الطبيعي والاجتماعي

«إن جسد المرأة خُلق ضعيفاً ولا يسمح لها بمُزاولة بعض المهن التي تتطلب قوة جسمانية، من قبيل الجُندية أو العمل في سلك الشرطة أو كعاملة بناء»، بهذه العبارة برَّر سعد رأيه عن عدم قدرة المرأة على مزاولة وظائف خاصة بالرجال. ويتضح من خلال المقابلات مع المُشاركين الستة، أنَّهم يبنون رؤيتهم عن الدور الاجتماعي باعتباره مُعطى بيولوجياً وليس اجتماعياً. فالأدوار الاجتماعية للمرأة، أوكلتْ لها لأن طبيعتها الجسمانية هي الأنسب لهذه المُهمة، وقد اختلفت الحُجج المُستعملة من مشارك إلى آخر، غير أنَّها جميعاً تصب في نفس المعنى. فما ذهب إليه سعد، هو قراءة خارجية لجسد المرأة باعتبار كتلتها العضلية لا تسمح لها بمُزاولة مهام شاقة؛ في حين يذهب جمال إلى القول إن العمل الليلي غير مناسب للنساء: «إنَّ الأعمال التي يكون دوامها في الليل لا تُناسب النساء، نظراً للمخاطر التي قد تُواجههن في هذا الوقت من اليوم»؛ بينما يرى جعفر أن العمل المناسب للمرأة هو الذي يكون في بيتها: «في نظري أفضل عمل للمرأة الذي يُجنبها العديد من المخاطر هو العمل داخل بيتها».

يُمكن في هذا الصدد رصد ثلاثة عناصر تحكم التقسيم المُجندر للعمل حسب ما قدَّمه المُشاركون من أمثلة، الجسد والزمان والمكان؛ فهذه العناصر جميعها حاضرة بوصفها مُعطيات ذات بُعد بيولوجي موضوعي يتم من خلالها تحديد الأعمال والمهن المُناسبة للمرأة أو غير المُناسبة لها. ولكي يتسنى الانتقال من البيولوجي إلى الاجتماعي دون أن يُشكل ذلك أي تناقض على تقسيم الأدوار، استخدم أغلب المُشاركين المُعطى السيكولوجي، حيث وُظِّفت العاطفة باعتبارها ذات طبيعة أنثوية، في حين اعتبروا العقلانية ذات طبيعة ذكورية، وقد اعتمد جمال على هذا المُعطى لتفسير نُدرة التفلسف عند النساء، إذ يقول: «إذا نظرنا إلى التاريخ، سنجد ندرة في وجود فيلسوفات، أظن أن طبيعة المرأة العاطفية تُبرر هذا الأمر». ومن ذلك أيضاً ما ذكره عبد اللطيف عن مهنة القضاء ومديري المؤسسات والمهن المُرتبطة بالجيش، التي يرى أنَّها جميعاً تتطلب جانباً كبيراً من الحزم

(12) David Knights and Wendy Richards, «Sex Discrimination in UK Academia,» *Gender, Work and Organization,* vol. 10, no. 2 (2003), pp. 213-238.

(13) Michel Foucault, *Power/Knowledge: Selected Interviews and Other Writings, 1972-1977* (New York: Pantheon, 1980).

والعقلانية والشدة تفتقده المرأة، التي تتمتع بالعاطفة والليونة. مع ذلك، فإنَّ عبد اللطيف ينتقد اشتغال المرأة كمضيفة في الطائرة أو عاملة في الاستقبال أو في الفنادق أو عارضة للأزياء، حيث يؤكد أنَّ هذه الوظائف ذات بُعد جنسي تُخاطب الغرائز، وهي تعبير عن هيمنة ذكورية، إذ العمل فيها يتم داخل شبكة من العلاقات يُسيطر عليها الرجال ويستغلون ضعف النساء لأغراضهم الخاصة. وعلى الرغم من هذا الانتقال من جندرة الوظائف إلى انتقاد استغلال الرجال للنساء، فإنَّ المُهم بالنسبة لنا من ذكر هذا المثال هو الكيفية التي ترتبط بها العقلانية والقوة الجسمية بوظائف خاصة بالرجال في حين ترتبط العاطفة ونعومة الجسد ـ وأحياناً شهوانيته ـ بوظائف خاصة بالنساء. وإن حصل أن زاولتْ إحدى النساء مهناً خاصة بالرجال، فدائماً ما يتم عزوها إلى الاستثناء الذي يؤكد القاعدة؛ إذ القاعدة ههنا هي ثبات الأدوار الاجتماعية، ما دام جسد الإنسان ثابتاً بما في ذلك الزمان والمكان.

إنَّ هذا التقسيم حسب تمثلات المُشاركين، يأخذ بالاعتبار بُعدين أساسين: **الأول** أنه اختيار حر؛ و**الثاني** أنه اختيار يتناسب مع طبيعة المرأة؛ إذ ليس المُجتمع أو النظام الأبوي أو حتى الدولة في امتداداتها التاريخية، هي من فرضت على المرأة أن توجد في أدوار اجتماعية مُعيَّنة، وإنَّما طبيعتها الجسمانية واستعداداتها النفسية. يُعبر جمال عن هذه الفكرة قائلاً: «المجتمع ليس هو الذي يُحدد دور المرأة، لكن المرأة لها بعض المميزات التي تتلاءم مع الدور الاجتماعي». يبرز أيضاً هذا المزج بين المستوى البيولوجي والمستوى الاجتماعي في المزج بين الجنس والجنسانية؛ الشيء الذي يُبرر رفض المُشاركين لمقولة سيمون دي بوفار «الشخص لا يولد كامرأة بل يُصبح كذلك»[14]، إذ على العكس من ذلك يرون أنَّ المرأة تولد كامرأة، وهو ما عبَّر عنه جمال قائلاً: «دور المرأة في نظري يميل إلى ما هو طبيعي، إنَّه انسجام الطبيعي مع الثقافي».

تُؤكد جوديث بيتلر أنَّ الدور الاجتماعي يتحول إلى مُعطى بيولوجي وهوية ثابتة نتيجة عمليات تكرار مستمرة[15]، ليتحول بعده إلى شيء طبيعي ومألوف؛ وهو ما يتوافق إلى حد ما، مع نظرية بورديو عن الهابيتوس التي يتم من خلالها رسم الهوية الاجتماعية للفرد[16]؛ مع الإشارة إلى أنَّ مقاربة بتلر تمنح قدرة على التخلص من هذا الثبات من خلال اعتمادها على مفهوم الفاعلية (Agency)، خلافاً لبنيوية بورديو التي تجعل الهابيتوس نسقاً من الاستعدادات اللاواعية.

إنَّ عمليات التكرار المُستمرة للدور وارتباطه في العديد من المجتمعات بالمرأة، جعل منه أمراً طبيعياً، يصعب معه التمييز بين المُستويين البيولوجي والاجتماعي؛ يتضح ذلك من خلال مجموعة من الأمثلة التي ساقها المُشاركون كتأكيد لرؤيتهم للنوع الاجتماعي، إذ أجمعوا على أن تربية الأبناء ورعايتهم هي من اختصاص المرأة، في حين زاد جمال تأكيد هذه الفكرة من خلال قوله: «وحدها

---

(14) Simon de Beauvoir, *Le Deuxième Sexe* (Paris: Gallimard, 1949).

(15) Judith Butler, «Performative Acts and Gender Constitution: An Essay in Phenomenology and Feminist Theory,» *Theatre Journal,* vol. 40, no. 4 (1988), p. 519.

(16) بورديو، **الهيمنة الذكورية**، ص 98.

المرأة لها القدرة على تربية الأطفال، ولا يُمكن أن يُناط هذا الأمر للرجل». سيكون إذاً من الطبيعي ألّا يرتبط هذا العمل بالرجل نظراً إلى خشونته وغلظته واستخدامه العقل عوضاً من العاطفة، في حين سيكون مناسباً للمرأة التي تتمتع بالأنوثة ومشاعر العطف والحنان.

سيسري هذا التقسيم الجنسي للدور الاجتماعي على الحيز المكاني أيضاً؛ فالفضاء الخاص هو المكان المُناسب للمرأة، في حين أن الفضاء العام هو مكان الرجل. وعند مُحاولتنا اقتراح تغيير هذا الدور بأن نفترض وضعية يتم فيها تبادل الأدوار، كأنْ يجلس الرجل في البيت لرعاية الأبناء، في حين تخرج المرأة للعمل وتتكفل برعاية الأسرة، كان جواب جميع المُشاركين هو الرفض، الذي عُبِّر عنه بصيغ مُختلفة، إذ أكَّد سعد وإلياس وجمال وحمزة أنَّ هذا الفعل مُخالف لقيم المُجتمع العربي وعبروا عنه بالقول إن جلوس الرجل في البيت لرعاية الأبناء هو انتقاص لرجولته؛ في حين اختار عبد اللطيف وجعفر استحضار الخطاب الديني من أجل التعبير عن رفضهم، على اعتبار أن القوامة هي من اختصاص الرجل، وهو ما نص عليه الدين، وأنَّ تربية الأبناء ورعايتهم هي من اختصاص المرأة.

وإن كانت هذه الوضعية السالفة الذكر حول تبادل الأدوار، يصعب تقبلها من طرف المجتمع كما أكد كل المُشاركين، فقد حاولنا في شق آخر من الحوار أن نتعرف إلى آرائهم إذا ما تقاطعت الأدوار الاجتماعية، وذلك من خلال عرض صور لنساء غجريات (الملحق الرقم (1))، حيث الاختراق لتمثلاتهم عن المرأة ودورها يتم على المُستوى الخارجي للجسد، وكانت ردود أفعالهم للوهلة الأولى عبارة عن انخراط في نوبة ضحك تعبيراً عن الرفض والاستهجان. ويبقى هذا المُعطى تأكيد على ما ذهب إليه موريس ميرلو ـ بونتي من كون الجسد «فكرة تاريخية»[17]، وهو ما يتقاطع أيضاً مع مقولة سيمون دي بوفار، إذ كل منهما يذهب إلى أن التمثلات التي يُكونها الشخص عن جسد المرأة أو الرجل ـ كما الشأن للاختلافات الجنسانية ـ ليست تعبيراً عن وضع طبيعي بيولوجي بقدر ما هو تجليات لحالات تاريخية[18].

إنَّ موقف المُشاركين من فكرة بقاء الرجل في الحيز الخاص، وصورة النساء الغجريات، يُشير إلى رفض التقاطع بين الأدوار الاجتماعية؛ أي بمعنى آخر، يذهب المُشاركون إلى ضرورة بقاء هذه الأدوار ثابتة كما هي دون أي تغيير. وإن تنوع التعبير عن الرفض، سواء بتوظيف خطاب ديني أو خطاب هوياتي عن الذكورة، فيوجد أيضاً أنواع أخرى من الخطاب يُمكن تضمينها في هذا السياق، من قبيل الخطاب السياسي وأيضاً الأكاديمي والمعرفي.

كما يُمكن الانتقال إلى مُستوى آخر من التحليل يسمح بتفكيك فكرة الذكورة والأنوثة في ردود الأفعال؛ فالاستياء في المثال الأول يُعبر عن رفض لفكرة بقاء الرجل في الحيز الخاص، وهو مِنْ

---

(17) «The Body in its Sexual Being,» in: Maurice Merleau-Ponty, *The Phenomenology of Perception* (Boston, MA: Routledge and Kegan Paul, 1962).

(18) Butler, «Performative Acts and Gender Constitution: An Essay in Phenomenology and Feminist Theory,» p. 520.

ثمَّ دفاع عن المس بمركزية الرجل في المُجتمع، في حين قوبل المثال الثاني بنوع من الاستهزاء، كون اقتحام المرأة لدور الرجل وإن على مستوى الشكل الخارجي هو مدعاة للسُخرية ولن يُؤثر في مكانة الرجل داخل المُجتمع، إذ مهما فعلت المرأة من أجل التشبُّه بالرجل فهي دائماً موضوع يرتبط بذاتية الرجل.

تظل الأنظمة الدينية بما تُنتجه من خطاب من أبرز المؤسسات الاجتماعية التي تُكرس التمييز الجندري وتسعى لإعادة إنتاجه.

وإنْ كانت هيمنة الذكر هي أساس البنية الذهنية داخل المجتمعات الذكورية، فإنها تقوم بشكل مُستمر بإعادة إنتاج ما يحفظ بقاء هذه البنية ودوام استمرارها، ويُمكن أن نقف على إعادة الإنتاج لهذه القيم من خلال ما ذكره جمال عند الحديث عن تقسيم الأعمال في المُجتمع: «المرأة بحكم البيولوجيا ليست قادرة على ممارسة الأعمال الشاقة. كما أنَّ الرجل غير قادر على ممارسة بعض الأعمال». بهذا الشكل يُصبح التقسيم مبنياً أيضاً على مُعطى بيولوجي، مما يُؤدي إلى ثباتها، رغم تغير السياقات الاجتماعية.

ثالثاً: تمثلات الجندر في السياق العربي

عند انتقال الحوار إلى تمثلات الجندر في السياق العربي وعن مدى تأثره بالغرب، ركَّز المُشاركون بشكل أساسي على علاقة مفاهيم الجندر بما سموه «الثقافة السائدة» في المجتمع، وبشكل ثانوي بالبنية السياسية وتحديداً الدولة. ولم يختلف استعمالهم لمفهوم الجندر عما سبق أن أكدوه من قبل؛ إذ يتم استحضار الجندر والحركة النسوية والمرأة وكأنها مُرادفات لنفس المعنى، بدا معه جلياً المماهاة بين الجندر كوحدة تحليل والحركة النسوية كنضال سياسي ذي بعد أيديولوجي. بيد أنَّ الإضافة تجلَّتْ في الربط بشكل مستمر بين الهوية العربية والهوية الإسلامية. فكانت من ثمَّ أهم التمثلات الواردة في الحوار هي غُربة مفهوم الجندر عن المجتمعات العربية والإسلامية، ثم ارتباط الحركة النسوية ومن يحمل مفهوم الجندر بالأنظمة السياسية العربية التي تستخدمهم للظهور بمظهر تقدمي وحداثي.

1 ـ مفهوم الجندر بين الغربة والتبيئة

لقد أجمع كل المُشاركين عند الحديث عن علاقة الجندر بالسياقين العربي والغربي على فكرتين أساسيتين، **الأولى** في غربة مفهوم الجندر؛ و**الثانية** في ضرورة أهلنته أو تبيئته ليتناسب مع المجتمعات العربية والإسلامية. تتجلى غربة الجندر والحركة النسوية بكل ما تنطويان عليه من مفاهيم وأدوات في منشئهما الغربي، وتحديداً الولايات المُتحدة، لينتقل بعد ذلك إلى أوروبا الغربية، ومن ثم إلى سياقات أخرى من ضمنها سياقنا العربي. ومن اللافت للانتباه أن الاستثناء الوحيد كان من طرف جعفر الذي رفض فكرة أن يكون للجندر منبت غربي، حيث يقول في هذا الصدد:

«لمفاهيم النسوية وحتى لمفاهيم الجندر تاريخ مديد في العالم العربي والإسلامي، وإذا أردنا الدقة فما يأتي من الغرب هو جندر أوروبي، ولنا في تاريخ الحضارة العربية الإسلامية سوابق عديدة». يُبرز جعفر في هذا الصدد الدور الذي قامت به خواتين الدولة الأيوبية في القرن الثالث عشر وحريم سلاطين الدولة العثمانية، وذلك في مجالات عدة بما فيها إدارة جوانب مهمة من العلاقات الخارجية للدولة. وعلى الرغم من أن الهدف من المقابلة ليس مناقشة قضية دور المرأة في التاريخ العربي والإسلامي، إلا أنَّ الإجابات التي قدَّمها، كونها تندرج ضمن تمثلاته الشخصية، تُشير إلى اختزال الجندر في المرأة، والاكتفاء بتبني فكرة اقحامها شخصيات نسائية من النخب في الفضاء العام من أجل تأكيد دورها الريادي في المُجتمع.

بغض النظر عن تأكيد المُشاكرين على المنشأ الغربي لمفهوم الجندر، على عكس ما هو سائد عند الكثيرين من ربط للنسوية بالهيمنة الغربية وغربنة المجتمعات العربية، فقد رأى أربعة مُشاركين أنَّ الحركة النسوية أو الجندر في زمننا الراهن غير مفروضة من الغرب، إلا بالقدر الذي يعتبرونه بداية التفكير في المسألة النسوية، وذلك حتى بعد قراءة اقتباس من خطاب ألقته لورا بوش إبان اجتياح القوات الأمريكية لأفغانستان وربطها إياه بتحرير المرأة الأفغانية (الملحق الرقم (2)). أما سعد وجمال اللذان ذهبا إلى اعتبار مفاهيم الجندر والحركة النسوية استمراراً للاستعمار، فقد قرءا في النص ما يؤكد ذلك، إذ ذكر سعد أن الجبرتي في تأريخه للحملة الفرنسية على مصر، تحدث عن «اللاتي دُرْنَ مع الاحتلال»، في إشارة إلى النساء اللاتي وجدن في المستعمر سنداً للوقوف في وجه الرجل العربي. في حين أكَّد جعفر أنَّ «الجندر الأوروبي إذا لم تتم تبيئته فهو شكل من أشكال الاستعمار الثقافي».

تكمن نقطة الإجماع الثانية في ضرورة أهلنة وتبيئة مفاهيم وقيم وأهداف الحركة النسوية وأدوات المقاربة الجندرية بما يتناسب مع قيم المجتمعات العربية والإسلامية. هنا نجد تلازماً بين الهويتين العربية والإسلامية، وقد يكون تعبير العربية ـ الإسلامية هو الأدق نظراً إلى ربط كل المشاركين بين العروبة والإسلام، ودمجهما وكأنهما جانبان لهوية واحدة. يحدث هذا الدمج على المُستويين الزماني والمكاني في الآن معاً؛ فهي ليستْ هويَّة قُطرية، وإنَّما تشمل كل البلدان العربية في شمال أفريقيا والمشرق العربي وشبه الجزيرة العربية، وهي أيضاً هوية تمتد لأربعة عشر قرناً منذ ظهور الإسلام إلى زمننا الراهن. إن الامتداد الجغرافي والزمني، يجعل الهوية على قدر كبير من اللبس، أدى أيضاً إلى صعوبة التميز من طرف المُشاركين بين الثابت والمُتحول، أو حتَّى بين المحلي الذي له علاقة ببلدهم وبين ما له علاقة بباقي الأقطار العربية.

انعكس هذا الدمج الهوياتي على قضية الجندر، إذ نجد المشاركين قد ركَّزوا على مسألة المساواة بين الرجل والمرأة باعتبارها المنطلق الرئيسي للفكر النسوي والجندري، والمُهدد لمفهومهم حول الهُوية. فالمساواة كما تراها النسويات لا يمكن تبيئتها، ويجب استبدالها بالتكاملية إما في مختلف مناحي الحياة، وإما في بعضها على الأقل. إذ بالنسبة لإلياس وحمزة لا يمكن تحقيق المساواة إلا في السياق الغربي، في حين أنَّها تتناقض مع مبادئ و«روح» الثقافة العربية ـ

الإسلامية التي تنظم العلاقة بين الرجل والمرأة على أساس التكامل في الأسرة والعمل والعبادات وفي شتى المجالات. أما البقية فترى أن المساواة مقبولة بل وضرورية في بعض الحقول كالعمل مثلاً، ما عدا العبادات التي لا يُمكن أن تُقبل فيها المساواة كأن تُعطى المرأة حق الإمامة في الصلاة مثلاً.

2 ـ الجندر والإسلام بين الثابت والمُتحول

«الإسلام له ثوابت ولا يمكن تركيب أي شيء عليه». هكذا عبَّر عبد اللطيف عن موقفه من الثابت والمتحول في الإسلام. جاء ذلك في معرض الحديث عن تبيئة مفهوم الجندر ضمن سياق عربي ـ إسلامي وعلاقة النسوية بالإسلام. وفي هذا الصدد ميز كل المشاركين بين المعتقدات السائدة، التي يمكن تغييرها بفعل النشاط الاجتماعي أو حتى بمجرد مرور الوقت، وبين «ثوابت» المعتقدات الإسلامية. وما يثير الاهتمام هو أن بعض المشاركين يرون أنه حتى «الثوابت» ليست بمنأى عن التغير مع مرور الزمن. على سبيل المثال كان حمزة رافضاً للمساواة في تقاسم الميراث في زمننا الراهن، لكن إذا تغير حال المجتمعات العربية في المستقبل وأصبحت المرأة هي المعيل الرئيس فلا مانع لديه من المساواة. لكن عند إثارة قضية إمامة المرأة في الصلاة (الملحق الرقم (3)) قَبِل إلياس وحمزة بإمكان ذلك في البلدان العربية، لكن على المدى البعيد، في حين أصر البقية على أن إمامة الرجل من الثوابت التي لا يمكن تغييرها، وهو ما شدد عليه عبد اللطيف بقوله: «الإسلام له ثوابت ولا يمكن تركيب أي شيء عليه»، حيث اعتبر هذا الصنيع من الأفعال التي تُهدد الاستقرار الهُوياتي داخل المُجتمعات العربية والإسلامية، مُبرزاً أن صورة المرأة التي تؤم الرجال، التُقطتْ لها في دول غربية، ولم تكن لتستطيع فعل ذلك لو كانت في أحد البلدان العربية.

إنَّ [...] التفاوت في علاقات القوة يؤدي إلى استمرار التمييز على أساس مجندر في تقييم الكفاءة العلمية، وهي ممارسة لا تزال شائعة في العديد من الجامعات، سواء في العالم العربي أو في الغرب.

قبل الانتقال إلى الحديث عن البنى السياسية نشير إلى أن مصطلح «التبيئة» تم استخدامه من قبل كل المشاركين وفي نفس السياق المذكور أعلاه. وبناءً على تحليل المقابلات يمكن القول بأن هذا المصطلح يستبطن فرضيتين: **الأولى** هي الاغتراب الكامل لمفاهيم الجندر عن البيئة العربية؛ و**الثانية** أنَّ من عليه التكيف هو المفاهيم، أما البيئة فهي ثابتة لا ينبغي تغييرها لاستيعاب أو لتضمين هذه المفاهيم. وبسبب التركيز على قضية المساواة يبدو في بادئ الأمر وكأن التبيئة ليست إلا استبدال المساواة القادمة من الغرب بالتكامل؛ لكن بمجرد السؤال عن معنى المساواة والتكامل تبين أنه بالرغم من انضواء كل التعريفات ضمن إطار الإسلام كما يفهمه المشاركون فقد تمايزت هذه التعريفات فيما بينها بشكل ملحوظ.

دفعنا هذا الاستعمال المُلتبس لمفاهيم المساواة والتكامل، إلى الرجوع للدراسة التي قدَّمتها عزة كرم حول الإسلام السياسي والنشاط النسائي[19] وهي وإن كانت دراسة ركَّزتْ في الإطار التطبيقي على حالة مصر، إلا أنَّه يُمكن الاستفادة من نتائج ما توصلتْ إليه في تحليلنا للمقابلات التي أجريناها مع المُشاركين. فمن أجل دراسة الإسلام السياسي وعلاقته بالنشاط النسوي اقترحت عزة كرم تصنيفات للتيارات الفاعلة في المُجتمع إلى ثلاث فئات أساسية: **الأولى** هي النسوية الإسلاموية أو النسوية الإسلامية السياسية (Islamist Feminism)، وهي فئة ترفض المساواة وترى في التكامل أساس تنظيم العلاقات؛ **الثانية** هي النسوية العلمانية وهي ترفض الدين كأساس لصياغة أي مواقف أو أجندات لتحرير المرأة، وتصيغ خطابها خارج الإطار الديني، باعتبار الدين مسألة خاصة (Private Matter)، فهي من ثمَّ تُموضع خطابها خارج الإطار الديني وضمن خطاب حقوق الإنسان الدولية، رافضة الجمع بين الدين ومفاهيم حقوق الإنسان العالمية؛ أما **الثالثة** فهي النسوية المسلمة (Muslim Feminists) التي حاولتْ خلق جسر وتوافق بين الإسلام وخطاب حقوق الإنسان كأساس لتفسير واقعهم السياسي ـ الاجتماعي[20]. بيد أنَّ العلي ترى ضرورة النظر إلى الفئتين الثانية والثالثة كـ «استمرارية علمانية» (Secularist Continuum)[21] وذلك لسببين: **أولهما** تنوع المواقف والآراء وعدم تجانسها داخل الفئة الواحدة، إذ، على سبيل المثال، عند النظر في الكيفية التي يؤثر بها الدين في آراء الناشطات العلمانيات وكيف يدخل حياتهن، وجدت أنهن جئن من خلفيات دينية مختلفة، مسلمة ومسيحية، وترعرعن في بيئات وبمستويات مختلفة من الالتزام الديني، ويعملن استراتيجيات مختلفة تتراوح من إعادة تفسير النصوص الدينية لإظهار التوافق بين الدين والحركة النسائية، إلى رفض النشاط في أي أطار ديني؛ أمَّا السبب **الثاني** فيتمثل بوجود قواسم مشتركة، إذ على الرغم من هذا التنوع في المواقف والاستراتيجيات، إلا أنَّه توجد قواسم مشتركة مهمة بين الفئتين المفترضتين، وكمثال على ذلك فإنَّ كل النساء اللاتي التقت بهن عارضن القانون الحالي للأحوال الشخصية، وفرض اللباس، وتنفيذ الشريعة، وإقامة دولة إسلامية؛ كما أنَّ أكثرهنَّ ميَّز بوضوح بين الإسلام والإسلاموية مُعارضاً بذلك الخلط بين الدين والسياسة[22].

وعند مُحاولتنا تصنيف آراء المُشاركين في المُقابلة وفق الإطار النظري الذي حددته عزة كرم وجدنا أن أغلبها ـ مع تفاوت في الحدة ـ يُمكن وضعه في فئة النسوية الإسلاموية. وهذا يعود بشكل أساسي إلى المزج المستمر بين الهوية العربية والإسلام، الذي جعلهم يُدافعون عن فكرة وجود جوهر ثابت أو «روح خالصة» للعالم العربي، تتمثل بثوابت الدين الإسلامي التي لا يمكن تغييرها أو تعديلها، إضافة إلى رفضهم للمساواة، مع التمسك بالتكامل كمبدأ ناظم للعلاقة بين

---

(19) Nadje Al-Ali, *Secularism, Gender and the State in the Middle East: The Egyptian Women's Movement*, Cambridge Middle East Studies (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2000).

(20) ورد في: المصدر نفسه، ص 140.

(21) المصدر نفسه، ص 147.

(22) المصدر نفسه، ص 142.

الجنسين في كل المجالات؛ قد تُحيل هذه النظرة للمجتمع وللدين إلى جذورها الممتدة إلى العصر الوسيط، بيد أنَّ الأمر هو في نهاية المطاف نتاج لأزمة الحداثة.

لم تكن جميع آراء المُشاركين تنحو هذا المنحى، فالاستثناء الحاصل عند مُشاركَيْن، جعل أفكارهما تقترب وبدرجات مُختلفة من فئة النسوية المسلمة (Islamic Feminism)[23]، حيث تقاطعت معها في أنَّ «الثوابت» قابلة للتعديل والتغيير، في حين افترقت عنها في آليات هذا التغيير. فبينما تعتمد ـ وبشكل أساسي وليس حصرياً ـ النسويات المسلمات على إعادة تفسير النصوص بما يتواءم مع مبادئ العدل، وتعديل القوانين وتغييرها كأدوات لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة[24]، يرى بعض المشاركين أن مرور الزمن وتحديث البنية السياسية ودمقرطتها كفيلان بتغيير معنى الثوابت والمضي في طريق المساواة.

إن طرح السؤال حول علاقة الإسلام بالمقاربة الجندرية، ينقلنا من جديد ـ من خلال أجوبة المُشاركين ـ إلى المقارنة بين الإسلام والحركات النسوية. وإذا ما أردنا الوقوف عند هذه المقارنة التي عقدها المُشاركون باعتبارها تمثلاً للجندر يصرفه من وحدة تحليل إلى حركة ذات بُعد سياسي، فبالإمكان تحليل الفكرة من مُنطلق الثابت والمُتحول في تمثلاتهم عن الإسلام. فبغض النظر عن أجوبة المُشاركين حول موضوع دينامية الإسلام والبُعد التأويلي، بين قائلين بثباته مهما اختلف السياق الزماني والمكاني، وبين قائلين بتغيره وتبدله، إلا أنَّه من خلال تحليل أجوبتهم في ضوء الدور الاجتماعي، يُمكن القول إنهم مُجْمِعون على ثبات الإسلام في تحديده للأدوار الاجتماعية؛ وجاء التعبير عن هذه الفكرة بصيغ مُختلفة، لكنها دائماً تصُب في نفس الاتجاه. ومن ذلك اعتبار بعضهم أنَّ قضايا من قبيل الإرث هي حُكم إلهي لا يُمكن إعادة تأويله، يقول جعفر في هذا الصدد: «إن مطالبة الحركات النسوية بالمساواة في كل شيء بما في ذلك المساواة في الإرث، هو في اعتقادي اعتداء ليس على الرجل وليس على الإسلام، ولكن على المرأة في حد ذاتها. فالنساء المسلمات يعتقدن أن هذا الأمر من عند الله، لكن الحركات النسوية تحاول أن تغير الهوية الدينية والثقافية للنساء». في حين يرى آخرون أنَّه حتى لو قبل المُجتمع بأدوار اجتماعية لا تُوافق مبادئ الإسلام، فإنَّ ذلك لا يُعبر عن توافقها مع الإسلام بقدر ما يُعبر عن انحراف المُجتمع، حتى ولو قبِلها على المدى البعيد، كما هو الحال في الأمثلة السابقة.

نظراً إلى تنوع آراء المشاركين رغم بقائها ضمن الإطار الإسلامي، فقد يكون من الأكثر دقة تجنب وضعهم في نفس الفئة، إذ هي أقرب إلى استمرارية إسلامية (Islamic Continuum)، على غرار الاستمرارية العلمانية (Secular Continuum)؛ إذ تُبلور هذه الفئة مجموعة من الرؤى التي تتقارب مع النسوية الإسلامية السياسية، مُتبنية بذلك مفهوم التكامل بين الجنسين في كل المجالات

---

(23) Margot Badran, «Between Secular and Islamic feminism/s: Reflections on the Middle East and Beyond,» *Journal of Middle East Women's Studies,* vol. 1, no. 1 (Winter 2005), pp. 6-28.

(24) Ambar Ahmad, *Islamic Feminism-A Contradiction in Terms?* (Bonn: Friedrich Ebert Stiftung, 2015), <https://goo.gl/qs2YHy>.

باعتباره أمراً أساسياً داخل المُجتمع وثابتاً من الثوابت التي لا يمكن تغييره، في حين نجدها أيضاً تتبنى فكرة المُساواة، وهو ما يجعلها مُتوافقة بذلك مع النسوية المُسلمة التي ترى أنَّ المساواة في كل المجالات هي مبدأ من مبادئ الإسلام.

أين إذاً يُمكن أن نُموقع علاقة الإسلام بالنسوية؟ وهل بالإمكان حصول هذا المزج؟ يُجيب المُشاركون بالإيجاب، غير أنَّه يبقى مُقيداً بأمرين، يتجلى **الأول** في مدى أهمية إبراز دور المرأة في الحضارة العربية ـ الإسلامية؛ أما **الثاني** فهو ضرورة اشتغال الحركة النسوية الإسلامية وفق إطار عام يُحدده الإسلام، بشكل لا يجعلها تُحرم ما أحل الله أو تُحل ما حرَّم الله. ومن جديد يدخل الخطاب الديني بوصفه آلية لإعادة إنتاج الخطاب الأبوي، ويظهر معه أيضاً الخلط الحاصل بين مفاهيم الجندر والنسوية والمرأة.

3 ـ العلاقة بالبنى السياسية

«أريد أن أؤكد نقطة مُهمة في موضوع الثورات العربية والجندر، إنَّ كل الجندريين والجندريات كانوا مؤيدين للأنظمة المستبدة، وهي المفارقة العجيبة التي ارتمت فيها نوال السعداوي وغيرها في مصر، ومعظم الجندريات السوريات في أحضان المستبدين، وأيّدوا تلك الدماء التي سُفكت، بل لقد طلبوا من المستبدين أن يقتلوا مُعارضيهم. يُمكن أن أقول باختصار إنَّ كل من حمل مفهوم الجندر شارك في القتل». بهذه الطريقة عبَّر جعفر عن خيبة أمله من الحركات النسوية العربية، مُعمِّماً هذا الحُكم على التيار اليساري الذي أيد الأنظمة المستبدة بعدما آل إليه الحراك العربي عام 2011.

وبينما ناقش أغلب المشاركين دراسات الجندر والحركة النسوية، واتخذوا مواقفهم منها بناء على مدى الانسجام مع قيم المجتمعات العربية وثقافتها، فقد اقتصر ربط الحركة النسوية بالبنى السياسية على المشاركين من سورية ومصر، وهما جعفر وسعد. وكل منهما ينحدر من بلد شهد صدامات عنيفة بين الأنظمة الحاكمة ومعارضيها. وقد عبر جعفر عن استغرابه ليس فقط من محاباة رموز الحركة النسوية للاستبداد السياسي العربي قبل الثورة، بل ومن وقوفهن في صف الأنظمة ـ كما يُبيِّنه الاقتباس السابق ـ؛ في حين رأى سعد أن قضايا المرأة لم تكن لها تلك الأهمية السياسية حتى وصلت الثورة إلى مصر، و«فجأة» طفت إلى السطح، بشكل جعلها لا تخلو من التوظيف السياسي من جانب كل الأطراف وبخاصة من النظام السياسي الذي قدم نفسه كحامي الأقليات والعلمانية والحداثة في وجه الإسلاميين.

قد يدل اقتصار طرح مسألة التوظيف السياسي على المشاركين من سورية ومصر على أن الثورات العربية قد ألقت الضوء على ما كتب عنه العديد من الباحثين حول محاولة الدولة في تركيا[25] وتونس وغيرها احتواء الحركات النسوية لأغراض سياسية بحتة. في تونس مثلاً حاول نظام بورقيبة وبن علي احتواء الحركات النسوية بغرض الظهور أمام الغرب والعالم بمظهر النظام

(25) Deniz Kandiyoti, ed., *Women, Islam, and the State* (Philadelphia: Temple University Press, 1991).

التقدمي الحداثي، أما على الصعيد الداخلي فقد تمكَّن النظام من خلال دعم النساء والحركات النسوية من استخدامهن في مواجهة خصومه السياسيين، وبالأخص الحركة الإسلامية. وفي مقابل تقديم الدعم المحدود؛ من خلال تعديل قوانين الأحوال الشخصية لصالح حقوق المرأة على سبيل المثال، تمكن النظام من احتواء أهم المنظمات النسائية التي تماهت معه بدرجات مختلفة، وتجنبت نقده بشكل جذري وفضلته على ديمقراطية توصل الإسلاميين للسلطة(26). قد يفسر ارتفاع وثيرة هذا التوظيف السياسي، في مرحلة الثورات وما بعدها، الربطَ من قبل بعض المشاركين بين استبداد الأنظمة العربية ومشروعها الحداثي من جهة وبين الحركة النسوية و«من يتكلم بلغة الجندر» ـ وفق تعبير جعفر ـ من جهة أخرى.

رابعاً: الجندر في الأكاديميا العربية

رفض أغلب المشاركين فكرة إنشاء مركز لدراسات المرأة في الشرق الأوسط، أو حتى أن تقوم جامعة عربية بتقديم برنامج للدراسات العليا في دراسات الجندر. ورغم اختلاف الأسباب، فقد تمحور جلّها بشكل رئيس حول سببين اثنين: **الأول** في غربة دراسات الجندر عن مجتمعاتنا، وانعدام الحاجة لها في ظل الظروف والتحديات الراهنة؛ و**الثاني** في ضعف قيمته المعرفية.

1 ـ بين الغربة وعدم الأهمية

«دكتورة (عربية) قادمة من المطار الآن لا تجيد التحدث بالعربية، وقادمة من الغرب، وغير متزوجة وليس عندها أسرة»، هذه هي الصورة الذهنية التي تبادرت لسعد، ليس حيال من يدرس الجندر فقط، بل حيال الجندر كحقل أكاديمي. وتتضمن هذه الصورة أهم العناصر التي تكررت في آراء أغلب المشاركين، بما فيها غربة مفاهيم الجندر عن مجتمعاتنا، وبالأخص تلك المفاهيم المتعلقة بالأسرة. فمفاهيم الأسرة والتكوين الأسري عند من يُدرِّس الجندر تختلف كثيراً عمَّا هو سائد في مجتمعاتنا؛ ليست جيدة وليست في وضعها الموجود في مجتمعاتنا. لقد جرت مقارنة الجندر كتخصص أكاديمي مع بقية العلوم التي ارتأى أغلب المشاركين أنَّها وليدة الغرب، لكن ما يميز الجندر هو درجة اغترابه، يقول سعد في هذا الصدد: «لو كان هناك مقياس لدرجة اغتراب العلوم عن ثقافتنا فسيكون الجندر ومعه الحركة النسوية خلف كل العلوم، وربما في آخر هذا المقياس». أما في ما يخص المدرسين، فإنَّهم رغم تنشئتهم في مجتمعات عربية، إلا أنَّهم مستغربون وأقرب في تفكيرهم ووجدانهم إلى الغرب؛ وكانت غربة الجندر إما سبباً لرفضه بصورة مطلقة، وإما سبباً لاشتراط «التبيئة الأكاديمية» التي من دونها قد يتحول مركز دراسات المرأة إلى «بؤرة استيطانية وسط مجتمع رافض» وفق تعبير جعفر.

(26) Samer El-Masri, «Tunisian Women at a Crossroads: Cooptation or Autonomy?,» *Middle East Policy*, vol. 22, no. 2 (2015), pp. 125-144.

لم يرَ البعض الآخر في غربة مفاهيم الجندر سبباً لرفضه. فهم يرون أن المشكلة تكمن في أن هناك ضروريات وقضايا تستحق الأولوية على قضايا المرأة، التي اعتبرها كل المشاركين المكون الوحيد أو الأساسي لدراسات الجندر. في الوقت الحالي دراسات الجندر لن تكون إلا نوعاً من أنواع «الرفاهية والعبث»، هكذا عبَّر عبد اللطيف، وأضاف قائلاً: «أولوياتنا تتجاوز الجندر إلى مشاكل أكثر تعقيداً؛ مشاكل سياسية واجتماعية». في حين أعطى جمال لدراسات الجندر بُعداً نضالياً لكنه مع ذلك لا يُشكل أولية في النضال السياسي ضد الأنظمة العربية، إذ يقول: «دراسات الجندر تتم في إطار مجتمعي نضالي وليس في إطار أكاديمي، وإن قبلنا بمشروعية هذا النضال فسيصعب القبول بأولويته».

ينسجم هذا الرفض مع ما وجدناه سابقاً من آراء حول غربة الحركة النسوية والجندر في السياق العربي العام، ولكن مع ازدياد حدة التشديد ليس على غربة دراسات الجندر فقط بل على غربة من يقوم بتدريسه من الأكاديميين. وكما اشترط البعض تبيئة أهداف ومفاهيم الجندر والحركة النسوية لقبولها في المجتمع، جاءت التبيئة الأكاديمية؛ أي انسجام القواعد النظرية والأدوات المعرفية مع القيم العربية ـ الإسلامية، شرطاً لقبول فكرة تقديم برنامج أكاديمي في دراسات الجندر، إذ على الضد من بقية العلوم الاجتماعية التي ترنو لإنتاج المعرفة الأكاديمية، تشكل دراسات الجندر حقلاً نضالياً يستهدف البنى المجتمعية وعلى رأسها الأسرة. وبالرغم من تكرار المشاركين رفضهم فكرة أن يكون هناك أي فرض من الغرب، أرجع البعض فكرة أن تفتح جامعة عربية برنامجاً للدراسات العليا في دراسات الجندر إلى الرغبة في محاكاة الغرب والظهور بمظهر حداثي وتقدمي، بشكل يوازي التوظيف السياسي من قبل بعض الدول لقضايا المرأة؛ لكن هنا، انتقل التوظيف من السياسي إلى الأكاديمي. وكما مثَّلتْ وتُمثل النسويات و«الجندريات» ـ حسب تعبير البعض ـ الوجه التقدمي الحداثي لبعض الدول سيمثل الأكاديميون والطلاب في دراسات الجندر الوجه الحداثي للجامعة.

2 ـ القيمة المعرفية لدراسات الجندر

«أنا ضد دراسات الجندر وضد افتتاح برنامج ماجستير في هذا المجال، فحتى ماستر السينما وماستر الفنون، على قلة نفعها، أفضل وأكثر نفعاً من أمور كهذه»، هكذا عبَّر عبد اللطيف عن موقفه من دراسات الجندر؛ ولم تختلف مواقف بقية المُشاركين من فكرة ضعف أو حتى انعدام القيمة المعرفية لدراسات الجندر، التي تُعد ـ من وِجهة نظرهم ـ سبباً آخر لرفضها.

لعل أحد الجوانب المثيرة للاهتمام في الاقتباس الخاص بعبد اللطيف أنَّه يعتبر دراسات الجندر منفصلة عن باقي التخصصات، وليس منظوراً أو وحدة تحليل يُمكن الاستفادة منه في أي تخصص. أمَّا من جهة أخرى، وعلى الرغم من عدم الإشارة بشكل صريح إلى بنية الأكاديمية الغربية عند استحضار الآراء المطروحة، إلا أنَّه تبيَّن وبشكل غير مقصود التقسيم الموجود في الأكاديمية الغربية، بين علوم «صلبة» أو «طبيعية» كالفيزياء والهندسات وغيرها من الحقول المعرفية

المتسمة بـ «الموضوعية»، وعلوم «ناعمة» أو اجتماعية تفتقر، وبدرجات متفاوتة، للحيادية والدقة المنهجية[27]. في الحقيقة رسم أغلب المشاركين تراتبية هرمية شبيهة بتلك الموجودة في الغرب، تتموضع فيها حقول المعرفة على طول خط عمودي تبعاً لـ «موضوعيتها»؛ ففي قمة الهرم تأتي العلوم التجريبية، ومن ثم العلوم الاجتماعية، وفي الدرك الأسفل تأتي الفنون والآداب. أما دراسات الجندر فهي بعيدة من الموضوعية بعداً لا يصح معه وضعها حتى في أسفل تلك الهرمية.

إنَّ عمليات التكرار المُستمرة للدور وارتباطه في العديد من المجتمعات بالمرأة، جعل منه أمراً طبيعياً يصعب معه التمييز بين المُستويين البيولوجي والاجتماعي.

لا ترتبط العلوم «الصلبة» بالموضوعية فقط بل بالذكورة، بينما ترتبط العلوم الأخرى بالأنوثة والنعومة المتصلة بها بشكل لا فكاك منه، فكلما تضاءلت موضوعية الحقل المعرفي، وكلما تدنت مكانته في هذه الهرمية العمودية، تقلصت صلابته وذكورته وازدادت أنوثته وبالتالي نعومته[28]. وتماماً كما يُشار في السياق الغربي إلى التوزيع المتباين للذكور والإناث في الحقول الصلبة والناعمة، جرت الإشارة وبشكل متكرر إلى «أنوثة» و«نعومة» هذا الحقل؛ والتي لا تعود فقط لبعد دراسات الجندر عن بقية العلوم التجريبية والاجتماعية بل ولطبيعة من يَدرسها ويُدرِّسها. فهو تخصص أكثر من يلجه هن النساء، وفق ما ذهب إليه جعفر؛ في حين يذهب سعد إلى أن اختيار البعض لمُتابعة دراسته في تخصص الجندر قد يكون مرده إلى اضطرابات عاطفية، وهو ما عبَّر عنه قائلاً: «أظن أنَّه توجد علاقة تناسبية بين الذين يدرسون موضوع الجندر وكون تجاربهم العاطفية ليست الأنجح». في حين، أكد الذين قبلوا بفكرة إنشاء مركز للأبحاث أو ماجستير في جامعة عربية لتدريس الجندر، على ضرورة التبيئة، ومنهم من جعل أهميته تقتصر على الدعم النفسي والاجتماعي وحل الخلافات بين الأزواج ومجالات أخرى لا صلة لها بإنتاج المعرفة.

لقد تجلى في كل نقطة حوارية خلال المقابلات أنَّ الجندر هو بشكل رئيس حديث عن المرأة؛ لكن، بينما كان التركيز خارج الإطار الأكاديمي على حقوق المرأة والمساواة مع الرجل وانعكاسات ذلك على بنية الأسرة والمجتمع، ارتبطت «أنوثة الجندر» في السياق الأكاديمي بالقيمة المعرفية لدراسات الجندر. لم يستخدم أي من المشاركين تعابير مثل أنوثة أو نعومة في معرض إبداء رأيهم عن القيمة المعرفية لدراسات الجندر، ولكن كرر أغلب المشاركين أن النساء يشكلنّ الأغلبية الساحقة من الطلبة ومن المدرسين، وأشار العديد إلى ضعف تكوينهن الأكاديمي مع احتمالية وجود قلق في الحياة العاطفية لكل المنخرطين في هذا المجال.

---

(27) Aaltio and Mills, eds., *Gender, Identity, and the Culture of Organizations.*

(28) المصدر نفسه.

خلاصة

بالإمكان الحديث عن مجموعة من النتائج التي توصلنا إليها من خلال الدراسة لتمثلات الجندر عند المُشاركين في إعداد هذه الدراسة، ويبقى أهمها هو ذلك المزج وأحياناً الخلط بين مفاهيم الجندر والحركات النسوية والمرأة، إذ استعمل المُشاركون هذه المصطلحات الثلاثة بنفس الحمولة وعلى طول المُقابلة التي أجريناها معهم، بل أحياناً يتم اعتبار الدراسة الجندرية إثباتاً لدور المرأة داخل المُجتمع. سيؤدي هذ الأمر لا محالة إلى دراسة علاقة القوة بين الرجل والمرأة بشكل اختزالي، وعوضاً من اعتبارها مؤسسة تُعيد إنتاج الهيمنة الذكورية والنظام الأبوي، سيتم التركيز فقط على المرأة.

وبالإضافة إلى هذا اللبس في تحديد مفهوم الجندر، فإنَّ تمثلات المُشاركين على المستوى الاجتماعي كانت بمثابة إعادة إنتاج لتقسيم الأدوار الاجتماعية والمُحافظة على ثباتها، إذ يُمكن اعتبارها مُكرسة للنظام الأبوي، دون أن نلمح بوادر لمساءلته أو انتقاده. وقد ظهر ذلك في آراء المُشاركين ـ وبمُستويات مُختلفة ـ من خلال اعتبار الدور الاجتماعي مُعطىً بيولوجياً وليس اجتماعياً، وتبع ذلك تقسيم مُجنس لهذه الأدوار بناء على قراءة خارجية لجسد المرأة.

أما في ما يخص تمثلات الجندر على المُستوى الأكاديمي، فقد توصلنا إلى أنَّ مواقف المشاركين إزاء المقاربة الجندرية الأكاديمية في الوطن العربي يُمكن تقسيمها إلى تيارين: **أحدهما** يرى أنَّ هنالك حاجة تنبع من الظلم الاقتصادي ـ فرق الأجور مثلاً ـ والتهميش الثقافي ـ إعطاء الذكور الأولوية في التعليم مثلاً ـ في السياق العربي الراهن؛ أما التيار **الثاني** فيثير القضايا التالية: **الأولى** اغتراب هذه المقاربة وانعدام انسجامها مع الهوية العربية الإسلامية، هنا نجد إما الرفض المطلق بناء على استحالة هذا الانسجام، وإما اشتراط التبيئة الأكاديمية للقبول بإعطاء دراسات الجندر زاوية في الأكاديميا العربية؛ القضية **الثانية** تتعلق بطبيعة التحدي في السياق العربي الراهن، الذي يواجه العديد من التحديات أكثر إلحاحاً وأولوية من الدراسات الجندرية، وذلك من قبيل المشاكل الداخلية كالبطالة والاستبداد السياسي وتحديات خارجية كالتصدي لمحاولة الهيمنة الغربية، وكما عبر جمال عن ذلك قائلاً: «دعنا نؤمن للناس العيش بكرامة ونصل للحداثة السياسية ومن ثم نفتح أمور المرأة وما إلى ذلك»؛ أما القضية **الثالثة** فتتجلى في ضعف القيمة الأكاديمية أو حتى انعدامها.

ختاماً، يُمكن القول بأن الفرضية التي انطلقنا منها قد تأكد صحتها، إذ تبين أنَّ التمثلات الجندرية على المُستوى الاجتماعي يتم إسقاطها على الجندر كحقل أكاديمي، لتأخذ بذلك نفس أحكام القيمة ونفس التقسيم الجنساني. وعلى الرغم من أنَّ عدد المُقابلات التي تم إجراؤها لا يسمح لنا الانتقال إلى تعميم نتائج البحث، إلا أنَّنا نفترض ـ كفرضية جديدة تسمح باستمرار البحث ـ أنَّ التقسيم المجندر للأدوار الاجتماعية في بعديه الاجتماعي والأكاديمي يُمكن أن نقف على بوادره في مستويات مُختلفة من الخطاب عند المثقفين والأكاديميين العرب، وهو ما يُثبت قدرة النظام الأبوي على إعادة إنتاج نفسه داخل العديد من البنى الذهنية والمؤسسات الاجتماعية، بما في ذلك المؤسسات التعليمية والأكاديمية.

الملحق الرقم (1)
صورة فوتوغرافية في القرن التاسع عشر لعائلة من السلالة الغجرية





Amorous Couple, early nineteenth century, State Hermitage Museum of Fine Arts, St. Petersburg, VP-1156u.

الملحق الرقم (2)

مقتطف من خطاب لورا بوش سنة 2002

«تبعاً لما حقّقناه من انتصارات عسكريّة في العديد من مناطق أفغانستان، لم تعد النساء سجينات منازلهنّ، حيث أضحى بمقدورهنّ الاستماع إلى الموسيقى وتعليم بناتهنّ دون خوف من أيّ عقوبة. فالكفاح ضدّ الإرهاب هو أيضاً كفاح من أجل حقوق المرأة وكرامتها». لورا بوش: حكومة الولايات المتحدة (2002)

الملحق الرقم (3)

أمينة ودود تؤم المصلين في «مسجد للجميع» بمدينة لندن



إلهام مانع تؤم المصلين بأحد مساجد العاصمة السويسرية بيرن



ناصيف نصّار: نحو منطق مُغاير للسلطة(*)

عبد الواحد آيت الزين(**)

باحث في الفلسفة ـ المغرب.

ـ 1 ـ

سؤال السلطة ليس سؤالاً هيِّناً، لنتأمل حجم الجدل الفلسفي بصدده. لقد ظل هاجساً فلسفيّاً؛ التفكير فيه ملازم للتفكير في قضية الإنسان، فهو، علاوة على ما يطرحه من استعصاءات كمفهوم نظري، له جانب عملي جليّ، وبالأخص من حيث مستتبعات القول به في علوم معيارية من قبيل: السياسة والأخلاق، طالما أمكن اعتباره أحد مستوجبات تدبير الحياة المشتركة بين الأفراد.

يبدو أن ناصيف نصّار، انتبه لمسيسِ حاجةِ السياق الفكري العربي والإسلامي إلى «فلسفة سلطة»، حتى لا يبقى رهين استهلاك ما أُنتجه القدامى والمحدثون من ناحية، وحتى يحوِّل قوله بـ«الاستقلال الفلسفي» من الوجود بالقوة إلى الوجود بالفعل من ناحية ثانية، وخصوصاً أن «الوجود بالفعل»، أو قل «فلسفة الفعل»، قد استغرقت مساحة نظرية واسعة من التفكير النصّاري، للرابط الوثيق الذي يشدّها إلى استنهاض النهضة العربية الثانية: أملُ نصّار في استئناف بدءٍ تعطّل منذ زمن غير يسير.

منطق السلطة سابق على **باب الحرية**[1] زمنياً، لكن، سؤال السلطة رفيقٌ لسؤال الحرية نهضوياً؛ إنه وجه من أوجه «نظرية الحرية» التي أورد نصّار أسسها في **باب الحرية**، بيد أن

(*) تمثّل هذه الدراسة قراءة تحليلية نقدية في كتاب: ناصيف نصّار، **منطق السلطة: مدخل إلى فلسفة الأمر**، ط 3 (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 2018).

(**) البريد الإلكتروني: ph_kh88@hotmail.fr.

(1) نقصد من ذلك أَظْهَرَ كتب نصّار في التعبير عن فلسفته الخاصة، إذ وسمهما بـ: **منطق السلطة**، و**باب الحرية**، وحري بالذكر، أنهما ليسا الوحيدين في ذلك، فإلى جانبهما كَتَبَ ناصيف نصّار **الذات والحضور**، و**النور** =

المقصود بالسلطة لدى نصّار، مختلف تماماً عمّا ألفه بادئ الرأي ـ العامي والفلسفي على حد سواء ـ من منطوقها.

باستجلاب نصار مفهوم السيادة، في ارتباطه بثنائية القيادة والخدمة، يكون قد أفلح إلى حد بعيد، في رفع تلك المفارقة، حيث كل تغليب لطرف على الآخر هو إخلال بالتوازن المفترض لاستيعاب جدوى السلطة السياسية.

يتخذ نصّار من ثنائية «السلطة والسيطرة» دليلاً له في التمييز بين الأشكال «الصحيحة» للممارسة السياسية والأشكال «الفاسدة» لها. السلطة متلازمة مع العدل والحرية صوناً لمصلحة الأفراد والمجتمع، فكلمّا انزاحت عن هذه الموجهات انقلبت سيطرةً وتسلطاً[2]، لتتلازم هذه الأخيرة ـ وعلى عكس الأولى ـ مع مفاهيم الاستبداد والاستعباد والظلم. سؤال مشروعية السلطة، بالنسبة إلى نصّار، لا معنى له، فكل سلطة هي شرعية بالضرورة، وفقدان شرعيتها لا يكون إلا حين إخلالها بمنطق «فلسفة الأمر»، القائم بين آمر ومأمور.

كما للآمر حقوق وواجبات، فللمأمور كذلك نصيبه منها، للأول الحق في «الأمر»، واتخاذ قرارات ـ بشروط ـ تهم مصلحة الجماعة التي هو مؤتمرٌ عليها، وعليه واجب أداء خدمات تهم الأمن

= **والمعنى**، وتعدّ هذه الرباعية من أرقى النصوص الفلسفية في الفكر العربي المعاصر، التي صاغ فيها فيلسوفنا نظريته في الوجود التاريخي، حيث رام فيها الممارسة الفعلية لما نعته في سبعينيات القرن الفائت بـ «الاستقلال الفلسفي». انظر في هذا الباب التآليف النصّارية التالية: **طريق الاستقلال الفلسفي: سبيل الفكر العربي إلى الحرية والإبداع** (بيروت: دار الطليعة، 1975)، **منطق السلطة: مدخل إلى فلسفة الأمر**، ط 3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018)؛ **باب الحرية: انبثاق الوجود بالفعل**، ط 2 (بيروت: دار الطليعة، 2013)؛ **الذات والحضور: بحث في مبادئ الوجود التاريخي** (بيروت: دار الطليعة، 2008)، و**النور والمعنى: تأملات على ضفاف الأمل** (بيروت: دار الطليعة، 2018).

(2) يميز ناصيف بين السلطة والسيطرة والسلطان والتسلط، ووجه التمييز بينها يتجلى في مدى ملاءمتها لمبادئ فلسفة الحق، وقيامها على قواعد العدل والعقل والحرية، ولأن السلطة كذلك فإن التربية عليها واجب فلسفي لطالما نادى به نصّار، من جهة ارتباطها بالتراضي المتبادل بين آمر ومأمور على الخدمة والقيادة، ويمثل التسلط تجاوزاً للسلطة وانتحال حق الأمر دون شرعية، مما يرمي به إلى عالم السيطرة، حتى إن نصّار يرادف بين «التسلط والسيطرة»، لاشتراكهما في الإحالة على عالم الإخضاع بالقوة، الذي قد يصل حدّ الاستعباد، وبمبررات شتى كالقصور الطبيعي للآخرين، أو وجود حالات طوارئ، أو الحفاظ على الأمن العام، وغالباً ما يلجأ إليها الحاكم المفتقد إلى سند شعبي يؤهله لـ «السلطة»، أما السلطان فتأثير في النفوس (كاريزما) وترسيخ لطقوس الهيبة والخوف وبخاصة لمّا يتحول السلطان إلى تسلطن. وحول العلاقة بين هذه المفاهيم فهي ليست بالثبات المطلق، لنزوع السيطرة إلى إضفاء الشرعية على نفسها والتحول إلى سلطة، ولجذبِ الرغبة في التسلط لصاحب السلطة، ولجاذبية «السلطان» لنفوس الجميع، غير أن شرعية الحكم تنفقد، كلما حادت عن مطلبَي الحرية والعدل، لأنهما الحامي المركزي للحق في الأمر، وواجب الطاعة (من ناحية الحاكم)، وللحق في خدمات جليلة، وواجب توفيرها (من ناحية المحكوم).

والنظام والتدبير وتحمل مسؤولية المحكومين[3] من المناحي كافة. هذا في ما يختص بالآمر، أما المأمور، فعليه واجب الإذعان والامتثال، وله حق العيش الكريم والمراقبة والضغط والمحاسبة، من خلال سلطة «الشعب»، التي كشف نصّار الالتباس عنها في معرض وقوفه على مفارقة «كيف يكون المأمور آمراً في الوقت عينه، وكيف يكون الحاكم الآمر خادماً»؟

ـ 2 ـ

باستجلاب نصار مفهوم السيادة، في ارتباطه بثنائية القيادة والخدمة، يكون قد أفلح إلى حد بعيد، في رفع تلك المفارقة، حيث كل تغليب لطرف على الآخر هو إخلال بالتوازن المفترض لاستيعاب جدوى السلطة السياسية، بما هي سلطة خدمة وقيادة، دون أي امتيازات مخصوصة؛ بل إن السيادة نفسها، ليست سيادة مجزأة بين الحاكم والشعب. «وهكذا عندما يؤكد الحاكم نفسه قائداً وسيِّداً، لا يكون الشعب فاقداً للسيادة، بل يمارسها على سبيل الانفعال والتلقي، والمراقبة والمحاسبة، ويمارسها أيضاً على سبيل الفعل والمبادرة، حينما يقتضي نظام الحكم ذلك أو عند الضرورة الطارئة»[4]. ممارسة السلطة ليست تسلطاً، كما تفهمُها بعض الأدبيات السلطوية، وإنما هي محكومة بأهداف وترتيبات تقرن الطاعة بالخدمة، والقيادة بتلبية الحاجات الضرورية للمنقاد، بهذا «التقليد الجديد» في فهم السلطة، يروم نصّار تحرير العقل والمخيال السياسيين من إرث جدل العبد والسيد والراعي والرعية والإله والعباد. وما في الأمر من عَجَب، فأمام انسحاب مقولات التبعية والطاعة والخضوع من «المتاح التبريري» للعقل الوسيط، لم يعد بالإمكان سوى إبداع نظرية في السلطة، تتجاوز «القاموس القديم» بقاموس يعتمد كلمات مفتاحية رئيسة تتعلق بالحرية والمساواة والعدل. لكن، أوَليس هذا الجهد بمسبوق؟ ما القول بالنسبة إلى الإرث الأنواري؛ السياسي منه على وجه أخص؟ هناك أسماء أثثت هذا الفضاء، وهي أشهر من أن يذكَّر بها؟

في سياق إعادة صوغ نصّار لمرتكزات نظرية السلطة، وابتداره إلى الخوض في منطقها، نجد أنفسنا بين نصوص كثيفة لهذه الأسماء (الفارابي، وابن خلدون، وروسو، وجون لوك، ورولز...)، وهي نصوص متقاربة حيناً ومتباعدة أحياناً؛ وهو إضافة إلى بنائه لنظراته باستيعابها استيعاباً نقدياً، فهو لم يبق حبيسَ قواميسها، بل تجاوزها إلى إبداع نظرة خاصة به في الفكر السياسي، تجلت بعض عناصرها في تعقيباته على مسألة مصادر السلطة، وتمييزه لسلطة الحاكم عن سلطة

---

(3) في تحليله الدقيق لمفهوم المسؤولية، يؤكد ناصيف نصّار أن مستلزماتها البعدية لا تتوقف عند الفعل فقط، إنها تتعداها إلى اللافعل، فكما أن الحاكم مسؤول عما فعَلَهُ، فإنه مسؤول أيضاً عمّا لم يفعله لحظة اقتضاء الفعل. «فالمسؤولية عنصر مركزي في علاقة السلطة. وليس الحاكم مسؤولاً إلا لأن فوقه سائلاً يسأله عما فعل بالأمانة التي تسلمها منه» (نصّار، **منطق السلطة: مدخل إلى فلسفة الأمر**، ص 261). لنُحِل في هذا السياق على قراءة ميلان كونديرا لتراجيديا أوديب في **كائن لا تحتمل خفته**، ترجمة ماري طوق، ط 3 (بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2013)، القسم الخامس الموسوم بـ «**الخفة والثقل**»، ويمكن الرجوع أيضاً إلى: محمد موهوب، **ترجمان الفلسفة** (مراكش: المطبعة والوراقة الوطنية، 2011)، ص 109 وما بعدها.

(4) نصّار، **منطق السلطة: مدخل إلى فلسفة الأمر**، ص 115 ـ 116.

الدولة، ودراسته للسلطة السياسية والتباس علاقاتها بالسلطة الدينية والسلطة الأيديولوجية، مع الانفتاح على سلطة العقل والعدل والتاريخ، مغلِّباً في خلاصاته منطق التعاون والاجتماع على نداءات التصارع والفردانية، ومشيّداً لشروط البناء السليم لمجتمع «العيش معاً»، الذي يستند قيامه إلى رسم الحدود بين السلط المشار إليها آنفاً.

ـ 3 ـ

تتفاوت خلاصات ناصيف نصّار بشأن مسألة الحدود، فهو وإنِ انتقد كل تحالف أو اندماج أو استبعاد بين الديني والسياسي، مفضلاً الشكل الاستقلالي لفصل المقال بينهما، فإنه يجعل من الانفتاح على «سلطة العقل» و«مبدأ العدل» ـ حتى وإن صرّح نصّار بضرورة الاحترام المتبادل بين السلطتين، حتى لا يتم تسييس العقل، وإن رحّب بعقلنة السياسي ـ ضرورة ملحّة للسلطة السياسية، لما يمكن أن يقدمانه من أسباب نجاحٍ لها، أما الأيديولوجية، ونظراً إلى تأثيرها في النفوس، وهيبة وقعها على الأذهان، فإنه يتحدث عنها كـ «سلطان» ـ لا كسلطة ـ منتقداً الهيمنة الأيديولوجية الأحادية التصور، مبيناً أفضال التعدد الأيديولوجي في الدولة، وداعياً إلى حياد الحاكم في قراراته الوظيفية، من حيث عدم تأثير أيديولوجيته الخاصة فيها، فهو حاكم الجميع، وليس حاكمَ جماعته فقط[5]، ولربما كان هذا من جملة الدوافع التي دعت نصّار إلى تمييز سلطته عن سلطة الدولة.

«تتقدم سلطة الدولة على سلطة الحاكم في الحق وفي الوجود. فهي الأصل أو الجوهر، وسلطة الحاكم الفرع أو المظهر»[6]. تتراجع مقولة «الدولة أنا»[7] لتفسح في المجال للمؤسسات الشرعية الحديثة، لا يقبل نصّار بأن تصير «ممارسة الحكم» تابعة للهوى والاستفراد مهما كان شكلُها بيعةً أو ملكاً، أو غيرهما. ولاستخلاص هذه الخلاصة، فقد عرَّج على نظريتي الماوردي والفارابي، منتقداً نتائج إرجاعهما سلطة الحاكم إلى الطبيعة والله، وما ينتج من ذلك من ظلم واستبداد. فالماوردي هو الشكل الإسلامي للنظرية الثيوقراطية. حالُ الله في عبادِه، أن جعل البعض حاكماً والبعض محكوماً، وبه وجب الإيمان والاسترشاد، هو حال لسان الماوردي في **آدابه السلطانية**، ويلاحظ نصّار وجود بعض عناصر «المذهب الطبيعي» و«المذهب التعاقدي» في كتاب **نصيحة الملوك**، بيد أن أُفُقَه مختلف عنهما تماماً، لأن الغاية عنده لا تخرج عن سياقات تبرير «التفويض الإلهي» للحاكم؛ بحجة «تفاضل الموجودات وطبيعانية التراتب».

---

(5) دعا ذلك نصّار إلى تخصيص المعارضة بوضع اعتباري، لأهميتها الحاسمة في تسييد منطق السلطة واستبعاد منطق السيطرة من جهة، ولأن الاختلاف بين أفراد المجتمع، يحتم وجود آلية لتدبير ذلك وتنظيمه خاصة على مستوى الآراء والاختيارات ذات الصلة بالسياسة والدين والأيديولوجيا، لهذا يعتبر نصّار «غياب المعارضة» دليلاً على وجود خلل ما فيها، منتقداً العمل على «شرعنة المعارضة» وإظهارها بمظهر المتآمر والخائن، ومميزاً بينها وبين التمرد والعصيان، ويرى أن اللجوء إلى مثل هذه الأساليب لمحاربة المعارضين علامة على ضعف صاحب السلطة وعدم ثقته في شرعيته (**منطق السلطة**، ص 95 ـ 96).

(6) المصدر نفسه، ص 81.

(7) يقول نصّار بحزم: «إن أنا الدولة غير أنا الحاكم، والحاكم الذي يقول، من دون شعبه، أنا الدولة، يرتكب جريمة الاعتداء على سلطة الدولة» (المصدر نفسه، ص 93).

أما أبو نصر الفارابي، فإن نصّار يقر بنجاعة تمييزه بين السلطة الحقيقية والسلطة السافرة، ومحل الأولى هو المدينة الفاضلة، التي يأخذها أبو نصر نموذجاً لدراسة السلطة السياسية، مماثلاً بينها وبين البدن، مستنتجاً أن الفيض الطبيعي هو مصدر السلطة، وهو نفسه الأصل في «التراتب العادل» بين الناس. وإن استرشدت هذه النظرية الفارابية بنور العقل، فإنها ضحّت بالحرية، يلاحظ نصّار **بدءاً**. وبناءً عليه، فإن المماثلة بين السياسة والميتافيزيقا لا تتيح حل مشكلة ماهية السلطة السياسية **تالياً**، لأن السياسة فضاء لتدبير الممكن (حرية)، والميتافيزيقا، كما هو حالها مع «الفيض الطبيعي» مجال للقول بضرورة الفيوضات. ثم إن السياسة محايثة للوجود الاجتماعي الدنيوي للإنسان، ومن شأن النظر إليه بعيون الميتافيزيقا السقوط في أوطوقراطية مطلقة يرى نصّار **ثالثاً**.

ـ 4 ـ

وبمثل رفض نصّار لطبيعانية سلطة الحاكم، فإنه يرفض كذلك تعاقديته، والتعاقد المقصود لديه ليس هو التعاقد الذي نجم عنه تأسيس المجتمع؛ كما نظَّر له فلاسفة العقد الاجتماعي، وإنما يقصد به التعاقد بين الحاكم والشعب، ليشير إلى التهافت الشكلي لهذا التعاقد، لاستلزامه طرفين مستقلَّين قائمَي الذات، أما بالنسبة للحاكم والشعب، فإنهما ليسا كذلك، ما دام الحاكم ليس إلا فرداً من الشعب متجرداً من أي أفضلية ما لم يصرْ حاكماً، وحتى عندما يصير كذلك، فإنه بالنسبة إلى نصّار، يقوم بوظيفة اجتماعية لا غير، فمن أين تتأتى للحاكم سلطته، والطبيعة زيادة على التعاقد ليسا بمصدرها؟

تتفاوت خلاصات ناصيف نصّار بشأن مسألة الحدود، فهو وإن انتقد كل تحالف أو اندماج أو استبعاد بين الديني والسياسي [...] فإنه يجعل من الانفتاح على «سلطة العقل» و«مبدأ العدل» [...] ضرورة ملحّة للسلطة السياسية.

لا يَمْنَح السلطة إلا من كان لها صاحباً، وأول سلطة على سبيل المثال ـ التي لا يمكن إنكارها حسب نصّار ـ هي سلطة الفرد على نفسه، ومنها تنبثق سلطة المجتمع على نفسه، التي ستشكل أساساً لاشتقاق «سيادة الشعب»، فضلاً عن سلطة الدولة، باعتبارها أسمى سلطة تجسد وحدة المجتمع السياسي قبل أن ينقسم إلى حاكم ومحكوم. وما دامت سلطة الفرد والمجتمع على نفسيهما سلطة طبيعية، فإن الأمر نفسه ينسحب على الدولة. ويستدعي نصّار المفهوم الروسّوي «الإرادة الجماعية» للتعبير عن ذلك الشعور الذي يجنح بـ «إرادات حرة»، لتغليب العيش المشترك على العزلة، شعور يقول عنه بأنه: «يخترق الوجودات الفردية، دون أن يلغيها»، وبقدر تغلغلها في كل فرد، فهي متعارضة مع نزوعاته الفردانية، إنها بتعبير ناصيف نصّار «إرادة تواصل مستمر، وإرادة عيش مشترك، وإرادة توحيد عميق، وإرادة استقلال، وإرادة مصير واحد»(8).

(8) المصدر نفسه، ص 77.

الإرادة الجماعية هي الضمانة الأساسية لاستمرار المؤسسات، وبخاصة مؤسسة الدولة وإنْ زال القيِّمون عليها. لكن تحققها العيني، بحاجة إلى تجسيد، بحاجة لمن يقوم مقامها في الفعل، «فالدولة كدولة تتمتع بسلطة طبيعية على نفسها، ولكنها في الممارسة اليومية لهذه السلطة تحتاج إلى تسليمها إلى فرد أو إلى جملة أفراد يقومون بها، لضرورات إجرائية محضة. وليس من الممكن اجتماعياً تجاوز هذه الضرورات. وإذا أمكن تجاوزها بطلت الحاجة إلى الحاكم»(9).

الحاكم دونَ الدولة، غير أن الدولة لا أسس متينة لها دونهُ. سلطتها طبيعية، وهي ليست من نفس جنس سلطته ـ فقد ذكَّرنا سلفاً بإنكار نصّار أن تكون ذات مصدرية طبيعية ـ وما دامت الدولة هي صاحبة السلطة الحقيقية طبيعياً كما تقدم، فإنها هي من يفوض للحاكم «الحق في الأمر»، فماذا لو انقلب الحاكم على الدولة، واحتكر لنفسه سلطتها؟

ـ 5 ـ

نصّار فيلسوفٌ مسكونٌ بالتفاصيل، وما فاته أن يتطرق إلى هذا التفصيل الدقيق، حيث نبَّه إلى أن التفويض لا يعني التنازل عن سلطة الدولة، ففي ذلك هدمٌ لكيانها. ومن أشكال التنازل عن هذا الحق الجوهري التفويضُ المطلق له، لهذا لا بد من ضبط شكل التفويض من المناحي كافة، وهو ما يصمت عنه نصّار لاختصاص التطبيقي من الفلسفة السياسية به. بيد أننا نجد لديه بعض عناصر المباح والمحظور تفويضه، حتى تُحكم العلاقة بين سلطة الدولة وسلطة الحاكم، للتدبير الأمثل للمشترك المجتمعي أولاً، ولكي لا تتعطل المصالح ثانياً. هكذا، فإن الخيارات الاستراتيجية الكبرى تحتكر الدولةُ أمرَ تصريفها، لكن وظائف سواها من قبيل التشريع والتدبير والتنظيم وغيرها من الخدمات السياسية، التي أفاض نصّار الحديث عنها في «منطق سلطته»، تستوجب بعض المرونة من ناحية عدم مركزتها في سلطة الدولة والانفتاح على أنماط أخرى لتدبّر أمرها.

يدعو نصّار إلى حرية الفكر ورعاية العقل بتعزيز نشاطاته ومحاربة من يعمل على تقويضها، مع تشديده على ما يتطلبه الأمر من حرص قانوني ودستوري على استقلاله ومأسسته، إضافة إلى توجيه بحوثه ناحية إنتاج المعرفة بكل حرية.

ينجم عن السابق ذكره، مبادئ خمسة، على شكل لاءات حقانية (لا يحق...)؛ رسمها نصّار كحدود للسلطة السياسية، على **رأسها** عدم المماهاة بين السلطتين (الدولة والحاكم)، وعدم استفراد الحاكم بـ«النشاط السياسي» **تالياً**، علاوة على عدم انتهاك الحقوق الطبيعية للأفراد، وعدم انتهاك حقوق باقي الدول والحقوق الضامنة لاستقرار الإنسانية بعامة **ثالثاً** و**رابعاً**، أما **خامسة** اللاءات، فتتعلق بعدم وجوب تدخل الدولة في «النشاطات غير السياسية».

---

(9) المصدر نفسه، ص 83.

دفعت هذه اللاءات فيلسوفنا إلى البحث في «شيطان التفاصيل ذات الصلة بحدود السلطة السياسية»، مستثمراً المبادئ السابقة الذكر، فَتَنَاول استثناءات اختصار الحاكم للحدود بين سلطته وسلطة الدولة، ومسؤوليته عن تدبير الاختلاف داخل المجتمع من خلال ضمان حق المعارضة في الوجود، معرِّجاً على ما عرفه العالم من تصاعد للنبرة الحقوقية في خطاباته، فضلاً عن طرْقه موضوع حركية الحدود بين الدول وصعوبة تعيينها وانعكاس ذلك على مفهوم «السيادة»، وبالأخص من جهة تشكل فرضية إمكان توحيد العالم تحت وطن واحد. وقد أسهب نصّار في شرح التباسات ذلك واستعصاءاته، للتعدد الذي تتأسس عليه السلطة كونياً، وهي السمة نفسها التي تتسم بها السلطة في المجتمع الواحد. فإضافة إلى ما أشرنا إليه من سلط (الدين، والعقل، والأيديولوجيا...)، يشير نصّار إلى السلطة الوالدية والسلطة المعرفية والسلطة المهنية، معتبراً إياها سلطاً قائمة بنفسها، إرجاعُها إلى السلطة السياسية تعسفٌ وخروجٌ من منطق السلطة إلى منطق السيطرة والتسلط.

ـ 6 ـ

ما اختصرْنا الحديث عنه في الفقرة السابقة، يستوجب منا التوقف عند رهاناته، ولنبدأ بالإلحاح، على فكرةٍ لازمتنا في عديد استدلالاتنا السابقة، أقصد هوس ناصيف نصّار برسم الحدود[10]. كل الفلاسفة الكبار، اعتنوا بمسألة الحدود، وتعبوا في تفاصيلها، لم يكن كانط آخرهم ولا أولهم، وإن كان أشهرهم وأبدعهم لاختياره الخوض في حدّ سيّد الحدود (العقل)، بالقول في ما ينبغي له الخوض فيه، وما هو ممتنع من ذلك.

لا يسعفنا المقام لتفصيل المقال بهذا الشأن، لكن إشارتنا العابرة مردّها إلى الميسم الاجتماعي للحدود عند نصّار، بالزج بها في مجال يتعذر فيه ضبطها. وهو نفسه واع بذلك تمام الوعي، فقد أكدّ مرات عديدة، على ما تتأسس عليه السلطة السياسية من انفتاح على «انفلات الممكن» و«فجائية المغامرة» و«مباغتة التاريخ»، غير أن ذلك لم يمنعه من التصدي لها، مبرزاً استعصاء تحديدها مجالياً في الزمن المعاصر، مستحضراً مثال الأنهار التي تخترق دولاً متعددة، مستخلصاً وهم القول بـ «الحدود المطلقة» بين الدول، وهذا يستدعي ضرورةً الحرص على احترام الدول الأخرى.

(10) نستحضر في هذا الباب شهادة محمد الشيخ في حق ناصيف نصّار، لما اعتبره فيلسوفاً حدِّياً، وهو محق في ذلك، فنصّار نفسه، ما فتئ يذكر أن دور الفلسفة الأساسي لا يخرج عن سياق «وضع الحدود»، يقول محمد الشيخ إن نصّار «ما كان من ضرب المفكرين الذين يرومون التأصيل ـ تأصيل المفاهيم ـ ما كان مفكراً «أصالياً» ـ بحسب عبارة رضوان السيد ـ وإنما هو مفكر «حدي»، أي مولع ومغرى برسم الحدود». انظر: محمد الشيخ، «في نقد التسامح،» ورقة قدمت إلى: **ناصيف نصّار: من الاستقلال الفلسفي إلى فلسفة الحضور**، تحرير عبد الإله بلقزيز (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014)، ص 173. ويبدو أن قول الشيخ بشأن «حدود التأصيل المفهومي» لدى نصّار بحاجة إلى مساءلة أكيدة، في ضوء أعمال نصّار في مفاهيم الحرية والسلطة والزمان والتاريخ وغيرها.

وعلى الرغم مما بذله ناصيف نصّار من جهد حميد، لفصل المقال بين السلطة السياسية وباقي السلط من اتصال وانفصال، فإن عمله ذلك، يرتدُّ إليه من باب النتائج المستخلصة ذات الصلة بسلطان الأيديولوجيا خصوصاً؛ وما تطرحه من تحديات من جهة إمكان القول بالتحرر منها، وبالأخص لمّا يتعلق الأمر بميدان التربية، الذي يراهن عليه نصّار للخروج من «منطق السيطرة» إلى «منطق السلطة».

إن التربية على السلطة هي الرهان النصّاري المعوّل عليه، لتكوين المواطن الذي بمُكنته حفظ الحدود بين السياسة وما يدور في حلقتها من مطبات، وقد شكلت بالنسبة إليه مدخلاً للتنبيه إلى الخروقات التي قد تشكل تهديداً «لفلسفة السلطة» بما هي فلسفة للحدود سواء بين الدولة والعائلة أو بين الدولة والعائلة والدين، أو بين الثلاثة والأيديولوجيا، ولنغير الترتيب كما شئنا، فما يهم هو عدم السقوط في رحى السيطرة. أوَ تسمح لنا الأيديولوجيا بتكوين مواطني، يرفعنا إلى جلل «الحدود»؟ أليس ما تعرّض له نصّار من «تنازع أيديولوجي» حول حقل التربية في لبنان بعامة، وتدريس الفلسفة بخاصة[11] دليل على رسوب حساباته في «امتحان الحدود»؟ ألم تكشف الأدبيات المعاصرة، عن أشكال أخرى ـ غير واعية في معظم الأحيان ـ لتسرب «الأيديولوجي» غير المرغوب في تشويشه على التربية وغير التربية؟ ذاك كان دافعنا لتقرير حدود إقرار الحدود بين السلطة السياسية وسلطان الأيديولوجيا، أو على الأقل عدم خلوّ الأمر من صعوبات نظرية وعملية جمة.

ـ 7 ـ

قد يعترض معترض، فيقول إن نصّار ما كان يهمه واقع الحال، قدر اهتمامه بحسن المآل، وهو وإن كان محقاً في اعتراضه، ففي كتابات ناصيف نفسه ما يزكي ذلك، فإنه مع ذلك، ليس بوسعه الاعتراض على التلازم الذي نلحظه عند فيلسوفنا بين التاريخ والأمل، بين التشخيص والتأسيس، بل إننا لنشعر معه أحياناً بـ «التمزق» الذي يحياه وهو يتناول أمراض السياسة ومفارقاتها، لذلك غالباً ما يلجأ إلى الحفر في دلالات مفاهيمه؛ وإمعان النظر فيها حدّ الإحكام، حتى يستقيم له الاستخلاص والاستنتاج والمحافظة على انسجام الاستدلال.

لقد رام نصّار رسم الحدود، اقتناعاً منه بنجاعة الاعتراف بتعدد السلط بدءاً، ولِمَا تقتضيه «واقعيته الجدلية» من جدل بين التعدد والوحدة تالياً. و«واقعُ الحالِ» إنْ مَرْكَزَ السلط واستجمعها في يد واحدةٍ فهو مدانٌ، و«حسن المآل» منبنٍ لدى ناصيف بالتسليم بأهمية السلطة السياسية، دون أن تتجاوز حدودها إلى انتهاج آليات الإخضاع والاستبعاد والإقصاء، فضلاً عن الاعتراف بالسلطة الأخرى، والمحافظة على علاقات التعاون والتنسيق معها، مع مغْيَرتها وفق مقتضيات فلسفة الحق، التي تضمن عدم انزياح «الإرادة السياسية» إلى إغراء السيطرة والهيمنة. وقد دفع هذا الأمر

---

(11) انظر: ناصيف نصار، **في التربية والسياسة: متى يصبح الفرد في الدول العربية مواطناً؟**، ط 2، مزيدة (بيروت: دار الطليعة، 2005). انظر أيضاً قوله بخصوص حدود تدخل الدولة في تحديد نظام التربية والتعليم، ورفضه لاحتكاره من طرفها، وذلك في كتابه: **الديموقراطية والصراع العقائدي** (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2017)، ص 79.

نصّار إلى بناء تصور للسلطة، يمتح أسسه من تعالُقِ الحق بالواجب، كشرط لازم للخوض الفلسفي في الفعل السياسي، الذي من جملة مقتضياته أيضاً، تحديد شكل تدخل سلط أخرى في السلطة السياسية، ولعل أظهرها سلطة العقل، التي نص نصّار في مجمل تآليفه على الاعتناء بفحصها بغيةَ توطينها على نحو عادلٍ.

في معرض نقده لمجاز الأب والراعي، الذي طغى على الأدب السياسي القروسطي، نبَّهنا نصّار إلى دنوِّ مجاز الربان والطبيب والمعلم من التعريف الصحيح للسلطة ـ وإن لم يُحصِّلها كفاية، للاختلاف البيّن بين السفينة والعيادة والفصل من جهة والدولة من جهة ثانية ـ السبب الرئيس في ذلك، يرجع بالأساس إلى عامل المعرفة الشديد الارتباط بفتوحات العقل وقيادته الإنسانية إلى شطآن الأمان قيادةَ الربان لفُلكه من ناحية **أولى**، بالإضافة إلى أن حيازة المعرفة تمكن صاحبها من حسن حماية الدولة من أمراض الإدارة حماية الطبيبِ لصحة الجسم من ناحية **ثانية**، علاوة على الشبَه بين مسؤولية المعلم وواجب اهتمامه بتلامذته بمسؤولية الحاكم على شعبه من ناحية **ثالثة**.

لا يقتصر نصّار على البحث النظري في التفاعل بين السلطة السياسية والسلطة العقلية، وإنما يتجاوزها للتفكير في بعض الحالات التي يستفيد فيها السياسي من المعرفي، وبالأخص حينما يرتبط ذلك بمجتمع متعيّن في المكان والزمان.

وعلى الرغم من أهمية هذه الصور في تقريب إدراك مفهوم الحاكم ومصدر شرعيته، فإن انطواءها ـ كأي استعارة ـ على «لعبة الكشف والحجب» تجعل فيلسوفنا غير مقتصر عليها كلية، مستعيضاً عنها بصرامة التحليل المفهومي لمفاهيمه كما سبق أن أشرنا إلى بعض عناصره. وبالمثل، فإن إشادته بما حققه العقلُ للبشرية، ثناؤه على حيازة المعرفة وأولويتها في بناء المجتمعات الحديثة، لم يحُل دونه وبيان سداد ربط كل ذلك بأخلاقيات العدل.

ففي إشارة غير عابرة بكتاب **الذات والحضور**، لاحظ نصّار أن قيمة العدل اجتماعياً، تضاهي قيمة الحقيقة بالنسبة إلى أنظمة الفكر، وإذا ما استبيَنّا ما للعدل من أهمية لدى ناصيف نصّار، فإننا سنستنتج لا محالة حرصه على «تعيين الحدود» بين سلطة السياسة وسلطة العقل حرصاً على قيمة الحقيقة وحفظاً لجوهرية العدل[12].

---

(12) في محاضرة دقيقة، وسمها بـ «**الديموقراطية وسياسة الحقيقة**»، نقرأ لناصيف نصّار ما يلي: «تجتمع في سياسة الحقيقة فلسفة السياسة وفلسفة الحقيقة، ولكن من دون تأليف بينهما، لأن فيلسوف الحقيقة يرى إلى سياسة الحقيقة وعينه على المعرفة وفيلسوف السياسة يرى إلى سياسة الحقيقة وعينه على المصلحة» (ص 8)، ليستنتج أن التعالق الموجود بين الفلسفة والديمقراطية، يجعل هذه الأخيرة ضمانة أساسية لحماية «الحق في الحقيقة»، «ففي المنظور التاريخي المقارن، تبدو الديمقراطية حاضنة لانقلاب كبير في سياسة الحقيقة بالنسبة إلى ما سبقها من عصور الاستبداد بالحقيقة. وأصل هذا الانقلاب كامن في التناقض بين مبادئ النظام الديمقراطي ومبادئ النظام الاستبدادي» (ص 10). للتوسع، يرجى الرجوع إلى هذه المحاضرة القيمة: **الديموقراطية وسياسة الحقيقة** (جبيل: منشورات المركز الدولي لعلوم الإنسان ـ بيبلوس، 2014)، والتي تعود =

لقد حرَّرَ العقلُ الحديثُ المعرفةَ من هيمنة اللاهوت، وتزامنَ ذلك مع حقبة «تصفية الحساب» بين السلطة السياسية والسلطة الدينية، وإذا ما لجأت الثانية إلى «الغيب» سلاحاً، فإن الأولى ارتكنت إلى «العلم» ملاذاً، مقاومةً للسدّة البابوية. بعبارة أخرى استخدمت السياسةُ العقلَ في قذارة الحرب مع الدين، غير أن ذلك، لا يعبر عن حقيقة السلطة العقلية كسلطة مستقلة، لا آمر لها غير طلبها للحقيقة، سلطتها نابعة من جدل السؤال والجواب وله تابعة. ولأن لا سلطة مطلقة في أبحاث نصّار، فإن الأجدر أن تعكس سلطة العقل قيم التواضع والمرونة والانفتاح تجاه إلحاح السؤال. وما دام الأمر كذلك، فإن العقلَ بعيد من منطق المراقبة والمعاقبة والسيطرة والهيمنة[13]، زيادة على تقوُّم سلطته بذاتها، فلا هي تابعة إلى صلاحيات رجل الدين، ولا هي راجعة إلى استعمالات رجل السياسة، ولا هي متماهية مع زعيم الأيديولوجيا.

بناء عليه، يدعو نصّار إلى حرية الفكر ورعاية العقل بتعزيز نشاطاته ومحاربة من يعمل على تقويضها، مع تشديده على ما يتطلبه الأمر من حرص قانوني ودستوري على استقلاله ومأسسته، إضافة إلى توجيه بحوثه ناحية إنتاج المعرفة بكل حرية، مشيراً أن العقل سيد نفسه لارتداده إلى ذاته بواسطة النقد، وأن مواجهة العقل، لا تكون إلا بالعقل، وهو ما ينعكس إيجاباً على الحركية

= أهميتها ـ زيادة على العمق النظري لصاحبها ـ أنها أعقبت «الرّجات» التي شهدتها دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط، المعروفة في «سوق الإعلام» بـ «الربيع العربي»، وقد كان واضحاً أن نصّار، وهو يدبج أفكاره، كان يضع نصب عينيه هذه المستجدات السياسية، التي استفتح نصّار محاضرته بالإشارة إليها، واصفاً إياها بـ «التحولات السياسية الصاخبة».

(13) وإن كان هناك من يظن أن بعض المآسي ترجع إلى الثقة الزائدة في العقل، لما يشده من علاقات بالعلم والتقنية الحديثة، والتي تجلت آخر فتوحاتها في تأثيراتها على البيئة، وما ينجم عن ذلك من تأثير على الحق في الحياة. لكن يمكن أن نعترض على هذه الأطروحة باعتراضات نصّار على سيد قطب، عندما بَيَّنَ الفرق بين الثقة في العقل وعبادة العقل، فالعقل يبقى متلازماً مع العدل والحرية فلا يحل محلهما، وإنما يعمل في تجاور معهما، وما لم يستوعبه سيد قطب هو إمكان الثقة في العقل دون تأليهه، فسلطة العقل لدى نصّار سلطة إنسانية مَرَامُها تيسير سبل العيش دون إلحاق الضرر بالآخرين، وهي سلطة نسبية مرنة منفتحة، والمحافظة على استقلاليتها شرط لقيامها بعملها، فنصّار يرى أن سبب «المآسي» التي يبدو للبعض أنها من فعال العقل، ليس إلا التوظيف السياسي والأيديولوجي له، خاصة في الحقبة الحديثة، «فالأغلال التي يمكنها أن تكبل العقل في الحياة الاجتماعية متعددة المصادر. ولكنها لا تفعل فعلها من دون توسط السلطة السياسية، الذي يمكنه أن يكون مجرد وسيلة كما يمكنه أن يكون التزاماً وتوجهاً واعياً» (**منطق السلطة**، ص 303).

إن تخصيص العقل بهذا التقدير، لا يقف أمامه إلا تقدير نصّار للحرية، وفي معرض مناقشته لكانط وجدل الإرادة والعقل، أوضح أن سلطة العقل لا تعني إخضاع الحرية إليها، أو التوحيد بينهما كما القول «الإرادة العاقلة»، وإنما يعني التمييز بينهما من جهة اختصاص العقل بالمعرفة والإرادة بالفعل، «فكما أن العقل يتمتع بقدرة على البدء من ذاته في ميدان المعرفة، كذلك تتمتع الإرادة بقدرة على البدء من ذاتها في ميدان الفعل» (**باب الحرية: انبثاق الوجود بالفعل**، ص 175). مع إمكان تضافر الاثنين أحياناً كما هو الشأن بالنسبة إلى «عقلنة الإرادة الغائية»، إذ «لا الإرادة الحرة تكتفي بذاتها في وضع الغاية والسعي إليها، مع أن فعل الوضع نفسه هو منها، وليس من غيرها، ولا تدخلَ العقل يضمن بصورة مطلقة بلوغ الغاية» (المصدر نفسه، ص 177). وبهذا الشكل يمكن الحديث عن التعاون الوظائفي بين العقل والإرادة دون رد أحدهما إلى الآخر.

المعرفية والثقافية للمجتمعات، ويزكي نسبية الحقائق والحاجة إلى تضافر القوى الإنسانية الأخرى (خيال، حواس، رغبات،..) في سياق البحث عن الحقيقة.

ـ 8 ـ

نعلِّق تحليلنا بشأن «فلسفة العقل والحقيقة» عند نصّار، لأننا نعد بالتوقف عند أسسها ومرتكزاتها في عملٍ لاحقٍ، ونستعيد تفكير ناصيف نصّار في تجليات التفاعل الإيجابي بين السلطة العقلية والسلطة السياسية، ما دمنا قد أشرنا سابقاً إلى أنه رغم حرص نصّار على استقلال ـ بالأحرى ضمان استقلال العقل عن توجيهات السياسي ـ فإنه لا يقول بالانفصال المطلق بينهما. للاستقلال معنى خاص لديه، وقد أوضحه حينما تحدث عن «سلطة التراث»، ناظراً إليه من خلال مفاهيم المسافة، والاعتراف، والاحترام، وهي نفسها العناصر المشكلة للاستقلالية المرجوّة بين العقل والسياسة، فلا يمكننا القول بأية حال، بعدم تبادل الخدمات والفوائد، وإلا حَرَمْنا السياسة من شرط لازم لقيامها وهو شرط المعرفة، حرمانَ العقل من شرط لازم لسيادته وهو الحماية. إن ما يرفضه نصّار هو «التوجيه والتحكم»، بما يُفقد سلطةً ما حريتها واختياراتها، فيتعذر قيامها بواجبها لعدم تحصيل حقها، فلا شيء يسمو في «الواقعية الجدلية» عن محاسن جدل الحق والواجب، فما موطن التفاعل ـ والحال هذه ـ بين سلطة العقل (المعرفة) وسلطة السياسة (الحكم)؟

إن نصّار فيلسوف الحدود بامتياز، ومن جماليات تفلسفه أنه يعرض الفكرة ويقلِّبها من جوانبها، ويبينُ حجج القائلين بها قبل الانتقال إلى نقدها والتوسع في ممكنات الاعتراض عليها.

لا سلطة بدون قدرة، فهي موجبٌ إخراجها من الإمكان إلى العيان حسب ناصيف نصّار، ولمّا كان ذلك كذلك، فإنه كلمّا ارتبطت القدرة بالإرادة السياسية للحاكم، إلا وانعكس ذلك على قيمتها، فتصير «جذابة ومخيفة، عالية وغير مستقرة، مسببة للارتياح والرضا ومثيرة للانزعاج والنقمة. إنها قيمة ساحرة بما تمنحه وما تأخذه»[14]، وخصوصاً، لمّا تَحلُّ الرغبة في توسيع القدرة الفردية محلّ الشرعية الجماعية لها، مما قد يجعلنا نعاين «تخبطاً لاعقلانياً» في الحياة السياسية، وقد احتفظ لنا التاريخ ببعض الحكايا من هذا القبيل، ولربما كتاب ريجيس دوبري في **نقد العقل السياسي**، قد حاول المنافحة على الأطروحة ذاتها، أعني ـ وكما بين نصّار ـ اختراق اللاعقل للحياة السياسية: «لقد أراد دوبريه، في ضوء تجربة سياسية ثورية فاشلة، تصفية الحساب مع وعيه الإيديولوجي الماركسي، فأخضع الإيديولوجية لنقد جذري أوصله إلى طرح السؤال عن طبيعة الحياة السياسية في ذاتها، لا كما تُصورُها الإيديولوجية، وبالأخص الإيديولوجية الماركسية الشيوعية»[15]. تحليلات ريجيس دوبريه بالنسبة إلى نصّار، وإن صحّت على الأيديولوجية الماركسية، فإن تعميمها على

(14) نصّار، **منطق السلطة: مدخل إلى فلسفة الأمر**، ص 354.

(15) المصدر نفسه، ص 315 ـ 316.

كل النظريات إجراء غير فلسفي، فليس العقل السياسي الماركسي هو الوحيد على أرض التحليل الفلسفي للظاهرة السياسية، ثم إن صحة محكومية «لعبة السياسة» واقعياً باللاوعي، لا يعني انطباق الأمر نفسه على المستوى النظري، «وهذا يعني أنه ينبغي التمييز بين العقل في الحياة السياسية الفعلية الذي هو ماهيتها ومنطقها، وبين العقل في الفكر السياسي، ثم بين العقل عند الفاعل السياسي وبين العقل عند الباحث في السياسة»[16].

صفوةُ القولِ، إنّ فَرادَةَ ناصيف نصّار تتمثل بالأساس في بناء متنه الفلسفي متجاوزاً «سجالات» عصره حول «النّحن» و«الهُم»، وعنايته بالإسهام الفلسفي في مختلف القضايا، التي رأى في الكتابة حولها مدخلاً من مداخل التفلسف.

بادٍ أن العقل السياسي يستوجب التعقل المعرفي للظاهرة السياسية؛ حتى لو حكمتها مختلف أشكال الهوى والعبث. قد لا يُنتِجُ السياسيُ المعرفةَ، لكن من متطلبات الحكم الدراية والمراس بمختلف ضروب العلم. السياسي بحاجة إلى كل ما يمت لـ «علوم الدولة» بصلة، لقد نادى «سقراطُ أفلاطون» يوماً، أن حكّمُوا عليكم الفلاسفة، أو فليتعلَّم الحكامُ الفلسفة، والفلسفة عنده ليست إلا الكل فِي الكل. وللأمر ما يبرره حقيقةً، فغير خافٍ أن لا علم إلا ومطلوب الإلمام به، أو على الأقل الاطلاع على بعضه، طالما أن الحاكم حاكم على الكل: علماء وفلاسفة وفنانين وأدباء ومخترعين... إلخ. قوسٌ نفتحه لنغلقه: لقد ولّى زمان سعي الحاكم إلى تعلم مختلف ضروب المعرفة، مع تغلغل «علم الإدارة الوصفاتي» إلى تكوين الساسة.

ـ 9 ـ

يبدو أن استحالة إحاطة الحكام بصروح المعرفة والعلم، دفعت «ندماء الحكام» و«خبراء الحكم»، إلى اكتشاف مخرجِ هيئات الاستشارة، سواء وَجدت تعبيرها في أفرادٍ مقرّبين من الحاكم، أو في مؤسسات محكومة بقوانين خاصة، تفوض لها سلطة اتخاذ القرارات في ميدان خاص بعينه. وفي مجمل هذه الحالات، يمسي «الإنصات لصوت العقل»، واجباً من واجبات المتدخل في السياسة. فكما أن «العقل الطبي» لا يباشر عمله إلا إذا خبر علوم الطب والصحة، فإن «العقل السياسي مضطر [بدوره] إلى التوسع لكي يتعامل مع هذه الموضوعات بما يلزم للإحاطة بالظاهرة السياسية إحاطة شاملة، وهو مضطر إلى ذلك بدرجة أشد عندما يكون فاعلاً سياسياً في موقع السلطة»[17]. على العقل السياسي، كما يفهمه نصّار أن يزاوج بين صلابة التكوين النظري، وحنكة الفعل العملي. لاستخلاص الجوهري، عليه أن يصف مترصداً العابر في السياسة بمجهر العالم، وأن يعمق ملاحظاته ناظراً فيها بتأني الفيلسوف. وهذا يعني تداخل ثلاث وظائف في العقل السياسي: التفسير **أولاً**؛ والمعيرة **ثانياً**؛ والتيسير **ثالثاً**؛ فإذا غلب «التوجيه العلمي» على وظيفة التفسير

(16) المصدر نفسه، ص 318.

(17) المصدر نفسه، ص 319.

والتيسير لصلته بدراسة الواقع السياسي، فإن المعيرة تقتضي «التقدير الفلسفي» لتعلقه بسياسة القيم والغايات المثلى. تجدر الإشارة أن السابق ذكره، لا يعني اختصاص كل عقلٍ بشقٍّ دون الآخر، بقدر ما يتعلق الأمر بسلَّم أولويات لا غير، وهو ما يظهر أكثر في حالة «العقل الوسائلي»، حيث تضافرهما معاً (العلمي والفلسفي) لمعرفة الملائم ضمن المتاح.

ـ 10 ـ

لا يقتصر نصّار على البحث النظري في التفاعل بين السلطة السياسية والسلطة العقلية، وإنما يتجاوزها للتفكير في بعض الحالات التي يستفيد فيها السياسي من المعرفي، وبالأخص حينما يرتبط ذلك بمجتمع متعيّن في المكان والزمان، إذ يستدعي مقولة «الخبير» لشرح ذلك، باعتباره تجلياً «للتعاون الميداني» بين العقل والسياسة من ناحية، وهو الذي يحوز «المعرفة الملائمة» في مجال اختصاصه للقيام بمعالجة المشكلات التي تصادفها الدولة من ناحية ثانية.

أضحى الخبير سلطة قائمة لوحده في السياسات المعاصرة: هذا خبير في العلاقات الدولية، وذاك في الشؤون الأفريقية، وآخر في الأمن والعسكر وغيره كثير، الخبير كاختصاص معرفي نموذج من نماذج رغبة السلطة السياسية في الاستفادة من خدمات العقل، لدرجة لجوء بعض الدول إلى الاستعانة بـ «خبراء» لتدبير شؤون العامة، من خلال ما يعرف في «إعلام السياسة» بـ «التكنوقراط». أخذ الخبير مكان الجميع، وتسيَّد منصات الإعلام، سفسطائي ـ بعين أفلاطونية ـ جديد: قد يموّه، ويغالط، لكن حلوله السحرية تجذب النظارة من مختلف البقاع السيارة...

يحمل التكنوقراطي رؤية تقنية ـ وربما تقنوية ـ للحكم. إنه وريثٌ للرغبة الحديثة في المماثلة بين «الطبيعيات» و«الإنسانيات»، يضع ثقته الكاملة في رموز «العلم بالعمل» ووسائلهم الناجعة. مختص في إدارة الأزمات، وعملي في تشخيص المشكلات، وكَفْءٌ على مستوى الإنتاج والتنظيم. ولعل الرأسمالية قد أجادت ترجمة الجهود التكنوقراطية لاختصار المسافة بين «الفعالية والإنتاجية»، شعارها في شكلها الحالي، تحقيق أكبر ربح في أقصر مدة وبجهد وتكلفة أقل، أيعني هذا اختصار المسافات في الحكم كذلك، وتولي «الخبير» لمهمة إدارة أمور الدولة؟

لفصل القول في سابق سؤالنا، يعتمد نصّار عنصر «الثقة»، مستعيداً مجاز «الطبيب» مرة أخرى. فالثقة بين المريض والطبيب مقتضى مركزي في مباشرة عملية العلاج والتطبيب، والشيء نفسه يصدق على العمل السياسي. للخبير الحق في الحكم شريطة الحصول على تفويض مجتمعي من طرف الإرادة الجماعية، آنئذٍ لا حرج في الحديث عن «حكم الخبراء»، فهل يعني ذلك القول بأفضليته؟

ـ 11 ـ

قلنا إن نصّار فيلسوف الحدود بامتياز، ومن جماليات تفلسفه أنه يعرض الفكرة ويقلِّبها من جوانبها، ويبينُ حجج القائلين بها قبل الانتقال إلى نقدها والتوسع في ممكنات الاعتراض عليها. فبعد عرضه مزايا الحكم التكنوقراطي، سينقلنا إلى ما يمكن أن نعيبه عليه، من جهة كونه يماثِل بين «هندسة النفوس» و«هندسة الإدارة»، بين الشعب والماكينات. بين ذوات يُفترض أن تكون لها

كرامة، وبين رغبة مستعرة في الربح. المماثلة بين الاثنين، لا يمكن إلا أن تؤدي إلى ما يشهده العالم من رعب: موت الآلاف مقابل أرطال من البترول، قد يبدو معادلة عادلة لتكنوقراطيٍّ مهجوسٍ بمراكمة الأرباح؛ ولو حقق ذلك على حساب الأرواح.

التكنوقراطي سليلُ رؤية تقنوية للعالم. لا يحظى فيها الإنسان بكبير أهمية، إلا بوصفه «حيواناً آلياً» مُفَبْركاً للأدوات بلغة نصّار، مما يسائل وضعه ككائن يتميز بالحرية والوعي والكرامة، وبالأخص حينما يحصر النظر إليه في ثنائية «الإنتاجية والاستهلاكية»، وهو ما لا حَظَّ له في النظرية الواقعية الجدلية، مثله في ذلك مثل تبرمها من استبداد الأيديولوجيا واجتياحها لعواطف الحاكم. التكنوقراط والعقائديات بمختلف أشكالها تشويش على عقلنة القرار السياسي، وهو ما ينجم عنه اعتلال «فلسفة السلطة» وتقوية «سياسة السيطرة»، وخصوصاً حينما توازيها عمليات «تسييس النشاط العقلي» إن بالتخويف، أو التزييف، أو الاستمالة، أو التضليل، أو الاستبعاد، أو التهميش، فإذا وقع ذلك، فإنه على الفلسفة أن تضطلع بأدوار النقد، والإدانة والتنبيه إلى مخاطر مس حرية الفكر واستقلالية العقل.

لم يندفع ناصيف نصّار في فلسفته حول السلطة إلى «انسيابية الأحداث» من حوله، والصخب الإعلامي المواكب لها، لكنه وفي الآن ذاته، لم يبق مرتهنا لـ «عزلة الفيلسوف»، فاصطنع لنفسه منهج «الواقعية الجدلية»، لمقاربة سؤال السلطة ومواصلة توسيع فلسفته في الفعل. مترفعاً عن «الواقعية الساذجة»، ومنفلتاً من عقال ثنائيات إما... وإما...، وقد بدا لنا، من خلال مطالعة أعماله، أن المنزع الواقعي الجدلي في فلسفة نصّار، كان متساكناً مع «عقلانيته النقدية»، فأفاده ذلك في «التلقي النقدي» لمختلف الاجتهادات، التي تدور في مدار ما سكنه من أسئلة وإشكالات، مؤسساً استيعابه لها في ضوء تحديات العصر، وناظراً إليها انطلاقاً من مشكلات الحضارة التي يحسب عليها، حتى يتاح له التأسيس المفهومي لمشروع النهضة العربية الثانية، وفي الوقت نفسه تقديم نظريته كعربون وفاء لوعده بالحق في ادعاء القدرة على «الإبداع العربي الفلسفي»، حتى لو اتصل المبحث المراد التفلسف في رحابه بتقاطعات السياسي والأخلاقي، وما يستتبعهما من مطالب التدقيق والتمحيص والتؤدة وعدم الاستعجال، كما هو حال «منطق السلطة».

ـ 12 ـ

صفوةُ القولِ، إنّ فَرادَة ناصيف نصّار تتمثل بالأساس في بناء متنه الفلسفي متجاوزاً «سجالات» عصره حول «النّحن» و«الهُم»، وعنايته بالإسهام الفلسفي في مختلف القضايا، التي رأى في الكتابة حولها مدخلاً من مداخل التفلسف، وعلى رأسها سبُل شَيد نظرية في الدولة والتاريخ؛ كما وعد في مفتتح أول مؤلفاته، التي اهتم فيها بابن خلدون[18]، ليَفيَ بما قطعه من وعود، مستقصياً حقيقة العلاقة بين التربيع المفاهيمي القائم على: العقل والسلطة والحرية والعدل، وذلك غايةُ ما رُمْنا بيانَه في هذه المقالة □

(18) ناصيف نصّار، **الفكر الواقعي عند ابن خلدون: تفسير تحليلي وجدلي لفكر ابن خلدون في بنيته ومعناه**، ط 4 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016).

روسيا ودورها في الشرق الأوسط

عقدت هذه الحلقة النقاشية في مقر مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت يوم الخميس 24 أيار/مايو 2018. قدّمت الحلقة لونا أبو سويرح، وأدار الحوار جمال واكيم وشارك فيها (بحسب الترتيب الألفبائي):

أحمد ملي	أستاذ السياسات الدولية في الجامعة اللبنانية.
الياس فرحات	عميد متقاعد، وخبير عسكري واستراتيجي ـ لبنان.
بسام الهاشم	أستاذ علم الاجتماع في الجامعة اللبنانية.
جمال واكيم	أستاذ في الجامعة اللبنانية.
حسام مطر	مرشح دكتوراه في جامعة براغ الدولية في مجال العلاقات الدولية والدراسات الأوروبية.
فارس أبي صعب	باحث ومدير التحرير في مركز دراسات الوحدة العربية.
كابي الخوري	مدير التوثيق والمعلومات في مركز دراسات الوحدة العربية.
كريم المفتي	أستاذ وباحث في العلوم السياسية والقانون الدولي.
لونا أبو سويرح	المديرة العامة لمركز دراسات الوحدة العربية.
ليونيد سافين	سكرتير الحركة الأوراسية العالمية ومدير مؤسسة الاستشراف الروسية ومدير تحرير موقع «جيوبوليتيكا» ـ روسيا.
نسيم الخوري	كاتب ومحلل سياسي ـ لبنان.
وسيم أبي رافع	أمين عام تجمع جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا للناطقين بالعربية.
يوسف الصواني	مدير الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية.

قدّمت الحلقة **لونا أبو سويرح**

أدار الحوار **جمال واكيم**

تقديم

لونا أبو سويرح

المديرة العامة لمركز دراسات الوحدة العربية.

يسرنا أن نستضيف في هذه الحلقة الباحث الروسي ليونيد سافين، سكرتير الحركة الأوراسية العالمية ومدير مؤسسة الاستشراف الروسية ومدير تحرير موقع جيوبوليتيكا روسيا. ينعقد هذا اللقاء الحواري في وقت هو في غاية الأهمية بالنسبة إلى المنطقة العربية، وبخاصة في ظروف عصيبة تمر بها هذه المنطقة، من أزمات وحروب وصراعات، وبخاصة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، والاحتلال الصهيوني الذي زرع جذوره في فلسطين منذ 70 عاماً، ثم الصراعات والحروب التي تعرضت وتتعرض لها بلدان عربية متعددة مع نهاية الحرب الباردة وبدء السيطرة الأمريكية على النظام العالمي. كما نالت المنطقة العربية الحصة الكبرى من الاهتمام الغربي والتدخل في شؤونها، وبخاصة خلال العقود الثلاثة الأخيرة، سواء من حيث الاختراق الاستخباري لأمن دولها والتدخل السياسي والأمني في شؤونها الداخلية والخارجية، بل حتى التدخل العسكري في بعضها. لكن عودة روسيا في السنوات الأخيرة إلى الساحة الدولية كقوة عظمى، كانت بمنزلة عامل ردع للهيمنة الأمريكية وحلفائها في أوروبا.

سنبحث في هذه الحلقة مع الباحث ليونيد سافين، في دور روسيا في المنطقة العربية وما هو تصوره لهذا الدور، هل سينمو أم سيضمحل؟ وما هو دور تحالف البريكس، الذي تعد روسيا عضواً بارزاً فيه، في دعم الأهداف الاقتصادية والتنموية في المنطقة، وبخاصة مع تراجع الدعم المادي الأمريكي والغربي الموجّه لتنمية عدد من دول المنطقة؟ الموضوع الآخر يتعلق بإمكان فرض روسيا والصين نفوذهما العسكري والاقتصادي لمواجهة «النظام العالمي»، هل من احتمال أن نشهد ولادة نظام عالمي جديد، فالأمم المتحدة باتت مؤسسة معطلة في وجه سياسة ترامب؟ والموضوع الثالث متصل بنظرة روسيا إلى إسرائيل، فروسيا اليوم على علاقة تحالفية بدول الممانعة والمقاومة وهي توطد علاقاتها في المنطقة وتدعم حل «الدولة السورية»، ولكن وزارة الخارجية الروسية

لا تعقب أو تستنكر الاعتداءات الإسرائيلية على سورية، ولا تزال الطائرات الإسرائيلية تجول في الأجواء السورية... روسيا دولة مراقبة في منظمة التعاون الإسلامي، لكن مواقفها في ما يتعلق بالتطورات الأخيرة في القدس وغزة غير حازمة، ولا ترقى إلى توقعاتنا؛ فما هو الدور الذي يمكن روسيا كدولة مراقبة في منظمة التعاون الإسلامي أن تؤديه لحماية الوقف الإسلامي والمسيحي وبخاصة الأرثوذكسي في القدس؟ هذه بعض القضايا التي أود والزملاء أن نسمع آراءَك حولها... ومن ثم سنبدأ بالحوار.

مرتكزات الاستراتيجية الروسية وانعكاساتها في الشرق الأوسط

ليونيد سافين

سكرتير الحركة الأوراسية العالمية ومدير مؤسسة الاستشراف الروسية ومدير تحرير موقع «جيوبوليتيكا» ـ روسيا.

سأبدأ مداخلتي بالاتحاد الاقتصادي الأوراسي (UEEA)، وهو مشروع بدأ عام 2015، مع العلم أن فكرته ولدت قبل نحو قرن من الزمن، وبالتحديد عام 1921 حين قام بعض المهاجرين الروس في تشيكيا بطرح أفكار جديدة حول الكيان السياسي بعد الثورة البلشفية التي وقعت عام 1917، ورأوا أن الحركة البلشفية ستموت قريباً لعدم سيرها بخطى طبيعية، وأعتقد أن هذا كان أشبه بالرؤية المستقبلية، حيث انهار الاتحاد السوفياتي بعد مرور ما يزيد على 70 عاماً. كانت فكرة الاتحاد الأوراسي تقوم على نوع من التحالف المشابهة حدوده لحدود الإمبراطورية السوفياتية نفسها، وتم في ما بعد إسقاط هذه الرؤية. ونقوم الآن، بالتعاون مع المؤرخ الروسي المعروف ليف غوميلوف والفيلسوف الروسي ألكسندر دوغين وغيرهما، ببلورة وتطوير هذه الفكرة. وقد أثبت التحالف الاقتصادي الأوراسي نجاحه وانطلق الآن كمشروع عالمي. لكن نرى أنه يوجد نقص في الأفكار ونقص في التعاون بين المجتمعات المختلفة، وهذا التحالف الآن هو أشبه بمشروع اقتصادي بين 5 دول، ونحن نطمح إلى توسيع هذا العمل، ولدينا مناطق اقتصادية حرة مع فييتنام ومنذ بضعة أسابيع وقعنا اتفاقية مع الجمهورية الإسلامية في إيران لإنشاء منطقة اقتصادية حرة. ومن منظورنا فمن الأهمية بمكان أن نبدأ بإنشاء مناطق اقتصادية حرة في العالم العربي.

وبمجرد أن برزت فكرة تحالف اقتصادي أوراسي، انْتقدت هذه الفكرة في الغرب، حيث أشارت هيلاري كلينتون فوراً إلى أن المشروع هو أشبه بإعادة إحياء إمبراطورية الاتحاد السوفياتي، مع العلم أن الأمر ليس كذلك بتاتاً، بل هو مجرد تعاون اقتصادي. وقد تحدث الأوراسيون الكلاسيكيون عن فكرة مهمة جداً، وهي الاختلاف الثقافي المتمثل بالقيم والعادات والتقاليد المختلفة بين أوروبا وآسيا وأوراسيا، وعن كيفية استخدام الدين للتفاعل بين الثقافات والحضارات. ومن وجهة نظري ووجهة نظر زملائي في التحالف الأوراسي، فنحن نفتقر في الوقت الحاضر إلى الأفكار البنّاءة، كما أن هناك مشكلة في الدستور الروسي الجديد الذي وُضع في عهد بوريس يلتسن، إذ هناك نقطة فيه تحظر أي فكر أيديولوجي في روسيا، كما كان بعض الخبراء الأمريكان العاملين في طاقم بوريس يلتسن قد اقترحوا هذه النقطة بهدف منع تطبيق أي نوع من الفكر الأيديولوجي في النظام الروسي. ومن وجهة نظرنا هذه مشكلة.

بالنسبة إلى الاستراتيجية الروسية، توجد عدة خطط، وهي لا تزال على الورق وتنتظر التطبيق. وبالنسبة إلى سياسات روسيا حول العلاقات الخارجية والدفاعية والنمو الاقتصادي، توجد خطة ورؤية مستقبلية لعام 2025. ولكن على أرض الواقع، فإن وزارة الخارجية الروسية تعمل على مستوى التكتيك، ولدي بعض الأصدقاء داخل الوزارة وفي السفارات ذكروا لي أنه لا توجد أية استراتيجية، وأن عمل البعثات الدبلوماسية هو أشبه بعمل روتيني. من منظورنا، نحن بحاجة إلى تطبيق آلية عمل على المستوى العملي، أي مزيج بين المستويين التكتيكي والاستراتيجي. ونظراً إلى غياب الاستراتيجية في الوقت الحاضر، فربما يجب أن نجد إطاراً جيداً لكي نقوم بتصدير أفكارنا الروسية للجهات الخارجية، وأن نجد نقاطاً مشتركة للتعاون في أي مجال، سواء في المجال العسكري، أو في المجال الاقتصادي، أو السياسي، أو الديني، أو الثقافي... إلخ. كما أن روسيا تشارك بفاعلية في عدد من الأطر والاتفاقيات العالمية إما كعضو وإما بصفة مراقب، منها تحالف البريكس ومنظمة شانغهاي للتعاون. ومن المهم أن نبحث في إيجاد حلول جديدة بديلة. ونظراً إلى أن القوى الغربية تخشى أي حلول بديلة، فهي تروج للأفكار الليبرالية الأحادية القطبية وتطبقها في العلاقات الدولية كافة. توجد في روسيا مدرستان فكريتان فقط، مدرسة العلاقات الدولية ومدرسة الدراسات الليبرالية، وكلاهما فكرتان نابعتان من الغرب، وليست أفكاراً روسية، مقابل غياب المدارس الفكرية الآسيوية والعربية والأفريقية وغيرها... وبالتالي تسعى حركتنا للترويج لأفكار جديدة وتطوير أساليب جديدة من العلاقات، وقد وضعنا برنامجاً لعام 2022 يتمحور حول تطوير الأفكار غير الغربية تُعنى بالعلاقات الدولية. كما أننا نرحب بالمثقفين من الخارج للمساهمة في هذا المجال.

من المشكلات التي نواجهها في روسيا أننا لا نزال نعتمد التشريعات الدستورية التي وصفها الخبراء الأمريكيون إلى جانب الطبقة الأوليغارشية التي تتطلع إلى الغرب. مثال على ذلك، يوم الإثنين في 2018/5/21، كان البرلمان الروسي يناقش مواد جديدة حول العقوبات المضادة، وكان هناك نحو 16 مادة مطروحة كرد فعل على العقوبات الأمريكية المفروضة، وبعد النقاش الأول وافق جميع الحضور على البنود كافة، ولكن في النقاش الثاني عاد الحضور عن قراره. والسبب هو أنه بعد النقاش الأول، قابل المتحدث باسم البرلمان الروسي بعض أطراف الأوليغارشية الذين أفادوه بأن هذا الأمر ليس من مصلحتهم وأنهم يفضلون التعاون مع الغرب، وبالتالي تم صرف النظر عن أغلب البنود المطروحة، بل تم تطبيق 6 نقاط فقط. وهذا أمر مؤسف جداً.

وبالتالي، ما العمل؟ في البداية، على روسيا أن تسعى لعقد شراكات وعلاقات جديدة على مستويات مختلفة ومع عدة دول، وأن لا تبقى ضمن مفهوم العلاقة بين الدولة والدولة، بل تتطور لتصبح بين الدولة ورجال الأعمال والمثقفين. الغرب يتحدث عن **القوة الناعمة**، نحن لا نحب هذا المصطلح بل نفضل مصطلح **القوة المسؤولة**، وعلى روسيا العمل ضمن مستويات متعددة. على سبيل المثال، بالنسبة إلى ما حصل في جورجيا عام 2008، طوّرنا استراتيجية جديدة للعلاقات الخارجية، وقد تم حظر التدخل العسكري المباشر، على الرغم من وجود مواطنين روس وعلى الرغم من القدرة على القيام بذلك. وبالتالي ما المشكلة؟ المشكلة هي المسؤولية؛ فعلى روسيا أن تكون أخلاقياً ومعنوياً مسؤولة عن أي عمل تقوم به في الخارج وأن تتحمل نتائجه وتبعاته على الصعيدين العالمي والمحلي الداخلي. وهكذا هي الحال مع القوات الأمنية الروسية في سورية، التي تعرضت لهجوم من الطائرات الأمريكية وقتل منها نحو 10 أشخاص. وقد ظلت روسيا صامتة ومتكتمة على الموضوع لمدة أسبوع من دون تسريب أي معلومات. وفي نهاية الأمر هم مواطنون

روس توفوا على الأراضي السورية لحماية المصالح السورية، وبالتالي أرى أن هناك مشكلة لا تزال قائمة في المجتمع الروسي بين البرلمان الروسي وطبقة الأوليغارشية، والحكومة الروسية بالطبع. وربما يرجع السبب إلى بوتين نفسه الذي يحاول أن يبقي على التوازن بين الليبراليين والمحافظين وفي تحديد المصلحة الوطنية وما يجب فعله.

بالنسبة إلى البريكس، في بادئ الأمر، تم طرح البريكس كفكرة لاقتصاد متنامٍ من دون أن يكون هناك أي نوع من التوافق أو الأنشطة المميزة. وعلى عكس السنوات السابقة التي كانت تعاني روسيا فيها عقوبات مفروضة عليها، فهي الآن بدأت تظهر كقوة عظمى. لكن في المقابل هناك الكثير من المشاكل الاقتصادية في جنوب أفريقيا والبرازيل، ويرى عدد من الخبراء الروس أنها محاولة من الغرب لتقويض مجمّع جديد ونشاط جديد لأنه يمهد الطريق أمام نظام عالمي متعدد الأقطاب. ولكنني أعتقد أن البريكس سيواصل نشاطه نظراً إلى احتوائه على عدد من المجموعات الفاعلة في الاختصاصات المختلفة، وكل عام تُعقد اجتماعات مختلفة ويتم توقيع اتفاقيات مختلفة بين روسيا والدول الأعضاء في البريكس. ومن الأمور المهمة أن كلاً من الصين والهند عضوان في البريكس ومنظمة شانغهاي للتعاون. وبالنسبة إلى العلاقة بين الصين وروسيا، فقد وُقِّعت أول اتفاقية بين البلدين حول النظام العالمي المتعدد الأقطاب خلال عهد يلتسن، وإذا لم أكن مخطئاً فقد كان هذا عام 1993، والصين عضو فاعل في الترويج لهذا الفكر، وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر بين روسيا والصين على هذا الصعيد، إلا أننا نعتقد أن الصين لا تزال على المسار الصحيح. وبالتالي نتعامل مع الصين في عدة مجالات، بما فيها الطاقية والعسكرية والسياسية، كونها قوة منافسة للولايات المتحدة. كما نتشارك معها وجهات النظر نفسها في ما يتعلق بموضوعات مثل الديمقراطية وسيادة الدولة وعدم التدخل في القرارات الداخلية للدول على غرار ما تفعله الولايات المتحدة، وهذا أمر مهم جداً. وبالتالي نتشارك مع الصين عدداً من وجهات النظر.

بالنسبة إلى الموقف الروسي من إسرائيل، لم يكن لدى الاتحاد السوفياتي أية علاقة دبلوماسية مع هذا الكيان ولم يعترف به كدولة. فقط بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وتحوّل روسيا إلى دولة «ديمقراطية» تم الاعتراف بإسرائيل. المشكلة هي أن الكثير من الروس اليهود أدوا دوراً في التخلص من الاتحاد السوفياتي، وحاولوا الاستحواذ على السلطة عند سقوط الاتحاد، حيث إن الكثير من اليهود الأوليغارشية أحاطوا ببوريس يلتسن، مثل بوريس بيريزوفسكي الذي شغل منصب مستشار لديه. وبالتالي بمجرد أن انهار الاتحاد السوفياتي، استحوذ اليهود على السلطة الاقتصادية وما زالوا (نحو 3 بالمئة من اليهود الروس يتحكمون بنحو 70 بالمئة من الناتج المحلي). وهذه مشكلة كبيرة، ومعظم المواطنين الروس مدركون هذه المشكلة وهم يناقشون هذا الموضوع. كما أن اليهود يتحكمون بمعظم وسائل الإعلام الروسية. وهم روس يهود ولكنهم على علاقة قوية بإسرائيل بالطبع. ولكن على الصعيد الرسمي، لا نزال نعترف بقرارات ووثائق الأمم المتحدة حول القدس وبأنها عاصمة فلسطين، ولا نزال نروِّج فكرة المصالحة بين الطرفين وعدم استعمال العنف المسلح ضد الشعب الفلسطيني. ولكن هذا الموقف قد يتغير بعد بضع سنوات، مع تغير الإدارة الروسية (إدارة بوتين) المتعاطفة مع إسرائيل، كما أن اليهود الروس الذين يسيطرون ويعيشون في روسيا باتوا في أغلبيتهم كباراً في السن، ومع رحيلهم سيتغير الموقف والمنظور. كما يوجد عامل آخر وهو الزيادة الملحوظة في نسبة السكان المسلمين في روسيا، وهم بالطبع سيؤيدون فلسطين بدورهم وسيصوتون لسياسيين يؤيدون قضية فلسطين.

المناقشات

1 ـ بسام الهاشم

لدي سؤالان: **الأول** هو حول التدخل الروسي في سورية، بالنسبة إلي أنا فرح جداً بهذا الأمر ولكن لدي سؤال في هذا الخصوص، هو لماذا تدخلت روسيا في سورية على الأرض، هذا ليس بالأمر غير الشائع ولكنه يكون غير مألوفٍ إذا كان لمدة طويلة. السؤال **الثاني** يتصل بتحالف البريكس والمواجهة العالمية مع الولايات المتحدة. وقد بات يتضح أكثر فأكثر أن الطريقة التي تحاول الولايات المتحدة فرض قراراتها لم تعد ضمن الخيارات العسكرية، ولكن ضمن العقوبات والضغوط الاقتصادية، ويبدو أنها تبتز العالم بحقيقة أن المعاملات المالية والصفقات تمر عبر بورصة نيويورك. إلى أية درجة ستسمح روسيا وشركاؤها في البريكس للولايات المتحدة في التمادي في هذا التصرف؟ هل هناك أي احتمال لإنشاء نظام جديد لتبادل التعاملات المالية على الصعيد الدولي يدرأ الابتزاز الأمريكي هذا؟

2 ـ ليونيد سافين

بالنسبة إلى السؤال حول سبب تدخل روسيا في سورية، سأطلعك على قصة شخصية. نوقش هذا الموضوع على التلفاز الروسي الرسمي، قبل اتخاذ قرار إرسال جنود إلى سورية بأسبوع، وقد أفاد جميع الخبراء بوجوب دعم الأسد اقتصادياً وسياسياً واستشارياً فقط، بينما أبديت رأيي بوجوب إرسال جنود روس إلى سورية لدواعٍ جيوسياسية تستوجب وجودنا عسكرياً هناك على الأرض. وبعد هذا، وافق بوتين على إرسال جنود روس إلى سورية. كما أنها كانت فكرة وزير الدفاع سيرغي شويغو من أجل ضمان الاستقرار الجيوسياسي في المنطقة، ذلك بأن السيطرة على سورية من وجهة النظر الروسية تعني السيطرة على حقول النفط والغاز الموجودة هناك، حيث إن قطر تطمح إلى بناء مشروع خط أنابيب يمر في سورية، كما أن للسعودية خططاً لتدمير البنية التحتية هناك من أجل مشاريع خطوط أنابيب خاصة بها، والآن هذه المشاريع لم تعد ممكنة ولم يعد في إمكان أحد ممارسة ألاعيبه الملتوية في ظل الوجود الروسي. سبب آخر يرجع إلى وجود داعش. طبعاً لم

تكن الغاية من الحركات الإرهابية سورية فقط، بل سورية هي مرحلة مؤقتة، إذ كانت هذه الحركات الإرهابية تنوي العودة إلى المناطق الروسية، وهذا يشكل خطراً على روسيا. وبالتالي صدر القرار بالقضاء على الإرهابيين على الأراضي السورية قبل عودتهم إلى روسيا. هذا السبب، على الرغم من كونه ساخراً، فهو عملي ويعطي ذريعة جيدة.

بالنسبة إلى السؤال الثاني هناك مشكلة في الابتزاز الذي تقوم به الولايات المتحدة، إذ إنها تعمد إلى بذل الكثير من الجهود للسيطرة وترتيب العمليات الانقلابية في الدول المختلفة معها والسيطرة عليها من خلال النخب وغيرها من الممارسات الاقتصادية والسياسية من أجل تنفيذ مصالحها، وهذه نعتبرها مشكلة كبيرة لنا في روسيا.

3 ـ الياس فرحات

أود في البداية أن أجيب عن سؤال تم طرحه ثم أطرح سؤالين. بالنسبة إلى الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، أشك في إمكانيات هذا الاتحاد وقدراته حتى الآن، ما دام المركز العالمي للمال يقع في نيويورك، وبالتالي لا فائدة من هذا الاتحاد ما لم يكن الهدف الرئيسي منه إنشاء مركز مالي بديل لنيويورك. أما سؤالي **الأول** فيتعلق بتركيا، التي تُعد بلداً أساسياً في المنطقة، وقد أدت دوراً محورياً في تجميع الحركات الإرهابية ذات الصلة بالقاعدة من مختلف أنحاء العالم، حيث كانت تستقطبهم إلى أراضيها ومن ثم ترسلهم إلى سورية والعراق. من هذه المجموعات من أتى من مناطق إما روسية وإما قريبة من روسيا، مثل القوقاز والاتحاد الروسي وآسيا الوسطى ومن مناطق شمال الصين. طبعاً لم تقرر تركيا رعاية هذه المجموعات لوحدها، ولكن بوصفها دولة عضواً في حلف شمال الأطلسي، وهذه خطوة موجهة ضد الاتحاد الروسي والصين وسورية وغيرها من الدول. والسؤال **الثاني** هو حول آسيا الوسطى، قرأت اليوم (الخميس 2018/5/24) بياناً لمجلس الأمن القومي في روسيا يتحدث عن تجميع ما بين 15 و20 ألف إرهابي شمال أفغانستان، لتجهيزهم للتقدم نحو آسيا الوسطى، وبخاصة أوزبكستان، لأن الوضع بات هشاً فيها بسبب النزاع بين قبائل السمرقند والطشقند. وأرى أن هذه حركة موجهة ضد الاتحاد الروسي وليس ضد آسيا الوسطى فقط، ما هي وجهة نظر روسيا تجاه تجمع الإرهابيين شمال أفغانستان؟

4 ـ ليونيد سافين

بالنسبة إلى تصورك حول المركز الاقتصادي الجديد، فأنا أشاركك الرأي بأن معظم العمليات والأسهم تتم في نيويورك ولندن، وهذه مشكلة كبيرة. وبالنسبة إليّ، أنا أستغرب من تعامل روسيا مع شركات مثل Facebook وغيرها من الشركات الأمريكية والغربية في ظل العقوبات المفروضة علينا. بالنسبة إلى تركيا، أعتقد والزملاء في روسيا أن تركيا باتت الآن على مفترق طرق، من دون أن تملك أي استراتيجية لما تقوم به أو ستقوم به. مثال على ذلك، أردوغان لا يدري ماذا يفعل في موضوع الأكراد والحركات الإسلامية الأصولية، وبالتالي هناك توتر بين تركيا من جهة وأوروبا والولايات المتحدة من جهة أخرى، موقف تركيا الآن بات جيداً، ربما لأن أردوغان يسعى لاتخاذ الخيار الصائب وسحب تركيا من حلف شمال الأطلسي، وقد بدأ التعاون مع منظمة شانغهاي وغيرها. كما أن روسيا تباحثت مع تركيا في موضوع بناء منطقة تجارة حرة بينهما ومد أنابيب لخطوط الغاز وإنشاء مفاعلات نووية، وسيتم بحث المزيد من مشاريع التعاون بين البلدين في

المستقبل. ولكن من الناحية السياسية، لا تزال تركيا في وضع هش، وبخاصة بعد محاولة الانقلاب الذي خططت له وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية CIA وحركة غولين.

بالنسبة إلى موضوع آسيا الوسطى وأفغانستان، نحن نتعاون مع باكستان وإيران، وقد ناقشنا هذا الموضوع على مدى سنوات مع دول آسيا الوسطى، وربما الآن بعد الأحداث الأخيرة عقب الانتخابات في أوزباكستان، وقدوم عدة متمردين من طاجيكستان. والكثير من هذه المنظمات يتم حظرها وهي تعمل بسرية وخفاء، كما أن هناك مشكلة الطفرة السكانية في أوزبكستان وتعدد الإثنيات والعرقيات والتنقل المستمر لإيجاد فرص عمل مختلفة في روسيا وغيرها. كما أن المنظمات الإرهابية لا تزال تنشط سراً في روسيا، ويقوم الأمن بدوره باعتقال عدد من ممثلي هذه المنظمات كل أسبوع، ومنهم عناصر من القوقاز وأوزبكستان ودول آسيا الوسطى. نحن نعمل على هذا الموضوع، ولكن المشكلة هي أنه يجب التوصل إلى توضيح مزيد من المسائل التقنية، وبخاصة أن معظم دول آسيا الوسطى هي أعضاء، إلى جانب روسيا، في منظمة معاهدة الأمن الجماعي (CSTO) وذلك لمعالجة القضايا الأمنية الإقليمية.

5 ـ كابي الخوري

لدي سؤال يختص بسورية، هناك من يرى أن روسيا بتدخلها في سورية باتت تتصرف كدولة عظمى، إلى أي مدى ستتمكن روسيا من التوفيق بين مصالح كل من إيران وتركيا وإسرائيل وقوات الولايات المتحدة الموجودة في شمال سورية؟ وهل ترى أن التقسيم سيحصل في سورية؟ هل من رأي أخير لروسيا حول سورية؟

6 ـ ليونيد سافين

يبدو أن الوضع صعب جداً، وقد كنا اقترحنا على إيران إجراء مفاوضات مع إسرائيل، ولكن السلطات الإيرانية لا تعترف بإسرائيل أصلاً وهي ترفض هذا الأمر بتاتاً. كما أن هناك مشكلة الأكراد في شمال سورية وهم معادون للسلطات التركية وهم يفضلون التعاون مع الأسد.

تحاول روسيا أن تؤدي دوراً فاعلاً في هذا الموضوع، لدي أصدقاء في سورية منخرطون في هذه المصالحات، وهم أشاروا إلى صعوبة هذه العملية، بسبب وجود مصاعب سياسية وحزازات طائفية وإثنية. ولكن روسيا ما زالت تبذل جهداً على هذا الصعيد، وبخاصة من خلال شركائها في أستانة، وهي منصة جيدة للحوار. تسعى روسيا إلى الحفاظ على سورية موحدة في وجه التقسيم الذي تسعى إليه الدول الغربية. وقد حاولوا الاستفزاز وزعموا أن الروس والقوات السورية تستخدم الأسلحة الكيميائية، في حين أن المنظمات الإرهابية المدعومة من الولايات المتحدة والقوى الأوروبية هي التي شنت هذه الهجمات الكيميائية. كما نتوقع أن تحصل هناك الكثير من الاستفزازات في سورية. وبعد انتهاء الحرب ستقوم روسيا باستثمارات ضخمة بهدف إعادة البناء والحفاظ على دولة آمنة ومستقرة، إذ إن سورية تعد منطقة مهمة ولدينا قواعد عسكرية في طرطوس واتفاقيات لبناء قواعد عسكرية روسية أخرى في سورية.

7 ـ يوسف الصواني

الانطباع الغالب عن روسيا في المنطقة لدى معظم الجمهور العام هو أن روسيا دولة انتهازية وأنها تقوم بتمثيلية كبيرة على صعيد عالمي، وأنها لا تملك خطة استراتيجية متماسكة أو رؤية واضحة لمفهوم النظام العالمي الجديد الذي يجب أن يحل مكان النظام القائم الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة وحلفاؤها من الدول الليبرالية. إلى أي مدى ترى أن ذلك ينطبق على الوضع الحالي للمقاربة الروسية على الصعيد العالمي، كيف ترى روسيا نفسها ودورها على الصعيد العالمي، وبخاصة أنك تحدثت عن رغبة روسيا في تأسيس نظام عالمي متعدد الأقطاب. وإلى حين قيام هذا النظام الجديد، هل ستظل روسيا دولة انتهازية تسعى لمكاسب معيّنة، وهي على الأرجح مكاسب إقليمية محدودة حسبما تسمح به الظروف، وهل ستسمح ديناميات النفوذ السياسي بذلك؟ وإذا كان الأمر كذلك، فإن المنطقة العربية لديها جميع الأسباب التي تدفعها إلى الحذر من هذه العلاقة مع روسيا وسياساتها في المنطقة. سؤالي الثاني يخص ليبيا: إلى أي مدى تمت مراعاة الحالة الليبية وتحملت روسيا المسؤولية لحماية الحقوق الإنسانية وآلية تطبيقها في ليبيا من أجل ضمان عملية سلسة لتغيير النظام. روسيا لم تقم بأي دور على الإطلاق، وعوضاً من الاعتراض ووضع الفيتو في مجلس الأمن الدولي، امتنعت روسيا عن التصويت وتخلت عن الموضوع، وهكذا وصلنا في ليبيا إلى ما نحن عليه الآن. إلى أي مدى أدى هذا الأمر دوراً في تكوين سياسة روسيا في الشرق الأوسط وبالذات سورية، وإذا ما تأتت أحداث مماثلة في أي دولة في المنطقة، حيث هناك الكثير من الترجيحات لدول قد تشهد تطورات مماثلة لما يسمى الربيع العربي، فماذا سيكون الموقف الروسي في غياب أي استراتيجية أو رؤية واضحة لنظام عالمي بديل؟ السؤال الثالث: ما هو دور الصين في هذه الرؤية؟

8 ـ ليونيد سافين

أنا أتفق معك أن روسيا لا تملك أية رؤية استراتيجية حتى الآن، ولكن هناك بعض المؤسسات والمنظمات التي تسعى إلى بلورتها، مثلنا، وذلك من خلال زملائنا ومعارفنا في الإدارات الرسمية والحكومية، سواء في المكتب الرئاسي أو في وزارة الخارجية وغيرهما من الجهات المعنية بالعلاقات الخارجية. أحياناً ننجح في إيصال رؤيتنا ويتم تبني مقترحاتنا وأفكارنا. في رأيي هناك ثلاثة مستويات يجب العمل عليها: نظرة الخارج إلى روسيا، والعمليات السياسية، ورد فعل الدول الغربية تجاه ما تقوم به روسيا. على أرض الواقع، يصعب جداً على روسيا أن تتصرف كما تريد أو كما ترى الأمر مناسباً، وبالتالي لا يمكن تطبيق جميع الخطط على الصعد كافة بسبب رد الفعل السلبي الفوري الذي ستقوم به الدول الغربية. الأمر يعتمد في عدة حالات على الحوار والنقاش وعلى الأقنية الدبلوماسية، ويتم العمل عليها بأساليب غير معلنة. بالنسبة إلى ليبيا، نعم روسيا أخطأت في هذا الموضوع، ولكن الكثير من القرارات التي تتخذها السلطات الروسية والرئيس الروسي تتم بتردد وبأشباه حلول، والمثال على ذلك ما حدث في أوكرانيا والقرم، حيث إن القرم هي ذات أكثرية روسية وتود الانضمام إلى روسيا، لكن لا يمكن لروسيا التصرف كرد فعل على تدخل الدول الغربية، وبالتالي فإن أي تدخل لروسيا في أي مكان سوف يلقى رد فعل غربياً فورياً. وكما أشرت سابقاً، فإننا نحتاج إلى اتفاقيات وشراكات جديدة حقيقية.

في ما يتعلق بالصين فهي لا تحبذ التدخل في أي نزاعات، وبالتالي هي تطبق سياسة النأي بالنفس والصمت وترقب النتائج. وبالنسبة إلى دور الصين في النظام العالمي الجديد فهي لديها علاقات تبادل تجاري قوية مع الولايات المتحدة. ولكن مع ذلك، تبقى الصين مستورداً أساسياً للطاقة من روسيا، كما يوجد توافق في بعض القضايا الأمنية بين البلدين. والصين هي جزء من دول البريكس ومنظمة شانغهاي للتعاون، وهناك توافق بينهما على الدمج بين مشروع «الحزام الواحد ـ الطريق الواحد» ورؤية الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، وقد تم بالفعل وضع خطط لتنفيذ 200 مشروع، ومع أنها لا تزال على الورق إلا أنها جاهزة وسيتم تنفيذها. كما أننا ننظر في التعامل مع باكستان كحليف جديد لروسيا بسبب الطريق الاقتصادي الصيني ـ الباكستاني، ونود الإفادة من هذا الخط لتنمية الاقتصاد الروسي، إذ إن النقطة الأخيرة في هذا الطريق تبعد 120 كلم فقط من حدود جمهورية قيرغيزستان التي هي عضو في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي. ومن واجبنا الإفادة من هذا الطريق التجاري للمصالح الروسية ومن أجل الوصول إلى المحيط الهندي من خلال ميناء غوادر الباكستاني الذي يطل على بحر العرب.

9 ـ فارس أبي صعب

هناك الكثير من الروايات المتباينة حول دور نظريات ألكسندر دوغين في السياسة الخارجية الروسية. إلى أي درجة يتأثر بوتين به وبنظرياته ومواقفه السياسية؟ وكيف ينعكس ذلك على السياسات الروسية الخارجية، وكيف ينظر دوغين إلى الوضع في الشرق الأوسط وبخاصة الصراع العربي ـ الإسرائيلي؟ بالنسبة إلى الحركة الأوراسية، هل هناك حركة أوراسية موحدة ذات رؤية جيوسياسية مستقبلية واضحة، وهل تحمل مواقف واضحة حيال الصراعات والتطورات المختلفة في العالم والمنطقة وحول العلاقة بالغرب؟

10 ـ ليونيد سافين

في ما يخص دوغين، الكثير من آرائه يتم تطبيقها في السياسات الروسية الخارجية، وهو كان قد توقع ضم القرم إلى روسيا عام 1993، على ما أظن في الطبعة الأولى من كتابه **أسس الجيوبوليتيكا**، كما توقع أننا سنبدأ في حركة الاتحاد الاقتصادي الأوراسي. طبعاً لم تكن الحركة الأوراسية صغيرة من منظور دوغين، بل تشمل دول الاتحاد السوفياتي السابق، وحتى تمتد على صعيد القارة كلها، أو على صعيد العالم كله كفكرة النظام العالمي المتعدد الأقطاب. وهكذا، خطوة خطوة، يتم تبني وتنفيذ بعض الأفكار في السياسات الروسية الخارجية، وهذا لا يعتمد على ما يقرره بوتين لوحده بل ما تتوقعه الدراسات والتحليلات المتعددة في الجغرافيا السياسية. بالنسبة إلى منظور الأوراسية تجاه الشرق الأوسط، أعتقد أن المنشورات العربية لا تهتم بمفهوم الأفكار الأوراسية التي لا تزال غريبة على عامة الناس في المنطقة. بالطبع على الجميع أن يعي أن الأفكار الأوراسية لم تطور من جانب أناس عاديين بل من جانب مفكرين ومثقفين. وبالتالي هي ليست بأفكار بسيطة، ويجب تبسيطها كي يسهل شرحها لعامة الناس.

11 ـ حسام مطر

لدي أربعة أسئلة، السؤال الأول يتعلق بالمقاربة الأمريكية لإيران، هل ترى أن هذه الاستراتيجية الجديدة في التعامل مع إيران هي أيضاً موجهة للنفوذ الروسي في الشرق الأوسط؛ هل ترى الولايات المتحدة أنه في إضعافها إيران فهي تلجم النفوذ الروسي أيضاً في الشرق الأوسط؟ السؤال الثاني، هل ترى أن الاتفاق النووي سينهار قريباً في نهاية هذا العام؟ وهل ما زالت روسيا تنظر إلى إيران كشريك استراتيجي، وبخاصة أن الحرب الأهلية في سورية شارفت على الانتهاء، أم أنها تعامل إيران من منطلق المصلحة؟ وما هي الحلول الأمنية التي تتبناها روسيا في سورية والتي تفضلها إسرائيل؟

12 ـ ليونيد سافين

بالنسبة إلى الاتفاق النووي مع إيران، أعتقد أن ترامب دائماً ما يتعامل مع الأمور من منظوره الشخصي ويحظى بكثير من الدعم من جانب إسرائيل. لذلك سيُسقِط الاتفاق النووي مع إيران، كما تم بالفعل نقل السفارة الأمريكية في إسرائيل إلى القدس، وهي خطوة تحظى بدعم من عدد من المنظمات. هناك توجهان أساسيان في الولايات المتحدة، وهناك نوع من التوتر الداخلي من السياسة الخارجية المتبعة في الولايات المتحدة، والعديد من الخبراء وصانعي القرار في الوزارات والمناصب الحكومية والرسمية لا يوافقون على سياسات ترامب في الشرق الأوسط، كونه يتعامل مع الأمور من دون أن يكون لديه أي استراتيجية، وهو يتصرف من دون أن يعي عواقب أفعاله وما يقوم به لاحقاً، وهذا أمر جيد بالنسبة إلى روسيا والشرق الأوسط، حيث سترى الدول الأخرى أن الولايات المتحدة ليست بالشريك الجيد لها.

الوجود الروسي في سورية مصمم على تنفيذ جميع التزاماته ومسؤولياته كي تظهر روسيا كشريك جيد مع جميع الدول. كما أن روسيا لا تزال في تحالف استراتيجي مع إيران، وقمنا منذ بضعة أسابيع بتوقيع اتفاقية حول منطقة حرة في إيران مع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، ونحن في صدد التفاهم على اتفاقيات متعددة، اقتصادية وعسكرية وأمنية، فالجماعات الإرهابية التكفيرية التي تنشط شمال القوقاز هي مصدر قلق، وقد قدمت إيران إلى روسيا معلومات قيِّمة بسبب تقارب وجهتي نظرهما حيال هذه الموضوعات وبسبب تخاصم السعودية مع إيران. وأعتقد أن التعاون الاستراتيجي مع إيران سيتطور خلال السنوات المقبلة. ربما يكون هناك بعض الخلافات على بعض القضايا ولكنها لن تكون عائقاً.

في ما يتعلق بإسرائيل، لدينا علاقات دبلوماسية معها، ونحن لا نزال نتعاون معها على عدة صعد، ولكن المهم ألا تقوم إسرائيل بالامتثال للعقوبات الغربية المفروضة على روسيا.

13 ـ لونا أبو سويرح

شكراً ليونيد على هذه الأجوبة، التي تم تناول بعضها بطريقة دبلوماسية وبعضها الآخر تم الخوض بتفاصيلها. إن فكرة الاتحاد الاقتصادي الأوراسي هي فكرة مثيرة للاهتمام وكفيلة بإعادة التوازن إلى النظام العالمي، وبخاصة إذا ما كان اتحاداً ذات قوة اقتصادية وسياسية. ولكن ما لم ألمسه من النقاش هو ما يمكن أن يقدمه هذا الاتحاد الاقتصادي الأوراسي إلى المنطقة هنا؟ كيف يمكننا التعاون معه، على صعد أكبر من مجرد إقامة مناطق تجارة حرة. هل يمكنك أيضاً أن

تخبرنا عن الدور الروسي ليس في سورية فقط بل في المنطقة على المدى الطويل ـ لقد أفدتنا بأن روسيا ستبقى في سورية بسبب أهميتها الجيوسياسية والاقتصادية، ولكن ماذا عن الدول الأخرى في المنطقة؟ هل يمكنك التوسع في هذه النقطة لتتخطى مفهوم التبادل التجاري، بل كيف تمكنت الولايات المتحدة مثلاً من التغلغل في الأنظمة واختراقها والتدخل في شؤونها وقراراتها من خلال التقديمات والمساعدات المختلفة، حيث إن جميع الدول الأوروبية لديها برامج مساعدة وتطوير وتنمية ورعاية اجتماعية واقتصادية، وهل في إمكان الاتحاد الأوراسي تأدية هذا الدور؟ وبالعودة إلى سؤال حسام مطر حول انهيار الاتفاق النووي مع إيران، ما الذي يمكن أن يحصل؟ هل سنستيقظ لنشهد بداية حرب جديدة ضد إيران؟ وماذا سيكون الموقف الروسي منها؟

14 ـ ليونيد سافين

يتميّز الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، الذي تعَدّ روسيا محركه الأساسي، بتنوع إنتاجه من مصادر الطاقة وغيرها من المنتجات والخدمات، وعلينا فقط مراقبة ما هي حاجات المنطقة هنا وما ينقصها، على سبيل المثال ربما بعض تكنولوجيا النفط والغاز التي نقدمها حالياً إلى سورية ونطبقها لدينا في روسيا؛ كما يمكننا تزويد المنطقة ببعض المنتجات الروسية أو العكس، أي جلب بعض الدينامية للحركة الاقتصادية وإقامة العلاقات وتوطيدها مع دول المنطقة. لدينا حالياً بعض العلاقات والتعاملات مع جميع الدول، ولكن تبقى المسألة هي كيفية تحويل هذه العلاقات إلى علاقات دائمة ومستمرة. ولدينا بنك التنمية الأوراسي (EDB) ومقره موسكو الذي يُعطي قروضاً وديوناً للقرم وقيرغيزستان، ولكن أنشطة هذا البنك محصورة بالدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، وللأسف لا يمكننا الآن التوسع في أنشطته لتشمل دولاً أخرى غير عضوة في التمويل. لكن في المقابل يوجد بنك التنمية الخاص بدول تحالف البريكس الذي يقع مقره في شنغهاي وهو يقدم مثل هذه الخدمات إلى دول أخرى غير أعضاء في البريكس، سواء كانت في آسيا أو أفريقيا.

بالنسبة إلى إيران، لا أعتقد أن الولايات المتحدة ستشن حرباً عليها، بل هي تمارس ضغوطاً ربما من أجل خنقها اقتصادياً لإثارة الاحتجاجات المدنية وغيرها من التحركات. هذه هي الاستراتيجية الرئيسية التي قامت الولايات المتحدة بتطويرها منذ نحو عشر سنوات، وقد تلقيت دروساً في بعض هذه المسائل. وقد كانت جميع هذه المسائل مطروحة على مكتب أوباما، وكل ما يقوم به ترامب الآن هو متابعة العمل على الأجندة المعدّة سلفاً.

15 ـ وسيم أبي رافع

في المنطقة العربية يوجد اختلاف حول نموذج الدولة الذي نريد (الدولة الإسلامية، الدولة العربية، الدولة الوطنية)، وعلى الرغم من هذا الاختلاف، أعتقد أن هذه المشكلة أو غيرها من المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية هي ليست المشكلات الأساسية، وكذلك الحروب الأهلية داخل الدول أو التخاصم بين الدول العربية، فهذه المشكلات مرحلية ويمكن حلها إذا كانت لدينا عزيمة وتصميم على معالجتها. لكن المشكلة الأساسية والمحورية التي نعانيها هنا هي الوجود الإسرائيلي واعتداءاته على دول المنطقة واحتلاله أراضي فلسطين وغيرها. هناك قرارات دولية خاصة بفلسطين؛ فما هو موقف روسيا حيال سبل تطبيق تلك القرارات، وما هو موقف روسيا

من حلمنا بتحرير كل فلسطين، وهل ستساعدنا في حرب ضد إسرائيل كما يحصل في سورية الآن أم أن موقفها سيكون لمصلحة إسرائيل؟

16 ـ ليونيد سافين

في هذا السياق لا يمكنني سوى أن أعبر عن رأيي الشخصي ومنظوري للأمور. أعتقد أن إسرائيل دولة مصطنعة وهي غريبة عن هذه المنطقة، والكثير من المسيحيين الأرثوذكس الروس مرتبطون ومتمسكون بفلسطين، سواء من حيث العقيدة أو من حيث التاريخ، وهؤلاء يجب أن يكون لهم تمثيل قوي في الكنيسة. ويجب تصنيف القدس كعاصمة عالمية واعتبارها منطقة مفتوحة، لكن لا يمكن للنظام الإسرائيلي القيام بهذا الأمر بسبب عدم الثقة به، لذا يمكن روسيا تنظيم هذا الأمر، على أن يحظى ذلك برعاية ودعم عالميين، وتكون القدس عاصمة عالمية خاضعة للحماية العسكرية الروسية، وهكذا لن تكون هناك مشكلة. أعتقد أنه في السنوات الخمس أو العشر المقبلة ستكون روسيا محايدة في ما يتعلق بفلسطين.

17 ـ الياس فرحات

بالنسبة إلى التدخل الروسي في سورية، كتبت مقالة في نهاية عام 2012 نشرت في جريدة **السفير** اللبنانية تحت عنوان «روسيا تدافع عن نفسها في سورية!» وقد كانت رؤيتي تجاه مسرح العمليات أن روسيا والصين مستهدفتان من خلال الحرب في سورية. وفي ربيع 2015 أرسل المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران السيد علي خامنئي وفداً برئاسة علي أكبر ولايتي إلى الرئيس بوتين وأخبره أن المستشارين الإيرانيين وحزب الله قاموا بعمل رائع ولكنه لا يكفي لمواجهة جيش الفتح الضخم والمسلح الذي سيطر على كامل محافظة إدلب، وبالتالي كان الوضع خطيراً جداً ويهدد بسقوط وشيك لدمشق. وقد شاهدنا فجأة نشر طائرات عسكرية روسية في مطار حميميم الجوي في أيلول/سبتمبر 2015، وبدأت القوات الروسية بقصف جيش الفتح لمدة 3 أشهر ودمرت معظمه، وهو كان جيشاً ضخماً كلف تسليحه وتدريبه مليارات الدولارات. الآن لا يزال الوجود الروسي في سورية أشبه برد دفاعي، لأنه لو سقطت سورية بيد القاعدة وغيرها من التنظيمات المتشددة المدعومة من تركيا، فالصراع سينتقل إلى القوقاز وآسيا الوسطى والصين وسنشهد زعزعةً لجنوب روسيا التي ستعاني مشاكل أمنية في محيطها وفنائها وداخلها. روسيا الآن في موقع دفاعي، بدءاً من جورجيا مروراً بأوكرانيا وسورية، أما الغرب فهو في حالة هجوم. وسورية هي إحدى جبهات المواجهة، هذه ليست عملية تدخل أو عملية نشر جنود يمكن سحبها في ما بعد، وبالتالي أتوقع مزيداً من عمليات نشر الجنود الروس في أماكن أخرى في المنطقة في حال توسع الصراع. فالوضع لا يزال خطيراً ولم يحسم بعد، ولا تزال روسيا تواجه مخاطر كبيرة في المنطقة على الرغم من النجاحات الكبيرة التي حققتها بالتعاون مع الجيش السوري وحزب الله والمستشارين الإيرانيين على مدى السنوات الخمس الماضية. وبالتالي أعتقد أن روسيا ستعمد إلى تعزيز وجودها العسكري عوضاً من الانسحاب.

18 ـ كريم المفتي

لدي سؤال يتعلق بتقييمكم لخطاب بوتين في ميونيخ 2007، الذي يعد مرجعاً لجميع الخبراء والليبراليين، ما هو رأيكم في هذا السياق على مدى 10 سنوات. من الواضح أن روسيا عادت إلى الظهور على الخريطة وقد حققت مكاسب على الأرض ووضعت حداً للإمبريالية الغربية وتدخلها في الشرق الأوسط، ولكن الشرق الأوسط ليس في وضع أفضل ـ روسيا في وضع أفضل، ولكن وضع الشرق الأوسط يتدهور. ما هو تصوركم ورؤيتكم للشرق الأوسط بين ما طرحه بوتين عام 2007 كرؤية جديدة لعالم متعدد الأقطاب وكيف ستبدو السنوات العشر المقبلة بعد التدخل الروسي في منطقة الشرق الأوسط؟

19 ـ ليونيد سافين

أعتقد أن هناك فكرتين أساسيتين في خطاب بوتين في ميونيخ 2007، **الأولى** هي أن روسيا منفتحة على التعاون مع جميع دول العالم وحتى الغربية. **الثانية** هي أن الدول الغربية لم تعد الدكتاتور الذي يملي على العالم ما يقوم به، وبالتالي هو نوع من التحدي الروسي للدول الغربية، وهذه النقطة في التصور والرؤية مقلقة جداً من وجهة نظري. أما بالنسبة إلى الشرق الأوسط، فأعتقد أنه مع مزيد من العمل يمكن أن تنجح هذه الفكرة إذ إن الوجود الروسي هو بمنزلة وجود مواز للوجود الغربي. نحن لا نتعامل مع المنطقة أبداً كما تتعامل معها القوى الاستعمارية الخارجية، مثل ألمانيا وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، بل نتعامل مع القوى المحلية والرسمية بصفة دبلوماسية. ونحن لا نزال نبحث عن فرص لتوطيد العلاقات، ويبدو أن رؤية وتصور الآخر لروسيا لا تزال تقوم على هذا المفهوم والمنظور وبأنها أبداً لم تكن يوماً مثل الدول الاستعمارية والمحتلة.

20 ـ يوسف الصواني

بالنظر إلى العوامل التي استشهدت بها والتي تلمح إلى تقديم وشرح سياسة روسيا وتوجهاتها العالمية، على المدى المتوسط كيف ترى تطور الأمور في المنطقة بعد التدخل الروسي؟

21 ـ ليونيد سافين

كما قلت سابقاً، ليس لدى روسيا الآن أي استراتيجية واضحة للمنطقة ولكنها تعمل على تطوير استراتيجية خطوة بخطوة. أعتقد أن العمليات في المنطقة، والحرب نفسها، تعتمد على أمرين، **الأول** هو موقف ووجهة نظر المنطقة من العلمانية، فهل سيستمر العمل وفق وجهة النظر والأفكار الليبرالية، فلن يتأتى حينها أي شيء جيد، بل ستستمر الصراعات والمشاكل في التفاقم. أما إذا نظرنا إلى الناحية الأخلاقية والدينية ـ وربما من الأفضل أن نسميها المركَّب الأخلاقي ـ فهناك الكثير من الأديان داخل دولتنا ولكن لدينا رؤية واضحة حول التعامل مع العالم، كيف نعيش ونحمي أنفسنا... أعتقد أن هذا التوجه يعاود البروز شيئاً فشيئاً في منطقة الشرق الأوسط وحتى في المجتمع الأوروبي والغربي. وإذا ما استمر هذا التوجه فسيكون هذا الأمر جيداً، حيث سيكون هناك لدى الناس قيم مشتركة متبادلة تحفِّز على التعاون وتحل كثيراً من المشاكل. ويمكن روسيا أن تنشط في هذا المجال، بسبب تعدد خلفيات المجتمع الروسي وبسبب اهتمامها بهذا الموضوع والعمل عليه وإعداد الكثير من البحوث والدراسات والوثائق، وأنا نفسي أيضاً شاركت في عدد من

المشاريع المعنية بهذا الأمر الممولة من المكتب الرئاسي، وقد طبّقنا القيم التقليدية والوطنية على صعيد الأنشطة العالمية، وهكذا. الآن نحن لا نزال في التحضير.

22 ـ يوسف الصواني

بالعودة إلى هذا السياق والأطر التي تقوم على اعتماد المعايير الأخلاقية في السياسات الخارجية، ما هو دور الكنيسة الأرثوذكسية؟

23 ـ ليونيد سافين

الكنيسة الأرثوذكسية ليست موحدة بل هي عبارة عن تجمع لعدة كنائس، وهناك مشاكل في التعامل مع كنيسة إسطنبول في تركيا كونها تتبع الأفكار الغربية، وأعتقد بالتالي أن المسؤولية الأكبر تقع على عاتق الكنيسة الأرثوذكسية في روسيا لأنها أكثر الكنائس الأرثوذكسية نفوذاً، وهذا أمر متعارف عليه. الكنيسة في روسيا جاهزة لتقديم الدعم والتعاون، وهناك بعض البطاركة في الكنيسة الأرثوذكسية الروسية وفي المجتمع الفلسطيني، وإذا ما بدأ العمل في هذا المنهاج شيئاً فشيئاً فسيكون أمراً جيداً، كما أن الكنيسة الأرثوذكسية الروسية تتعاون على نحو جيد مع المجتمع الإسلامي في روسيا، وبالتالي لدينا الأسس لبناء منصة مشتركة مع المسلمين في المنطقة. المشكلة تكمن فقط في أنشطة الفئات السلفية والوهابية التكفيرية.

24 ـ لونا أبو سويرح

بما أننا أتينا على ذكر الكنيسة الأرثوذكسية، فلعلك مدرك لحقيقة أن هناك مئات الآلاف من الروس الأرثوذكس الذين زعموا أنهم يهود بهدف الهجرة إلى إسرائيل ولكي يحصلوا على الجنسية الإسرائيلية وذلك للهرب من حكم الاتحاد السوفياتي حينها، وللحصول على المزايا التي كانت تمنح لليهود في إسرائيل. ربما على الكنيسة الأرثوذكسية أن تطالب بعودة هؤلاء المسيحيين إلى دينهم الأصلي. وهناك حوارات جدية في الكيان الصهيوني وروسيا حول هذا الموضوع، هل هذا الأمر مطروح للنقاش في روسيا، هل يمكنها السعي والمطالبة بعودة هؤلاء الأرثوذكس؟ وبخاصة أن التقديرات تشير إلى أنهم يصلون إلى نحو 600 ألف شخص. كما حصل اتجاه مماثل في الأرجنتين كذلك.

25 ـ ليونيد سافين

لم أسمع أبداً عن هذا الأمر، هذا أمر مشوِّق وعلي الرجوع إلى الخبراء حول هذا الموضوع لبحثه. هناك ظاهرة جديدة في الغرب والولايات المتحدة، فأغلبيتهم باتت من البروتستانت، وبخاصة في الولايات المتحدة وبريطانيا.

26 ـ كابي خوري

في بداية الحوار، كنت قد طلبت الاستماع إلى آرائنا وانطباعاتنا، في الواقع نحن مسرورون بالفيتو الروسي في مجلس الأمن الدولي، مواصلة استخدام الفيتو أمر مهم جداً. والنقطة الثانية نحتاج إلى مزيد من الدعم العسكري المسلح، وبخاصة مضادات الطائرات S-300 وS-400، هل تعتقد بأن التدخل الروسي سيؤدي إلى طرد الولايات المتحدة من المنطقة نهائياً؟

27 ـ ليونيد سافين

أعتقد أن الولايات المتحدة ستبذل كل ما في وسعها للحفاظ على هيمنتها وسيطرتها على المنطقة، حيث لديها قواعد مهمة في الخليج تحسباً من إيران، بل إن الأمر برمَّته يعكس وجهة النظر الجيوسياسية الأمريكية للمنطقة الهادفة إلى السيطرة على جميع آبار وخطوط النفط والغاز، والدول، والنخب الحاكمة، وبالتالي ستبذل كل ما بوسعها لتحقيق ذلك، ولكن نظراً إلى أن النظام العالمي نفسه بدأ يتغير فهناك احتمال جيد بالمحافظة على استقلالية الدول وضمان بقاء سيادتها على أراضيها، وهذا ما تدعمه روسيا.

28 ـ يوسف الصواني

لكن السؤال يبقى أنه نظراً إلى محدودية القدرات والموارد الروسية، فهي لا تتمتع بنفس الإمكانات الهائلة التي لدى الولايات المتحدة على عدة صعد، منها الاقتصادي والعسكرية، وبالتالي يجب عدم توقع مزيد من التدخل الروسي في المنطقة أو العالم، حيث إن الأمر يستهلك الموارد ويضع مزيداً من القيود عليها ويغضب الدول الغربية والولايات المتحدة التي ستقوم بدورها بفرض مزيد من العقوبات وربما الدخول في مواجهة عسكرية إذا ما دعت الحاجة. وبالتالي وبالعودة إلى سؤالي السابق حول التصور للمنطقة في غضون 5 أو 10 سنوات ودور روسيا في المنطقة، فإن جوابي هو أن روسيا ستظل في موقع رد فعل دفاعي. وماذا عن مراكز الدراسات؟ وهل من دور للشيوعيين الآن في روسيا؟

29 ـ ليونيد سافين

نعم لا تزال روسيا الآن تؤدي دور رد الفعل الدفاعي. في رأيي أن العائق الأكبر هو النقص في الموارد البشرية، والنقص في العقول المفكرة، وبخاصة في قسم السياسات الخارجية والبعثات الدبلوماسية، حيث لا يزال هناك الكثير من الليبراليين المنخرطين في البعثات الدبلوماسية ووزارة الخارجية، وهم يمضون كل مدة عملهم من دون تقديم أي جديد أو بذل مجهود، بل حتى يتحولون إلى عائق في بعض الأحيان ويعرقلون القرارات التي تصدر عن بوتين، وذلك ليس على صعيد السياسة الخارجية فقط بل حتى في السياسة الداخلية أيضاً. على سبيل المثال، منذ نحو 6 سنوات، كانت هناك أوامر أيار/مايو الشهيرة التي أصدرها بوتين، وحتى الآن، نصف هذه الأوامر لم تصدر أو لم تنفذ بعد، والأمر نفسه ينطبق على السياسة الخارجية والبعثات الدبلوماسية، هذه مدرسة ليبرالية قديمة تتألف من بيروقراطيين منذ أيام الاتحاد السوفياتي وكما أشرت سابقاً، فهم يكتفون بتسلّم المنصب من دون تقديم أي أفكار جديدة إلا في حالات معيَّنة ومحدودة تتمثل بزيارة بعثة دبلوماسية تتألف من شبان جدد طموحين لأول مرة إلى بلدان لإقامة علاقات معها. بالنسبة إلى مراكز الدراسات، هناك الكثير من هذه المراكز التي تتحلى بنزعة وطنية، ولكن السياسة العامة المعتمدة الآن ليست جيدة، لأنه على صعيد السياسة الداخلية يصعب إيجاد تمويل لها لتبقى مستقلة، وبالتالي لا تحظى مراكز الدراسات والمؤسسات الفكرية الوطنية بالكثير من الدعم إلا من جهات فردية أو تبرعات، ونحن نعمل على توفير مزيد من الدعم لها، كما نحاول التأثير قدر الإمكان في السياسات الداخلية والخارجية. وقد بات دور الشيوعيين يضمحل شيئاً فشيئاً كل عام.

30 ـ حسام مطر

يبدو أن روسيا لا تحاول مواجهة أو تحدي الولايات المتحدة، لا في المنطقة ولا في العالم، بل هي مهتمة فقط بالحصول على الاعتراف والتقدير من الولايات المتحدة وأن تكون شريكاً كاملاً في النظام الدولي وهذا متصل تماماً بالإمكانيات والقدرات، فروسيا حريصة جداً وتدرك مدى محدودية إمكانياتها ومواردها، وهي محكومة بالتفكير الواقعي والمنطقي، وفي سورية الآن هم يحاولون أن يفرضوا على الآخرين حقهم وقدرتهم في تأدية دور فاعل لتعزيز الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، فالروس يوجهون رسالة لكل من الصين وأوروبا والولايات المتحدة، أنهم إذا ما أرادوا الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط فإن روسيا مستعدة وقادرة على ذلك، وبالتالي عليهم الاعتراف بروسيا كقوة عظمى لا كقوة إقليمية. هذه هي محدودية الطموح الروسي في المنطقة الآن.

31 ـ جمال واكيم

علي قول بعض الكلمات قبل إنهاء الحلقة، أولاً كان من دواعي سروري أن أؤدي دور الوسيط لهذا اللقاء مع المركز، وأشعر بمسؤوليتي تجاه المركز وفي نفس الوقت مع الحركة الأوراسية. بدأت اتصالي مع ليونيد منذ بضع سنوات وقد نشرت بالفعل مقالتين معهم وأنوي نشر المزيد من المقالات معهم في المستقبل، وسبب أخذي المبادرة هو لأنني كنت أحاول أن أفهم دور القوى غير الغربية والمنافسة للهيمنة الأمريكية، وهذا ما دفعني إلى محاولة فهم الدور الروسي وبخاصة في عهد بوتين، ما أدركته هو أن هناك عاملاً منطقياً. وما قاله ليونيد عن أنه واقعي، أي أنه يفضل الطابع المنطقي في مقارباته، ولكن يجب أن ندرك أيضاً أن هناك دوراً للعامل غير المنطقي في اتخاذ القرار الروسي، وهو ما يتمثل بالمصالح المحددة، وحسب فهمي لهوية الجغرافية السياسية الروسية، اعتمد أكثر فأكثر على تصور وفهم ورؤية كل من ليونيد سافين وألكسندر دوغين ونيكولاي غوميليف، وغيرهم من المفكرين الروس، ولكن ما يحصل الآن بالنسبة إلى روسيا يودي بالسياسة الوطنية التي تروِّج المصالح الوطنية التي هي دائماً محدودة الآفاق والأبعاد ولا تتمتع باستراتيجية جيوسياسية، وهذا يفسر سبب قرب ألكسندر دوغين في مرحلة من المراحل من بوتين، ولكن في مرحلة لاحقة كان بعيداً نوعاً ما بسبب هذه المصالح المحددة لطبقة الأوليغارشية. على سبيل المثال، زرت موسكو أول مرة في عام 2015 أو 2016 لأحضر مؤتمراً سنوياً تعقده وزارة الدفاع، وقد فوجئت برؤيتي للعدد الكبير لمراكز الدراسات التي تمت دعوتها إلى المؤتمر، وقد كانت مراكز الدراسات الروسية معظمها مؤيدة لإسرائيل، وقد اتصلت بليونيد لأعلم عن عدم دعوة مؤسسته الفكرية إلى المؤتمر. وبالتالي أهمية هذا الحوار بالنسبة إلي هو من أجل بناء علاقات مع مراكز الدراسات والمؤسسات الفكرية الوطنية الروسية التي ليست على صلة بطبقة الأوليغارشية ولا تحظى بتمويل ودعم من هذه الطبقة التي تميل للفكر الليبرالي والغربي، إن لم نقل موالية للصهيونية. وقد جرى في المؤتمر جدال بين المؤسسات الفكرية الروسية الوطنية وتلك الموالية للصهاينة، وهذا يفسر سبب التفاوت في عمليات صنع القرار في ما يتعلق بالمصالح الروسية بين المسار الذي يجب أن تأخذه روسيا تجاه مسألة معينة ولكنها تأخذ قراراً مغايراً بعيداً من هذا المسار، سواء كان سياسة خارجية أو داخلية. آمل أن تكون هذه الحلقة بداية علاقة وطيدة بين المركز والحركة الأوراسية من أجل التوصل إلى فهم أفضل للجغرافية السياسية الروسية وخصائص السياسة الروسية في المنطقة أو العالم □

عبد الله البريدي

فخ النيوليبرالية في دول الخليج العربية: إنقاذ اقتصاد أم إغراق مجتمع؟

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018). 192 ص.

باسل البستاني(*)

باحث عربي من العراق.

ـ 1 ـ

يتعرّض هذا الكتاب لواحدة من القضايا الاقتصادية الحيوية على الصعيدين الدولي والوطني معاً. إنها واقعة انتشار وهيمنة الفلسفة التي تجسدها والتطبيقات التي تفرزها النيوليبرالية المعاصرة. والحوار الذي يدعو إليه المؤلف يحتويه سبعة فصول، يحتضنها مدخل وخاتمة.

في المدخل، تبرز القضية المركزية التي يحاورها والتي تتضمن «الحاجة إلى تعميم رؤى وبرامج اقتصادية ملائمة، تأخذ بعين الحكمة الأوضاع الاقتصادية والمجتمعية على حدٍّ سواء.. وذلكم ليس أمراً ميسوراً...». الأسباب لذلك تتعقد، ويأتي في مقدمها «العقيدة الاقتصادية التي تحكمه في ظل ما يعرف «بالاقتصاد السياسي» ... فهذه العقيدة هي الأخطر، وهي مدار معالجتنا البحثية في هذا الكتاب من زوايا متعددة» (ص 9). فالاختلال الهيكلي في قاعدة الموارد والاعتماد على مصدر رئيسي واحد هو النفط، هو الذي يفرض الإصلاح الاقتصادي من طريق تنويع الاقتصاد بطرائق ناجعة ملائمة. «ومن هنا تبرز إشكالية البحث، التي تتمحور حول العقيدة الاقتصادية التي تمثّل الركيزة الفكرية لهذا الإصلاح الاقتصادي» (ص 13).

ومن ذلك، ينطلق التساؤل المحوري: «لماذا لا تصلح النيوليبرالية ركيزة للإصلاح والتنويع الاقتصادي في الأقطار الخليجية وفق معطياتها المجتمعية والاقتصادية؟ وإن ثبت عدم نجاعتها... ألا يسع هذه الأقطار ابتكار ـ أو حتى تلفيق ـ نهج تنموي يلائم ظروفها وحاجاتها الحالية والمستقبلية..»؟ إن أهمية هذا الكتاب تنبع من «كونه يسعى لأن يتصدى بقوالب تحليلية نقدية لأفكار النيوليبرالية وتأثيراتها الحالية والمستقبلية..

(*) البريد الإلكتروني: albustanybasil@yahoo.com.

على الاقتصادات الخليجية ومستقبل التنمية والاستقرار والاندماج الاجتماعي...» (ص 13). كما أن هذا الكتاب يجتهد في «تطبيق منهج وصفي نقدي تفسيري تجاه مفهوم يمارس ارتحالاً...» (ص 14).

ـ 2 ـ

يقدم الفصل **الأول** عرضاً تاريخياً انتقادياً لتطور النيوليبرالية ليست لكونها «مجرد فلسفة اقتصادية، بل هي رؤية كليّة للإنسان والحياة والمجتمع والسياسة» (ص 19). وفي هذا السياق، يرد تقديم بيان للمرتكزات الفكرية والمقوّمات التأسيسية للنموذج النيوليبرالي، في سياق تاريخي متتابع متضمناً الفلسفة والتطبيق معاً.

يتابع الفصل **الثاني** محاورة الأبعاد السلبية في النيوليبرالية، تحت عنوان: «خطايا النيوليبرالية الخمسة» (ص 39). وهذه تتضمن: طبقية جائرة، لاتكافلية اجتماعية (ص 43)، حبائل مديونية (ص 45)، احتجاجات مجتمعية (ص 45)، سَوقنة وسلْعنة (ص 48). ويختتم الفصل بترديد مواقف لبعض عمالقة الاقتصاد في التشديد على «حتمية سقوط الرأسمالية بسبب خلقها أوضاعاً اجتماعية غير ملائمة» (ص 49).

أما الفصل **الثالث**، فيهتم بمناقشة حيوية ومحورية تنويع الاقتصاد الخليجي، والاختلال الهيكلي الذي يحكمه بسبب هيمنة قطاع الطاقة على فاعليته ومساره (ص 51). التأكيد يرد ببيان خطورة هذا الاعتماد الأحادي بحدٍّ ذاته، وكذلك ما يواجه من تحديات تسببها بدائل الطاقة المستحدثة بأنواعها من هيدروجينية، وكهربائية ونووية من ناحية. يقابلها إمكانات التوسع القائمة في الطاقة المتجددة من ناحية ثانية. كل هذه التطورات تجد انعكاساتها عملياً على مسيرة الاقتصاد الخليجي. بالإضافة، يرد أيضاً التساؤل حول محدودية إنجاز الصناعة التحويلية الخليجية، وبخاصة في ضوء التحدّيات القائمة التي تحتويها الثورة الصناعية الثالثة القادمة، تلك التي تمسّ جوهر استراتيجية التنويع الاقتصادي الخليجي (ص 75).

يأتي الفصل **الرابع** تحت عنوان: «الاقتصاد الخليجي والتنمية المسيّسة» (ص 79). تؤكد البداية فيه موقفاً واضحاً، حيث يأتي بالقول «إنه ليس من المبالغة في شيء إن قلنا إن الاقتصاد المسيّس هو النمط الأكثر شيوعاً وتأثيراً في الممارسات الاقتصادية العربية (ومنها الخليجية) ... رغم خطورة الاقتصاد المسيّس وتكاليفه التنموية والمجتمعية الباهظة» (ص 80). هذه الحقيقة قد خلقت في الممارسة تحديات كبيرة أمام إمكان إحداث التحوّل الهيكلي باتجاه تنويع القاعدة الاقتصادية أمام الاعتماد القائم على الربحية. فالمحاولات التي جرت حتى الآن بهذا الاتجاه لا تبشر بخير: فالاتجاه يسير نحو لبْرلة الاقتصاد الخليجي (ص 89)، متخذاً: أشكالاً متتابعة المراحل متضمنة: الليبرالية الخليجية الضمنية الجزئية (ص 92)، والليبرالية الخليجية الصريحة الجزئية (ص 94)، انطلاقاً نحو الوصول إلى ليبرالية خليجية صريحة كليّة (ص 99).

ـ 3 ـ

هذه الرؤية الصريحة لتمدد «النزعة الليبرالية» في جمع الاقتصاد والمجتمع الخليجي تدفع المؤلف في الفصل **الخامس** (ص 101) إلى التحذير المباشر من خطورة

استمرار الوضع؛ هذا التحذير الذي يحتويه عنوانه: «خمسة تنبيهات للخليجيين». هذه التنبيهات تتضمن: تجنّب الإفقار (اختلال نمط توزيع الدخل والحرمان وتأثير ذلك في القرار)، حاذر الغرماء (مسألة إرهاق الديون) (ص 105)، تحاشَ المغامرات (في المسارات التجارية والاستثمارية) (ص 108)، توَقَّ الكواسر (في التعامل مع الشركات الدولية العملاقة) (ص 111)، اتّقِ الدخلاء (ومصدرها الاستشارات الخائبة من جانب المستشار الطامع) (ص 114).

أما الفصل **السادس**، فإنه يحاول محاورة البدائل من طريق البدء بالتساؤل: «هل في الليبرالية المحدودة حل؟» (ص 117) في سياق الإجابة، يأتي عرض تجربتين مختلفتين للتنمية، وهما الاسكندنافية والصينية، بالتمهيد لهما بطرح تساؤل حول إمكان تطبيق الليبرالية في الدول الريعية (ص 119)، حيث يأتي الرصد مؤكداً لتباين الآراء في هذا الصدد. بالنسبة إلى التجربة الاسكندنافية، وهي التي تمثل الليبرالية المحدودة أو الجزئية، حيث يجد في تطبيقها تحدّيات واضحة قد يصعب تجاوزها خليجياً (ص 123). أما النموذج الصيني الشمولي، وبعد مراجعة لطبيعة وتطور الحالة الصينية، يصل المؤلف إلى القناعة في التأكيد أنه «ما سلف تقريره يجعلنا نحجم عن التعجّل بمنح التجربة الصينية شهادة النجاح التام في الفصل بين التوأمين السياسي والاقتصادي» (ص 131).

وحينما يطرح المؤلف هذا التساؤل عن كيفية السيرورة الخليجية لنهج متوازن، يؤكد أن ما طرح حتى الآن من بدائل... لا تكفي البتة بجعل مهمة بلورة هذا النهج ميسورة (ص 134). كل ذلك يدفع إلى البحث عن بدائل في استجلاء مسارات تجارب أخرى قد تساعد على اكتشاف المستهدف «على صعيد التغيير والإصلاح المنشودين» (ص 136).

ـ 4 ـ

هذه المهمة أوكلت إلى الفصل **السابع** بعنوانه: «الإصلاح أنفاس الاقتصاد»، (ص 137) لترسو على سبر غور تجربة كوريا الجنوبية. إنها تجربة المستبد العادل، أو المستبد النهضوي، «سعياً وراء الخروج بتصوّر حول مسألة الإصلاح الاقتصادي والسياسي» (ص 139). هنا، تتكرر الدوّامة حين يطرح المؤلف: «هل مثّلت التجربة الكورية الجنوبية مشهداً في مسرحية الفصل بين السياسة والاقتصاد؟ الجواب: لا أظن ذلك؟ (ص 142).

وسعياً وراء البحث عن اختراق لمعضلة اختيار المسار، يتجه المؤلف إلى التذكير ببعض «المرتكزات» التي ينبغي تعميق الحوار فيها خليجياً، منها: صيانة العقد الاجتماعي (ص 143)؛ الخليجيون والإصلاح السياسي التشريعي حيث تؤكد التجارب الواقعية الخليجية عدم تعضيد فرضية إمكان الفصل بين السياسة والاقتصاد (ص 148). «فقراءتي للرؤى الاقتصادية الخليجية، وتحليلي إيّاها لم أجد أي إشارة صريحة لفكرة العقد الاجتماعي...» (ص 154). وفي ذات السياق الحواري، يدعو المؤلف إلى «رشدنة الخصخصة الخليجية» (ص 156)، ليتبع ذلك بعرض «نموذجه» الثائي للإصلاح: تحرّك، تمهّل، توّقف، تراجع! (ص 158) لمحوره المتعلق بتنويع الاقتصاد الخليجي، لينهي العرض بالتعليق على موضوع «كيفية إدارة التغيير المجتمعي الخليجي»؟ (ص 161).

ـ 5 ـ

وفـي نـهـايـة الـمـطـاف، يـأتـي انـعـطـاف، معلناً: «... أنـه لا يـنـاسـب الأقـطـار الخليجية سوى أنماط مصطفاة من الاقتصاد الاجتماعي، مع تطعيمه ببعض آليات الليبرالية الجديدة». إضـافـة إلـى ضـرورة الأخـذ بـنـظـر الاعـتـبـار السمات المائزة «لدولة الرعاية الاجتماعية» وفق أسسها الصلبة، مع دولة المنح الاجتماعية في خصوصيتها (ص 168). يدعم كل ذلك «بتوصيات» تتعلق ببعض القضايا الاقتصادية العامة وبالأخص تطوير القطاع الخاص وتنمية الإيرادات وترشيد النفقات (ص 171)، لينتهي بتساؤل جارف: «هل حانت اللحظة التاريخية الخليجية؟» لتأتي الإجابة القلقة: «لا نعلم كيف تفكر الحكومات الخليجية في الإصلاحات السياسية والتشريعية» (ص 172)، يقابله: «الإقرار بأنه لا مجال للتردد في إجراء إصلاح سياسي تشريعي خليجي» (ص 173). وإن في كل ما سبق تجديد للدعوة للقارئ أن يكون شريكاً في الحوار الجاد، تعزيزاً وتنشيطاً «للوعي الاجتماعي» الذي هو قاعدة الانطلاق وصمام الأمان لكل حركة نهضوية □

ديفيد هارفي

مدن متمردة: من الحق في المدينة إلى ثورة الحضر

ترجمة لبنى صبري

(بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2017). 240 ص.

الوالي كوبي(*)

باحث في علم الاجتماع ـ المغرب.

محمد خيدون(**)

باحث في علم الاجتماع ـ المغرب.

ـ 1 ـ

تطرح ديناميات التعمير التي تشهدها المدن والإشكاليات المرتبطة بها العديد من القضايا اليوم، حيث إن التطور المتزامن والمتلازم لكل من الرأسمالية والتعمير، الذي صاحبته مجموعة من المشاكل تتمثل أساساً بتزايد حدة اللامساواة والفقر والهشاشة والهامشية والعنف... إلخ، جعل مجموعة من الباحثين يتساءلون حول مدى عمق الارتباط بين سيرورة التعمير من جهة **أولى**، والرأسمالية من جهة **أخرى**، والمشاكل التي تعرفها المدن الكبرى اليوم من جهة **ثالثة**. في هذا السياق تندرج مقاربة ديفيد هارفي والذي يرى أن الرأسمالية بعد أن أحكمت قبضتها وسيطرتها على المدن، جعلت منها مجالاً لتصريف فائض الإنتاج، وهذا يجعل نشوء هذه المدن يسير وفق رغبة وطموح الرأسماليين، دون مراعاة حق فئات عريضة من الأفراد في إنشاء مدينة تقوم على مقاسهم وأهوائهم. وقد عمل ديفيد هارفي من خلال استثمار مفهوم الحق في المدينة على تحليل سيرورات تطور المدن وعلى إبراز آليات استغلال الرأسمالية للمجال الحضري كمكان لتصريف فائض الإنتاج، كما حاول أيضاً تحليل الآليات التي تقوم من خلالها بالاستيلاء على هذا المجال ووضعه تحت سيطرتها. وفي هذا السياق تساءل عن إمكان نشوء مدن متمردة، وثورة حضرية تناهض هذا الاستلاب، وتطالب باسترجاع السيطرة على المدينة، بعبارة أخرى باسترجاع الحق في المدينة.

يقع الكتاب في 240 صفحة من الحجم الكبير، موزعة على قسمين اثنين، القسم **الأول** الموسوم بـ «الحق في المدينة» يحتوي على أربعة فصول، والقسم الثاني المعنون بـ «ثورة

(*) البريد الإلكتروني: elwalikoubi94@gmail.com.

(**) البريد الإلكتروني: snake-raziel@hotmail.fr.

الحضر» يتكون من ثلاثة فصول، إضافة إلى تقديم للمترجمة. ويتشكل الكتاب من عنوان رئيسي وهو **مدن متمردة** وعنوان فرعي وهو «من الحق في المدينة إلى ثورة الحضر» بحيث يختزل العنوان الرئيسي أطروحة ديفيد هارفي حول المدينة، وحول الدور الذي قد تضطلع به في التغيير الاجتماعي، وتحديداً في التصدي للنظام الرأسمالي، أما العنوان الفرعي، فيتضمن إحالة ضمنية إلى هنري لوفيفر، الذي كتب مؤلَّفين **أحدهما** بعنوان **الحق في المدينة**، **والآخر** بعنوان **الثورة الحضرية**. ويشير هذا العنوان الفرعي إلى الأساس النظري والمفاهيمي الذي يستند إليه ديفيد هارفي ويناقشه في نفس الوقت، كما يشير في الآن ذاته إلى القاعدة والأرضية التي على أساسها تتشكل المدن المتمردة، والتي تكمن بالأساس في مفهوم الحق في المدينة وما يرافقه من حقوق اجتماعية سياسية واقتصادية وثقافية.

ـ 2 ـ

استهل الباحث في هذا الكتاب بمدخل عنونه «رؤية هنري لوفيفر»، حيث يعد هذا الأخير أول من صاغ مفهوم الحق في المدينة تأثراً واستجابة للموجة المدمرة التي عرفتها باريس في إثر غزو الشركات الأمريكية الرأسمالية خلال الستينيات من القرن الماضي، التي سعت لإلغاء خصوصيات المدينة وتنميطها ضمن نموذج استهلاكي خال من أي حس جمالي، وذلك داخل سيرورة واسعة لتطور الرأسمالية التي أصبحت تصرف أزماتها داخل المدينة، وتعتبرها مكاناً للتخلص من رأس المال المتراكم. وبالتالي فإن مفهوم الحق في المدينة لم يكن إبداعاً من نحت مخيِّلة لوفيفر، وإنما عبارة عن صرخة نابعة من أعماق المدينة وأحيائها الفقيرة، حيث ظهرت هذه الفكرة أيضاً في الفترة نفسها التي صاحبت ظهور الكتاب (سنة 1968) في مجموعة من الاحتجاجات داخل الوسط الحضري، وقد حاول لوفيفر من خلال هذا المفهوم أن يبرز أهمية هذه الاحتجاجات وقدرتها على إحداث التغيير، وذلك ضدّاً على التصورات الماركسية التقليدية ـ ولا سيَّما أن الكتاب صدر بمناسبة الذكرى المئة لصدور كتاب **رأس المال** لماركس ـ التي تقلل من قيمة الحركات الحضرية وتركز اهتمامها فقط على الحركات العمالية.

ـ 3 ـ

تناول ديفيد هارفي في **الفصل الأول** من الكتاب مفهوم الحق في المدينة من منظور تعريف بارك لها، الذي يرى أن المدينة هي بناء من شيْد الإنسان، ونتيجة لممارسات الإنسان على المجال المحيط به وعلى ذاته أيضاً، فهي عبارة عن سيرورة تشكيل الإنسان لذاته ومجاله، وبناء عليه يكون الحق في المدينة هو مطالبة بالحق في استرجاع السيطرة والتحكم في المصير من جهة، ومن جهة أخرى، عبارة عن مطالبة بالحق في استرجاع القدرة على التحكم في منتوج من صنع أيدينا، وهو ما عبَّر عنه ديفيد هارفي بعبارة «الحق في تشكيل مدينة على هوى قلوبنا»، وهو في واقع الأمر أكثر الحقوق أهمية.

إن المدينة حسب ديفيد هارفي، ولوفيفر أيضاً، هي امتداد لمبادئ الرأسمالية وتناقضاتها القائمة على الجشع والرغبة في تصريف فائض الإنتاج وتحقيق المزيد من فائض القيمة. كما أنها امتداد للاستلاب الذي

تمارسه الطبقة البرجوازية وتجسيد له في الآن ذاته، حيث إنها تبنى، في نفس الوقت، من خلال الرأسمال الذي تمت مراكمته عبر استغلال جهود العمال، ومن خلال سلب العمل الجماعي الذي تم شيده من طرف سكان المدينة. وتتم هذه العملية حسب هارفي داخل سيرورة التطوير العمراني؛ فهذا الأخير يعَدّ متنفساً تصرف فيه الرأسمالية فائض الإنتاج، الوضع الذي يجعل من سيرورة الحضرنة نتيجة حتمية لتطور النظام الرأسمالي. وقد ابتدأت هذه السيرورة في باريس وامتدت إلى نيويورك في الولايات المتحدة، لتتحول بعدها إلى سيرورة جارفة تهدد باكتساح العالم؛ حيث تم دفع سكان القرى إلى الهجرة وسلبهم أراضيهم وتكديسهم داخل المدينة. كما تم أيضاً توزيع السكان داخل المدينة حسب مواقعهم الطبقية وفئاتهم الاجتماعية، وبذلك صارت مورفولوجية المدينة نفسها وبنيتها انعكاساً للّامساواة الاجتماعية الكامنة في النظام الرأسمالي، فشوارع المدينة وأحياؤها تبوح بما فيها من تفاوتات طبقية. في ظروف كهذه يتساءل ديفيد هارفي من داخل مقاربة هنري لوفيفر وتحديداً من داخل مفهومه «الحق في المدينة» عن إمكان وجود بديل حضري، وعن إمكان قيام ثورة حضرية تمكننا من استعادة السيطرة على مدينتنا.

ـ 4 ـ

في سياق إبرازه العلاقة الوطيدة بين الرأسمالية والاستثمار العقاري داخل المدينة، حاول ديفيد هارفي في الفصل **الثاني** أن يبين أن هناك جذوراً حضرية للأزمات الاقتصادية التي عرفها النظام الرأسمالي خلال سنوات 1929 و1973 و1987 ثم 2008، بدأت بمضاربات عقارية. ويشير هارفي في نفس السياق إلى أن للاستثمار العقاري والمنافسات العقارية دوراً في توجيه النظام الاقتصادي، وهو أمر أغفله ماركس، الذي ركز فكره أكثر فأكثر في تحليله للنظام الاقتصادي على عنصر الإنتاج، وغاب عن ذهنه ما أسماه «خصائص التوزيع» التي تتضمن الفوائد والإيجارات والضرائب والأجور... إلخ، وقد عجز العمرانيون الماركسيون بدورهم ـ حسب تعبير هارفي ـ عن فهم دور سوق العقارات في خلق ظروف أزمة 2007 ـ 2008 وما أعقبها من بطالة وتقشف، وذلك لأنه لم تكن هناك أي محاولة جادّة لإدماج فهم عمليات الحضْرنة والعناصر المكوِّنة لبيئة البناء في النظرية العامة لقوانين حركة رأس المال.

وتوقف ديفيد هارفي في الفصل **الثالث** عند إشكالية أساسية تطرحها المدينة، وهي تلك التي تتعلق بتدبير الكومونات، ورأى أن قوة العمل الجماعية هي التي تنتج الكومونات، فالمشاع ليس شيئاً وجد في لحظة معينة وفقد، وإنما هو شيء يتعرض باستمرار لعميلة الإنتاج وإعادة الإنتاج من طرف قوة العمل الجماعية، هذه الأخيرة التي تحرم من منتوجها بفعل عمليات التسييج والخوصصة، التي لا يمكن عدَّها ضمن هذا التصور سوى نهب لحقوق هذه الفئة الخلّاقة والمبدعة. إن اقتراح الملكية الفردية كحل للإشكاليات التي تطرحها الأملاك الجماعية هو اقتراح مضلل، فهذه الأملاك أُنتجت بشكل جماعي، والواقع أن هذا التصور المضلل يفرض نفسه بقوة ويسعى بكل عزم إلى الاستيلاء على الكومونات الحضرية من خلال تجريد السكان الأصليين من ممتلكاتهم، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة (من خلال الضرائب العقارية)، الأمر

الذي يؤدي ليس فقط إلى حرمان فئة منتجة لمنتوجها الخاص، وإنما أيضاً إلى تدمير هذه الكومونات وتخريبها.

والمدينة هي نفسها عبارة عن كومونة أنتجها العمل الجماعي، وبالتالي فإن الحق في المدينة لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال منح الحق في استخدامها لكل من شارك في إنتاجها، والنضال من أجل هذا الحق يكون ضد القوى الرأسمالية التي تستحوذ على عائدات أنتجتها الحياة المشتركة لأفراد آخرين، وتدمر المدينة ككومونة اجتماعية وسياسية صالحة للعيش فيها.

إن فكرة الكومونات، شأنها في ذلك شأن فكرة الحق في المدينة، من السهل على القوى الرأسمالية الاستيلاء عليها. ففي الأزمة الاقتصادية الأخيرة استولى القطاع الخاص على الكومونات على اعتبار أن ذلك هو الشرط الأساسي لإنعاش النمو، الأمر الذي يستدعي إيجاد طرق مبتكرة لاستخدام سلطة العمل الجماعي من أجل الصالح العام، والحفاظ على القيمة المنتجة تحت سلطة قوة العمل الجماعية التي أنتجتها.

ـ 5 ـ

أبرز ديفيد هارفي في **الفصل الرابع** من خلال مثال تجارة النبيذ أن النظام الرأسمالي يحقق العائد أساساً من خلال الاحتكار، وهو ما يعد تناقضاً كامناً في صلب هذا النظام، حيث إن موجة العولمة والنيوليبرالية التي تطالب بفتح الحدود أمام السلع والرساميل تتعارض مع مبدأ الاحتكار؛ ففي الآونة الأخيرة أدى التطور التكنولوجي في وسائل النقل والتواصل إلى تسهيل حركية المنتوجات، وهو الأمر الذي أدى إلى تشديد المنافسة وتقويض العائدات الاحتكارية المرتبطة بالمجال المحلي، أو بصيغة أخرى المنتوجات المحلية. لكنْ بما أن النظام الرأسمالي لا يمكنه التخلي عن هذه العائدات، فقد بقي متمسكاً بأهمية المستوى المحلي، وذلك من خلال دعم الخصوصيات المحلية، وإبراز تأكيد المنتوجات المحلية لهذه الخصوصيات.

يؤدي سعي الرأسمالية إلى الارتكاز على الخصوصيات المحلية لتحقيق عائدات احتكارية إلى نتائج متناقضة، فهو يحاول جعل مدينة ما جاذبة فيقوم بتوفير كل البنى الأساسية الكفيلة بجلب المستهلكين، لكنه في الآن ذاته يقوم بتدمير التفرد والخصوصية التي تميز المدينة، ويوشك على جعلها مدينة لا تختلف عن أي مدينة أخرى. وهو الأمر نفسه الذي حدث في برشلونة، فهذه المدينة بحكم رأسمالها الرمزي اجتذبت الكثير من السياح والمستثمرين، وسرعان ما بدت المراحل اللاحقة من تطوير الواجهات البحرية تماماً مثل غيرها في العالم الغربي، كما حلت المتاجر العالمية محل المتاجر المحلية وأزاح التحسين العمراني مجمعات سكنية قائمة منذ زمن بعيد، ودمر النسيج الحضري القديم وفقدت برشلونة بعضاً من علامات تميّزها.

ـ 6 ـ

رأى الكاتب في **الفصل الخامس** أن المدينة هي مجال حيث تتمظهر بالصورة الأكثر جلاء الهيمنة الطبقية واللامساواة الاجتماعية؛ وهي أيضاً مجال حيث تتشكل المقاومات الأكثر جرأة لهيمنة النظام الرأسمالي، وقد تبين ذلك بصورة واضحة خلال القرن التاسع عشر عبر مجموعة من التمردات والاحتجاجات التي بنى الحضر

مسرحاً لها، والتي أثارت انتباه السياسيين إلى ضرورة إعادة هيكلة المدينة بحيث تصبح أكثر قابلية للضبط والمحاصرة من طرف القوى الأمنية.

وفي هذا الصدد ينتقد هارفي التصورات الماركسية الكلاسيكية التي ترى أن المعمل قاعدة الهيمنة والاستغلال، وأن الثورة وزوال النظام الرأسمالي يتحققان فقط من خلال ثورة عمالية تعيد توزيع الثروة والسلطة وتخول للعمال استرجاع السيطرة على ما صنعوه بأيديهم، ويرى عوضاً من ذلك أن استلاب فائض القيمة الذي تمارسه الطبقة المهيمنة داخل المعمل، يتمظهر ويتجلى بصورة أوضح داخل المدينة والوسط الحضري، حيث ينعكس النهب الذي يعانيه العمال على حياتهم اليومية وعلى استعمالهم اليومي للمجال، بل حتى إنه يتكرس ويزداد عمقاً وحدّة، حيث تقوم الرأسمالية من جديد بنهب أجر العامل من خلال المتاجر والعقارات وغيرها. كل هذا يجعل الحضر مكاناً استراتيجياً لمقاومة النظام الرأسمالي، كما يجعل كل الحركات الحضرية متضمنة بُعداً طبقياً. فمطالبات هذه الحركات باستعادة حق معين مهما كان جزئياً، هو مطالبة بالحق في المدينة، والذي هو عبارة عن مطالبة بالتحكم في المنتوج الجماعي (منتوج ساهم في إنتاجه البناؤون والسائقون والنجارون... إلخ وليس العمال فقط) الذي تحتكره القلة، والتي تنطوي بدورها ضمن حركة أكثر شمولية وهي مناهضة الاستغلال والاستلاب الذي يمارسه النظام الرأسمالي.

ـ 7 ـ

يدين الكاتب في **الفصل السادس** مجموعة من النعوت التي وُجّهت للمشاغبين ولأعمال الشغب التي تمت في شوارع مجموعة من المدن، ويثير الانتباه إلى أن ما قام به هؤلاء الشباب لا يختلف عما قامت به الرأسمالية لشوارع المدينة، بل حتى إنه أقل ضرراً مما يقوم به الرأسماليون، الذين يهددون سلامة المناخ والعالم بأسره، ولا أحد يستطيع الوقوف في وجههم، على عكس أعمال الشغب التي سرعان ما يتم سحقها والقضاء عليها. إنه شكل آخر من اللامساواة الكامنة في النظام الرأسمالي، ففي الوقت الذي يحاسب المشاغبون على أعمالهم التخريبية بكل صرامة، يفر وينجو الرأسماليون من أعمال أكثر وحشية وأشد ضراوة.

في **الفصل السابع** والأخير استحضر ديفيد هارفي حزب وول ستريت كمثال على الفساد الذي يمكن أن تصير إليه الأوضاع عندما يجد النظام الرأسمالي حريته ويشق طريقه إلى أعلى مراتب السلطة، حيث سيطر هذا الحزب في الولايات المتحدة الأمريكية على النظام السياسي وقام بإفساده من خلال فرض هيمنة المال والثروة على السياسة، كما نهب ثروات المواطنين والدولة، وأخضعهم بكل السبل الممكنة، وسعى كذلك إلى تضليل النقاشات العامة وصرفها عن المشكلات الحقيقية التي يجب تناولها والتي تتعلق أساساً، حسب هارفي، بالإشكاليات السياسية والاقتصادية العميقة داخل المجتمع وبالحرب الضروس التي يخوضها حزب الأغنياء ضد الفقراء وعامة الشعب.

ـ 8 ـ

وفي هذا الصدد يشيد هارفي بمجموعة من الحركات التي تمنح بصيصاً من الأمل في إطاحة النظام الرأسمالي والهيمنة السياسية

التي يمارسها، والتي ابتدأت بوادرها في الأعوام الأخيرة بمجموعة من المبادرات باحتلال فضاء عام مركزي من طرف مجموعة من المحتجين وجعله مكاناً للنقاش. وتمثل هذه المبادرات حسب هارفي خطوة مهمة جداً في سبيل استعادة السلطة والثروة، وذلك أنها تعبير ملموس، عن أفكار لم يتسنَّ التعبير عنها عبر قنوات أخرى، تتمثل برفض الطبقة المسحوقة للاستغلال والاستلاب الذي تعانيه في ظل النظام الرأسمالي. ويشير هارفي في سياق مساندته لهذه الحركات بضرورة توحيد الصفوف ووقوف جميع الفئات المستغلة ضمن وحدة متجانسة في وجه الأقلية المسيطرة، وذلك **أولاً**، من أجل استعادة الحق في المجال العام، و**ثانياً**، من أجل تحقيق مدينة بديلة ونظام سياسي واقتصادي بديلين.

ومن ثم، تتلخص أطروحة ديفيد هارفي في هذا الكتاب، في أن هيمنة النظام الرأسمالي وسيطرته تتجلى بصورها الأكثر جلاءً داخل المدينة، حيث لا مساواة ولا عدالة اجتماعية تشمل كل جزء من جوانب الحياة الحضرية اليومية؛ فالاستلاب هو جوهر المدينة، هو الذي كان أساس قيامها منذ البداية، وتطورها هو امتداد له. ومعنى ذلك، أن المدن تظهر نتيجة لاستثمار فائض القيمة، هذا الأخير الذي يُستلب من طبقة عاملة مسحوقة، وإعادة توظيفه داخل المدينة في شكل استثمارات عقارية وتجارية... إلخ، فينتج من ذلك تدمير للمدينة كمجال حامل لخصوصيات ثقافية ولمضامين سوسيوتاريخية من جهة، ومن جهة أخرى استيلاء على منتوج خلقه العمل الجماعي، ليصبح تحت سيطرة أقلية مهيمنة. وبناء على هذا الأساس يكون الحق في المدينة هو الحق في استرجاع سيطرتنا على المدينة وقدرتنا على تغييرها وتكييفها مع هوى قلوبنا، والمطالبة بهذا الحق هو عبارة عن تصدٍّ للنظام الرأسمالي، الذي يعَدّ أصل كل المشاكل الاجتماعية، وهو ما يجعل المدينة اليوم والحركات الحضرية ـ وليس الحركات العمالية ـ حسب هارفي، بصيص الأمل الوحيد للقضاء على الاستلاب والاستغلال الذي تمارسه الرأسمالية.

ختاماً، لا بد من أن نشيد بهذا العمل الذي يمكن اعتباره مرجعاً مهماً لفهم التحولات التي عرفتها المدينة، وما زالت. ويمكن القول إن التحليل الذي يقدمه ديفيد هارفي في هذا الكتاب يسلط الضوء وفق رؤية نقدية على مجموعة من الظواهر الحضرية، كما يمنح أفكاراً مهمة حول سيرورة التعمير ونتائجها على المدينة والمجتمع، وينفتح في نفس الوقت على آفاق جديدة وطموحات كبيرة في مجتمع بديل يتحقق عبر الحركات الاحتجاجية الحضرية، وبذلك تكون المدينة ليس مسرحاً للتغيير فقط ولكن قاعدة ومنطلقاً أساسياً أيضاً نحو تغيير شامل يتحقق عبرها نظام اقتصادي واجتماعي أكثر عدالة □

كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية

كابي الخوري

مركز دراسات الوحدة العربية.

أولاً: كتب عربية

(1)

حال الأمة العربية 2017–2018: عام الأمل والخطر. تحرير أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018. 208 ص.

يعرض هذا التقرير السنوي الذي يواصل مركز دراسات الوحدة العربية إصداره عن حال الأمة العربية، لأبرز التطورات السياسية والاقتصادية والأمنية التي شهدها الوطن العربي على مدار عام 2017–2018، متناولاً التطورات الدولية والإقليمية التي أثرت في الوطن العربي والتي انعكست في تداعياتها على النظام الإقليمي العربي بما في ذلك العلاقات العربية البينية والعلاقات العربية ـ الدولية، ناهيك بالتطورات التي شهدتها سورية والعراق واليمن وليبيا، وتطورات القضية الفلسطينية الخطيرة، ولا سيما تصاعد الانحياز الأمريكي لإسرائيل، وصولاً إلى دراسة الاقتصادات العربية والسياسات التي تدار على أساسها منذ «الانتفاضات العربية»، وما تلاها من تحديات ناجمة عن تدخلات خارجية على المستويات كافة، وفي ظل التطورات التي شهدتها البيئة الاقتصادية الدولية.

يؤكد التقرير أن التطورات الدولية التي أثرت في الوطن العربي تمثلت بصورة رئيسية في تعقيد القضايا العربية في كل من سورية واليمن وليبيا بفعل التعارض بين أجندات القوى الإقليمية والدولية، والعربية نفسها. وقد هيمنت التدخلات الخارجية على مجمل تفاعلات النظام العربي الرسمي، بمباركة العديد من الحكومات العربية التي تنافست على طلب الحماية الأجنبية مقابل إبرام صفقات سلاح ضخمة والدخول في شراكات اقتصادية كبيرة، الأمر الذي زاد جامعة الدول العربية شللاً. وألقت العوامل الجيوسياسية بثقلها على تفاعلات القوى الكبرى مع البلدان العربية، وتجلى ذلك في التفاعلات العربية مع كل من روسيا والصين والهند، مع تصاعد الدورين الروسي والصيني وتعاون البلدين في المجالات الاستراتيجية كالطاقة، مقابل تراجع

الدور القيادي للولايات المتحدة وتباعده عن أوروبا. ومن جانب آخر، أعاد قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب نقل السفارة الأمريكية إلى القدس القضية الفلسطينية إلى الواجهة، وذلك في ظل إجماع دولي على رفض هذا القرار تجلى في موقف الجمعية العامة للأمم المتحدة الرافض لقرار ترامب.

وعلى المستوى الإقليمي، توقف التقرير عند محركات سياسة تركيا الخارجية، ومنها توظيف القوة، والخطاب القومي الشعبوي الذي وظفه الرئيس التركي أردوغان لدفع تحول النظام السياسي من برلماني إلى رئاسي، مع ما حمل ذلك من مؤشرات على إحياء «العثمانية». وترجم ذلك في نزوع أنقرة إلى استخدام قدراتها العسكرية والتمركز التركي على الحدود مع العراق وسورية، وتأسيس عدد من القواعد العسكرية في شمال سورية مهدت لتدخلها العسكري في مدينة عفرين، وتدشين قاعدة عسكرية في كل من الصومال وقطر، والتوجه نحو البحر الأحمر، حيث وقعت تركيا مع السودان اتفاقية للتعاون العسكري في شبه جزيرة سواكن.

وكان لوصول دونالد ترامب إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة وقعه على التطورات في المنطقة، فأكد أنه أكثر الرؤساء الأمريكيين وفاء للمشروع الصهيوني، وذلك بتفعيله قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس. كما أكد ترامب من خلال إلغائه الاتفاق النووي مع إيران ـ على الرغم من معارضة الشركاء الآخرين في الاتفاق لهذا القرار الأمريكي ـ مدى دعمه للموقف الإسرائيلي ضد إيران ومدى إصراره على تضخيم الخطر الإيراني في المنطقة لابتزاز الأموال النفطية من خلال صفقات السلاح الأمريكية الضخمة، سواء مع السعودية أو الإمارات أو الكويت، ناهيك ببيع السلاح لقطر من خلال اللعب على التناقضات الخليجية، وتحديداً الخلاف بين قطر وكل من السعودية والإمارات والبحرين، إضافة إلى مصر.

وفي ما يتعلق بالتطورات في سورية والعراق واليمن وليبيا، يتحدث التقرير عن إنجازات عسكرية وأمنية في العراق وسورية على صعيد استعادة الدولة الوطنية ولو قدراً من توازنها وتماسكها وسيادتها على معظم أراضيها، عبر الانتصارات التي تحققت على الإرهاب وإسقاط ما سُمي دولة الخلافة الإسلامية (داعش) على أرض البلدين. لكن الحرب في اليمن والصراعات في ليبيا بقيت مفتوحة. وفي كل الأحوال، لا يتوقع التقرير تحقيق اختراقات بشأن التوصل إلى تسويات تاريخية للأزمات والصراعات الدائرة في كل من سورية والعراق وليبيا واليمن والعراق. كما أنه من غير المرجح بروز دولة «نموذج» في مجال التحول الديمقراطي يكون لها نوع من الجاذبية والتأثير خارج حدودها.

وبالنسبة إلى القضية الفلسطينية، يشدد التقرير على أن المشهد فيها يزداد تعقيداً وتهديداً، وبخاصة مع تصاعد الهجمة الأمريكية والصهيونية لتصفية هذه القضية، في ظل العجز العربي، ولا سيما على مستوى النظام الرسمي العربي. ويختم بتقديم مؤشرات واتجاهات رئيسية للاقتصادات العربية وانعكاساتها على الوضع الاجتماعي والمعيشي للشعوب العربية. ويتوقف التقرير عند مسألة إعادة إعمار ما دمرته الحروب في العديد من البلدان العربية، متخذاً سورية كنموذج لإشكاليات إعادة الإعمار والبناء، والخطوات المطلوبة لذلك.

(2)

نورة صابر بن عبلان المزروعي. **دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية: النزاعات الحدودية والعلاقات الدولية في الخليج**. ترجمة سنية نمر ياسين. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018. 240 ص.

يبحث هذا الكتاب في أزمة الحدود بين دولة الإمارات العربية المتحدة والعربية السعودية الذي يعود تاريخه رسمياً إلى عام 1935. ويعرض للطرق والمحاولات التي استخدمها البلدان لإيجاد تسوية سلمية للنزاع بينهما وإنهائه بين عامي 1970 و1974 من خلال المفاوضات الثنائية والوساطة، متناولاً الطرق السلمية المستخدمة في تسوية النزاعات الدولية بما تتضمنه من وسائل قانونية ودبلوماسية مثل التفاوض والوساطة والتوفيق والتحقيق.

ويهدف الكتاب إلى توضيح موقف دولة الإمارات من «معاهدة جدة» التي وقعتها مع السعودية عام 1974 والتي اعتبرت في حينها معاهدة مرضية تنهي النزاع الحدودي، في حين تبين لاحقاً أن الإمارات لم تكن تعتبر المعاهدة متكافئة بل اضطرت إلى توقيعها بعد انسحاب بريطانيا من الخليج عام 1971، ولا سيما من مشيخة أبو ظبي التي كانت محمية بريطانية، وبعد تحول الموقف البريطاني من مدافع عن الموقف الإماراتي إلى «وسيط محايد» له مصالح مع السعودية تدفعه إلى إقناع الإمارات بالقبول ـ ولو على مضض ـ بالمعاهدة. وقد تجلى ذلك في موقف الإمارات الذي أعاد إحياء قضية النزاع الحدودي عام 2004، مؤكداً عدم رضا الإمارات عن معاهدة جدة.

وفي سياق فهم الموقف الإماراتي، يتناول الكتاب أيضاً أثر دور بريطانيا في الخليج في تسوية النزاع الحدودي، وكذلك سياسات المحاور الأمريكية في المنطقة وانعكاسها على مخرجات المفاوضات بين الإمارات والسعودية، وتحليل المفاوضات الإقليمية بين البلدين وتأثير النفط في مجرياتها، وتحديد العقبات الرئيسية التي أطالت أمد النزاع، وحالت دون تسويته نهائياً.

ويقدم الكتاب تقييماً للتوقعات المستقبلية وإمكانات التقدم نحو حل دائم للنزاع الحدودي بين الإمارات والسعودية. وترى مؤلفة الكتاب أن احتمال التوصل إلى تسوية نهائية للنزاع ليس ممكناً في الوقت الراهن، ما لم يقم الطرفان بتغييرات أساسية في موقفهما، إذ إن السعودية تتمسك بالتفاوض على المادة (5) من معاهدة جدة في ما يتعلق بالحدود البحرية فقط في منطقة «خور العديد»، في حين تصر دولة الإمارات على أن بعض مواد المعاهدة لم تعد مقبولة، ولا سيما المادة (3) التي تعتبر كافة المواد الهايدروكربونية الموجودة في حقل الشيبة/زوارة مملوكة للسعودية، والتي لا تمنح الإمارات الحق في استغلال 20 بالمئة من حقل زرارة النفطي الذي يقع ضمن أراضي إمارة أبو ظبي، حيث لا يوجد حكم حول تقاسم الإيرادات.

ويصعب القول إن الدولتين مضتا قدماً نحو اعتماد استراتيجية تفاوضية كاملة، لكن ما تغير هو أنهما قادرتان نظرياً في سياق الأمم المتحدة على التفاوض على قدم المساواة على لعبة صفرية ـ أي عدم التوصل إلى اتفاق ـ.وبالتالي فقد تبنت الدولتان مواقف متباينة في ما يتعلق بأي تعديل محتمل لمعاهدة جدة. لكن هذا التباين حول النزاع الحدودي لم يحل دون تطور

العلاقات بين البلدين، ولا سيما بعد أحداث «الربيع العربي» 2011، إذ شهدت العلاقات بين البلدين تعاوناً متصاعداً في المجالات الأمنية والعسكرية والاقتصادية والسياسية عقب تمدد تنظيم «داعش» في العراق وسورية ووصول الإخوان المسلمين إلى السلطة في كل من تونس ومصر وسيطرة الحوثيين على العاصمة اليمنية صنعاء.

(3)

زهير توفيق. **النهضة المهدورة.. مراجعات نقدية في المشروع النهضوي العربي وبناء المعرفية.** بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2018. 344 ص.

يرى مؤلف هذا الكتاب ـ كما يأتي في تعريفه ـ أن أزمة النهضة العربية تتمثل بتناقضاتها الداخلية والذاتية التي مهدت الطريق للأسباب الخارجية لإعاقتها ومنع تحققها في الواقع.

ويحمل المؤلف مسؤولية الفشل والانهيار للنهضويين العرب الذين انتجوا خطاباً نهضوياً قابلاً للتفكك والانهيار من حيث المبدأ ـ مستوحين نظرية المفكر الجزائري مالك بن نبي: «قابلية الاستعمار»، التي فسرت نجاح الاستعمار في السيطرة واستغلال الأرض والإنسان في منطقة الشرق الأوسط عموماً من خلال خضوع شعوب المنطقة مع مرور الزمن لنموذج الحياة والفكر والحركة التي رسمها لهم المستعمر، بحيث أصبحوا مقتنعين بحدود هذا النموذج والتفكير في إطار حدوده، وحتى الدفاع عنه حتى لا تزول تلك الحدود التي أقنعهم بها المستعمر، ومنها إقناعهم بتفوقه عليهم وعدم قدرتهم على إدارة شؤون حياتهم بدونه، ودونيتهم في كل شيء. وهكذا استمرت أوضاعنا الفوضوية التي نعيش، وصراعاتنا الحدودية، ونزاعاتنا الدينية والانقسامات في هواياتنا، وذلك في ظل أنظمة الحكم السائدة التي تتسم بالاستبداد والتبعية وغياب الشرعية.

من هنا قد تجوز الدعوة إلى دراسة منسوب قابلية المجتمعات العربية للاستعمار، ولا سيما مع استمرارنا برفع المطالب النهضوية المتعلقة بمركزية الإنسان وكرامته والعقل والتقدم والحرية منذ عقود من دون تحقيق تقدم يذكر. والأسوأ من ذلك على صعيد الممارسة، يمكن القول إن بعض المطالب المتعلقة بالانتقال من الدولة البوليسية إلى دولة القانون التي تتمتع بالديمقراطية والشرعية، وسبل نشر ثقافة المواطنة ومكافحة الفساد وتعزيز الوحدة الوطنية والسيادة، لا تزال تراوح مكانها منذ عقود إن لم تكن تراجعت لتتحول إلى مادة استهلاكية في البرامج الانتخابية.

لكن هل يعني ذلك أن المجتمعات العربية استسلمت لحدود «قابلية الاستعمار» وانتهى الأمر؟

الواقع إن الموضوع يتوقف على الوعي بأهمية اتخاذ الخطوة الأولى للتغيير عن طريق الإصلاح السياسي ومعالجة أنظمة الحكم المأزومة بنيوياً أقلها أزمات التبعية والشرعية والسيادة.

(4)

طه أحمد سعيد. **النظام القانوني للحق في الكرامة الإنسانية: دراسة مقارنة.** القاهرة: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، 2018. 290 ص.

يناقش هذا الكتاب النظام القانوني لحق الإنسان في الكرامة الإنسانية، بوصفه حقاً من حقوق الإنسان التي تتعرض للانتهاك، وحقاً طبيعياً يستوجب البحث عن حمايته دستورياً وقانونياً، ما دامت إحدى مهام الدساتير

والقوانين عموماً هي حماية الفرد وملكه، وكيانه المعنوي، بالإضافة إلى البحث عن حقوق جديدة لمواجهة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وتكمن أهمية الكتاب في مدى أو كيفية حماية المشرع للحقوق والحريات وذلك لتحقيق هدف حماية الكرامة الإنسانية.

يبين المؤلف أن هناك اختلافاً في الأنظمة القانونية التي تعالج موضوع الحق في الكرامة الإنسانية، باعتباره موضوعاً نسبياً، إذ يضيق نطاق هذا الحق أحياناً ويتسع أحياناً أخرى، كما تذهب بعض الأنظمة القانونية إلى تعداد القيم التي يمكن اعتبارها من قبيل خصوصيات المرء، بينما تركز أنظمة أخرى على إظهار حالات الاعتداء على هذا الحق. وقد لا تشير الدساتير بشكل صريح وواضح إلى هذه الحالات، على الرغم من أن الحق في الكرامة الإنسانية وحمايتها واحترامها يعد من أهم حقوق الإنسان، وذلك نظراً إلى أن فكرة الحق في الكرامة فكرة مرنة تختلف باختلاف الأشخاص والأقطار، إضافة إلى كونها غير ثابتة.

من هنا يؤكد المؤلف أهمية دسترة حق الكرامة الإنسانية في قواعد دستورية بصياغة واضحة ومحددة بعيداً من الغموض والنسبية في مجال تكريس الحقوق الأساسية للإنسان مثل الحق في الحياة، والمساواة، وحق العمل والحق في السكن وتجريم التعذيب والتمييز، وإيجاد تشريع مستقل ينظم حقوق الفرد ومدى الجزاء الذي يقع على من ينتهك هذه الحقوق أو يمس كرامة الفرد في المجتمع مع وجود سلطة قضائية مستقلة تتمتع بكافة الصلاحيات والحماية من أجل الدفاع عن كرامة الإنسان.

ثانياً: كتب أجنبية

(1)

Aram Rafaat
Kurdistan in Iraq: The Evolution of a Quasi-State
London: Routledge, 2018. 248 p.

يرى مؤلف هذا الكتاب أن النزاع بين إقليم كردستان والعراق يكمن في مقولة مفادها «أن كردستان أمة من دون دولة والعراق دولة غير قومية»، كل منهما يمتلك مشروعاً قومياً يختلف عن الآخر ويعارضه؛ إذ يتطلع إقليم كردستان العراق إلى الخارج طالباً الحماية والدعم والرعاية الخارجية، فيما تنظر الحكومة المركزية في بغداد إلى تطلعات المسؤولين الأكراد في الإقليم بعين الحذر والريبة إزاء توجهاتهم الانفصالية. وفي ما نُظر إلى النظام الفدرالي كصيغة ملائمة يمكن أن تساعد على تنظيم العلاقة بين الحكومة المركزية والإقليم، بما في ذلك تخصيص 17 بالمئة من الموازنة الاتحادية للإقليم، وتسوية النزاع حول كركوك الغنية بالنفط، أدت التطورات في العراق إلى مزيد من التأزم بين بغداد والإقليم، وصولاً إلى الاستفتاء على استقلال الإقليم الذي أجراه المسؤولون الأكراد بتاريخ 25 أيلول/سبتمبر 2017 والذي مني بالفشل بعد اجتياح القوات العراقية لكركوك، وسط استياء إقليمي إيراني وتركي من الاستفتاء «الانفصالي» وتنصل الولايات المتحدة الأمريكية من دعم هذا الاستفتاء.

من هنا يعتبر المؤلف أن المساعي الكردية التي هدفت إلى قيام دولة كردية في إقليم كردستان والتي تضاربت مع جهود الحكومة العراقية لتعزيز سلطة الدولة الاتحادية حولت كردستان العراق إلى «شبه دولة» غير معترف بها على الرغم من الرعاية الخارجية،

فيما تحولت الدولة العراقية إلى «شبه دولة» معترف بها. ويوضح المؤلف أن الرعاية الخارجية لتحقيق استقلال إقليم كردستان لم تكن أساساً إيجابية أو لتحقق الاستقلال على الرغم من الدور المحوري الذي أدته في تطور الإقليم إلى شبه الدولة الكردية. وبالنتيجة، يتحدث الكتاب عن مسار كردي لقيام دولة مستقلة في إقليم كردستان، وكذلك عن جهود حكومية عراقية من أجل قيام دولة عراقية اتحادية فاعلة. لكن ما بذل من جهود حتى الآن لم يؤد إلى أكثر من إنتاج «شبه دولة» سواء على المستوى المركزي أو في الإقليم مع حصر الاعتراف الدولي بحكومة بغداد.

(2)

Ivo H. Daalder and James M. Lindsay
Empty Throne: America's Abdication of Global Leadership
New York: Public Affairs, 2018. 256 p.

يتابع هذا الكتاب مسار الدبلوماسية الأمريكية بإدارة الرئيس الأمريكي ترامب ليؤكد أنها في حالة من الفوضى، لكن الأخطر من ذلك يكمن في تآكل النظام الدولي الذي صنعته الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية واعتمد عليه أمنها وازدهارها على يد ترامب الذي يهدد هذا النظام.

ويرى مؤلفا الكتاب أنه بمجرد أن ازدهرت دول صاعدة مثل الصين والهند والبرازيل، ومع ازدياد ثراءها، أصبحت تتنافس على نحو متزايد على كل من القواعد وموقع أمريكا المتميز في النظام العالمي حتى بات التساؤل حول فوائد قيادة هذا النظام مثيراً للجدل، وبخاصة أن آفاق الأمريكيين لحياة أفضل قد تضاءلت. والآن بعد أن جلس ترامب في المكتب البيضاوي بتوجهاته المضرة بالنظام العالمي الذي قادته بلاده وتعطل السياسة الخارجية، يأمل المتفائلون أن يجد مستشاروه استراتيجية لكيفية تنشيط هذا النظام، علماً أن المؤشرات تدل على أن ترامب سيضر بهذا النظام وقد ينهيه للأبد.

وفي هذا السياق، يرى مراقبون أنه بعد عام من تنصيب ترامب شهدت التحالفات السياسية في العالم حالة من الاضطراب بسبب سياسة ترامب الخارجية الجديدة التي اتخذت طابعاً قومياً أو انعزالياً أو حمائياً، فأعلن ترامب انسحاب الولايات المتحدة من اتفاق باريس لمكافحة التغير المناخي على سبيل المثال. وأربك الأوروبيين حين أشار إلى أن التزام بلاده تجاه التحالف مع أوروبا مرهون بتعويض دافعي الضرائب الأمريكيين عن النفقات العسكرية الأمريكية. كما أربكهم بالانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني، مع ما حمل ذلك من ضرر لمصداقية الدبلوماسية الأمريكية. وتعهد ترامب بإلغاء الاتفاقات التجارية التي تتضمن اتفاق تجارة أميركا الشمالية (نافتا) واتفاقية تجارة الشراكة عبر المحيط الهادي، ودعا إلى فرض رسوم جمركية على السلع المستوردة من الصين بنسبة 45 بالمئة، الأمر الذي سيدفع بالصين إلى الرد بإجراءات مماثلة ضد الحمائية الأمريكية، كما سيدفع شركاء الولايات المتحدة التجاريين إلى التصرف على أساس أن الولايات المتحدة تخلت عن قيادتها الاقتصادية العالمية.

(3)

Frederic Wehrey
The Burning Shores: Inside the Battle for the New Libya
New York: Farrar, Straus and Giroux, 2018. 352 p.

رفعت الدول الغربية في حلف الناتو التي شاركت بفاعلية في إسقاط نظام الزعيم الليبي معمر القذافي الآمال بحقبة جديدة في ليبيا

بعد إنهاء ما وصفته بـ «الحكم الاستبدادي» الذي دام نحو 42 سنة. لكن في أعقاب ذلك، وبخلاف الآمال الواهية، انزلقت البلاد إلى خصومات مريرة وحرب أهلية، مهدت الطريق أمام تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) للتمدد في البلاد، وتسببت بإحدى أسوأ أزمات المهاجرين والاتجار بالبشر.

من هنا يعرض هذا الكتاب لتطور الأوضاع المعقدة في ليبيا بعد إسقاط نظام القذافي، وأبرزها تفكك ليبيا إلى دويلات تسيطر عليها ميليشيات مختلفة عام 2012، ثم حلول المؤتمر الوطني العام محل المجلس الوطني الانتقالي الذي تم تأسيسه بعد سقوط نظام القذافي، وتنافس برلمانين وحكومتين لحكم البلاد المفككة في نهاية العام 2015، إذ عملت في طبرق شرق ليبيا، بدعم من الجنرال السابق في «جيش القذافي» خليفة حفتر حكومة معترف بها دولياً وبرلمان تم انتخابه في انتخابات عامة في مقابل السلطات التشريعية والتنفيذية الموالية للإسلاميين في العاصمة طرابلس. وقد أعقب ذلك تشكيل حكومة وفاق وطني برئاسة رجل الأعمال فايز السراج في العاصمة طرابلس عام 2016. لكن هذه الحكومة لم تتمكن من ممارسة مهامها كما كان متوقعاً على الرغم من دعم الأمم المتحدة، بعد أن تأكد صعوبة تجاوز نفوذ حكومة الشرق في طبرق بقيادة حفتر.

وفي المحصلة، استمرت ليبيا جاذبة للإرهابيين على الرغم من إبعاد «داعش» عن معظم المناطق الرئيسية في البلاد. كما استمر تدهور الوضع الاقتصادي رغم زيادة إنتاج النفط.

وبينما تُعالج أزمة المهجرين مع الاتحاد الأوروبي ومراكز الاحتجاز والإيواء للمهاجرين واللاجئين في ليبيا، بات واضحاً أن التمسك بدعم حكومة السراج، كما فعلت الحكومات الغربية، لم يعد خياراً قابلاً للتطبيق. كما أن توحيد ليبيا من خلال العمل العسكري أمر غير واقعي. من هنا يرى العديد من المراقبين أن الدول الغربية البارزة في الناتو جاءت إلى ليبيا مهللة بـ «الربيع العربي» وتعهداته بإحلال الديمقراطية في البلاد، وأسقطت النظام وغادرت، تاركة ليبيا غارقة في الفوضى من دون أي خطة جدية لقيام الدولة الليبية أو إخراجها من الفوضى، علماً أن مثل هذه الخطط لإعادة الوحدة إلى ليبيا أو غيرها من البلدان العربية ليست في حسبان الولايات المتحدة أو الغرب أساساً.

(4)

Michael McFaul

From Cold War to Hot Peace: An American Ambassador in Putin's Russia

Boston, MA: Houghton Mifflin Harcourt, 2018. 528 p.

مؤلف هذا الكتاب خبير بالشؤون الروسية، شغل منصب مستشار الرئيس الأمريكي أوباما للسياسة الروسية (2009 ـ 2012)، ثم سفيراً للولايات المتحدة في روسيا (2012 ـ 2014). وكان منذ فترة طويلة داعية للديمقراطية، استناداً إلى خلفية أكاديمية في جامعة ستانفورد. وخلال هذه السنوات المبكرة، عاش في موسكو كباحث في «برنامج فولبرايت»، مرتبطاً بالمعهد الديمقراطي الوطني في التسعينيات، وهي فترة انتقالية مكثفة في روسيا، تابع خلالها الاجتماعات التي تمت بضغط أمريكي للوصول إلى اتفاقية Belovezhsky عام 1991 لحل الاتحاد السوفياتي السابق وإنشاء رابطة الدول المستقلة.

وفي كتابه هذا يعرض المؤلف للفترة التي سبقت وصول الرئيس بوتين للسلطة،

وكيف ساءت العلاقات الأمريكية ـ الروسية متهماً بوتين بإفساد العلاقات الروسية ـ الأمريكية، نظراً إلى ما يكنّه من عداء للولايات المتحدة والغرب. وبحسب المؤلف تميزت الفترة التي سبقت وصول بوتين، ولا سيما في عهد الرئيس الأسبق يلتسين ـ بجهود القوى الديمقراطية لتغيير روسيا، وهي الفترة التي أيد فيها الناخبون الروس داخل وأقرب المدن، الأحزاب الليبرالية الجديدة ـ في حين بقيت المعاقل الشيوعية التقليدية في المناطق الريفية. ويؤكد المؤلف أنه كان لدى يلتسين خيارات ديموقراطية أخرى غير اختيار بوتين كخلف له، بما في ذلك بوريس نيمتسوف النائب الأول لرئيس الوزراء. لكن الأزمة الاقتصادية الآسيوية والروسية عام 1998 ألحقت أضراراً بالغة بإصلاحات نيمتسوف الاقتصادية، إذ أطلقت الأزمة الاقتصادية ردة فعل مضادة روسية لارتفاع الأسعار وغيرها من المشاكل الاقتصادية، مما أدى إلى موجة جديدة من الجاذبية الروسية للحكم السلطوي، والتوجه نحو اختيار بوتين.

ويتحدث المؤلف عن جهود مكثفة بذلها شخصياً لتحسن العلاقات بين موسكو وواشنطن تنفيذاً لسياسة إدارة الرئيس أوباما التي أطلق عليها تسمية «إعادة ضبط» العلاقات مع موسكو. وقد أسفرت هذه الجهود عن عدد من الإنجازات، من أبرزها، معاهدة ستارت الجديدة، والدعم الروسي للعقوبات على إيران، والتعاون الروسي مع الناتو بشأن أفغانستان، وتوسيع التجارة والاستثمار. لكن بوتين الناشط سابقاً في الـ KGB ـ برأي المؤلف ـ لم يكن ليتقبل مشهد سقوط الاتحاد السوفياتي، وتدمير الأنظمة الموالية لموسكو في الشرق الأوسط، و«الثورات الملونة» في أوكرانيا وجورجيا، وهو لن يتقبل مثل هذه الثورات التي يتهم الولايات المتحدة والغرب عموماً بتدبيرها. ولذا يستبعد المؤلف تطوير العلاقات بين موسكو والولايات المتحدة طالما بقي بوتين في السلطة.

ثالثاً: تقارير بحثية

(1)

International Crisis Group [ICG],

«Iraq’s Paramilitary Groups: The Challenge of Rebuilding a Functioning State,»

Middle East and North Africa, Report, no. 188 (30 July 2018).

يتابع هذا التقرير الصادر عن مجموعة الأزمات الدولية الوضع في العراق ومستقبل المجموعات شبه العسكرية وأكبرها «الحشد الشعبي» التي احتشدت لمساعدة الدولة العراقية على إلحاق الهزيمة بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش). ويرى التقرير أن صراعاً حول مستقبل هذه المجموعات يلوح في الأفق لما تتمتع فيه من استقلالية وقوة باتت تضعف قوة الدولة، في وقت ينبغي على الحكومة العراقية تعزيز قوة وزارتي الداخلية والدفاع بحيث تتمكنان من استيعاب هذه المجموعات والحد من الاعتماد عليها في أقل تقدير.

ويوضح التقرير أن رئيس الوزراء حيدر العبادي، وهو نظرياً القائد العام للقوات المسلحة، لم يتمكن من وضع الحشد الشعبي الذي أدى دوراً فعالاً في هزيمة «داعش» تحت سيطرة الدولة واستعادة احتكار الدولة للاستخدام المشروع للقوة. وليس متوقعاً من الحشد الشعبي أن يحل نفسه ببساطة

أو يندمج في وزارتي الدفاع والداخلية على المدى القصير.

وما يجعل التحدي أكبر هو أن الحشد الشعبي يعمل في ميدان السياسة كما يعمل في ميدان الأمن. فقد شكل قادة الحشد كتلة انتخابية هي «تحالف الفتح»، الذي جاء ثانياً في الانتخابات البرلمانية في 12 أيار/مايو 2018. إلا أن مشاركته في السياسة وربما في الحكومة تبقى إشكالية في العراق، وكذلك في المنطقة، حيث ينظر إلى قادة الحشد على أنهم وكلاء لإيران.

وفي الميدان الاقتصادي، بات الحشد ينافس الدولة في إعادة الإعمار وتقديم الخدمات للمواطنين. وقد فعل ذلك بشكل خاص في المناطق التي تمت استعادتها من «داعش» والتي تعرّض العديد منها لدمار كبير. وفي الواقع، فإن الحشد يقوم ببناء جملة من المؤسسات الموازية لمؤسسات الدولة.

وثمة صراع أكبر يلوح في الأفق؛ فإيران تعتبر الحشد الشعبي بوليصة تأمين ضد عودة دولة عراقية معادية لها على حدودها، بدعم من الولايات المتحدة والسعودية، أو دولة يسيطر عليها عدو مثل «داعش». ولذلك فإن إدانة الحكومة العراقية لقوات الحشد على أنها تعمل وكيلة لإيران ولا مجال لإصلاحها يمكن أن يحدث أثراً عكسياً. كما أن ذلك غير ضروري. ويخلص التقرير إلى أنه لن يتم التغلب على التحدي الذي يشكله الحشد الشعبي بسهولة. ومن المرجح أن يبقى لاعباً عسكرياً، وسياسياً واقتصادياً مهماً في الحقبة المباشرة لما بعد «داعش». إلا أن حل المشكلة التي يشكلها للدولة لا يكمن في الحشد بشكل رئيسي، بل بقدرة وقوة الدولة نفسها، وبمن يقودها.

(2)

Melissa G. Dalton and Frances Z. Brown,
«Don't Give Up Yet: There's Still a Chance to Salvage Eastern Syria,»
Center for Strategic and International Studies (CSIS) (August 2018).

يقر هذا التقرير الصادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بأن روسيا وإيران تفوقتا على الولايات المتحدة في سورية. لكنه يعتبر أنه لا تزال هناك فرصة للولايات المتحدة لتخدم مصالحها و«مصالح السكان» في شرق سورية بصورة أفضل، وذلك من خلال الدفع باتجاه تحقيق المزيد من اللامركزية الرسمية للمنطقة في المفاوضات الجارية، مما يعزز حقيقة أن المنطقة أصبحت بالفعل، أكثر استقلالية. ويمكن أن تقدم هذه الخطوة نموذجاً لامركزياً مرتبطاً بدولة سورية موحدة يمكن أن تشكل القرارات المقبلة حول إدارة سورية ودستورها.

ويدعو التقرير الإدارة الأمريكية إلى تحديد أهدافها بوضوح في سورية، بحيث تصارح الرأي العام الأمريكي باتجاهها لدعم قيام لامركزية رسمية في شرق سورية مع ما يمكن أن ينجم عن ذلك من مواجهات عسكرية مع الجيش السوري وحلفائه.

ويعتبر التقرير ـ الذي يدعو بطريقة غير مباشرة ـ إلى إقامة فدرالية في سورية، أن فشل القوات الأمريكية في إقامة لامركزية في شرق سورية سيعني عودة القوات السورية الحكومية إلى شرق البلاد مع احتمال العودة إلى حالة من عدم الاستقرار.كما يحذر التقرير من أن الفشل قد يدفع تنظيم «داعش» للعودة إلى شرق البلاد. وفي الخلاصة، يسعى التقرير إلى الترويج للفدرالية في سورية، مثيراً المخاوف تارة من القوات السورية النظامية وطوراً من تنظيم «داعش» □

■ تقرير

اليونيسكو

منع التطرّف العنيف من خلال التعليم: دليل لصانعي السياسات

(باريس: اليونيسكو، 2018).

خالد صلاح حنفي(*)

أستاذ مساعد أصول التربية، كلية التربية ـ جامعة الإسكندرية.

مقدمة

ارتفعَ عددُ الهجمات المُبلَّغ عنها المرتكَبة من طرف المجموعات المتطرّفة العنيفة على مدى السنوات الماضية، وتوالت المآسي في جميع القارّات بسبب التطرّف العنيف الذي لا يعرفُ حدوداً ويضرب كلّ المجتمعات. ويعدّ الشباب الفئة الأكثر تعرضاً للخطر؛ فهم مستهدفون لتجنيدهم، والتلاعب بعقولهم وأفكارهم، وهم يقعون ضحية العنف المتطرّف. وهذه الظاهرة تنبّهنا إلى خطر ضياع جيلٍ من الشباب في براثن اليأس والانعزال.

لقد صار التطرّف العنيف تهديداً خطيراً يواجه المجتمعات حول العالم، ويمسّ بأمن، ورفاه، وكرامة الكثير من الأفراد الذين يعيشون في البلدان المتطوّرة والنامية على حدّ سواء، وكذلك سبل عيشهم السلمية والمستدامة.

فقد أنفقت حكومة الولايات المتّحدة وحدها في الفترة 2001 ـ 2017 مبلغاً يقدر بنحو 1.78 تريليون دولار أمريكي لمحاربة الإرهاب، في حين ارتفع إنفاق الاتّحاد الأوروبي من 5.7 مليون يورو في عام 2002 إلى 93.5 مليون يورو في عام 2009. ورغم كل ذلك الإنفاق الضخم فإن ذلك ليس كافياً؛ ويزدادُ إدراكُ الحكومات أنّ تخصيص الأموال لتشديد التدابير الأمنية غير كافٍ لحماية الجميع من الهجمات الإرهابية التي يرتكبُها أفراد متطرّفون عنيفون.

ولا بدّ من النظر في الجهود الرامية إلى منع التطرّف العنيف ضمن إطارٍ أعمّ وأشمل من مجرد المواجهات الأمنية والعسكرية، فلا شكّ في أنّ الاستجابات الأمنية مهمّة، إلا أنّها غير كافية، ولن تعالج الظروف العديدة الكامنة التي تولّد التطرّف العنيف وتدفعُ الشباب إلى الانضمام إلى المجموعات

(*) البريد الإلكتروني: khaledsalah78@yahoo.com.

المتطرّفة العنيفة. إنّنا نحتاجُ إلى قوّة إقناع، كالتعليم. ونحتاجُ بصورةٍ خاصّة إلى تعليمٍ جيّد مُجدٍ ودامج ومنصف، ومعالجة الظروف الكامنة التي تدفعُ الأفراد إلى الانضمام إلى المجموعات المتطرّفة العنيفة.

تشمل تلك المعالجة دعم «التعليم، وتطوير المهارات، وتيسير التوظيف» وضرورة دعم الاحترام للتنوّع البشري وتحضير الشباب للدخول إلى سوق العمل، والحاجة إلى الاستثمار في البرامج التي تروّج للمواطنة العالمية وتوفّر تعليماً شاملاً من المرحلة الابتدائية وصولاً إلى التعليم العالي، بما في ذلك التعليم التقني والمهني، فهذا هو الشرط اللازم للعمل الفعّال، ويقتضي ذلك من البلدان أن تنفّذ في الوقت نفسه استجاباتٍ قصيرة الأجل، ومتوسّطة الأجل، وطويلة الأجل.

واليونسكو هي وكالة الأمم المتحدة المتخصصة المعنية بالتربية والتعليم، ويتولى قطاع التربية فيها ريادة المساعي العالمية والإقليمية في مجال التعليم، والتصدي للتحديات العالمية المعاصرة من طريق التعليم، مع التركيز على المساواة بين الجنسين وعلى أفريقيا.

تولي اليونسكو التربية والتعليم الأولوية الكبرى، إذ يندرج التعليم في عِداد حقوق الإنسان الأساسية ويرسي القواعد اللازمة لبناء السلام وتحقيق التنمية المستدامة. لذلك يسعى قطاع التربية في اليونسكو إلى بناء قدرات الجهات المعنية الأساسية في مجال التعليم، وهم صانعو السياسات التعليمية، والمعلّمون، وموظّفو المدارس، والجهات الفاعلة العاملة في بيئات تعليمية غير نظامية. ويجري ذلك من خلال تطوير مواد إرشادية ليستخدموها وذلك تنفيذاً للاستراتيجيات التي أقرّتها الأمم المتّحدة والمجلس التنفيذي لليونسكو.

أولاً: توجهات اليونسكو لتحقيق الخطّة العالمية للتعليم

تسهمُ جهود اليونسكو في هذا الميدان في تحقيق الخطّة العالمية للتعليم ـ أجندة التعليم 2030 ـ وبشكلٍ خاصّ تنفيذ المقصد 4.7 التابع للهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة حول التعليم. ومن أبرز توجهات اليونسكو في ذلك السياق:

1 ـ التعليم كأداة لمنع التطرّف العنيف

تسعى اليونسكو إلى مساعدة البلدان على تنفيذ برامج تعليمية تبني مناعة الشباب حيال الرسائل المتطرّفة العنيفة وتعزّز حساً إيجابياً من الهوية والانتماء. ويجري هذا العمل ضمن إطار التعليم من أجل المواطنة العالمية.

2 ـ تعزيز وتكوين الائتلافات على الإعلام وشبكة الإنترنت

يتم ذلك من خلال الاستفادة من الإنترنت ذي التغطية العالمية ومن شبكة شركاء اليونسكو المتنوّعة، وتعملُ المنظّمة على حشد الجهات المعنية ـ ولا سيّما الشباب، وصانعي السياسات، والباحثين، والجهات الفاعلة الإعلامية ـ لاتّخاذ إجراءاتٍ فعّالة، سواء عبر شبكة الإنترنت أو خارجها، لمنع التطرّف العنيف والراديكالية على الإنترنت والاستجابة لهما. ويشمل ذلك على وجه الخصوص المساعدة على تطوير خطابات بديلة للمحتوى المتطرّف على الإنترنت، ومحاربة خطاب

الكراهية على الإنترنت، وبناء قدرة الجهات المعنية على تطوير استجابات مبتكرة لذلك الخطاب، مع تعزيز حماية حرية التعبير، والخصوصية، والحرّيات الأساسية الأخرى.

3 ـ مشاركة وتمكين الشباب

يركّزُ فريق اليونسكو للشباب على خلق بيئةٍ تمكينية لتمكين الشباب ومشاركتهم الديمقراطية، من أجل ضمان إتاحة الفرص للشابات والشبّان لكي يصبحوا مواطنين عالميين نشطاء. وإنّ استجابتها المشتركة بين عدّة قطاعاتٍ لقرار مجلس الأمن 2250 بشأن الشباب، والسلام، والأمن، تضعُ الشابات والشبان في صميم معالجة الأسباب الجذرية للتطرّف العنيف. فالربط بين التربية والعلوم الاجتماعية والإنسانية، والاتّصال والمعلومات، والثقافة، يكفلُ تزويدَ الشباب بالتدريب المتعدّد الأوجه، والمهارات، والدعم المطلوب للانخراط كمواطنين ناشطين، وقيادة الحركة العالمية نحو خلق عالمٍ سلمي.

4 ـ تكريس التنوّع الثقافي

تعملُ اليونسكو على إشراك الشباب في حماية جميع أشكال التراث والترويج للتنوّع الثقافي من أجل تعزيز مجتمعات أكثر «الاتّحاد من أجل التراث» عدالةً، وشمولية، وسلمية، وذلك من طريق حملة والبرامج التعليمية حول التراث والإبداع. وتسهّلُ هذه المبادرات إشراك الشباب في حماية جميع أشكال التراث، وترويجها، وتناقلها، ومشاركتهم الناشطة في الحياة الثقافية.

ثانياً: الهدف من الدليل

أصدرت اليونسكو هذا الدليل بهدف مساعدة البلدان في جهودها لمناهضة ومواجهة الإرهاب والتطرف والعنف، استجابةً لقرار المجلس التنفيذي لليونسكو في خلال دورتـه المئة والسابعة والتسعين، والذي أقرّت الدول الأعضاء من خلاله بأهمية منع التطرّف العنيف من خلال التعليم، وطلبت من اليونسكو مساعدتها في هذا المسعى.

يقدّمُ هذا الدليل توجيهاتٍ فنية إلى (صانعي السياسات، والمعلّمين، ومختلف الجهات المعنية بالتعليم) حول كيفية مواجهة التحدّيات الملموسة التي يطرحُها التطرّف العنيف ضمن كلّ مجتمع. ويرمي الدليل بشكلٍ خاصّ إلى مساعدة صانعي السياسات ضمن وزارات التربية على تحديد أولويات الإجراءات الوقائية الفعّالة، والتخطيط لها، وتنفيذها، وتوفير الأدوات اللازمة لتطوير أنظمة تعليمية من شأنها أن تسهمَ في خلق مجتمعات سلمية وفي تعزيز التماسك الاجتماعي من طريق تأمين تعليم مُجدٍ ومنصف بنوعيةٍ جيّدة. ويقدّمُ الدليل نصائحَ عملية حول ما يمكن القيام به ضمن النظام التعليمي، وفي المدارس، وفي البيئات التعلّمية كافة لدعم التدابير الوقائية الفعّالة.

1 ـ الفئات المستهدفة

يستهدف هذا الدليل تقديم مقترحات بشأن كيفية التعاون مع الشباب ـ سواء داخل المدرسة أو خارجها ـ في الجهود الرامية إلى منع التطرّف العنيف. وتشمل الفئات المستهدفة الجهات الفاعلة والجهات المعنية العاملة في مجال التعليم ومنهم صانعو السياسات، والمخطّطون، ومطوّرو

المناهج، ومدرّبو المعلّمين، ومديرو المدارس، والمعلّمون، والمستشارون، ومجالس إدارة المدارس، إضافة إلى المربّين العاملين في الرابطات الشبابية، والمراكز المجتمعية، والنوادي الرياضية، والمنظّمات غير الحكومية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني العاملة مع الشباب، والجهات المعنية العاملة في الوكالات.

2 ـ أقسام الدليل

يتكون الدليل من خمسة أقسام:

ـ **القسم الأول:** عبارة عن مقدمة الدليل، والأسس التي يستند إليها من قوانين وقرارات دولية، والهدف من الدليل، والفئات المستهدفة، وإطار عمل الدليل ككل.

ويمكن القول إن هذا القسم يمثل الإطار المرجعي والمفاهيمي الذي تبناه الدليل، وهو المرجعيات الدولية الممثلة أهداف التنمية المستدامة وفقاً للخطة العالمية للتعليم.

ـ **القسم الثاني:** المصطلحات الأساسية للدليل، وعرض لدور التعليم في منع التطرّف العنيف، وقد خلص هذا القسم إلى عدم وجود اتفاق عالمي حول مفاهيم التطرف والإرهاب، وأوصى الدليل بأن تُناقَش هذه المفاهيم وتُحدَّد على المستوى الوطني، كشرطٍ مسبق لأيّ جهدٍ تخطيطي، من أجل فهم التبعات المتعدّدة لكلّ مصطلح فهماً كاملاً. ومن أجل تزويد صانعي السياسات ببعض التبصّر حول الموضوع.

وتناول هذا القسم مصطلحات «التطرف»، و«التطرف العنيف»، و«الإرهاب»، و«الراديكالية» و«المناعة». وخلص الدليل إلى أنه على الرغم من عدم وجود تعريف متّفق عليه دولياً للتطرّف العنيف، إلا أنه يمكن التعامل مع أكثر هذه المفاهيم شيوعاً وانتشاراً للمصطلح الذي يشير إلى معتقدات وأفعال الأشخاص الذين يدعمون أو يستخدمون العنف لتحقيق غايات أيديولوجية، أو دينية، أو سياسية، ويشمل ذلك الإرهاب وغيره من أشكال العنف الطائفي المرتبط بدوافع سياسية. والأساسُ المفاهيمي للتطرّف العنيف هو أنّه لجوءٌ إلى استخدام العنف بدوافع أيديولوجية، ويقومُ عادةً على نظريات المؤامرة.

تشمل عوامل التطرف العنيف عوامل الدفع والجذب. وتشير عوامل الدفع إلى الظروف التي تدفع الأفراد نحو المجموعات المتطرّفة العنيفة كالبطالة أو الفقر أو الظروف الاجتماعية والاقتصادية، والتهميش والظلم الاجتماعي، وضعف الحوكمة وانتهاكات حقوق الإنسان. أمّا عوامل الجذب للانضمام للجماعات المتطرفة فهي تشمل مجموعة من الحوافز المقدمة لاستقطاب المجنّدين المحتملين والأساس المنطقي المستخدم لتشريع العنف، كتشويه وإساءة استخدام المعتقدات والأيديولوجيات السياسية.

ويخلص الدليل إلى أنه لا يمكنُ للتعليم بمفرده أن يمنعَ فرداً من ارتكاب فعلٍ عنيف باسم أيديولوجيا متطرّفة عنيفة، غير أنّ توفير تعليمٍ مُجدٍ وبنوعيةٍ جيّدة قد يساعدُ على خلق الظروف التي تصعّبُ تكاثر الأيديولوجيات والأفعال المتطرّفة العنيفة. ويمكن للسياسات التعليمية أن تضمن عدم تحوّل أماكن التعلّم إلى أرض خصبة للتطرّف العنيف. ويمكنها أن تضمن أيضاً مساهمة المحتويات التعليمية ومقاربات التعليم/التعلّم في تطوير مناعة المتعلّمين حيال التطرّف العنيف. وبالتالي، فدور التعليم في خلق الظروف التي تبني

الدفاعات، ضمن المتعلّمين، ضدّ التطرّف العنيف، وتقوّي التزامهم باللاعنف والسلام.

هذه أبرز فكرة يركز عليها الدليل، وهي إسهام التعليم بخلق البيئة المناهضة للتطرف، وذلك من خلال غرس وبناء الوعي الكافي لدى المتعلمين مما يمكنهم من مواجهة والتصدي للأفكار والآراء والمعتقدات المتطرفة ويحارب الغلوّ والتشدد.

ـ **القسم الثالث:** يحدّد خمسة مجالات عمل رئيسية لصنع السياسات في التعليم (الرسمي وغير النظامي)، وتتضمن سياسات الدمج والاحتواء، والتنوع، وتعزيز مناعة الشباب ووعيهم تجاه التطرف، وتوفير بيئات مدرسية آمنة وفاعلة، واتخاذ سياسات وإجراءات وقائية تجاه الشباب المعرض لخطر التطرف والعنف، والتعاون بين الجهات المعنية من حكومات ومنظمات مجتمع مدني ووكالات إنمائية ودولية، والنوادي الرياضية والمؤسسات التعليمية الرسمية وغير الرسمية.

ويوضح الدليل أنه يجبُ على الأنظمة التعليمية أن تنفّذ وتطبّق سياسات تعليمية شاملة تتيحُ لجميع الفتيات والفتيان أن يشعروا بالأمان، والتمكّن، والثقة بأنّهم أعضاء متساوون في مجتمع التعلّم. في هذا السياق، ينطوي الإدماج على الالتزام بالبحث المستمرّ لإيجاد طرق أفضل للاستجابة لتنوّع المتعلّمين وضمان أن يختبر المتعلّمون تنوّعهم بطريقةٍ إيجابية. فكلّ متعلّم مهمّ، وهو على القدر نفسه من الأهمية مثل سواه. والسياسات الشاملة التي تستند إلى مبدأ الاحترام، تتعلّق بتعلّم العيش مع، ومن خلال، التنوّع والاختلاف بشكلٍ يومي في السياق التعليمي.

وقد تناول هذا القسم مجموعة من الأنشطة منها:

ـ تطوير خطط وطنية بين قطاعات متعدّدة لمنع التطرّف العنيف وإجراء مراجعات سياسية.

ـ إنشاء وحدات تنسيق مركزية لمنع التطرّف العنيف ضمن وزارات التربية. خلق نظام لمراجع الاتّصال على مستويات المدارس والمناطق، أو عبر الحكومة لضمان تنسيق التدخّلات المرتبطة بالتعليم.

ـ تطوير قياسات للرصد والتقييم من أجل قياس التقدّم المُحرَز في الوقاية والدعم.

ويركز الدليل على تبني مبادئ الإدماج واحترام التنوّع في المناهج والكتب المدرسية والمواد المرجعية الأخرى التي يدرسها ويتعامل معها الطلبة. كما يجب توعية الأفراد بكيفية التعامل مع وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي ودعمُ المتعلّمين من طريق تشجيعهم على التدقيق في البيانات، والمعلومات، ومحتوى وسائل الإعلام (المكتوب والمصوّر) الذي يتلقّونه، ومن طريق تزويدهم بالمهارات اللازمة لخلق محتواهم الخاصّ باستخدام تقنيات المعلومات والاتّصالات من أجل حقوق الإنسان، والتسامُح، وثقافة السلام.

وهذا الجزء في الدليل يشير بوضوح إلى أهمية وسائل الإعلام والنظم التعليمية في بناء الوعي لدى الشباب والأفراد على اختلاف مستوياتهم، وتلك قضية في غاية الأهمية والخطورة، قد تكون كثير من الأنظمة العربية بحاجة إلى تبني تلك الآليات والانتقال من النظم التي تقوم على الحفظ والتلقين واستعارة خبرات الآخرين إلى تبنى أنظمة تعليمية تركز على بناء الوعي، وخلق الأرضية المناسبة لمواجهة التطرف.

ومن أبرز مزايا الدليل ما تضمنه من عرض وتحليل لبعض المبادرات والخبرات المحلية والعالمية في مجال استخدام التعليم في مواجهة الفكر المتطرف، ومنها على سبيل المثال مشروع «سفراء محادثات المقاهي» في تونس الذي يقوده الشباب، والذي يهدف إلى التأسيس لحوار مفتوح بين الشباب والشابات من جميع المستويات والفئات العمرية والاقتصادية والاجتماعية، وإطلاق فرص التحاور وتبادل الآراء ووجهات النظر، وذلك من خلال تجميع الشابات والشبان معاً في المقاهي للمشاركة في مناقشات مفتوحة حول موضوعات تهمّهم. وقد ركّزت إحدى المحادثات على الفنّ كسلاحٍ ضدّ التطرّف العنيف. فأحدُ الدوافع الرئيسيّة للتطرّف هو عدم وجود فرصة للمشاركة في النشاطات الثقافية التي تعزّز وتعكس التاريخ الغني للوطن وحضارته. وهذه المحادثات أساسية في زيادة الوعي وتكوين حسّ الناس بالانتماء إلى جماعةٍ محلّية وإلى المجتمع التونسي.

وهذه التجربة كفكرة في غاية الأهمية ونفتقدها في مجتمعاتنا العربية، التي تفتقد الحوار المفتوح بين طبقات المجتمع، وتبنّي تقبل الرأي والرأي الآخر على أساس من الاحترام، والتعايش ووضع مصلحة المجتمع كغاية من تلك الحوارات.

ومن بين التجارب المتميزة تجربة «الشرطة المجتمعية» التي نفذتها منظمة التعاون والأمن الأوروبي لمواجهة التطرف والأفكار الراديكالية، ومبادرة «حياتي السابقة» وهي عبارة عن سلسلة أفلام وثائقية، أبطالها من المتطرفين السابقين، الذين يتناولون تجارب حياتهم، وتهدف المبادرة إلى توفير موردٍ تعليمي متعدّد الوسائط يتوجّهُ إلى الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 14 و19 سنة. ويستند إلى فيلم وثائقي يعرضُ القصص الشخصية لأربعة متطرّفين سابقين والأسباب التي دفعتهم إلى ذلك، ولماذا تركوا المجموعات المتطرفة، ويلي ذلك ورش عمل ومناقشات بين الأفراد وتبادل وجهات النظر.

ويشير الدليل إلى أهمية الدور الذي يقوم به المعلّمون وكونه دوراً محورياً في منع التطرّف العنيف ـ وليست النظرة هنا إلى المعلمين كمراقبين على الطلبة بل كمربّين. فلهم احتكاكهم المباشر مع الشباب، وقد يكونون قدوة، وعملاء للتغيير، ووسطاء، فيعزّزون الحوار ويقدّمون نموذجاً عن الاحترام المتبادل. وقد يكونون أيضاً الأوائل في تحديد علامات الراديكالية المؤدّية إلى العنف والحدّ منه عن طريق استكشاف المسائل الجدلية. أخيراً، يمكن للمعلّمين أن يشكّلوا جسراً بين المدرسة، والعائلات، والمجتمع المحلّي الأوسع لضمان عمل جميع الجهات المعنية نحو غايةٍ مشتركة لدعم ومساعدة المتعلّمين المعرّضين للخطر.

ولتمكين المعلّمين من تأدية دورٍ بنّاء كوسطاء للسلام، يجب استشارتهم، وتحفيزهم، وتزويدهم بأدوات التعليم والتعلّم الملائمة. يشمل ذلك تطوير قدرتهم على تعزيز مجموعةٍ من المهارات المعرفية وغير المعرفية لدى المتعلّمين ـ مثل التفكير الناقد، وتعدّدية وجهات النظر، وفهم التعقيد، والشجاعة الأخلاقية، والسلوك المسؤول على الإنترنت ـ من خلال التدريب قبل الخدمة وفي أثنائها. يجب أيضاً تشجيع المعلّمين على أن يحترموا، وينتبهوا إلى التحدّيات الشخصية للمتعلّمين وهم يتصارعون مع مسائل الهوية والمعنى.

وينبغي عدم إغفال هذا البعد إذا كان على المعلّمين أن يزوّدوا المتعلّمين بالتوجيه.

ـ **القسم الرابع:** لمحة عامة حول طرائق التنفيذ، وهي تشمل:

• **تطوير المناهج الدراسية المستخدمة:** يمكن تطوير هذه المهارات من خلال مواد تقليدية (مثلاً: التربية المدنية، التاريخ، الأدب، التربية البدنية والرياضة، الدراسات الاجتماعية... إلخ). أو من خلال مشاريع ومهام شاملة للمنهج. وهذه الأخيرة تشجّع المتعلّمين على العمل عبر الاختصاصات وخلق فرص للمشاركة و«التعلّم من خلال العمل».

• **تدريب المعلمين:** يمكن أن يتمّ ذلك من خلال نشاطات هادفة ومُكيَّفة لبناء القدرات، بما في ذلك التبادلات بين الأقران، ومع موظّفي المدارس والمربّين العاملين خارج نظام التعليم الرسمي. وتشمل الموضوعات التي يمكن استكشافها: دوافع التطرّف العنيف؛ والمسارات إلى الراديكالية المؤدّية إلى التطرّف العنيف؛ ودور التعليم والمعلّمين تحديداً في الوقاية؛ والمواقف الفردية للمعلّمين إزاء العنف؛ ومناقشة المسائل الخلافية في الصفّ؛ والسياسة والممارسة للتعليم عن وجهات النظر الدينية وغير الدينية للعالم من خلال التعليم المتعدّد الثقافات؛ وحلّ النزاعات والوساطة؛ والمقاربات التعليمية الدامجة... إلخ.

• **إصلاح ودعم بيئة المدرسة ككل:** ويفترض ذلك عملاً جماعياً وتعاونياً في ومن قبل المجتمع المدرسي لتحسين تعلّم الطلبة، وسلوكهم ورفاههم، والظروف التي تدعمُ ذلك، واستخدام المقاربات القائمة على المدرسة ككلّ مجموعةً واسعة من النشاطات التي تتّصل بسياسات المدرسة، وجودة المناهج والتعليم، وقيادتها وإدارتها، وثقافتها (التي تشمل مناخ المدرسة، وقواعدها، وعوائدها، ونشاطات تلاميذها، وتعاونها مع المجتمع المحلّي الأوسع).

• **الاعتماد على التعليم غير النظامي وتشجيع المبادرات المجتمعية، ودعم الشراكة بين قطاعات المجتمع المختلفة:** فمن خلال تغذية العلاقات الإيجابية بين الشباب أو المجتمعات المحلّية التي قد تكونُ في نزاع بخلاف ذلك (داخل المدارس أو خارجها)، فإنّها تشجّعُ التأمّل الذاتي، والتفكير النقدي، والقيادة، والمناعة، ليس بالنسبة إلى الشباب فقط، بل بالنسبة إلى عائلاتهم ومجتمعاتهم المحلّية أيضاً. وهي تشكّلُ بالإضافة إلى ذلك فرصاً ممتازة لتطوير وتعميم رسائل بديلة لتلك التي تنشرُها المجموعات المتطرّفة العنيفة التي تقومُ على التعصّب ووجهات النظر الطائفية للعالم. ومن أجل ضمان فعّالية هذه البرامج، ينبغي أن تكون مدروسة، ومستدامة، وذائعة بين الأوساط المحلّية. ويجب على الجهات المعنية المجتمعية، بما في ذلك المدارس وموظّفوها، أن تنخرط بشكلٍ استباقي أكثر في تطوير واستخدام المقاربات التعليمية الإبداعية التي تعكس (أو تعزّز) السياسات الدامجة المُروَّج لها من خلال الأنظمة التعليمية. ومن أمثلة النشاطات التي يمكن استخدامها في ذلك الميدان:

ـ البرامج التعليمية الفنّية والرياضية؛

ـ الاجتماعات العامة لنشر المعلومات وتبادلها على صعيد المجتمع المحلّي؛

ـ منصّات التعلّم الإلكتروني؛

ـ دعم المجموعات الشبابية؛

ـ مراكز للشباب تُقدَّم فيها التوجيهات والمشورة؛

ـ برامج التوعية العائلية؛

ـ برامج التعليم غير النظامي للأمّهات.

القسم الخامس: يتناول إجابات عن الأسئلة الأكثر شيوعاً المستمدّة من المشاورات المتعدّدة التي ساعدت على صياغة هذا الدليل. والتحدّيات الفعلية التي يمكن أن تنشأ عند المباشرة في تطوير وتنفيذ التدابير لمنع التطرّف العنيف من خلال التعليم.

ومن هذه الأسئلة:

السؤال الأول: كيف يمكن للمدارس أن توفّر منصّة آمنة ومفتوحة للحوار والنقاش حول المسائل المرتبطة بالتطرّف العنيف التي تُعتبَر حسّاسة سياسياً من قبل المجتمع المحلّي أو البلد؟

يحتاج الطلبة إلى مكان آمن لمعالجة المسائل المرتبطة بالتطرّف العنيف، وكلّما كانت المسائل حسّاسة أكثر وتعد من «المحرمات»، احتاجَ الطلبة أكثر إلى فرص لمعالجتها في بيئاتٍ آمنة. ولمنع تصعيد النقاشات حول المسائل الحسّاسة إلى جدالاتٍ سياسية، يجب تأطير المسائل بطريقةٍ واضحة، منذ البداية، مع هدفٍ تعلّمي محدّد.

السؤال الثاني: هل يجب على المدارس أن تعالج المسائل المرتبطة بالتطرّف العنيف من دون أيّ إشارة إلى الأنظمة السياسية التي يعتبرها الطلّاب مسؤولة عن التطرّف العنيف؟

التربية الفعّالة لمنع التطرّف العنيف ستكون شاملة، فتسمح للطلبة بمراجعة جميع المواضيع والمسائل المتّصلة، بما في ذلك الأنظمة السياسية والمؤسّسية الأوسع، لتعميق فهم الطلبة للمادة، وأن يحصل النقاش ضمن إطار تربوي واضح، حتى لا تتحوّل مناقشة الصفّ إلى جدالٍ سياسي. فلدى معالجة المسائل الحسّاسة في إطارٍ مدرسي، من الأساسي أن يبقى تركيزنا على الأهداف التعلّمية ذات الصلة مثلاً: تطوير حجج قائمة على الأدلّة، والتفكير النقدي، والتأمّل الذاتي... إلخ. وأن نميّز بوضوح بين الدعاية والحقائق.

السؤال الثالث: يعد التعليم عن المواطنة العالمية مقاربة تعليمية مفيدة لمعالجة التطرّف العنيف. ولكن، هل يُجدي نفعاً حينما لا يكونُ هناك فهم مشترك للمواطنة؟

بالنسبة إلى اليونسكو والأمم المتّحدة، لا ينطوي التعليم عن المواطنة العالمية على الترويج لوضعٍ قانوني يفوقُ الحدود الوطنية، بل هو مبدأ تعليمي. والمفهومُ لا يتعارض، إذا نُظِرَ إليه من هذه الزاوية، مع الأطر الوطنية للهوية أو المواطنة أو غيابهما. التعليم عن المواطنة العالمية هو مقاربة يمكن إدراجها ضمن المواد القائمة، كالتربية المدنية أو التاريخ، حتّى لو لم يكن هناك فهم واضح للمواطنة. ويمكن إدراج التعليم عن المواطنة العالمية عن طريق إدخال مبادئ أساسية مشتركة بين جميع الثقافات، والمساعدة على بناء الوعي بأنّ جميع الأفراد يتشاركون الإنسانية الواحدة.

السؤال الرابع: هل يجب أن يشكّل التعليم الديني جزءاً من استراتيجيات منع التطرّف العنيف من خلال التعليم؟

من المهمّ تأمين التعليم الديني الذي يطوّر نظرة منفتحة وأوسع للعالم، ويتضمّن فهماً دقيقاً لوجهات النظر غير الدينية للعالم، وقد يقتضي وضع توجيهات تربوية إضافية وتدريب المعلّمين.

السؤال الخامس: في غياب التعريف الواضح للتطرّف العنيف، كيف يمكن للمنهج أن يطرح الموضوع؟

يجب إفهام الطلبة أنّ هناك وجهات نظر مختلفة حول التطرّف العنيف والمفاهيم الأخرى ذات الصلة: فالتنوّع هو جزءٌ من الواقع الذي يحيط بالمفاهيم. وربّما كان غياب التعاريف فرصةً ليتعلّموا أنّ هناك وجهات نظر وآراء مختلفة للعالم، وأنّه لا بدّ من احترامها. ولا يُفترَض بهذا التنوّع أن يشكّل مصدراً للنزاع العنيف.

السؤال السادس: هل من الضروري الانخراط في منع التطرّف العنيف من خلال التعليم في بلدٍ لا يوجد فيه تهديد ظاهر للتطرّف العنيف؟

على العموم إن إدراج سياسات تعليمية دامجة تعزّز احترام التنوّع وتدعم بيئات التعلّم الآمنة والتمكينية، إلى جانب الأساليب التربوية المبتكرة التي تشجّع المناعة والتفكير النقدي، مفيدٌ لتعزيز التماسك الاجتماعي، وتحسين جودة التعليم بوجهٍ عام وجدواه. ويختلف مقدار الإجراءات والتدابير باختلاف التهديدات التي يواجهها البلد بالطبع.

السؤال السابع: هل يمكن لأنظمة التعليم الرسمية أن تمنع التطرّف العنيف فعلياً؟ وما يجب أن يكون هدفها النهائي؟

إن للتعليم دوراً وقائياً يكفل عدم تحوّل أماكن التعلّم إلى أرض خصبة للتطرّف العنيف، بل يبني على عكس ذلك دفاعات السلام والاحترام في أذهان المتعلّمين، ويزوِّد المتعلّمين بالمهارات اللازمة لتحدّي الأيديولوجيات، والخرافات، ونظريات المؤامرة، والرؤى العالمية الإقصائية التي يستند إليها التطرّف العنيف في كثير من الأحيان.

السؤال الثامن: ما الذي يجب القيام به لتعزيز الشراكات المتعدّدة القطاعات بين القطاع التعليمي ومجتمعات محلّية وشركاء آخرين خارجه؟

ليس باستطاعة المدارس أو القطاع التعليمي وحده التكفّل بمجمل نطاق التدابير الوقائية المطلوبة، بل إنّ الشراكات بين القطاعات المختلفة تُعَدّ جوهرية. إنّما قد تكونُ التحدّيات في هذه الناحية أكثر من الفرص. على قطاع التعليم التعاون مع الجهات الفاعلة المحلّية والمجتمعية الأخرى التي تؤدي أدواراً حاسمة في التنشئة الاجتماعية العامة للطلبة.

تعقيب

بصفة عامة تناول موضوع الدليل قضية في غاية الأهمية والخطورة في الوقت الحالي، وهو مفهوم التطرف العنيف وما يرتبط به من مفاهيم مختلفة كالراديكالية، والعنف، والإرهاب، ودور التعليم في مواجهة تلك الظواهر.

وقد تبنى الدليل ظاهرة التطرف العنيف في ضوء المواثيق والقرارات الدولية، وقرارات المجلس التنفيذي لليونسكو تهدف إلى المواجهة الشاملة لتلك الظاهرة من خلال التعليم الرسمي وغير الرسمي في مختلف المراحل التعليمية، ودور التعليم في تزويد الشباب والطلبة بالقدرات والمهارات كمهارات التفكير الناقد، وتنمية الوعي بتلك الظاهرة وكيفية التعامل معها سواء داخل المدرسة والأسرة أو خارج نطاقهما.

ولفت الدليل الانتباه إلى اختلاف تعريفات التطرف العنيف، وتضارب وجهات النظر باختلاف السياق الثقافي، إلا أن جميع تلك التعريفات يجمعها عناصر مشتركة، تتمثل

بتبني وجهات نظر متشددة حيال موضوع ما، واستخدام العنف كمنهج أو وسيلة لفرض الرأي وتبرير ذلك بمعتقدات وأيديولوجيات لدفع الأفراد إلى تلك الظاهرة.

وإن أسباب التطرف العنيف هي عوامل الدفع وهي الظروف التي تدفع الأفراد نحو المجموعات المتطرّفة العنيفة كالبطالة أو الفقر أو الظروف الاجتماعية والاقتصادية، والتهميش والظلم الاجتماعي، وضعف الحوكمة وانتهاكات حقوق الإنسان. وكذلك عوامل الجذب وهي حوافز فردية تستقطب المجنّدين المحتملين والأساس المنطقي المستخدم لتشريع العنف، كتشويه وإساءة استخدام المعتقدات والأيديولوجيات السياسية.

كما أوضح الدليل أهمية تنمية وعي الطلبة في جميع المراحل التعليمية، ومن خلال جميع مؤسسات المجتمع سواء مؤسسات التعليم الرسمي، ومؤسسات التعليم غير الرسمي، وأهمية تضافر وتنسيق الجهود بين جميع قطاعات المجتمع من مدارس وأندية ومراكز شباب ومنظمات مجتمع مدني، ومؤسسات دولية وإنمائية وغيرها من المؤسسات.

وأشار الدليل إلى أهمية دور المعلم، والمناهج والبيئة المدرسية في تعزيز قدرة الشباب وتحصينهم ضد الأفكار المتطرفة والمعتقدات الخاطئة، كما أوضحت أهمية تشجيع ودعم المبادرات المجتمعية، واستخدام المنصات الإعلامية، وشبكة الإنترنت، ومواقع التواصل الاجتماعي في محاربة التطرف والإرهاب والعنف.

ومن أبرز مزايا الدليل أنه يراعي اختلاف السياقات الثقافية واختلاف المجتمعات، وحاول التعامل مع المفاهيم من منظور عالمي يراعي التنوع والاختلاف، ويحاول العمل من خلال العناصر المتشابهة، كما أنه قدم توصيات وإجراءات واقعية وقابلة للتطبيق على أرض الواقع، ويمكن للمجتمعات العربية أن تتبنى تطبيق آليات مماثلة كفكرة الشرطة المجتمعية وإمكان مشاركة المواطنين أنفسهم في تطبيق القانون ومعاونة الجهات المنفذة للقانون والحامية له، واستخدام مقاهي الحوار لنشر فكرة الحوار بين فئات الشباب على اختلاف مستوياتهم وأعمارهم وتوجهاتهم، ونشر ثقافة التعايش وتقبُّل واحترام الآخر، وهنا يجب التفكير في تبنّي الضوابط والمقوّمات المناسبة التي تراعي سياق وخصوصية مجتمعاتنا العربية □

بيان إلى الأمة: صادر عن: المؤتمر القومي العربي، الدورة التاسعة والعشرين «دورة جمال عبد الناصر»

بيروت، 27 - 28 تموز/يوليو 2018

انعقدت دورة المؤتمر القومي العربي التاسعة والعشرين في بيروت المقاومة والحرية، يومي الجمعة والسبت 27 ـ 2018/7/28 في عام مئوية ميلاد الرئيس الخالد جمال عبد الناصر، وذكرى معركة ميسلون البطولية، وفي ظلال الذكرى السبعين لنكبة فلسطين، والذكرى السادسة والستين لثورة يوليو/تموز في مصر، والذكرى الستين لثورة تموز 1958 في العراق، والذكرى الثامنة عشرة لانتصار الشعب والجيش والمقاومة في تحرير لبنان، والذكرى الثانية عشرة لانتصار تموز/يوليو 2006، وذلك بمشاركة أكثر من مئتي عضو وضيف وإعلامي.

خلال الدورة توقف المجتمعون أمام المشهد الدولي الذي يتسم بتحولات جذرية في ميزان العلاقات والقوة بين مختلف الدول. هذه التحولات أفضت إلى بروز محورين متنافسين: **الأول** في حالة صعود (دول البريكس وفي مقدمها روسيا والصين) و**الثاني** محور الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، في حالة تراجع مع مظاهر أفول واضحة، تواكب هذه التحولات حركة لدى الشعوب تتسم بتمسكها بخصوصياتها القومية وهوياتها الوطنية.

وقد ناقش المجتمعون أوضاع الأمة العربية فلاحظوا فشل مشاريع تدمير الدول ومؤسساتها الوطنية التوحيدية (مؤسسة الجيش الوطني) وتماسك المجتمعات. وقد أكد المؤتمر رفضه للقرار الأمريكي ـ الصهيوني في اعتبار القدس عاصمة للكيان الصهيوني الغاصب، ونقل السفارة الأمريكية إليها، وإدانة كل من يتخاذل في وجه هذه القرارات، وكل من يسعى إلى التطبيع بأي نوع من الأنواع مع العدو الصهيوني.

وحول ما يشاع عما يسمى «صفقة القرن»، رأى المؤتمر أن هذا المشروع عاجز عن أن يتحقق نتيجة المتغيرات في ميزان القوة الدولية والإقليمية والعربية نتيجة للتضحيات ولصمود الشعب العربي في لبنان وسورية والعراق واليمن وفلسطين حيث مسيرات العودة الكبرى المستمرة وابتكار الأساليب الكفاحية البطولية لديمومة المقاومة

الفلسطينية الباسلة، يؤكد المؤتمر أن هذا الشعب البطل عصيّ على كل احتلال وعدوان.

في ضوء كل ذلك يرى المؤتمر أن الأمة العربية بثرواتها الهائلة وطاقاتها الكامنة وموقع الوطن العربي الاستراتيجي مؤهلة لأن تؤدي دوراً أوسع في المشهد السياسي العالمي وأن تكون قوة فاعلة ومؤثرة إن قامت دولة الوحدة في الحد الأقصى وبالتضامن العربي وتفعيل قرارات العمل العربي المشترك التي أقرّت منذ عقود عدة في الحد الأدنى...

وقد أكد المؤتمر ما يلي:

أولاً: في القضية الفلسطينية

ـ إن فلسطين من البحر إلى النهر هي جزء لا يتجزأ من الأمة والوطن العربي غير قابل للتصرف من قبل أي جهة وفي أي ظرف، وأن حق العودة لجميع الفلسطينيين حق مقدس، غير قابل للمساومة.

ـ رفض أي نوع من أنواع التطبيع مع العدو الصهيوني أو التنسيق معه أو عقد الاتفاقات معه، ودعم كل مبادرات مقاطعة العدو عربياً وعالمياً، والتشديد على ضرورة إلغاء كل الاتفاقات والمعاهدات المعقودة مع العدو الصهيوني بدءاً بأوسلو ومروراً بكامب دايفيد ووادي عربة، وانتهاءً بالاتفاقات التجارية والاقتصادية والثقافية والرياضية وغيرها.

ـ يثمن المؤتمر ما يبتكره الشعب الفلسطيني من أساليب مبدعة وما يقدمه من شهداء هو تجسيد لإرادة الأمّة في المقاومة، وانتصارها انتصار للأمة، مما يستدعي أوسع تحرك شعبي عربي وعالمي على المستويات كافة لمساندته وبشكل دائم، وصولاً إلى التحرير الكامل.

ـ لقد أكّد قانون قومية الكيان الغاصب، الحقيقة الاستعمارية الاحتلالية العنصرية الكاملة لهذا الكيان، وذلك يستدعي ملاحقة هذا الكيان أمام المحافل والمحاكم الدولية على عنصريته، وإرهابه وجرائمه التي لا تتوقف، ووفقاً للمواثيق الدولية في هذا الخصوص وانسجاماً مع القيم الإنسانية، ومطالبة جامعة الدول العربية بالعمل لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة لإعادة تفعيل القرار 3379 الذي أُلغي عام 1991، الذي ينص على اعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري.

ـ يؤكد المؤتمر دعوته السابقة في مواجهة جرائم العدو في الاستيطان والتهويد في فلسطين بعامة وعاصمتها القدس بخاصة والتصدي لمحاولة الإجهاز على المقدسات الدينية الإسلامية والمسيحية في القدس وعموم فلسطين.

ـ التشديد على أن تحرير فلسطين هو قضية العرب والمسلمين وأحرار العالم، ولا يتم التحرير إلا بالقوة، وبالتالي فإن المقاومة بأشكالها كافة، بما فيها المقاومة المسلحة، هي الخيار الاستراتيجي للتحرير. كما أن المقاومة هي الطريق الأجدى لاستعادة الحقوق والتحرير وهي سلوك يومي يمارس في وجه العدو.

ـ إن الصراع مع العدو الصهيوني هو صراع وجود، ولا يقبل أي نوع من حلول التسوية، وعليه فإن المؤتمر يرفض بقوة ما يسمى صفقة القرن وتوابعها، ويدين أي تواطؤ بشأنها.

ـ يوجه المؤتمر أسمى التحيات للشهداء والأسرى والمعتقلين وعوائلهم ويقف متضامناً معهم ويدعو إلى تصعيد التضامن والمساندة والدعم لهم. كما يوجه التحية إلى قوافل سفن كسر الحصار والقائمين عليها.

ـ يدعو المؤتمر إلى رفع الحصار عن قطاع غزة وإلى دعم المقاومة وصمودها.

ـ يدعو المؤتمر الفصائل والقوى والمنظمات الفلسطينية إلى توحيد جهودها في مقاومة الاحتلال ومشاريعه كافة ويدعو السلطة إلى إلغاء التنسيق الأمني.

ثانياً: في العدوان الخارجي على الأمة والأحلاف والتحالفات الأجنبية

ـ يرفض المؤتمر كل مشاريع الأحلاف والتحالفات الأجنبية الهادفة إلى تمزيق الأمة وتفتيتها ووضع اليد على قرارها وسلب إرادتها وثرواتها وأرضها وصرف نضالها عن البوصلة الحقيقية التي هي فلسطين وعن مواجهة العدو الحقيقي الوحيد العدو الصهيوني، وداعميه والمتواطئين معه.

ـ يرفض المؤتمر كل صيغة من صيغ الأحلاف والتحالفات الإقليمية والدولية التي يكون العدو الصهيوني جزءاً منها ويدعو إلى مواجهتها بالوسائل كافة.

ـ يميز المؤتمر بدقة في العلاقات الإقليمية والدولية بين من يخدم مصلحة الأمة العربية ومن يعاديها انطلاقاً من معيار مركزي وأساسي هو الموقف من القضية الفلسطينية، والصراع العربي ـ الصهيوني.

ـ يطالب المؤتمر باقتلاع القواعد العسكرية من الأراضي العربية كافة ويرفض أي شكل من أشكال التعاون العسكري الذي يضرّ بمصالح الأمة العربية وأهدافها في الحرية والاستقلال.

ثالثاً: في المخاطر التي تهدد الأمّة

ـ يدعو المؤتمر إلى نبذ التعصب الطائفي والعرقي والتمييز المذهبي، ومواجهة أشكال التطرف والغلو ونزع فتيل التطاحن والانقسام بين مكونات الأمّة، أكانت على أساس ديني أو عرقي.

ـ ينبّه المؤتمر من محاولات قوى أجنبية وصهيونية تحاول زرع الفتنة بين الإخوة في المغرب العربي عبر إثارة النزعة الانفصالية في وجه وحدة المغرب الكبير وعروبته.

ـ يرفض المؤتمر كل مشاريع التقسيم وتفتيت الوطن العربي، في أية صيغة كانت ومن أية جهة أتت، ويؤكد التمسك بوحدة الدولة الوطنية وعروبتها، ويدعو إلى تطوير أنظمة الحكم فيها بما يحفظ للمواطن حقوقه السياسية والمدنية بوسائل ديمقراطية تقيم دولة العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وتحفظ السيادة والاستقلال، وتمهد للتكامل العربي نحو إقامة الدولة العربية الموحدة.

ـ يدعو المؤتمر إلى مقاومة الغزو الثقافي والفكري الأجنبي وإلى الحفاظ على اللغة العربية عبر تعميم استخدامها والحرص على سلامتها وغرس الاعتزاز بها رسمياً وشعبياً؛ ويرفض تشويهها خاصة في وسائل الإعلام العربية الرسمية والخاصة، وفي هذا الإطار فإن المؤتمر يدعو المنظمتين

العربية والإسلامية للتربية والثقافة والعلوم لإعادة النظر في موعد اليوم العالمي للغة العربية وتجسيد ارتباط هذا اليوم بأحد رموز الثقافة العربية.

رابعاً: في الساحات الساخنة

يواجه الوطن العربي بشكل عام، وفي كل من سورية واليمن والعراق وليبيا، بشكل خاص، فتناً ونزاعات وصراعات مسلحة وحروباً بالوكالة، تهدف إلى هدم هذه البلدان وتفتيتها وتدمير جيوشها وبناها وإعادة تركيبها بعد تغيير هويتها العربية بما يخدم المصالح الصهيونية والإمبريالية.

كما يشهد الوطن العربي حراكاً شعبياً مطلبياً مشروعاً، يتطلب الاستجابة لها.

وبناء عليه يرى المؤتمر ما يلي:

أ ـ في سورية

ـ يعتزّ المؤتمر بانتصارات الدولة السورية في تحرير معظم أراضيها من الإرهاب وداعميه، ويبارك مسيرة المصالحات السورية ـ السورية، ويشدد على وحدة سورية وعروبتها ودورها في مقاومة العدوان الصهيوني والتصدي لمشاريعه. ويؤيد جهود الدولة السورية في مواجهة الاحتلال الصهيوني والأمريكي والتركي لأجزاء من أرض سورية.

ـ يشدد المؤتمر على الحل السياسي الوطني بحوار سوري ـ سوري يلتزم بوحدة وعروبة سورية واستقلالها وسيادتها وحقوق مواطنيها في المساواة والعدالة والإصلاح والتطوير.

ـ يدعو المؤتمر إلى إلغاء كل أشكال الحصار والعقوبات على سورية ولا سيّما تعليق عضويتها في جامعة الدول العربية.

ـ ويحيي المؤتمر الجيش العربي السوري، حماة الديار، وحلفاءه، الذين بذلوا الدماء دفاعاً عن الوطن وكرامة الأمة العربية.

ب ـ في العراق

ـ يشدد المؤتمر على وحدة العراق وعروبته واستقلاله ويرفض مشاريع الفتنة والتفتيت والانفصال.

ـ يحيي المؤتمر انتصار العراق في مواجهة الإرهاب والتطرف ويرفض إقامة القواعد العسكرية الأطلسية على أراضيه.

ـ يدعو المؤتمر إلى حل سياسي عراقي ـ عراقي يقوم على أساس المصارحة والمصالحة عبر الحوار بين المكوّنات السياسية والمجتمعية كافة يؤدي إلى إقامة الدولة الوطنية المدنية ويرفض كل أشكال المحاصصة الطائفية والقومية والإقصاء.

ـ يدعو المؤتمر إلى الاستجابة للمطالب المشروعة التي ترفعها الفئات الشعبية ومكافحة الفساد بأشكاله كافة.

ج ـ اليمن

ـ يدين المؤتمر العدوان على اليمن وجرائمه المتمثلة بالقصف والقتل والتهجير والحصار والتجويع وانتهاك حقوق الإنسان وتدمير مخزونه الثقافي والحضاري، ويدعو فوراً إلى وقف هذا العدوان بكل أشكاله.

ـ يحمّل المؤتمر مسؤولية تجويع الشعب اليمني ومخاطر انتشار الأوبئة للمجتمع الدولي وقوى التحالف.

ـ يشدد المؤتمر على وحدة اليمن وعروبته واستقلاله ويرفض النزعات الانفصالية والمذهبية والمناطقية وكل أنواع التطرق والغلو والتعصب والتوحش.

ـ يدعو المؤتمر إلى حل سياسي يقوم على الحوار بين مكوناته الوطنية دون إقصاء أو تهميش أو وصاية خارجية.

ـ يدين المؤتمر التدخل الخارجي في الشأن اليمني ومحاولة وضع اليد وإقامة القواعد العسكرية فيه ودعم العدوان عليه.

د ـ في ليبيا

ـ يشدد المؤتمر على وحدة ليبيا وعروبتها واستقلالها ويرفض النزعات الانفصالية، وفي الإطار يشجع المؤتمر على إعادة توحيد ليبيا على قاعدة المصالحة.

ـ يعتبر المؤتمر أن تدمير ليبيا بقوات أطلسية إمبريالية، مؤامرة تستهدف الأمن القومي العربي بدءاً من مصر والمغرب العربي الكبير وصولاً إلى كل أرجاء الوطن. ويدين كل من ساهم في ذلك وكل من يمده بوسائل الاستمرار.

هـ ـ في البحرين

يدعو المؤتمر إلى حل سياسي في البحرين يقوم على أساس المواطنة والعدالة والمساواة ويرفض كل أشكال التمييز والقمع وإسقاط الجنسية والمحاكمات الصورية والتدخل الأجنبي ويؤكّد عروبة البحرين ويدين التطبيع الرسمي مع إسرائيل والمجاهرة به، ويدعو إلى الإفراج عن كل معتقلي الرأي واحترام حقوق الإنسان.

و ـ في مصر

ـ يدين المؤتمر كل محاولات جماعات التعصّب والغلو والتوحّش ومن يدعمهم إقليمياً ودولياً لضرب وحدة مصر ونسيجها الاجتماعي عبر استمرار عمليات العنف التي تستهدف العيش المشترك بالفتن الطائفية والاعتداءات على الكنائس والمساجد، كما يدين استهداف مؤسسات الدولة من قوى الأمن والجيش وأمن المواطنين.

ـ يدعو المؤتمر إلى حوار جاد مع مكوّنات المجتمع الوطني كافة لترسيخ الأمن والاستقرار.

ـ يعتبر المؤتمر أن استئناف جمهورية مصر العربية لدورها العربي والمساهمة في إنهاء الانقسامات لا يستقيم مع دخولها طرفاً في محاور عربية متصارعة.

ـ ينبّه المؤتمر من محاولات النيل من الأمن القومي المصري عبر ما يسمى صفقة القرن.

ز ـ في المغرب الكبير

ـ ينبّه المؤتمر إلى محاولات قوى أجنبية وصهيونية في زرع الفتنة بين الأخوة في المغرب العربي عبر إثارة النزعة الانفصالية في وجه وحدة المغرب العربي وعروبته الجامعة. كما يؤيد المؤتمر جهود القوى والمنظمات الشعبية والمسيرات المليونية في وجه محاولات التطبيع.

ـ يدعو المؤتمر إلى تفعيل اتحاد المغرب العربي كخطوة أساسية على طريق بناء الوحدة العربية، وفتح الحدود البرية وإلغاء التأشيرات بين سائر الدول العربية.

ر ـ في مجلس التعاون الخليجي

إن ما يحصل من تصدّع في مجلس التعاون الخليجي سبق أن حذّر منه المؤتمر القومي العربي في دوراته السابقة، حيث نبّه إلى مخاطر الارتهان إلى التحالفات الخارجية وفتح قنوات التطبيع والتواصل مع الكيان الغاصب، الذي مكّنه من إحداث اختراقات خطيرة وواسعة في كل ساحة من ساحات المجلس، وقد تكون قاتلة.

إن المؤتمر يعتبر أن الخروج من هذه الحالة هو بالعودة إلى الإطار القومي العربي التحرري وتصحيح بوصلة الصراع؛ فالعدو هو الحركة الصهيونية وكل من يساندها، كما أن الحمايات الغربية للكيانات ليست أكثر من وهج خادع.

كما يدعو المؤتمر دول مجلس التعاون العربي إلى مراجعة السياسات الداخلية والعربية للتصالح مع شعوبها وجماهير الأمة.

الخاتمة

إن الصمود العربي في الأقطار التي استهدفها الغزو والاحتلال ومخططات التقسيم والتفتيت، أسهم في التحولات الدولية الحالية، وهو ما يفرض على أبناء الأمّة حسن استثمار هذه المتغيرات لصالح الأمّة، والانخراط بانتفاضة الشعب الفلسطيني وفي معركة تحرير فلسطين، كل فلسطين، وعاصمتها القدس، كل القدس.

وعليه يوجه المؤتمر التحية والامتنان إلى الجيوش العربية وقوى المقاومة وحلفائهم، في مواجهة العدوان والمساهمة في استعادة الأرض ودحر القوى الخارجية ووكلائها في المنطقة.

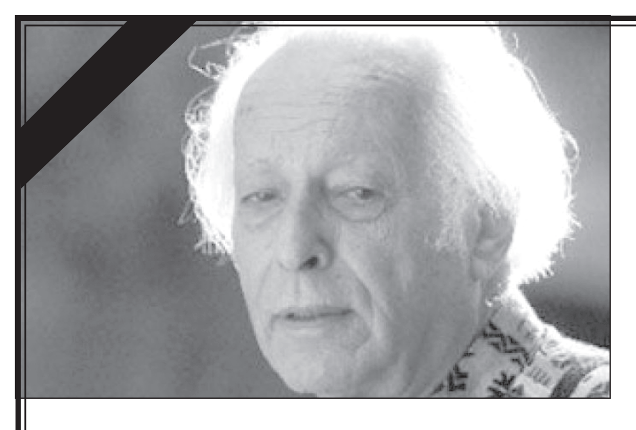
انتخاب الأمين العام والأمانة العامة

انتخب المؤتمرون الأستاذ مجدي المعصراوي أميناً عاماً للمؤتمر القومي العربي وأمانة عامة هم (بحسب الترتيب الأبجدي):

أ. أحمد الكحلاوي	(تونس)
أ. أحمد حسين	(مصر)
أ. أحمد كامل	(مصر)
د. إسماعيل الشطي	(الكويت)
أ. باسل عايد داوود	(الأردن)
أ. حامد جبر	(مصر)
أ. حسن المرزوق	(البحرين)
د. حياة التيجي	(المغرب)
أ. خميس العدوي	(سلطنة عُمان)
أ. ريم منصور الأطرش	(سورية)
أ. الطيب الدجاني	(فلسطين/الكويت)
أ. عبد الإله المنصوري	(المغرب)
أ. عدنان برجي	(لبنان)
أ. علي عبد الله سعيد الضالعي	(اليمن)
أ. فيصل جلول	(لبنان)
د. كاظم الموسوي	(العراق/بريطانيا)
أ. كريم رزقي	(الجزائر)
د. ماهر الطاهر	(فلسطين/سورية)
أ. محمد أحمد البشير	(الأردن)
أ. محمد إسماعيل أحمد	(مصر)
د. محمد حسب الرسول	(السودان)
د. هاني سليمان	(لبنان)
د. هزرشي بن جلول	(الجزائر)
أ. هشام مكحل	(فلسطين/الأردن)
د. يوسف مكي	(السعودية)

وبحسب النظام الداخلي للمؤتمر يعتبر الأمناء العامون السابقون أعضاء في الأمانة العامة وهم: د. خير الدين حسيب، أ. معن بشور، أ. خالد السفياني، أ. عبد القادر غوقة، د. زياد حافظ □

سمير أمين



ودّع العالم منذ أيام المفكر العربي والعالمي سمير أمين عن عمر ناهز السبعة والثمانين عاماً؛ أمضى طفولته منها في مدينة بور سعيد في مصر، لينتقل منها إلى خوض مسيرته الفكرية والمهنية انطلاقاً من جامعات باريس، وليغدو واحداً من أكبر مفكّري العالم الثالث ومنظِّريه الاقتصاديين، الذين التزموا قضايا الجنوب الطَّرَفي التابع في وجه الشمال، المركز الذي يحكم العالم وفق نظام رأسمالي تقوم العلاقات الاقتصادية والسياسية فيه على قاعدة غير متكافئة بين مركز هذا النظام وأطرافه. كما أمضى أمين حياته المهنية خبيراً في قضايا التنمية في الجنوب، وبخاصة عبر منتدى العالم الثالث في داكار.

قدّم سمير أمين خلال مسيرته الفكرية عشرات الكتب والمؤلفات التي ترجمت إلى عدة لغات ودُرِّست في عشرات الجامعات في العالم، حتى غدا سمير أمين صاحب مدرسة فكرية نقدية عالمثالثية، فنظّر للتبعية والعلاقات غير المتكافئة بين المركز والأطراف، وقدم قراءات نقدية لكثير من النظريات الاقتصادية والاجتماعية، منها قانون القيمة، ونظرية التراكم، والاستلاب، ورأسمالية الدولة، والطبقة، والأمة، والثقافة... واهتم بقضية التغيير على الصعيد العالمي من أجل تجاوز النظام الرأسمالي ومظالمه.

إن مركز دراسات الوحدة العربية، الذي كان له شرف نشر كتابين للمفكر الفقيد سمير أمين (**ما بعد الرأسمالية**، و**البحر المتوسط في العالم المعاصر**)، فضلاً عدد من الدراسات التي نشرت في مجلة **المستقبل العربي**، وعن مشاركته في عدد من الندوات التي نظمها المركز، يتقدم من الباحثين والقراء العرب ومن ذوي الفقيد ومن الأمة العربية جمعاء، بأحر التعازي.